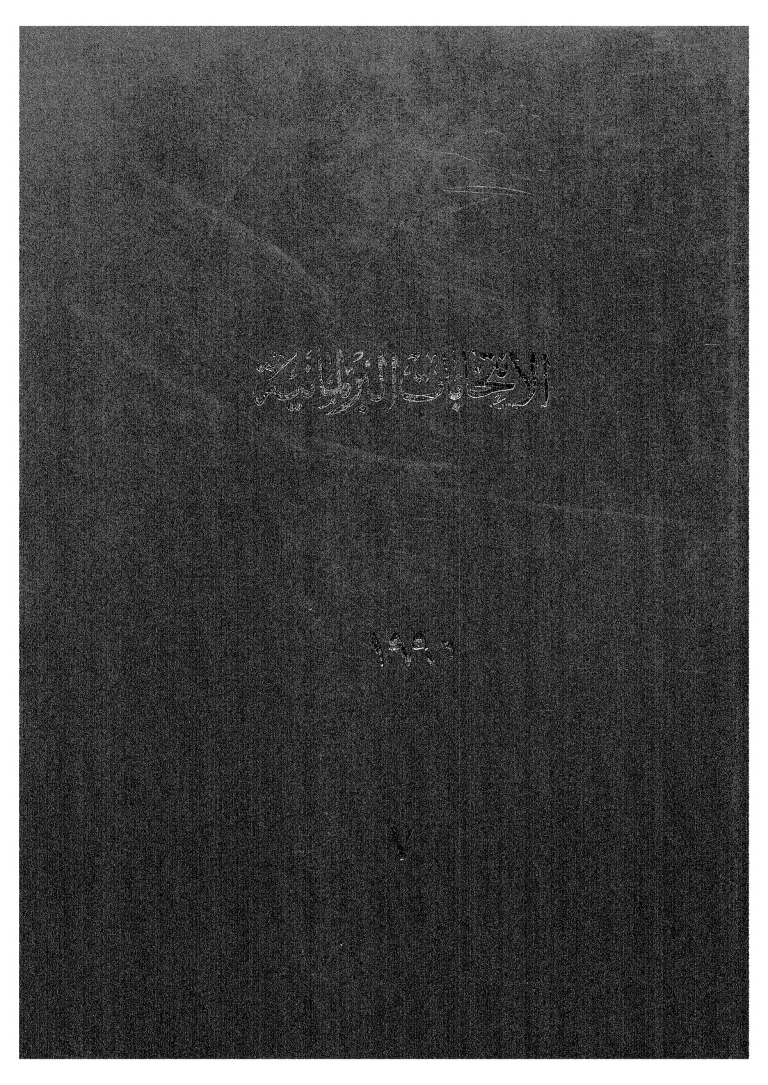

الانتخابات البرلمانية
١٩٩٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم 7 الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلمة حب : الفتنة الطائفية اختراع حكومى			
محمد الحيوان	الوفد	١٥٠٠	٩٥-٠٩-٠٥
عضو المجلس .. لانق طبيا !			
محمد شرف	الاخبار	١٥٠١	٩٥-٠٩-٠٥
انتخابات مجلس الشعب ومسئولية الناخب			
-----	الاخبار	١٥٠٢	٩٥-٠٩-٠٥
والى : ترشيحات المحافظات تنتهى خلال اسبوع قائد حامية فارورة ينضم لقوات التحالف السودانية			
حلمى بدر	الجمهورية	١٥٠٣	٩٥-٠٩-٠٥
سوهاج تشتعل !!			
-----	الاحرار	١٥٠٤	٩٥-٠٩-٠٥
وبدأ موسم الرشاوى الانتخابية !			
غسان مكحل	الوفد	١٥٠٥	٩٥-٠٩-٠٥
الاشراف القضائى على الانتخابات مطلب جماعى لأحزاب المعارضة			
-----	الشعب	١٥١١	٩٥-١١-٠٥
جلال عيسى : يدعو الصحفيين إلى خوض انتخابات مجلس الشعب			
-----	الوفد	١٥١٣	٩٥-٠٩-٠٦
مبارك والجدران الأربعة زنزاهة الانتخابات القادمة			
مصطفى شفيق	الوفد	١٥١٤	٩٥-٠٩-٠٦
هذا الزمان : لابد من خوض الانتخابات القادمة			
حامد سليمان	الاحرار	١٥١٥	٩٥-٠٩-٠٦
تالف "شعبى" ام تحالف "هوية"			
احمد حسين صالح	الاحرار	١٥١٧	٩٥-٠٩-٠٦
أعمال بلجة وشغب فى ميت غمر بسبب انتخابات مجلس الشعب			
-----	الاهرام المسائى	١٥١٩	٩٥-٠٩-٠٦
مسلس أعمال "البلطجة‌ط فى النادى الكبير انتقل إلى انتخابات مجلس الشعب فى ميت غمر !			
مأمون محمود	الاهرام المسائى	١٥٢٠	٩٥-٠٩-٠٦

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٣ أوراق و ٦ صور بدون ألوان من الدقهلية	احمد عز العرب	الاهالى	١٥٢١	٩٥-٠٩-٠٦
الهضيبى : لم نحسم موقفنا من الانتخابات	محمد منير سراج	الاهالى	١٥٢٤	٩٥-٠٦-٠٩
امال عثمان فى مأزق بسبب أولاد علام	على حادى	الاهالى	١٥٢٦	٩٥-٠٩-٠٦
طعن فى انتخابات الشورى يتهم الحزب الوطنى بالتزوير	محمد الصدفى	الاهرام	١٥٢٧	٩٥-٠٩-٠٦
اتحاد الشباب التقدمى	------	الاهالى	١٥٢٨	٩٥-٠٩-٠٦
وكيل وزارة الاوقاف بالمنوفية يتدخل لصالح مرشح لمجلس الشعب	-----	الاهالى	١٥٢٩	٩٥-٠٩-٠٦
أولاد سالم والانتخابات	-----	الاهالى	١٥٣٠	٩٥-٠٩-٠٦
بطاقة الانتخابات شرط التعيين فى أوسيم !	------	الاهالى	١٥٣١	٩٥-٠٩-٠٦
صراع ال عبد الاخر	------	الاهالى	١٥٣٢	٩٥-٠٩-٠٩
بيبو فى الانتخابات	------	الاهالى	١٥٣٣	٩٥-٠٩-٠٦
صراع الجبابرة : تشهد دمياط صراعا محموما داخل أروقة الحزب	------	الاهالى	١٥٣٤	٩٥-٠٩-٠٦
عين حورس : قبل غرق السفينة	بهيجة حسين	الاهالى	١٥٣٥	٩٥-٠٩-٠٦
هموم الجماهير لن يحلها نواب التزوير	عبد اللطيف وهبة	الاهالى	١٥٣٦	٩٥-٠٩-٠٦
سماسرة الانتخابات ... !	------	الوفد	١٥٣٨	٩٥-٠٩-٠٦
الانتخابات المصرية وترسيخ مفهوم الصراعات المجانية ؟	صبرى سعيد	الوفد	١٥٣٩	٩٥-٠٩-٠٦
الانتخابات والديمقراطية .. ضرورات السياسة واعتراضات الفلسفة	------	الوفد	١٥٤٠	٩٥-٠٩-٠٦

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاخوان والانتخابات ومستقبل الأزمة مع الدولة			
-----	الوفد	١٥٤١	٠٦-٠٩-٩٥
الدعوة .. للنساء فقط !			
خالد الديب	الاهرام	١٥٤٢	٠٦-٠٩-٩٥
الانتظار الصعب !			
شريف العبد	الاهرام	١٥٤٣	٠٦-٠٩-٩٥
القناعة بالمقعد الواحد			
احمد البطريق	الاهرام	١٥٤٥	٠٦-٠٩-٩٥
كاركاتير : تعليق على الانتخابات			
-----	الاهالى	١٥٤٦	٠٦-٠٩-٩٥
مسئولية الرئيس أمام شعبه ..			
محمود السقا	الوفد	١٥٤٨	٠٩-٠٦-٩٥
حكايتى مع التزوير			
-----	الوفد	١٥٤٩	٠٦-٠٩-٩٥
المساواة يا سيادة الرئيس			
-----	الوفد	١٥٥٠	٠٦-٠٩-٩٥
قبل أن تقع الكارثة القادمة !			
عبد العزيز محمود	الاهرام	١٥٥٢	٠٦-٠٩-٩٥
المهمة الصعبة امام النواب الجدد			
عبد الجواد على	الاهرام	١٥٥٣	٠٦-٠٩-٩٥
رسائل عاجلة			
-----	الاهرام	١٥٥٥	٠٦-٠٩-٩٥
حياتنا السياسية			
-----	الاهرام	١٥٥٦	٠٦-٠٩-٩٥
للمواطن رأى			
-----	الاهرام	١٥٥٧	٠٦-٠٩-٩٥
الشبابا .. فى دائرة الضوء			
اكرم عيسوى	الاهرام	١٥٥٨	٠٦-٠٩-٩٥
جواز المرور			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٥٥٩	٠٦-٠١-٩٥
نواب الشوشرة			
حازم منير	الاهالى	١٥٦٠	٠٦-٠٩-٩٥

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
برلمانيات مصر من دستور ٢٣ إلى دستور ٧١			
مدحت الزاهد	الاهالى	١٥٦٤	٠٦-٠٩-٩٥
الورقة الثالثة : مدخل إلى الدقهلية			
-----	الاهالى	١٥٦٧	٠٦-٠٩-٩٥
أمين الحزب الوطنى يهدد بالاستقالة بسبب تدخل المحافظ فى الترشيحات			
احمد عبد اللطيف	الاهرام	١٥٦٨	٠٦-٠٩-٩٥
مبروك مقدما			
-----	الاحرار	١٥٦٩	٠٦-٠٩-٩٥
خواطر : الاخوان والنظام			
حسنين كروم	الاحرار	١٥٧٠	٠٧-٠٩-٩٥
معركة المليارات بدات مبكرة فى مصر			
محمود نافع	العالم اليوم	١٥٧١	٠٧-٠٩-٩٥
طوق النجاة ...			
احمد ابو الفتح	الوفد	١٥٧٣	٠٧-٠٩-٩٥
الوفد يحترم الجماهير والحكومة تضحك عليها !			
محمد الحيوان	الوفد	١٥٧٦	٠٧-٠٦-٩٥
تمثيلية الانتخابات !!!			
ابراهيم دسوقى اباظة	الوفد	١٥٧٧	٠٧-٠٩-٩٥
نبضات			
نعمان جمعة	الوفد	١٥٧٩	٠٧-٠٩-٩٥
هل تحسم الدستورية مشكلة الاشراف القضائى قبل الانتخابات ؟!			
-----	الاحرار	١٥٨١	٠٧-٠٩-٩٥
يراقب المال العام ويطارد الفساد			
سيد عبد العاطى	الوفد	١٥٨٣	٠٧-٠٩-٩٥
المحاكم العسكرية !! والتيارات الاخوانية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٥٨٧	٠٧-٠٩-٩٥
بعيدا عن المزايدات الانتخابية !			
مرسى عطا اللة	الاهرام	١٥٨٩	٠٧-٠٩-٩٥
بين الصحافة والسياسة			
جمال عنايت	العالم اليوم	١٥٩٢	٠٧-٠٩-٩٥
تحلف لى أصدقك .. !			
حمدى احمد	الاحرار	١٥٩٣	٠٧-٠٩-٩٥

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مواجهة : منذ ايام تقدمت احزاب المعارضة			
سيد عبد العاطى	الوفد	١٥٩٤	٩٥-٠٩-٠٨
كلمة حب : محطات قصيرة			
محمد الحيوان	الوفد	١٥٩٧	٩٥-٠٩-٠٨
الصحف الحزبية .. أصبحت سلعة تجارية .. !!			
عدلى المولد	الوفد	١٥٩٨	٩٥-٠٩-٠٨
قضاؤهم .. وقدرنا !			
محمد عقيل	الوفد	١٥٩٩	٩٥-٠٩-٠٨
نماذج بشرية مصرية			
انور الحماقى	الوفد	١٦٠٠	٩٥-٠٩-٠٨
سيدى الرئيس .. لم ولن انتخب مرشح حزبك			
عماد الجندى	الوفد	١٦٠١	٩٥-٠٩-٠٨
الفلوس والانتخابات القادمة !!			
سامى سرحان	الوفد	١٦٠٢	٩٥-٠٩-٠٨
والى : اسماء المرشدين أمام الرئيس			
-----	الجمهورية	١٦٠٣	٩٥-٠٩-٠٨
العصفورة : مسيرة كاذبة !			
-----	الاحرار	١٦٠٤	٩٥-٠٩-٠٨
ايمن الظواهرة : الاخوان يتدهورون وهدفهم الحكم باقل التكاليف			
-----	الحياة	١٦٠٥	٩٥-٠٩-٠٨
مصر : هيئة الدفاع عن الاخوان ستضم كل التيارات السياسية أمام المحكمة العسكرية			
محمد صلاح	الحياة	١٦٠٦	٩٥-٠٩-٠٨
الحكومة القدمة بين الاغلبية والمعارضة والائتلاف الوطنى !!			
خالد الصاوى	الوفد	١٦٠٧	٩٥-٠٩-٠٨
الاحزاب السياسية !! والنتائج الانتخابية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٦٠٩	٩٥-٠٩-٠٨
حديث الساعة : لا شئ مبشرا			
طلعت رميح	الشعب	١٦١١	٩٥-٠٩-٠٨
وجود القضاة فى اللجان الفرعية ضرورة لمنع التزوير			
خالد يونس	الشعب	١٦١٢	٩٥-٠٩-٠٨
إنهم لا ينتظرون حتى يزور الصناديق إنهم ينهون المعركة من بدايتها بالقبض على المرشحين			
عادل حسين	الشعب	١٦١٣	٩٥-٠٩-٠٨

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجزار : مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر !			
عبد الله احمد	الحقيقة	١٦١٤	٩٥-٠٩-٠٩
حديث المدينة : يقول كثير من الحكماء			
محمد حمد	الشعب	١٦٢٠	٩٥-٠٦-٠٨
ورشة عمل لتدعيم المراة فى الانتخابات			
هدى المهدى	الاهرام	١٦٢٢	٩٥-٠٩-٠٨
احزاب المعارضة تطالب بضمانات تؤمن نزاهة الانتخابات النيابة !			
اسامة عجاج	الحوادث	١٦٢٣	٩٥-٠٩-٠٨
رشوة الناخبين جريمة يعاقب عليها القانون			
نبيل رشوان	المصور	١٦٢٦	٩٥-٠٩-٠٨
التجمع يدعم مرشحيه الفقراء ب ٢٠ الف جنيه			
نجوان عبد اللطيف	المصور	١٦٢٧	٩٥-٠٩-٠٥
كيف تنجح الأحزاب فى الانتخابات .. ؟			
محمود قاسم	الوفد	١٦٢٩	٩٥-٠٩-٠٩
تعيين .. أم انتخاب !! يا أولى الألباب			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٦٣١	٩٥-٠٩-٠٩
الناخب .. هو المسئول !!			
عصام سليمان	المساء	١٦٣٣	٩٥-٠٩-٠٩
الانتهاء من مراجعة اسماء مرشحى الحزب الوطنى فى مجلس الشعب			
-----	الاهرام المسائى	١٦٣٤	٩٥-٠٩-٠٩
خواطر : الاخوان والامريكان			
حسنين كروم	الاحرار	١٦٣٦	٩٥-٠٩-٠٩
الذهاب إلى صناديق الانتخاب واجب وطنى			
عبد الهادى صابر	الحقيقة	١٦٣٧	٩٥-٠٩-٠٩
اصرار النظام الحاكم على تزييف ارداة الشعب			
عبد المنعم حسين	الوفد	١٦٤٢	٩٥-٠٩-٠٩
لو رشح الوفد (حجرا) لا تتخبوه			
-----	الوفد	١٦٤٣	٩٥-٠٩-٠٩
الوفد حزب الصدق والموضوعية			
عادل الركيب	الوفد	١٦٤٤	٩٥-٠٩-٠٩
الانتخابات بالنبوت			
يوسف عبده	الاحرار	١٦٤٥	٩٥-٠٩-٠٩

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نحن وامانة التاريخ حافظ محمود	المساء	١٦٤٧	٩٥-٠٩-٠٩
ترشيحات الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة تتضمن سرور ووالى -----	الاهرام	١٦٤٩	٩٥-٠٩-٠٩
فهامة: الشرفاء يتقدمون احمد رجب	اخبار اليوم	١٦٥٠	٩٥-٠٩-٠٩
مصر : النفايات المهنية تدخل طرفا فى الازمة بين الحكومة والاخوان محمد صلاح	الحياة	١٦٥١	٩٥-٠٩-٠٩
لقطات برلمانية عبد الفتاح الديب	اخبار اليوم	١٦٥٢	٩٥-٠٩-٠٩
فكرة ! اشك اشك كثيرا فى ان حكومتنا ستوافق على توصيات المؤتمر العام مصطفى امين	اخبار اليوم	١٦٥٣	٩٥-٠٩-٠٩
انتخابات مجلس الشعب ممدوح بشرى ويصا	الاهرام المسائى	١٦٥٤	٩٥-٠٩-٠٩
دعوة المواطنين إلى عدم انتخاب مرشحى الحزب الوطنى -----	الحقيقة	١٦٥٥	٩٥-٠٩-٠٩
مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر ! عبد الله احمد	الحقيقة	١٦٥٦	٩٥-٠٩-٠٩
مصر : الجماعة الاسلامية تحذر الاخوان من "مهادنة" الحكومة محمد صلاح	الحياة	١٦٥٧	٩٥-٠٩-١٠
حرق شعرة معاوية بين الحكومة المصرية والاخوان -----	العالم اليوم	١٦٥٨	٩٥-٠٩-١٠
أهمية تعديل الدستور قبل اجراء الانتخابات (٢) عبد الحميد عزت	الوفد	١٦٦٠	٩٥-٠٩-١٠
استبعاد طلبات ترشيح ١٣٥٠ عضوا بالحزب الوطنى -----	السياسى المصرى	١٦٦٣	٩٥-٠٩-١٠
صباح الخير : الناس فى مصر سعيد سنبل	الاخبار	١٦٦٤	٩٥-٠٩-١٠
كاركاتير : تعليق على الانتخابات -----	الحياة المصرية	١٦٦٥	٩٥-٠٩-١٠
اصابة مصطفى السعيد فى أول حادث انتخابى نبيلة حسن	الجمهورية	١٦٦٦	٩٥-٠٩-١٠

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رحلة كل يوم			
فؤاد فواز	الاهرام	١٦٦٨	١٠-٠٩-٩٥
ترشيح كريم نصر الدين وعبد القادر الجيلانى لانتخابات مجلس الشعب فى قنا			
-----	الاحرار	١٦٦٩	١٠-٠٩-٩٥
ما حدث فى انتخابات الشورى يجعلنا لا نثق فى نزاهة انتخابات الشعب			
عصام هادى	الاحرار	١٦٧٠	١٠-٠٩-٩٥
لنجرب انتخابات حرة			
حسن دوح	الوفد	١٦٧٢	١٠-٠٩-٩٥
سمك لبن تمر هندى			
خالد الصاوى	الوفد	١٦٧٣	١٠-٠٩-٩٥
نريد وعدا وعهدا من الرئيس إلى الشعب			
محمد السيد عبد الدايم	الوفد	١٦٧٤	١٠-٠٩-٩٥
كاركاتير : تعليق على الانتخابات			
-----	الوفد	١٦٧٥	١٠-٠٩-٩٥
فكرة ! : الانتخابات التى اعلن الرئيس صدام حسين عنها			
مصطفى امين	الاخبار	١٦٧٦	١٠-٠٩-٩٥
القابات تناشد مبارك الغاء قرارا احالة الاخوان على القضاء العسكرى			
محمد صلاح	الحياة	١٦٧٧	١٠-٠٩-٩٥
مبارك لن يمسح بأى قانون يخالف الشريعة			
بثينة زكريا	الاخبار	١٦٧٩	١٠-٠٩-٩٥
غرفة عمليات بأمانة أسوان لإدارة الانتخابات			
-----	الاحرار	١٦٨١	١٠-٠٩-٩٥
أمل الشعب فى مجلس الشعب			
حسنى رشوان	الاحرار	١٦٨٢	١٠-٠٩-٩٥
ترشيح الدكتور سعد بدير الحلوانى لخوض الانتخابات فى بندر كفر الشيخ			
-----	الاحرار	١٦٨٣	١٠-٠٩-٩٥
أهم قضايا الانتخابات التشريعية			
اسماعيل صبرى عبد اللة	الاهرام	١٦٨٤	١٠-٠٩-٩٥
المعارضة المصرية تسعى لترشيح الشاذلة وأبو غزالة			
-----	المجلة	١٦٨٦	١٠-٠٩-٩٥
-----	السياسى المصرى	١٦٨٧	١٠-٠٩-٩٥

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

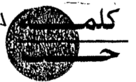
العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فتح باب قيد الناخبين للمجلس الملى يوم الاربعاء ١٣ إلى ١٧ الجارى			
-----	وطنى	١٦٨٨	١٠-٠٩-٩٥
انتخابات المجلس الملى			
يوسف سيدهم	وطنى	١٦٩٠	١٠-٠٩-٩٥
برلمانات : مرشح الحزب الوطنى			
محمد الطويل	اكتوبر	١٦٩٢	١٠-٠٩-٩٥
نزيهة وأخواتها !			
غنيم عبده	العربى	١٦٩٣	١١-٠٩-٩٥
الانتخابات المصرية : رياح ساخنة ... بلا تغيير			
حسين شعلان	الوسط	١٦٩٤	١١-٠٩-٩٥
كاركاتير : تعليق على الانتخابات			
-----	الاخبار	١٦٩٧	١١-٠٩-٩٥
فكرة ! : فى هذا الاسبوع سالت الدماء لاول مرة فى الانتخابات			
مصطفى امين	الاخبار	١٦٩٩	١١-٠٩-٩٥
دراسة تطالب بوقف حالة الطوارئ قبل الانتخابات البرلمانية			
مجدى حلمى	الوفد	١٧٠٠	١١-٠٩-٩٥
مطلوب برلمان قوى			
-----	الاهرام الاقتصادى	١٧٠١	١١-٠٩-٩٥
الاعلام يؤثر فى صندوق الانتخابات			
-----	الاهرام الاقتصادى	١٧٠٣	١١-٠٩-٩٥
خوض الانتخابات ضرورة لحماية شعبنا من العبث التشريعى			
-----	الاحرار	١٧٠٤	١١-٠٩-٩٥
وقفه حساب			
نور الدين بكر	مايو	١٧٠٨	١١-٠٩-٩٥
المصلحة العامة تحكم اختيار المرشحين الجدد			
عبد القادر الشوادفى	مايو	١٧٠٩	١١-٠٩-٩٥
مرشح واحد فقط للتجمع .. فى ٧٥ دائرة			
-----	الوفد	١٧١٢	١١-٠٩-٩٥
الهضيبى ل "الوسط" الانتخابات ضرورية			
عبد الله كمال	الوسط	١٧١٤	١١-٠٩-٩٥
الوطنى والمحافظون فى منافسة لدفع الموالين			
فتحى ابو الحمد	العربى	١٧١٦	١١-٠٩-٩٥

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الهيئة العليا للحزب توافق على ترشيح محمد توفيق عبد الوهاب لانتخابات مجلس الشعب			
-----	الوطن العربى	١٧١٨	١٢-٠٩-٩٥
الجمال فى دائرة كمال خالد			
-----	الوطن العربى	١٧١٩	١٢-٠٩-٩٥
وزير الداخلية يصدر تعليمات بمنع سرادقات الانتخابات			
محمد عبد الفتاح القصاص	الاهرام	١٧٢٠	١٢-٠٩-٩٥
كاركاتير			
احمد رجب	الاخبار	١٧٢١	١٢-٠٩-٩٥
صدقى يرفض صرف منحة المدارس للعاملين بالدولة			
محمد عبد العليم	الوفد	١٧٢٢	١٢-٠٩-٩٥
رويتر تصف امكانية حدوث تغيير عبر الانتخابات القادمة بأنه ضرب من الخيال			
-----	الاحرار	١٧٢٣	١٢-٠٩-٩٥
محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية			
-----	الشعب	١٧٢٤	١٢-٠٦-٩٥
اتحاد العمال يدعم مرشحيه فى الانتخابات			
-----	الشعب	١٧٢٦	١٢-٠٩-٩٥
اللجنة العليا بحثت استعدادت الحزب للانتخابات واستعرضت الاوضاع المحلية والدولية			
جمال امبابى	الشعب	١٧٢٧	١٢-٠٩-٩٥
مدير ادارة الانتخابات فى حوار شامل مع "الوفد "			
محمد زكى	الوفد	١٧٣٤	١٢-٠٩-٩٥
بعد التخلص من نواب الكيف .. ظهر نواب القروض !!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	١٧٣٩	١٢-٠٩-٩٥
حكاية			
-----	الاحرار	١٧٤١	١٢-٠٩-٩٥
الفرصة لسة قدامكم !			
-----	الاحرار	١٧٤٢	١٢-٠٩-٩٥
انتخابات عاطفية !			
-----	الاحرار	١٧٤٣	١٢-٠٩-٩٥
المحكمة اعسمرية فى مصر تطلب الاشغال الشاقة للاخوان			
محمد صلاح	الحياة	١٧٤٤	١٣-١٠-٩٥
وماذا بعد تحويل الاخوان لمسلمين للقضاء العسكرى ؟			
-----	الوفد	١٧٤٦	١٣-٠٩-٩٥

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خواطر : تحالف الاخوان والعلمانية			
حسنين كروم	الاحرار	١٧٤٧	١٣-٠٩-٩٥
الدولة والاخوزان ونظرية البحث عن العدو			
-----	الوفد	١٧٤٨	١٣-٠٩-٩٥
كاركاتير : تعليق على الانتخابات			
-----	الاخبار	١٧٤٩	١٣-٠٩-٩٥
المستشار مأمون الهضيبى : الإخوان يتنالون عن الحكم !!			
محمد راغب	الوفد	١٧٥٠	١٣-٠٩-٩٥



●● الفتنة الطائفية اختراع حكومي.. روجت له صحف الحكومة.. واستفاد منه أعداء الأديان.. الذين يريدون اشعال حريقة في البلد.. أو جنازة يشبعون فيها لطما.. أو يستفيدون من وراء ترويج هذه الفتنة.. وكل حوادث الفتنة المزعومة الكاذبة مجرد خناقات.. بين مصريين.. تحدث كل يوم.. ولكنها فى هذه الحوادث وبالصدفة كانت بين مسلمين وأقباط.. ولا علاقة للدين بهذه الخناقات ولكنها أمور دنيوية عادية.. لا يوجد فيها قصد جنائي ديني.. ولهذا روج لها إعلام الحكومة وتحولت الى ظاهرة سياسية مع انها أمور عادية تحدث كل يوم..

●● خناقة الزاوية الحمراء على قطعة أرض.. وخناقة صنبو على ملكية بيت وخناقة مولد دميانة على أجرة نقل.. وخناقة بحر البقر على بناء سور.. وبعض الخناقات تدور حول جريمة هتك عرض.. وبعضها عمليات ثار والثار فى الصعيد مثل شرب المياه.. وبعض الخناقات بالأيدى وبعضها بالرصاص ولكنها فى النهاية مجرد خناقة بين مصريين تصادف انها كانت بين قبطى ومسلم.. ولا يوجد بين المسلمين من يتربص بالأقباط ولا العكس.. فالد... تسير بين الجميع ... وهادئة.. ولكن التصـ...

القانونى لهذه الأحداث هو الخطأ.. عندما تصورها أجهزة الشرطة والنيابة على انها فتنة طائفية وهو نفس الخطأ الذى تقع فيه هذه الأجهزة عندما تصور جريمة حيازة أسلحة تافهة على انها قلب نظام الحكم.. التصوير القانونى الأول إساءة الى مصر فى الخارج.. والتصوير القانونى الثانى إساءة الى نظام الحكم الذى يمكن أن تقلبه مجموعة تافهة من الأسلحة.. كما أخطأت الشرطة والنيابة أيضا فى اتهام بعض الأشخاص بانهم يستعدون لدخول الانتخابات.. والخطأ الأكبر احالة قضية الاستعداد للانتخابات الى محاكمة عسكرية..

●● لقد تحولت الفتنة الطائفية الى تجارة.. أساءت لنا فى الخارج وأعطت أعداء الأديان فى الداخل فرصة وبعض الكتاب يخوض فى القضية بسذاجة وبعضهم يتعرض لها عن جهل.. أو يسير مع التيار وبعضهم يلعبها فى خبث..

●● ومع اقتراب الانتخابات عادت قضية الأقباط مرة أخرى الى السطح وهم على حق في السلبية لأن الانتخابات المزورة يهرب منها الجميع الأقباط والمسلمون.. والحزب الوطنى احتضن بعض الأقباط ولا يريد أن يغيرهم ومع ذلك لا يختارهم أو غيرهم فى انتخابات الشعب والشورى فاذا حاول الوفد أن يقول ان حزب الوفد هو الحزب الطبيعى للأقباط.. قالت الحكومة انها مزايدة على أصواتهم.. واذا حاول حزب التجمع أن يقول ان تاريخ الحركة اليسارية فى مصر يجمع بين الأقباط والمسلمين.. قالوا: مزايدة.. وتنسى الحكومة أن الأقباط لهم دور فى تأسيس حزب الوفد وتمويله وأن الحركة اليسارية نتيجة التقاء الثوار الشباب من الأقباط والمسلمين لمصلحة مصر.. إن كتابة التاريخ على حقيقته أفضل من توزيع الاتهامات.. وإشاعة التوتر بحكاية الفتنة الطائفية.

محمد الحيوان



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمناسبة الانتخابات

عضو المجلس .. لائق طبيا !

لعل من أبسط البديهيات ان عضو مجلس الشعب لابد ان يتمتع بالقدرة على التفكير السليم والطاقة على العمل والاداء .. اى ان خلايا مخه وجهازه العصبي يجب ان تكون لائقة للعمل ، واعضاء جسمه صحيحة وسليمة ، فبدون هذا لن يكون سوى رمز غير قادر على العطاء والانتاج يقضي نصف وقته في العلاج بالداخل ونصفه الاخر في العلاج بالخارج ، على نفقتنا بالطبع !!

واذا كان يقيننا ان العقل السليم في الجسم السليم ، فأبسط حقوقنا قبل ان نعطى اى شخص مسئولية حياتنا ومستقبلنا ان نطمئن على سلامة جسمه وعقله ، فليس من المعقول ان ينقلب مجلس الشعب الى مركز تأهيل ملىء بمرضى الذبحة القلبية الممنوعين من الحركة او الانفعال والتوتر .. أو مرضى الضغط المرتفع المحظور عليهم التفكير والاجهاد الذهنى !

ناهيك عن مرض الشيخوخة والسمنة والنقرس .. وبعض الامراض العقلية .

ooo

نحن لا نعاير أحدا بمرضه ، ولكن كل وظيفة او موقع عمل المقتضيات الجسمانية والصحية الملائمة ، وكلنا يعلم ان الطيار او ضابط الشرطة أو الجيش لهم مستويات جسمانية مختلفة يجب ان يتمتعوا بها قبل دخولهم كلياتهم ، وانها تتغير طبقا لمراحل اعمارهم ومسئوليات عملهم .. والمطلوب هو ان يتمتع عضو المجلس بحد أدنى من اللياقة أو على الاقل ان يكون خاليا من الأمراض الخطيرة أو المعجزة ، وان لا يكون من بين الذين يمارسون الاضرار بذاتهم بمحض ارادتهم كالمدخنين ومدمني الخمور والشراهة في تناول الطعام الخ .

في حوار لي مع أحد أساتذة القانون اقنعني بعدم امكانية تشريع ذلك قانونا ، فكم من البشر اعطوا فكرا وحضارة للدنيا بأسرها رغم مرضهم أو تقدمهم في السن ولن يمكن عمل قانون دقيق بالمواصفات الجسمانية لعضو مجلس الشعب .

ولكن ارى ان بعض الحالات النادرة أو النماذج الفريدة لا تمنعنا من النظر لموضوع صحة عضو المجلس ولياقته بعين الاهتمام وخاصة في الاعضاء المعينين ، او ان نبدأ ذلك من ناحيتنا نحن الناخبين فنضعها في اعتبارنا ونحن نختار من سنحملهم الى المجلس ليمثلونا وبحيث لا نحملهم على الكراسى المتحركة .

د . محمد شرف

مدير عام المؤسسة العلاجية

انتخابات مجلس الشعب ومسئولية الناخب

بعد بضعة اسابيع ستبدأ عملية الانتخابات لمجلس الشعب المصرى والمجلس يعنى كما نعلم جميعا روح وضمير وافكار الشعب المصرى كله وهو الممثل الحقيقى امام الحكومة لهذا الشعب دون النظر لحزب معين ومجلس الشعب يعني ان كل افراد الشعب قد انابوا عنهم هؤلاء الاعضاء الموثوق فيهم كى يعبروا بكل مسئولية وامانة عن نبض وفكر ومستقبل شعب باكمله ومستقبل السنين القادمة فى ايد ارائهم وافكارهم لذلك ارجو من كل ناخب وناخبة ان يعلم ماهى افكار وسياسة هذا العضو وماهو برنامجه وماهى افكاره المستقبلية لهذه الارض ولشعبها واطلب من كل عضو سيرشح نفسه ان يدلى للمنطقة التى سينوب عنها ببرنامجه وسياسته كى يكون الكل على علم بما سيحدث عند الادلاء بصوته له كما يحدث فى الدول المتقدمة خاصة امريكا فنرى ان الرئيس كلينتون يعد من الآن حملة انتخابية بمبلغ ٢٠ مليون دولار ويعلن عن سياسته الجديدة التى سيتبعها فى المستقبل فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية لذلك ارجو من كل الشعب المصرى سواء رجلا أو امرأة الحرص على انتخاب من يمثل الشعب بأمانة لانه فى النهاية عند انتخاب عضو صالح فهو لصالح الشعب نفسه وعند انتخاب عضو فاسد سيكون الامر على رؤوسنا جميعا والله الموفق .

السيد محمد عثمان
٢٠ ش الرجلة بورسعيد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

والى : ترشيحات المحافظات تنتهى خلال إسبوع

قائد حامية قارورة ينضم لقوات التحالف السودانية

كتب – حلمى بدر ورضوان الزياتى :

أعلن د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى أنه سيتم خلال اسبوع الانتهاء من ترشيحات المحافظات باستثناء ٣ محافظات فقط .

وقال أنه سيتم على الفور عرض كافة ترشيحات الحزب الوطنى على الرئيس مبارك لاصدار القرار النهائى لمرشحى الحزب فى كافة دوائر مجلس الشعب .

وقال والى فى مؤتمر شباب القاهرة الذى عقد بمركز شباب مدينة نصر وحضره د . محمد على محجوب وزير الاوقاف ود . محمود شريف وزير الادارة المحلية وأحمد العماوى وزير القوى العاملة وعمر عبدالاخر محافظ القاهرة ود . عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة والقيادات السياسية والتنفيذية ان قوات التحالف السودانية أبلغت الحزب الوطنى عن انضمام النقيب نبيل يحيى قائد حامية قارورة الحدودية الى قوات التحالف السودانية إحدى فصائل المعارضة السودانية المنضمين تحت لواء التجمع الوطنى الديمقراطى حيث وصل النقيب نبيل حبى الى إحدى قواعد قوات التحالف السودانية وبصحبته ١٣ من صف ضباط وجنود حامية قارورة بكامل أسلحتهم وسيارة لاندكروزر .

وأشار د . والى الى أن النقيب نبيل يحيى سيكشف النقاب عن المعسكرات التى أعدت لايواء الارهابيين بمختلف مناطق السودان والتى تتم بها عمليات التدريب .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

سوهاج تشتعل!!

تؤكد التقارير الواردة من محافظة سوهاج الى العصفورة ان المنافسة قد اشتعلت بين المرشحين لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات القادمة خاصة ان كافة المرشحين.. من الشخصيات التى تتمتع بثقل شعبى كبير وعلى راسهم احمد ابو صبحى وهو احد القيادات العمالية السابقة ويعد حاليا من اهم رجال الاعمال بسوهاج الى جانب محمد ابو النور نائب الدائرة الحالى «عمال» وايهاب مقلد..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٥



تعيين ملايين العاطلين
وتشغيل



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آلاف المشروعات .. فى تصريحات وزراء الحزب الوطنى

.. وبدأت الرشاوى الانتخابية مبكرة عن موعدها المعتاد وقبل الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب بفترة طويلة للفت انتباه الناخب المصرى.. بدأ اعضاء الحزب الوطنى الحاكم من الوزراء فى اقامة المؤتمرات وعقد اللقاءات واجراء الحوارات مع كافة فئات الشعب فى محافظات ومدن وقرى جمهورية مصر العربية. تحدث هؤلاء عن الانجازات الكبيرة التى تحققت فى ظل حكومة الحزب الوطنى وتحدثوا عن برنامج الحزب الانتخابى ونشط الوزراء خلال هذه الايام فى افتتاح العديد من المشروعات الجديدة فى القرى والمدن والمحافظات لكسب ود الناخبين «!!»

واذا استعرضنا بعضا من هذه الرشاوى نجد ان مجلس الوزراء كما جاء فى تصريح لاحد المسئولين فى المجلس - يتابع بصفة يومية عمليات تشغيل الخريجين مع كل الوزارات والهيئات وفى تصريح لمسئول فى القوى العاملة: تقرر تعيين حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من المعوقين فورا دون انتظار لدفعاتهم «!!»

مسئول وزارى آخر من الحزب الوطنى يعد بتعميم مشروع التنمية الريفية «شروق» على جميع قرى مصر بعد ان اثبت نجاحه فى محافظات الصعيد «!!» ويؤكد نفس المسئول انه تم تقديم دراسة لمجلس الوزراء حول حل مشكلة البطالة للقضاء عليها على عدة مراحل قصيرة - متوسطة - بعيدة وتشمل الدراسة مشروعات انتاجية وخدمية يقوم بها الشباب فى المحافظات وعن طريقها سيتم تشغيل ١٧٠ الف شاب.

ويؤكد مسئول أخر في مجلس الوزراء انه قد تم وضع خطة خاصة لتحويل المحافظات الى مناطق جذب للاستثمارات!

ومن الرشاوى الانتخابية وفي احد المؤتمرات بمدينة الفيوم صدق احد الوزراء على مطالب شباب الفيوم باعادة بناء وترميم ٤٢ مسجدا بتكلفة تبلغ عشرة ملايين جنيه الى جانب ضم ٤٠٠ مسجد أهلى لوزارة الاوقاف واعتماد ٥٠٠ خطيب.

وفى نفس المؤتمر وافق عضو أخر من اعضاء الحزب الوطنى على دعم المدينة الرياضية بصحراء دمو بالفيوم بمبلغ ١٠٠ الف جنيه ودعم مراكز شباب الفيوم بمبلغ ٢٥٠ الف جنيه.. واكد ان اللقاءات الشبابية بالمؤتمرات والمعسكرات والدورات الرياضية تحقق الحوار والتفاهم والادراك المتبادل بين الشباب والقيادات لمواجهة جميع المشاكل وقال ان الرئيس يتابع باهتمام هذه اللقاءات ويبدى تقديره لكثير من الافكار الشبابية التى تطرح اثناء الحوار واضاف الوزير عضو الحزب الوطنى الحاكم انه اعتمد مبلغ ٤٦٨ الف جنيه لدعم المنشآت الرياضية واستكمال مراكز الشباب بمختلف مراكز محافظة الوادى الجديد!!

.. ومن الرشاوى الانتخابية ما اعلنه احد الوزراء عن توفير ربع مليون فرصة عمل للشباب على مستوى الجمهورية.. وزير أخر يعلن على الجماهير صرف حصة من الاسمدة لكل بطاقة زراعية دون تحميل المزارعين قروضا جديدة.. ويعلن وزير ثالث عن البدء فى تنفيذ العديد من المنشآت الجديدة مثل انشاء كوبرى ضخم فى منطقة شربين على النيل يربط غرب النيل بشرقه.

ويعلن عضو أخر من اعضاء الحزب الوطنى الحاكم عن توصيل الغاز الطبيعى الى ٦٥ الف مسكن ووحدة تجارية بالقاهرة الكبرى باجمالى استثمارات ١٤٧ مليون جنيه، كما سيتم توصيله الى ٢٧ الف وحدة سكنية ايضا بالاسكندرية بتكاليف ٥٠ مليون جنيه.. وتسمع الجماهير من مسئول أخر عن خطة متكاملة لتطوير شبكات اللاسلكى الخاص بمرافق الاسعاف على مستوى الدولة.

احد الوزراء يعلن عن انجازات وزارته فيقول ان انتاج مصر من الحبوب بلغ هذا العام نحو ١٧,٥ مليون طن وانه تقرر زراعة القمح طويل السنبلة عالى الانتاجية فى مساحة ١٠ الاف فدان بمحافظات الوجه القبلى ويصل عدد الحبات فى السنبلة الواحدة فى بعض الاصناف الى نحو ١٨٠ حبة بينما المعدل والاصناف العادية لايتجاوز ٥٠ حبة ويضيف المسئول ان مصر اصبحت الاولى فى العالم من حيث انتاج الفدان من محصول الارز.

الحكومة من خلال اعضاء الحزب



الوطنى الحاكم تقدم للجماهير ارقاما بالملايين عن الانجازات التى تمت والانجازات التى بدأ العمل فيها.. ففى احدى محافظات الصعيد تقرر انشاء ٤ الاف وحدة سكنية بتكلفة ٧٠ مليون جنيه، وفى محافظة اخرى تقرر تعيين ١٣٦ خريجا معوقا.. وبدأت الآن وبالذات عمليات الاحلال والتجديد لمعدات ومهمات محطة توليد

الكهرباء فى نجع حمادى المائية التى توفر ٣٨ كيلو وات فى الساعة.

انجاز آخر او رشوة اخرى يتم الاعلان عنها الآن وهى اعتماد ٥٥,٧ مليون جنيه خلال الربع الاول من العام المالى الحالى فى اطار برنامج تطوير المناطق العشوائية فى ١١ محافظة يجرى التطوير فيها حاليا.

رشوة اخرى يعلنها وزير وهى

تنفيذ خطة بالمشاركة مع القطاع الخاص.

تتضمن اقامة ٩ مدن عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية خارج حدود القاهرة وفى جنوب الصعيد وجنوب سيناء تستهدف استيعاب ٣ ملايين نسمة وتوفر ٢٥٠ الف فرصة عمل جديدة للشباب !!

ورشوة انتخابية اخرى يعلنها احد

المحافظين وهى البدء فى تسليم ٣ الاف وحدة سكنية للمواطنين لحالات الاخلاء الادارى والزواج الحديث والحالات القاسية والمعوقين.. كما تم الاعلان فى هذا الوقت بالذات عن تنفيذ مشروع للاسكان الاقتصادى لذوى الدخول المتوسطة فى القاهرة الكبرى والساحل الشمالى والغربى والصعيد.. ويتراوح سعر الوحدة مابين ٢٠ ـ ٣٥ الف جنيه.. كما تم الاعلان ايضا عن افتتاح محطة الصرف الصحى لمدينة المقطم.. لخدمة ٤٨ الف وحدة سكنية بالهضبة العليا والوسطى.. وتنفيذ مشروعين للصرف الصحى بمدينتى الخارجية والداخلية بمحافظة الوادى الجديد للمحافظة على المياه خالية من التلوث.. كما اعلنت الحكومة عن اعادة النظر فى الرسوم المحلية المفروضة على المنشآت السياحية.

من الاغراءات الانتخابية التى تم الاعلان عنها هذه الايام اقامة مشروع جديد لإنتاج الاسمنت فى وسط سيناء تصل طاقته الانتاجية الى حوالى مليون طن سنويا ويستخدم هذا المشروع الفحم المنتج من منجم المغارة كمصدر اساسى للطاقة المطلوبة لتشغيل المشروع الجديد.. كما اعلنت الحكومة انها وضعت خطة لنقل مصانع الاسمنت التى تعد مصدرا رئيسيا لتلوث البيئة خارج المناطق السكنية.

هكذا يتقدم الحزب الوطنى بانجازاته وبرنامجه الانتخابى قبل الانتخابات التى سوف تكون بعد بضعة اسابيع لكسب ود الناخبين.. اننا نتساءل: ماذا تعنى هذه الانجازات والارقام والحقائق التى يتم الاعلان عنها يوميا من قبل المسئولين فى الحزب.. هل يصدق الناخب ماتقوله الحكومة؟.. هل فعلا تم توفير مياه الشرب النقية النظيفة الصالحة للشرب للمواطن المصرى؟

هل قضت الحكومة فعلا على البطالة؟ هل اعطت العمال فى القطاع العام حقهم.. هل.. هل.. وهل العديد العديد من التساؤلات تبحث عن اجابات.. معروفة جيدا عند المصريين ان الواقع الاليم يكذب كل هذه الانجازات التى تتمنى لها ان تتحقق يوما ما لصالح المطحونين!

محمود فرج



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥



خطة لاستكمال البنية الأساسية بالوادي الجديد

الوادي الجديد - من حسنين هندي:

تعيين ١٣٦ خريجا معوقا ببني سويف

محجوب في ندوة «مكتبة المستقبل» بالزيتون:

تخصيص عوائد ٦ مليارات جنيه تستثمرها هيئة الأوقاف لمجالات الدعوة الإسلامية وأعمال البر

لجنة مشتركة من الأوقاف والأزهر ووزارة التعليم لتقويم المناهج الدينية في مراحل التعليم

كتب - محمد الدويري:

أكد الدكتور محمد علي محجوب وزير الأوقاف ...

محمد محجوب





٥٥,٧ مليون جنيه لتطوير العشوائيات في ١١ محافظة

كتبت . منى الشرقاوي:

صرح الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية بانه تم اعتماد ٥٥.٧ مليون جنيه خلال الربع الاول من العام المالي الحالي في اطار برنامج تطوير المناطق العشوائية ... محافظة يجري التطوير فيها حاليا. وقال ان الاستثمارات المخصصة لتطوير العشوائيات خلال العام المالي تبلغ ١٩١ مليون جنيه، وسيتم اعتماد مبالغ اضافية بعد انتهاء المحافظات من المشروعات الجارية بالخطة طبقا لمعدلات التنفيذ بها، وبعد تقديم المحافظة خطتها بالتفصيل ومتابعة ذلك ميدانيا. واشار الى تخصيص ١٠ ملايين جنيه لمحافظة القاهرة والجيزة ٨.٥ مليون والقليوبية ٨ والاسكندرية ٧.٢ وبني سويف ٨.٢ والفيوم ٣ ملايين واسيوط ٧ وسوهاج ٨.٢ وقنا ٢ مليون واسوان ٣ والمنيا ٨٠٠ الف جنيه. وستوجه هذه الاعتمادات لدعم البنية الاساسية بهذه المناطق، وتشمل تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ورصف الطرق والتخطيط العمراني وشراء معدات النظافة.

وبلغت تكلفة المشروعات المنفذة لتطوير المناطق العشوائية منذ بدء برنامج التطوير وحتى نهاية عام ٩٣/٩٤ نحو ١.٣ مليار جنيه لتطوير ٤٢٤ منطقة عشوائية تم الانتهاء من تطوير ٧٨ منطقة بالكامل منها ٤ مناطق بالاسكندرية و٢٩ باسيوط و٣٦ بسوهاج و٦ باسوان و٣ بقنا.

د. محمود شريف

كتب . عبدالهادي تمام:

افتتح المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق والسيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة محطة الصرف الصحي لمدينة المقطم والتي بلغت تكاليفها ٢٢ مليون جنيه لخدمة ١٨ الف وحدة سكنية بالهضبتين العليا والوسطى.

بدء تجديد محطة توليد كهرباء نجع حمادي المائية

الإشراف القضائى على الانتخابات مطلب جماعى لأحزاب المعارضة

ضمانات عديدة تضمنتها مذكرة أحزاب المعارضة للمسئولين لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تأتى بمجلس يعبر عن تطلعات الأمة ويكون قادرا على مواجهة تحديات القرن القادم. ولعل أهم تلك الضمانات الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية والذى اجمعت عليه الأحزاب كافة.

عبدالحميد بركات -أمين تنظيم حزب العمل- يقول: نحن نطالب منذ عام ١٩٨٢ بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات سواء قبل يوم الاقتراع فيما يتعلق بإعداد جداول الناخبين والمقار الانتخابية أم يوم الاقتراع، حيث نطالب بعدم تعيين الموظفين فى الجهاز الإدارى للدولة كرؤساء لجان انتخابية على أن يحل محلهم رجال القضاء ثم عملية الفرز حيث نطالب بأن يكون الفرز والانتخابات فى مقار غير تابعة للجهاز الإدارى للدولة.. فلا يعقل أن تكون اللجنة فى قسم شرطة وتنجح الحكومة بأقلية؟ ويرد أمين تنظيم حزب العمل على الادعاء بأن عدد رجال القضاء فى مصر لا يكفى لأن عدد اللجان الانتخابية فى سنة ٩٠ كان ٢٦ ألف لجنة وليس عندنا من رجال القضاء والنيابة سوى ٨ آلاف فقط طبقا لبيان الحكومة وفى هذه الحالة ليس من الضرورى أن يكون لكل لجنة فرعية رئيس من القضاء أو رجال النيابة إنما يكفى أن يرأس أحد رجال القضاء كل مجمع انتخابى والتجمع يشمل أكثر من لجنة وأحيانا يصل إلى عشر لجان، وفى هذه الحالة سوف يكون عدد القضاة كافيا وأضاف قائلا: إن الانتخابات يمكن أن تجرى على عدة أيام وهذه ليست بدعة فى مصر حيث جرى هذا التصرف فى انتخابات ١٩٢٨ حيث أجريت الانتخابات على يومين، وكذلك أكثر دول العالم تجرى فيها الانتخابات على أكثر من يوم.


عبد الحميد بركات

إبراهيم دسوقى

مجلس القضاء الأعلى

د. إبراهيم الدسوقى أباظة -سكرتير عام مساعد حزب الوفد- يقول: إن الانتخابات فى ظل النظام الديمقراطى لابد من أن تجرى تحت الإشراف الكامل لسلطة محايدة وأفضل سلطة هى السلطة القضائية، التى لابد من أن تنتظم عملية الإشراف حتى تشمل كل شىء خاص بالانتخابات.. الإشراف على جميع اللجان وليس اللجان العامة فحسب كما يجرى الآن ولا يعقل أن يشرف رجال القضاء على ٥٠٠ لجنة فقط من بين ٢٢٤ ألف لجنة ولابد من اختيار القضاة المكلفين للعملية الانتخابية



مصطفى بكرى

بواسطة مجلس القضاء الاعلى لا بواسطة وزير العدل، لان الوزير بوصفه عضوا فى السلطة التنفيذية لا يصلح لاختيار القضاة ويتم إجراء الانتخابات بواسطة صندوق زجاجى، ويتعجب د. أباظة من رد الحكومة بعدم كفاية القضاة ويقول: لو تم توزيع اللجان على مجموعات وكل مجموعة من اللجان تكون تحت إشراف قاض هنا يكون عدد القضاة كافيا كما يتفق ورؤية أمين تنظيم حزب العمل فى إجراء الانتخابات على أكثر من يوم.

كما تطالب أيضا بالإشراف الكامل لرجال القضاء على جميع وسائل الإعلام حتى لا يحتكر الحزب الحاكم كل الوقت المخصص للدعاية بل يوزع الوقت على جميع الاحزاب بالتساوى ويكون هناك عدل ثم يقوم رجال القضاء بالإعلان عن النتيجة.

عبد الغفار شكر

مصطفى بكرى -وكيل حزب الاحرار- يقول: أعتقد انه لابد من أن يتولى القضاء المصرى عملية الإشراف الكامل على العملية الانتخابية، خاصة أن الانتخابات الماضية أثبتت وجود أساليب متعددة من الحكومة ساعدت من إحداث تزوير واسع فى البلاد حتى أن دور القضاء تحول إلى دور غير فعال ومن هنا يكون الإشراف الكامل على العملية الانتخابية مهما لعدة أسباب منها أن السلطة القضائية بما تناله من احترام واسع لدى الجماهير التى تثق بحيدتها وموضوعيتها سوف تكون مسار ثقة، كما أن الإشراف القضائى يعمل على عدم حدوث أى تزوير تحت اى مسمى وأى اعتبار.

إن عدد القضاة فى مصر غير قليل ونرى إمكان تنسيق الاحزاب مع الحكومة فى عملية توفير مشرفين ممكن والاهم من كل ذلك ضرورة وجود حكومة انتقالية لإتمام هذه المهمة بشكل محايد وموضوعى.

عبدالغفار شكر -أمين التثقيف بحزب التجمع- يقول: إن المذكرة التى يتقدم بها رؤساء الأحزاب المعارضة فى مصر للحكومة هى استمرار لجهودهم منذ أكثر من ١٠ سنوات لتوفير ضوابط نزاهة الانتخابات ويتمثل فى مشروع تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى يضمن نزاهة الانتخابات، ثم تقدم بها خالد محيى الدين إلى مجلس الشعب باسم احزاب المعارضة ورفضتها الحكومة لانها لا تريد الالتزام بهذه الضوابط، ومن أهم هذه المطالب: الإشراف الكامل لرجال القضاء على العملية الانتخابية بمعنى أن تنتقل إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل وأن يشرف قاض على كل مقر انتخابى، وكانت الحكومة تقصر الإشراف على اللجان العامة ويضيف أمين تثقيف التجمع: اقترحنا أن يشرف كل قاض على عدة لجان انتخابية داخل المقر الواحد ويدخل ضمن إشراف القضاء أن يعلن القاضى نتيجة الانتخابات وليست وزارة الداخلية إلى أن يكون حكم محكمة النقض نهائيا وليس لمجلس الشعب.



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٩٥

جلال عيسى: يدعو الصحفيين إلى خوض انتخابات مجلس الشعب

والقى جلال عيسى وكيل النقابة امين عام المؤتمر كلمة اكد فيها انه: يسعدنا جميعا ان نبدأ مؤتمرنا الثالث - مؤتمر اهل الفكر والرأى - لنتحاور معا بالحجة والمنطق للتوصل إلى كل ما فيه رفعة شأن مهنتنا الغالية.. واعلاء شأن وطننا المفدى وصيانة كلمته الحرة النزيهة.. البعيدة عن كل هوى.. والبريئة من كل زيف.. حتى تظل صحافتنا مرفوعة اعلامها.. مجلجلة اصواتها مدوية فى اسماع الدنيا بكلمة الحق لابلاغ صوت مصر وحضارتها ومواقفها الشريفة إلى كل مكان على ارض المعمورة.

وطالب باتحاد كلمة الصحفيين واكد ان الصحفى لابد ان يكون قلمه بتارا يدافع به عن قضايا الوطن وهو لسان حال الشعب فى السراء والضراء..

واكد ان شباب الصحفيين يتطلعون بلهفة بالغة إلى اتاحة الفرصة لهم للتقدم واخذ مواقعهم المشروعة داخل دورهم الصحفية حتى نتشلهم من الاحباط وضياع الامل الذى اصابهم اخيرا بسبب بعض تعديلات القوانين!!

واكد ان صحافتنا لها دور بارز فى ترسيخ قواعد الديمقراطية فى مصر.. منذ زمن طويل وكانت سلاح الشعب كله فى محاربة الاستعمار والانحراف والتبعية.. واكد اننا عندما رفضنا القانون ٩٣ لسنة ٩٥ كنا على حق. وموقفنا ثابت ضد كل ما فيه مساس بحرية الصحفى وحرية الصحافة.. وكل الحريات العامة والشخصية.. وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير وحرية العقيدة وحرية الابداع بما لا يتعارض مع تعاليم الاديان السماوية.. وقيم هذا المجتمع ومبادئه التى نحرص دائما على الحفاظ على كل المقومات الاساسية له وسلامته العامة وامنه القومى.

وبعا جلال عيسى الصحفيين بمناسبة اقتراب انتخابات مجلس الشعب أن يدرسوا امكانية خوض الانتخابات حاملين راية الحرية والدفاع عن الشعب ومشعل الخير والنور لمصر وابنائها.. وسوف تدعمه النقابة ماديا وادبيا ولن تبخل الصحف عن مساندته ايا كان الحزب الذى رشحه.

دعم مادي وأدبي للمرشحين مهما كان الحزب الذي رشحه

واوضح اننا نريد ان نكون مطمئنين ان لنا فى مجلس الشعب القادم عددا من الاعضاء يساند قضيتنا ويرعى مشروع قانوننا خير رعاية حتى يرى النور.. ليحقق لنا جميعا الحرية التى نتطلع إليها وتأخذ صحافتنا مكانها اللائق الجديرة به بين صحافة العالم المتقدم.. وحتى يقدم الينا مجلس الشعب الجديد فى مطلع العام القادم ان شاء الله او فى اشهره الاولى الهدية المناسبة التى تليق بنا وبدورنا.. حتى نبتهج بها ونقيم لها عيدا.. ونعمل قدر الامكان على نسيان الهدية غير المناسبة التى تلقيناها فى شهر مايو الماضى وهى القانون ٩٣ لسنة ٩٥ العجيب.. ورفضنا هذه الهدية وسنظل رافضين لها إلى ان يصدر القانون الجديد محققا امال الصحفيين والامة كلها.. وحاملا امنياتهم فى صحافة حرة شريفة تستهدف الخير ولا تبتغى الميل عن الحق او الفساد الذى نتمنى ان نقتلعه جميعا صحافة وشعبا من جذوره..

مبارك والجدران الأربعة . ونزاهة الانتخابات القادمة

مصطفى شفيق

تمتلئ جميع وسائل الاعلام بتصريحات لجميع المسئولين فى الحكومة حول نزاهة الانتخابات القادمة.. والمسئولون فى الحكومة وفى الحزب الوطنى بدءا من الرئيس مبارك شخصيا وحتى الكتاب المتطوعين مرورا بالوزراء المعينين وغيرهم من مسئولى الحزب والحكومة حريصون خلال الايام الماضية على التأكيد على نزاهة الانتخابات. ولم يكلف احدهم نفسه بتقديم دليل ملموس واحد عن نزاهة الانتخابات. بل ان لكل منهم من التصريحات والقرارات مايؤكد عكس هذا الكلام وذلك ايضا بدءا من الرئيس مبارك شخصيا وحتى اصغر المسئولين والمتطوعين.

فالرئيس مبارك اعلن صراحة ان قانون الطوارئ باق حتى خلال فترة الانتخابات وانه شخصيا متمسك برئاسته للحزب الوطنى الحاكم وهو مايؤكد على تضييق مساحة نزاهة الانتخابات.

واللواء حسن الالفى اصدر قرارا تعسفيا يمنع اقامة اى سرادقات ضمن الدعاية الانتخابية وان المؤتمرات الانتخابية لن يسمح باقامتها الا داخل جدران اربعة وبعيدا عن الشارع وليس معقولا ان يصدر هذا القرار عن وزير الداخلية دون الحصول على موافقة القيادة السياسية.

واصدرت المحليات قرارا آخر يعمل ايضا فى اتجاه مضاد لحرية الانتخابات بعدم تعليق لافتات بالشوارع والميادين مع تحصيل الف جنيه تأمين من كل مرشح، وهى قرارات اخرى الى جانب عدم قانونيتها ـ فلن تكن لتصدر هذه القرارات الغريبة دون تنسيق مع الحكومة. فالتصاريح الكلامية الشفوية عن نزاهة الانتخابات القادمة تتناقض مع ماتتخذه حكومة الحزب الوطنى من قرارات خاصة بالعملية الانتخابية. فهل هناك من الضمانات مايؤكد على نزاهة الانتخابات البرلمانية القادمة؟!

الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة سكرتير عام الوفد المساعد يؤكد انه ليس هناك اى مؤشر على اقامة انتخابات حرة ونزيهة ويقول: سبق ان الحنا مرارا من خلال المؤشرات الحكومية ان الحكومة تعتزم المضى فى نفس الطريق الذى دابت عليه من قبل وهو طريق تزوير الانتخابات وان كل اجراء تطالب به المعارضة لوقف التزوير او الحد منه تقابله الحكومة بالرفض التام ومن ذلك مثلا ماتستلزمه كافة قوانين الدنيا فى الدول الديمقراطية من ضرورة توقيع الناخب فى جدول الانتخابات مع وضع رقم مستند اثبات شخصيته. هذا الاجراء البسيط ضرورى جدا لسلامة الانتخابات وهو اجراء ترفضه الحكومة مكتفية بتأشير رئيس اللجنة «الحكومى» امام اسم الناخب.. ولا ارى سببا لرفض الحكومة لاستخدام الصندوق الزجاجى بدلا من الخشبى الذى يمكن فكه او العبث به.. ليس لدى الحكومة مايؤكد من اجراءات ان الانتخابات البرلمانية القادمة ستكون انتخابات حرة اللهم الا اذا وضعنا الامل على التصريحات والتجربة اثبتت فشل هذا الموضوع.

ويقول الدكتور عادل الركيب: منذ بدء النظام الانتخابى فى مصر بعد يوليو والقضية متوقفة وباستمرار على مجموعة من التصريحات البراقة.. والمراحل او الاجيال الانتخابية فى مصر عرفت طوال عمرها عددا من التصاريح او المصطلحات.. ففى فترة من الفترات كانت كل الحياة الاختيارية التى تعبر عن راى الامة مرتبطة بالاستفتاءات.. تلتها فترة كانت اكثر ارتباطا بالانتخابات الموجهة والتى اشتهرت فيها نسبة ٩٩,٩٪ وكانت هى النتيجة الدائمة لاى عملية انتخابية يتم اجراؤها خلال تلك الفترة.. وجاءت الفترة الحالية والتى يمكن تصنيفها على انها مرحلة تزوير الانتخابات وهى الفترة الاخيرة التى اتسمت بالتصريحات الدائمة للمسئولين عن نزاهة الانتخابات واصرار غير عادى على عدم اتخاذ اى اجراء عملى يضمن نزاهة العملية الانتخابية.

ويقول على سلامة سكرتير مساعد الوفد ورئيس اللجنة العامة بالجيزة يقولون بافواههم ماليس فى قلوبهم.. فمما يؤسف له اننا بين الحين والاخر نقرأ او نسمع فى اجهزة الاعلام تصريحات من الرئيس حسنى مبارك او وزير الخارجية تؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون نزيهة ونظيفة وخالية من اى تزوير وان الحكومة لن تتدخل فى سير المعركة الانتخابية. كلام كثير وينقصه العمل والفعل.. فحتى اليوم لم يصدر عن اى مسئول قرار باجراء واحد يضمن هذه النزاهة او الحيدة فالنظام مازال يصر على ان تمضى الانتخابات القادمة على غرار الانتخابات السابقة منذ شهدت مصر الانقلاب الشهير.. والدليل ان الحكومة اسقطت جميع طلبات المعارضة من حساباتها فالرئيس مبارك مازال متمسكا برئاسته للحزب الوطنى وهو اكبر خلل تجرى فى ظله الانتخابات.. ولم تفكر الحكومة ولا الحزب الحاكم فى دراسة وتنفيذ مطلب واحد من مطالب المعارضة لضمان نزاهة الانتخابات ولو من قبيل ذر الرماد فى العيون.. فالنظام الحاكم متمسك باستمراره قابضا على مقاليد الحكم وهو يعلم ان ذلك لن يكون الا فى هذا الجو القاتم الذى تعيشه القوى السياسية المصرية.. ثم يتدخل النظام فى العملية الانتخابية بطريقة سافرة بقرار



لوزير الداخلية بمنع السرادقات والمؤتمرات الا داخل جدران اربعة وهى سياسة جديدة ليس لها مثيل فى اى دولة ديمقراطية فى العالم.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل صدرت تعليمات المحليات بمنع لصق لافتات المرشحين عن الاحزاب والشعارات الانتخابية للاعلان عنها.. فكيف يتسنى لاحزاب المعارضة الاعلان عن مرشحيها وبرامجها وشعارها الانتخابى فى ظل سيطرة الحكومة والحزب على جميع وسائل الاعلام واسعة الانتشار.. انتى اقولها كلمة صريحة مدوية تسمعها الدنيا كلها.. النظام المصرى متمسك بمقاعد الحكم وهو فى سبيل ذلك يعمل على تزوير ارادة الامة من خلال الانتخابات المزيفة رغم مايصدر من تصريحات معاكسة لهذا الاتجاه.

هذا الزمان

لأبد من خوض الانتخابات القادمة

تجرى الآن - على قدم وساق - الاستعدادات فى الأحزاب" بخوض الانتخابات القادمة فى أكتوبر .. خاصة بعد ان اعلن الوفد والاحرار والعمل عن نيتهم فى دخولها .. وفى رايى الا يتخلف حزب - مهما صغر حجمه او كبر - على خوض الانتخابات، لأنه لن يتم توسيع الهامش الديمقراطى الذى نعيشه إلا من خلال الممارسة والتصدى للخطا والصواب الذى حدث بها..

ذلك ان الحكم «السلطوى» يمتاز عن الحكم «الشمولى الشيوعى» بمرونة ومراجعة حتى يحتفظ بموقعه وباستمراره .. حتى لو ادى هذا الى استجابته لبعض الضغوط الشعبية، وسماحه بتعددية هامشية ديكورية .. عكس الحكم الشمولى الذى لا يسمح سوى بسلطة الحزب الواحد .. وهيمنة ديكتاتورية هذا الحزب.

إذن..

فلا سبيل امام وصول هذا البلد للتعددية الحزبية، واستقلالية العملية الانتخابية ونزاهتها .. سوى خوض الانتخابات بكل ما قد يحدث فيها من سلبيات.

شرط الا نتوقف بعدها عن كشف سلبيات الانتخابات القادمة ..وايجاد نوع من الضغط الشعبى .. لكى نخفف من هيمنة الحزب الحاكم .. واقناعه بان يترك مهمة اختيار حكومته .. لأصوات الناخبين فى مصر..

فمثلا من السلبيات التى تقف الآن على راس الانتخابات القادمة هى حرمانها لقوى فاعله من دخول الانتخابات .. باعتقال رموزها وتشويه تاريخها .. بحجة انها قوى «غير شرعية» .. وتاتى على راس التهم الموجهة لها الاعداد للانتخابات!!

وقد يكون هذا صحيح قانونيا..

ولكنه غير صحيحا سيا..

ويحوى تناقضا مضحك

كيف يتم اعتقال رؤوس جما.. وكل تهمتها انها تعد للانتخابات القادمة .. بينما الحكومة تدعو جميع الاطراف فى كل وسائل الإعلام للمشاركة فى الانتخابات .. قالوا: فى البداية أنها جماعة إرهابية وعندما لم تتمكن الحكومة من اثبات ذلك قالوا :إنها جماعة غير شرعية .. ثم من الذى يحكم، ان هذه الجماعة «شرعية او غير شرعية»، ومن الذى اعطى هذه الحكومة هذه السلطة .. لكى تحكم بشرعية جماعة او عدم شرعيتها .. لابد ان يكون هذا الحكم صادرا من هيئة (مستقلة) عن الحكومة وعن الأحزاب .. من جمعية تاسيسية منتخبة انتخابا حرا من الشارع المصرى.. تحكم بشرعية ذلك المواطن او عدم شرعيته وتحدد ذلك فى الدستور .حتى الدستور الحالى لا يقر ذلك .. فلكل مواطن - حسب بنوده - حق الترشيح والانتخاب..

حامد سليمان

المعارضة فى الانتخابات القادمة

تحالف «شعبى» أم تحالف «هوية»

أحمد حسين صالح

اسم الكتاب : التحالفات السياسية والعمل المشترك فى مصر(٧٦-١٩٩١)
المؤلف : عبدالغفار شكر
الناشر: كتاب الاهالى رقم (٤٩)
سنة النشر: يوليو ١٩٩٤

تاتى الانتخابات التشريعية فى مصر فى نوفمبر القادم .. حيث تنشط الاحزاب والقوى السياسية المختلفة فى هذه الاونة لخوض غمار هذه المعركة .. لذا فان مسالة التحالفات بين قوى المعارضة المختلفة تعد احدي الآليات التى تتبعها فى مواجهة الحزب الحاكم الذى بات يتخوف جديا من فقد مساحة واسعة من مؤيديه .. نظرا لحالة السخط العام فى الشارع المصرى من جراء السياسات التى ينتهجها ، وقد اجمع المراقبون على ان الانتخابات القادمة سوف تصبح بمثابة علامة فارقة لمستقبل الحزب الحاكم وحكومته ، من ثم وجب القاء الضوء على مسالة التحالفات السياسية فى مصر.. فكان هذا الكتاب الذى بين ايدينا والذى يهدف فى الاساس الى التصرف على مدى وعى القوى السياسية بمسالة التحالف ، والقضايا التى تراها اساسا لتعاونها ، ومدى نجاحها فى بلورة برنامج عمل لتنظيم اعمالها.

ويركز هذا الكتاب على خمس قضايا هى:

١- الاطار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفترة (١٩٧٦ -١٩٩١) او انقلاب الخطوة / خطوة .

٢- القوى السياسية ومسالة التحالف.

٣- الاشكال المتبلورة للتحالفات السياسية فى هذه الفترة.

٤- مضمون الخطاب التحالفى وسماته الاساسية.

٥- استنتاجات عامة حول خبرات التحالف ومستقبلها.

يعتبر عام ١٩٧٦ البداية الحقيقية لتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تعد المسئول الاول عن الازمة الراهنة فى المجتمع المصرى ، والتى يدور الكتاب هنا حول تحالف قوى سياسية فى مواجهتها، ففى هذا العام استكملت القوانين الاساسية التى تعتبر اهم العلامات البارزة على طريق الانفتاح.

كما شهدت الفترة نفسها تحولات جوهرية فى طبيعة النظام السياسى الذى يقوم على الحزب الواحد .. فبدات عام ١٩٧٦ التعددية الحزبية الحديثة فى مصر ، وتطورت من ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى الى اكثر من عشرة احزاب سياسية شاركت فى الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية ، بالاضافة الى قوى اخرى محجوبة عن الشرعية وتمارس بالفعل نشاطا جماهيريا وسياسيا مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين والناصريين قبل صدور الحكم بقيام حزب ناصرى.

ومن ثم فقد تبلورت فى فترة الدراسة حوالى سبع قوى سياسية معارضة تنتمى الى مواقع طبقية مختلفة تفاوتت فى حجمها وفاعلية نشاطها ودرجة تمثيلها فعليا للطبقات التى تزعم تمثيلها وهى حزب الوفد الجديد ، وحزب الاحرار وحزب العمل والاخوان المسلمون وحزب التجمع والحزب الناصرى والحزب الشيوعى المصرى .. مثلت الخريطة السياسية لقوى المعارضة فى مصر بمختلف منطلقاتها الفكرية ، ومن الواضح انها تمتد من اقصى اليمين الى اقصى اليسار.

● مواقف القوى السياسية من التحالف والعمل الجبهوى :

هناك ثلاثة مواقف متمايزة من التحالف والعمل الجبهوى:

١- الموقف الاول: تتبناه قوى اليسار التى ترى ان قيام تحالف اشتراكى هو شرط اساسي لبناء جبهة اوسع .. هى الجبهة الوطنية الديمقراطية التى تضم طبقات وقوى اجتماعية متضررة من اوضاع التبعية وغياب الديمقراطية ، ويمكن ان يكون لها اشكالا متنوعة من الاعمال الجبهوية المؤقتة والتعاون والتنسيق مع قوى ممكة يمكن ان تشمل اعداء محتملين او قوى تنتمى استراتيجيا الى الجبهات المضادة ، ولكن هناك من يستبعد الحزب الوطنى وحزب الوفد من هذه الجبهة.

٢- اما الموقف الثانى من العمل الجبهوى فتتبناه قيادات وفدية وشخصيات ليبرالية ترى ضرورة قيام جبهة وطنية تقوم على الاتفاق على خط قومى محدد يتضمن الغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفية والاستثنائية ، وهى تشمل كافة الاحزاب والقوى الراغبة فى المشاركة.

٣- الموقف الثالث : تتبناه قيادات من حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين، ويرفض قيام الجبهة على اساس طبقى، بل يراها موجهة فى الاساس ضد انصار الحضارة الغربية ، وضد الهيمنة الامريكية والصهيونية على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتحدد قوى التحالف على اساس الموقف الفكرى.

وبالرغم من الاختلاف حول طبيعة الجبهة واطرافها فهناك اتفاق عام بين القوى السياسية على عدم اقتصارها على الاحزاب السياسية ، بل يجب ان تشمل القوى المحجوبة عن الشرعية والنقابات والمنظمات الجماهيرية ، وذلك لاختراق الحصار الذى فرضه النظام السياسى على القوى السياسية وانفصالها عن جماهيرها.

● اشكال التحالفات فى الفترة (١٩٧٦-١٩٩١)

ادت التطورات العامة فى المجتمع المصرى الى انقسامه الى جبهتين متعارضتين .. اولاهما : تضم الطبقات والقوى الاجتماعية المتضررة من سياسة الانفتاح الاقتصادى والارتباط بالعالم الراسمالى والتبعية والتطبيع مع اسرائيل فى اطار من الحكم المطلق والشمولية السياسية التى حالت بين هذه القوى وبين التحرك بحرية للدفاع عن مصالحها ، اما الجبهة الثانية فقد ضمت قوى التحالف الطبقى الحاكم المستفيد من هذه السياسات. ولعبت التعددية السياسية دوراً هاما فى وجود التحالفات السياسية التى حكمتها العديد من الاعتبارات ، وكانت اهم اشكالها - اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات فى عام ١٩٧٧ والتلاف المصريين عام ١٩٧٥ ، ولجنة القوى



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٥

الوطنية للدفاع عن الديمقراطية عام ١٩٨٣ ، واللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني ، والتحالف الاشتراكي ، ومشروع الائتلاف الوطني ، والتحالفات الانتخابية بين الاخوان والوفد في ١٩٨٤ ، والاخوان والاحرار والعمل في ١٩٨٧.

ولقد غطى الخطاب التحالفي لهذه القوى العديد من القضايا الاساسية على النحو التالي:

١- الاصلاح الديمقراطي.

٢- رفض الصلح مع اسرائيل ومقاومة التطبيع.

٣- مسئولية امريكا عن العدوان الصهيوني.

٤- مساندة الثورة الفلسطينية.

٥- الازمة الاقتصادية والاجتماعية وقضية التبعية. ويمكن القول ان قضايا الاصلاح الديمقراطي هي الحلقة الرئيسية للعمل التحالفي في مصر في هذه الفترة ، حيث تجمعت حولها دائرة واسعة من الاحزاب والقوى السياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، وذلك من حيث اولويتها على غيرها من القضايا السياسية موضع الاتفاق ، فهذا الخطاب ينظر اليها باعتبارها المدخل الوحيد لاصلاح كافة جوانب المجتمع الاخرى.

هذه هي تجربة التحالفات السياسية في مصر .. فماذا يمكن استخلاصه منها؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة في المستقبل؟في هذا الاطار يمكن رصد ثلاثة نماذج رئيسية:

الاول : التحالف الطبقي الحاكم بقيادة الفئات الكومبرادورية ، يلتقي معها دائرة واسعة ومتنوعة من الفئات والشرائح الاجتماعية المستفيدة من سياسة الانفتاح والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ويلاحظ اختراق الانفتاح لكل شرائح المجتمع.

الثاني : تحالف الطبقات الشعبية التي تضم الطبقة العاملة وفقراء ومتوسطي الفلاحين والسام واسعة من الفئات الوسطى وعناصر الراسمالية المنتجة والمرتبطة مصالحها باستقلال السوق الوطني ،وتتحقق مصالح هذا التحالف من خلال سياسة تنمية مستقلة متمحورة حول الذات.

الثالث: ياتي على ارضية البعث الروحي للازمة المجتمعية الشاملة وماتطرحه من ازمة هوية ، حيث يتبلور التحالف الاسلامي الموجه ضد انصار الحضارة الغربية وقيمها.

واخيرا تبرز عدة حقائق هامة في هذا الموضوع:

اولا: ان القيود المفروضة على التعددية الحزبية وعلى الحركة الديمقراطية حرمت التحالفات السياسية من البعد الجماهيري الذي لايمكن بدونه ان تتحول الى قوة ضغط حقيقية.

ثانيا: ان الخطاب التحالفي كان اكبر جوانب هذه التحالفات نضجا.

ثالثا: اكتسبت القوى السياسية في مصر خبرة هامة من تحالفها السياسي ، ونجحت في صياغة نقاط اتفاق هامة ، وخاصة فيما يتصل بالاصلاح الديمقراطي.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

أعمال بلطجة وشغب في ميت غمر بسبب انتخابات مجلس الشعب

وقعت أمس احداث مؤسفة عندما نشبت مشاجرة واسعة بين قريتي بشالوش وسنتماى بمركز ميت غمر بسبب قيام أعوان احد المرشحين الجدد لانتخابات مجلس الشعب بنزع لافتات منافسه وعضو مجلس الشعب الحالى عن الدائرة عبدالرحمن بركة وقد أصيب في المشاجرة عدد من أهالى القريتين وتولت النيابة التحقيق.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

مسلسل أعمال «البلطجة» فى النادى الكبير انتقل الى انتخابات مجلس الشعب فى ميت غمر!

امر سرحان عبدالعاطى رئيس نيابة مركز ميت غمر بإخلاء سبيل اربعة من المتهمين بضمان مالى قدره ٥٠٠ جنيه لكل فهم كانوا قد اشتركوا فى مشاجرة ضخمة نشبت صباح أمس بين قريتى سنتماى وجشالوش مركز ميت غمر وذلك عندما حاولت جبهة احد المرشحين الجدد فى انتخابات مجلس الشعب القادمة إزالة اثار الحملة الاعلانية لمنافسه عضو مجلس الشعب الحالى فنشبت بينهم مشادة كلامية تحولت الى مشاجرة استخدمت فيها ألات حادة وحجارة واسفرت عن اصابة ٦ أشخاص بإصابات بالغة وتم نقلهم الى مستشفى ميت غمر للعلاج.

أمرت النيابة بإخلاء سبيل ٣ متهمين اخرين بضمان مالى قدره ٣٠٠ جنيه، وقررت اخلاء سبيل ٦ متهمين بضمان محال اقامتهم فى الوقت الذى امر فيه رئيس النيابة بضبط واحضار ٣ من المتهمين الهاربين.

كان اللواء محمود ياسين مدير امن الدقهلية قد تلقى اشارة بوقوع مشاجرة بين قريتى سنتماى وجاشلوش لخلاف بين انصار عضو مجلس شعب حالى وأخر من المرشحين الجدد .. نتج عنها وقوع عدد من المصابين وقد اسفرت تحريات فريق البحث الذى انتقل الى موضع الحادث واشرف عليه العميد عصام الشيخ مدير ادارة البحث الجنائى والعقيد مصطفى حسين رئيس المباحث الجنائية والرائد مجدى ابو شادى رئيس مباحث المركز عن ان الخلاف قد نشب عندما حفر انصار المرشح الجديد الذى يشغل منصب عضو مجلس ادارة ناد كبير وعرف عنه البلطجة لازالة اعلانات النائب الحالى عبدالرحمن بركة والموجودة على جدران المنازل بقريته فتعرض له أنصار الثانى مما أدى لاتساع دائرة الخلاف.

كما أسفر الحادث عن اصابة كل من احمد ابراهيم البدرى ٥١ سنة مهندس والدسوقى على ٣٦ سنة عامل والمتولى توفيق ٤٨ سنه عامل وفهمى حافظ ٤٩ سنة صانع احذية ويحيى حسين ٤٣ سنة سائق ونجله حمادة ١٦ سنة طالب .. وتم نقلهم الى مستشفى ميت غمر تحت اشراف العقيد احمد حسين رئيس فرع البحث بميت غمر وبإحالة البلاغ الى النيابة أمرت بحكمها المتقدم.

مامون محمود



المصدر : الأهــــالـــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

٣ أوراق و ٦ صور بدون ألــوان من الدقهلية

الورقــة الأولــى: هدفنا أن نعيد الثقة للاختيار الديمقراطى

ماجدوى أن يفوز الحزب الحاكم بالمقاعد ويخسر النظام شرعية وجوده؟!

المشاركة الشعبية الواسعة تقطع الطريق على المزورين



لماذا قبل حزب التجمع دخول معركة الإنتخابات النيابية القادمة برغم عدم استجابة الحكومة لأى مطلب من الضمانات التى طالبت بها أحزاب المعارضة لتوفير حياد ونزاهة الانتخابات؟ هل يكفى وعد أو عهد لم تف به الحكومة أبداً فى أى مرة سابقة؟ وعلى وجه الخصوص، كيف قبلت لجنة التجمع بالدقهلية هذا القرار وهى المحافظة التى شهدت بشهادة شهود العيان وبالوثائق وبأحكام القضاء كل صور التدخل والتزوير سواء جرت الانتخابات بنظام القائمة أو بالنظام الفردى؟

امين عام لجنة التجمع بالدقهلية الأستاذ رافت سيف يقول:

استقبلنا وعود كافة المسئولين بنزاهة الإنتخابات من رئيس الجمهورية إلى المحافظ باعتبارها تعبيراً عن النوايا والأمنيات الطيبة التى نامل تحقيقها، لكننا للأسف لا نعول عليها كثيراً لأن الواقع يثبت أن تزوير إرادة الناخبين بأساليبه المتعددة قد اصبحت له آلية خاصة تربطه عضويا بأى عملية إنتخابية يديرها الحزب الحاكم. وقد شهدنا فى الدقهلية منذ عام ١٩٧٩ وحتى إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ١٩٩٠ ما يؤكد ذلك.

■ **برغم هذا فقد قبلتم قرار المشاركة فى الإنتخابات القادمة؟**

– لم نقبل القرار فقط بل طالبنا قيادة التجمع به قبل ذلك وتحمسنا له لأننا فى لجنة الدقهلية ندرك من واقع مسئوليتنا الوطنية طبيعة المخاطر التى تهدد سلامة واستقرار الوطن كله.

وما طبيعة هذه المخاطر فى تقديركم؟

– ابرزها واشدها هو هذا التزيف المتكرر لإرادة الناخبين و الإصرار على استخدام أدوات القوة والتأثير لفرض حالة من التسلط لاغلبية وهمية بلا سند شعبى حقيقى وتجميد الأوضاع ليبقى الحال على ما هو عليه دون اى أمل فى التغيير، ولو احتكر الحزب الحاكم السلطة طوال الخمسة عشر عاماً الماضية إعتماداً على الاختيار الديمقراطى الحر للمواطنين لما ظهرت تلك السلبيات التى اصبحت تهدد المجتمع كله، ولكن الحاصل أن السلطة بقيت لأكثر من عشرين عاما بنفس سياستها ونفس رموزها ورجالها بالقفز على إرادة الناخبين وتزويرها. وتلك حقيقة يعلمها جيداً رجال الحزب الحاكم انفسهم الذين لا يتورع بعضهم ودون خجل عن إعلانها فى جلساتهم الخاصة كشكل من أشكال التباهى وتأكيد السيطرة. وقد أفضى هذا الوضع الشاذ إلى نتيجتين بالغتى الخطورة:

.. الأولى: إحساس المواطنين بعبث الحياة السياسية وعدم جدوى المشاركة او الاهتمام بالحياة العامة وانتشار حالات السلبية الكاملة واللامبالاة بما يجرى أو يثار من قضايا هامة.

.. والنتيجة الثانية، هى فقدان الثقة فى جدية وجدوى الأسلوب الديمقراطى البرلمانى كوسيلة لتحقيق الإصلاح أو التغيير الاجتماعى وبالتالى راجت فكرة اللجوء إلى العنف كحل وحيد لتحقيق ذلك.

■ **ليس دفاعاً عن السلبيين ولا تبريراً لموقفهم ، لكنى أظن ان هذه السلبية واحدة من صفات تراث العمل السياسى فى مصر قبل ظهور الحزب الحاكم؟**

تتردد هذه الفكرة كثيراً، لكنها ليست صحيحة بالإطلاق والتعميم فما أكثر المرات التى تطلبت المشاركة الشعبية وسارعت هذه الحكومة نفسها للإستغاثة بالناس ثم الإشادة بمواقفهم الإيجابية.. وإذا كانت (السلبية) مرض اجتماعى تظهر اعراضه احيانا، فهى ككل مرض لها عوامل تساعد على التخلص منها وعوامل تضاعف من اخطارها والحكومة والحزب الحاكم يستفيدان من عزوف الناس عن المشاركة فى الحياة السياسية لتخلو الساحة منهم وفى غيابهم تتحقق المصالح الشخصية الضيقة للمستفيدين من هذا الغياب . وبالتالى فإن ممارسات الحزب الحاكم تهدف إلى هذا التغييب المتعمد وإقصاء المواطنين عن المشاركة، وإشاعة حالة الركون إلى السلبية ولقد وصلت هذه الحالة إلى الدرجة التى تهددنا جميعاً حكاما ومواطنين بالخطر.

السلبية والمشاركة

لو اخذنا بالأرقام الرسمية عن أعداد الذين أدلوا بأصواتهم فى الإنتخابات لتبين لنا أن عام ١٩٧٩ قد شهد قفزة واضحة فى أعداد المشاركين. ثم بدأ التراجع التدريجى فى هذه الأعداد منذ عام ١٩٨٤ ثم عام ١٩٩٠ ووصلت أدنى درجاتها فى أنتخابات مجلس الشورى الأخيرة التى جرت فى جو من الفتور العام والامبالاة كان الموقف مختلفاً فى عام ١٩٧٩ فوقتها كانت الآمال معقودة على جدوى الطريق الديمقراطى وقدرة الانتخابات النزيهة على التعبير الصحيح عن حجم القوى السياسية المختلفة فى المجتمع وبالتالى القبول بمبدأ الإصلاح أو التغيير التدريجى

أحمد عز العرب

عبر البرلمان . وأذكر على سبيل المثال فى قريتى يومها حضر جميع الناخبين ومنهم من كانت ظروف عمله قد فرضت إقامته بعيداً عن قريته لسنوات ورغم ذلك حرصوا على الحضور . وحين جرت معركة الإعادة للانتخابات بينى وبين مرشح الحكومة فقد تم الإستعانة باللواء زكى بدر وزير الداخلية الأسبق والذى كان مديراً لأمن الدقهلية ليشرف بنفسه على معركة الإعادة فاستخدام قوات الأمن المركزى بإبعاد الناخبين عن اللجان بالقوة ثم أعلنت النتائج منذ الصباح وقبل أن يتمكن الناخبون من دخول اللجان والإدلاء باصواتهم.

هذا الموقف زعزع ثقة المواطنين فى النظام السياسى فمع استخدام القوة لتزييف إرادتهم ساد الاعتقاد بأن ما تريده السلطة ومن تختاره سيتحقق سواء ذهب المواطنون إلى صناديق الانتخاب او قبعوا فى منازلهم وهذا الإحباط المتكرر فى جدوى الأسلوب الديمقراطى عزز من إنتشار فكرة اللجوء إلى العنف باعتباره الطريق الوحيد الممكن للإصلاح أو التغيير. وهذا هو الخطر الذى يهدد أمن وسلامة المجتمع كله ويحتم على كل القوى الوطنية أن تنتبه له، فما جدوى أن يفوز الحزب الحاكم بمقاعد البرلمان وأن



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

يخسر النظام السياسي كله في نفس الوقت مشروعيته ومبرر وجوده؟

إن عملية إدلاء الناخب بصوته هي أول خطوات المشاركة الواعية في صياغة نمط الحياة السياسية، وعندما تتعرض هذه العملية للتزييف وعندما يشعر المواطن بأن دوره غير مرغوب فيه وأن هدف السلطة هو إزاحته و حرمانه من أداء حقه الدستوري فالطبيعي جداً أن يكون رد الفعل عنده هو اللامبالاة والسلبية.. والغريب بعد ذلك أن تعود أجهزة الإعلام الرسمية لتتهمه بعدم الانتماء .. فتطعن بسهولة وغباء في وطنيته.

■ **هذا إذن هو هدفكم من دخول الإنتخابات القادمة؟**

وهل هناك هدف أسمى من أن نعيد للمواطنين الثقة في قدراتهم على التغيير والإصلاح وأن نكسب أكبر عدد منهم للاختيار الديمقراطي لنواجه معا مخاطر الإحباط العام والتفكك الاجتماعي؟ نحن بالطبع نأمل في الفوز لكل مرشحينا لكن الأهم من الفوز بمقعد أن ننجح في الفوز بثقة اكبر عدد من المواطنين ليستعيد الوطن كله عافيته وحيويته ، فالمشاركة الشعبية الواسعة في الحياة السياسية تقطع الطريق على المزورين وتسد أبواب الفساد .

■ **أشرت في حديثك إلى الارتباط بين التزوير وبين أية انتخابات يجريها الحزب الحاكم . فما هي جوانب هذا الارتباط الذي تراه؟**

- أصبح التزوير في نتائج الانتخابات لطول تكراره وكأنه القاعدة العامة وحين يؤكد مسؤل كبير أن الحكومة لا تزور الإنتخابات بل إن الناس هي التي تزورها ثم يتردد هذا القول على لسان آخرين في أجهزة الإعلام والإدارة؛ فإن هذه العبارة- بغض النظر عن مدى صحتها- تعطى انطباعاً بالقبول العام لفعل التزوير وكأنه ليس عملاً شائناً بل مشروعاً. والظاهر أن الشرطة تترجم شعار الحياد بالموقف السلبي حين يقوم احد المرشحين بتسديد بطاقات الناخبين لصالحه إذا كان من رجال الحزب الحاكم، وعموماً إن تسديد بطاقات الغائبين هو واحد من أساليب التزوير وهناك غيره أساليب كثيرة بعضها يتم في شكل قانوني كإعادة تشكيل حدود الدوائر الانتخابية طبقاً للقانون الصادر عام ١٩٩٠ والذى بمقتضاه أصبحت محافظة الدقهلية تضم ١٧ دائرة إنتخابية لم يتم تحديدها على أى أسس موضوعية . فطبقاً لدستور ١٩٢٣ كانت الدوائر الانتخابية تتوزع بالنسبة لعدد السكان والقاعدة أن النائب البرلماني يمثل ٦٠ الف نسمة وهي قاعدة لم يأخذ بها القانون الجديد إذ تتفاوت اعداد السكان في كل الدوائر الإنتخابية في مصر كلها. كما لم يأخذ القانون الجديد بقاعدة التقسيم الإدارى. ففى حالات قليلة يتطابق التقسيم الإدارى مع الدائرة الإنتخابية كما في حالة مركز اجا الممثل بدائرة واحدة بينما مراكز طلخا وبلقاس وشربين تمثلها خمس دوائر كما تتفاوت أعداد المسجلين بالجداول الإنتخابية في الدوائر تفاوتا كبيرا ففى دائرة المنزلة ١٧٧ الف صوت وفي أجا ١٥٢ ألف بينما لا يزيد عدد الناخبين في الدائرة التاسعة بالقاهرة (الساحل) على تسعة الاف صوت وقد ترتب على هذا التفاوت في النطاق الجغرافي والعددى للدوائر أن ظهرت مفارقات فاضح في نتائج انتخابات ١٩٩٠ إذ نجح ببعض المرشحين في دخول البرلمان بما لا يزيد على الف صوت بينما اخفق البعض الآخر رغم حصوله على اكثر من عشرة الاف صوت وفي الممارسة العملية يتضح أن الهدف الحقيقي من توسيع نطاق دائرة معينة على حساب دائرة أخرى أو تمزيق بعض الدوائر لم يتم إلا بهدف نجاح أكبر عدد من مرشحى الحزب الحاكم والمثل الواضح لدينا في الدقهلية تلك الدائرة الجديدة التى تم تفصيلها لتناسب مرشح الحكومة في ذلك الوقت فهناك على خط أفقى واحد أربعة مراكز متتالية هي: ميت سلسيل ثم الجمالية ثم المنزلة ثم المطرية وأعيد تقسيم نطاق المراكز الأربعة إلى دائرتين : (الجمالية) وتضم المركزين الثانى والرابع والمنزلة وتضم الأول والثالث . وهكذا تداخلت جغرافيا وإداريا حدود الدائرتين بشكل متعمد لتسهيل مهمة مرشح الحكومة الذى كان وزيراً للرى في ذلك الوقت وتفتيت أصوات خصومه.

من جانب اخر فإن ترشيح الوزراء لمقاعد البرلمان خلط مقصود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فكيف يراقب الوزير نفسه أو يحاسبها؟ وما أن تبدأ جولات الدعاية للمرشحين الوزراء حتى يتبارى زملاؤهم بتقديم ملايين الجنيهات من ميزانية الدولة على أنها تبرعات لمساندة زملائهم في دوائرهم الإنتخابية وكأنها تبرعات من جيوبهم .ثم تأتى عمليات الإعلان المفاجئ عن تغيير مقار اللجان لتربك الناخبين في يوم الإنتخاب فضلاً عن الكشوف التى تضم أسماء المتوفين، والغائبين الذين يجرى تسديد بطاقاتهم ، واستخدام جماعات البلطجية لإبعاد المندوبين. ثم تجد الحكومة لديها دائماً ما يكفى من مبررات أو ذرائع لتجعل الإشراف القضائى على الانتخابات مجرد اشرافا رمزيا بلا فاعلية، بل إن لموظفى الإدارة المحلية تأثيراً ونفوذاً أكبر على سير الانتخابات ونتائجها.

أما الطامة الكبرى فهى عدم الخضوع لأحكام القضاء بالطعن في النتائج المزورة و ترك المزورين بلا حساب ..

وهكذا فإن التزوير له اشكال متعددة لا يمنعها أو يحد منها إلا الوجود الشعبى بأعلى درجات المشاركة وهذا ما نسعى إلى تحقيقه.



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٦/٩/١٩٩٥

الهضيبي:

لم نحسم موقفنا من الانتخابات

كتب محمد منير: اكد المستشار مامون الهضيبي المتحدث الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين، أن قرار إحالة المقبوض عليهم من عناصر الجماعة إلى القضاء العسكرى سيضفي على الانتخابات المقبلة صورة قاتمة.

واشار فى تصريحات لـ "الأهالى" أن قرار خوض انتخابات مجلس الشعب بعد التطورات الأخيرة، يرتبط برغبة كل عضو فى الجماعة، ولم يؤكد او ينف وجود قرار بمقاطعة الانتخابات، مشيراً إلى أن الانتخابات ستجرى بالنظام الفردى والشخصى.............

البقية ص ٤



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الهضيبي : لم نحسم موقفنا (بقية)

هو الذي سيحدد بنفسه ما يراه ، وحول موقف المتهمين في القضية قال إننا سنساند من يرشح نفسه منهم طالما توافرت له فرص النجاح.

ونفى الهضيبي اتفاق الجماعة مع حزب العمل على برنامج مشترك للانتخابات ، مؤكداً اننا بصدد بحث هذا الموضوع حالياً.

ومن ناحية أخرى تواصل النيابة العسكرية التحقيق في قضية تنظيم الإخوان المسلمين تمهيداً لإحالتهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا.

وشملت قائمة المتهمين حتى الان ٤٩ متهماً بينهم عدد من قيادات النقابات المهنية خاصة الأطباء على رأسهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد للنقابة وعضو مجلس الشعب السابق .

وتضمن قرار إحالة المتهمين في القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٥ ضم كل ما يرتبط بها من قضايا أخرى حسبما تحدد التحقيقات ، كما سيتم ضم قضية "سلسبيل" إلى قضية تنظيم الإخوان ، نظراً لاتهام محمد عزت الشاطر رئيس مجلس إدارة شركة سلسبيل للكمبيوتر بعلاقته بالجماعة.

وكشفت مصادر "للأهالي" عن أن الصحفي محسن راضي رئيس تحرير مجلة التجاريين والمتهم في القضية سوف يعود إلى مصر خلال ساعات قادماً من أمريكا لتسليم نفسه لسلطات التحقيق .وكانت مباحث أمن الدولة قد فتشت منزله اثناء سفره للخارج.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

امال عثمان فى مأزق بسبب أولاد علام

كتب علي حادي: تواجه د. امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية مازقا انتخابيا صعبا فى الدائرة الثانية (فئات) بالدقى بعد إصدار وزير الاوقاف ومحافظ الجيزة قرارات بإزالة منطقة اولاد علام ذات الكثافة السكانية العالية والثقل الانتخابى المؤثر فى ترجيح كفة اى مرشح.

وياتى هذا الموقف المتعنت لوزير الاوقاف د. محمد على محجوب ومحافظ الجيزة عبد الرحيم شحاتة فى الوقت الذى برز فيه مرشح قومى للإخوان المسلمين هو المستشار مامون الهضيبى باعتباره المنافس الوحيد الحقيقى لامال عثمان.

وكان المؤتمر الجماهيرى الذى اقامته د. امال عثمان فى اولاد علام ليلة الاربعاء الماضى قد شهد مهزلة للحزب الوطنى حينما حاول بعض اعضائه تحويل المؤتمر إلى مبايعة للوزيرة والبعد عن مناقشة مطالب اهالى المنطقة بقيام وزارة الأوقات بتمليكهم الأرض المقامة عليها مساكنهم من عشرات السنين، إلا ان اعضاء حزب التجمع بالمنطقة نجحوا فى فرض سيطرتهم على المؤتمر وطالب احمد شرف وعبد الله احمد المحاميان بحل جذرى للمشكلة خلال شهر كشرط لتاييدها فى الانتخابات.

أمال عثمان

يذكر ان وزارة الاوقاف قررت طرح ارض اولاد علام للبيع فى مزاد علنى لبناء عمارات استثمارية وقدر ثمن الارض بنحو ٢٦ مليون جنيه ، ولم يمنع حساسية موقف الوزيرة فى الانتخابات وصعوبته ، فى مواجهة منافسة الإخوان المسلمين ، من إصدار قرارات إزالة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٦

طعن فى انتخابات الشورى يتهم الحزب الوطنى بالتزوير

كتب محمد الصدفي:

تقدم عبد الرازق منصور المرشح لعضوية مجلس الشورى بطعن أمام محكمة القضاء الإدارى طالب فيه بإلغاء قرار إعلان نتيجة الانتخابات بدائرة الروضة بفارسكور وفوز مرشح الحزب الوطنى والحكم له بالتعويض المناسب عما لحقه من أضرار مادية ومعنوية.قال الطاعن فى دعواه إن عملية التصويت شهدت العديد من وقائع التزوير وتسويد البطاقات وإثبات حضور عدد كبير من المتوفين وتصويتهم لصالح مرشح الحزب الوطنى الذى قام مساندوه بإطلاق أعيرة نارية لإرهاب الناخبين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

■ اتحاد الشباب التقدمي ■

الامانة العامة لاتحاد الشباب التقدمى أيدت قرار حزب التجمع بخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة واستعرضت الأمانة مشروع البرنامج الانتخابى للتجمع وأكدت على ضرورة تقديم التجمع كبديل ثالث فى مواجهة الفساد والإرهاب والتركيز على قضايا البطالة وحقوق المواطنين الأساسية ، والتأكيد على ضرورة دفع المواطنين – خاصة الشباب – للمشاركة فى العملية الانتخابية وقررت وضع كافة إمكانيات الاتحاد وتشكيلاته بالمحافظات تحت تصرف لجان المحافظات فى الحزب للقيام بالمهام والتكليفات الخاصة بالحملة الانتخابية ،وإعداد برنامج مطلبى نوعى خاص بقضايا الشباب ومشكلاتهم وعرضه على لجنة الانتخابات المركزية بالتجمع لإقراره ، كما يجرى الإعداد لتنفيذ دورة التثقيف المركزية لكوادر الاتحاد بالمحافظات بخصوص الإعداد للانتخابات.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

وكيل وزارة الأوقاف بالمنوفية يتدخل لصالح مرشح لمجلس الشعب

اشتد الصراع بين المشايخ على الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة فى دائرة مركز الشهداء بالمنوفية وتركز الصراع بين الشيخ مصطفى شتات والشيخ عبد الحكم الجندى واصدر الشيخ محمد عبد الواحد وكيل وزارة الأوقاف بالمحافظة قراراً بنقل الشيخ عبد الحكم (امام مسجد سيدى شبل) إلى قرية دار جبل حتى تخلو الساحة للشيخ مصطفى احد اعوان وكيل الوزارة. ومن جانبهم بدأ انصار الشيخ عبد الحكم فى تقديم الشكاوى ضد مرشح وكيل وزارة الأوقاف وتحريض مرشحى دائرة الشهداء الآخرين ضده.

أولاد سالم والانتخابات

عقدت قبيلة اولاد سالم بسوهاج اجتماعاً مساء الأربعاء الماضى، لبحث ترشيح احد ابنائها فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة، بعد ان "بلغت" قيادات الحزب الوطنى وعودها بترشيح واحد من القبيلة.

"الوطنى" رشح العضو الحالى عطية البربرى برغم انه كان قد ساند المرشح المستقل فى انتخابات الشورى الأخيرة ضد مرشح الوطنى، غير أن مرشح الوطنى نجح بأصوات اولاد سالم!.



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

بطاقة الإنتخاب شرط التعيين فى أوسيم!

فرض الحزب الوطنى بأوسيم هيمنته الكاملة على المشروع القومى لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمركز "الوطنى" يطلب من المتقدمين للعمل كمدرسين بالمشروع أن يقدموا بطاقاتهم الإنتخابية من بين مسوغات التعيين، وأن يقدم كل منهم كشفاً بما لا يقل عن خمسين اسماً للدارسين يحملون بطاقات. فى بعض الحالات جمعت قيادات من "الوطنى" بطاقات انتخابية دون أن تعيدها.

دوائر

صراع آل عبد الآخر

صراع شديد تشهده عائلة عبد الآخر بسوهاج حول المرشح لعضوية مجلس الشعب بعد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة على ترشيح إبن المرحوم حلمى عبد الآخر لارتباطها بصلة نسب ونصر أحمد عبد الآخر عضو مجلس الشورى على ترشيخ إبنه. وظهرت جبهة جديدة لتأييد الآخير من أبناء سوهاج التجار بسوق روض الفرج لموقف المحافظ منهم.



بيبو فى الانتخابات

فى شوارع مدينة طلخا، ظهرت فجاة لافتات من القماش تحمل اسم ("محمود الخطيب" ابن الدائرة فى خدمتكم.. مرشح لعضوية مجلس الشعب) وظن الكثيرون انه لاعب كرة القدم الشهير محمود الخطيب حتى ظهرت على الجدران ملصقات جديدة تحمل نفس الاسم وتسبقه بلقب: اللواء.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

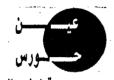
صراع الجبابرة

تشهد دمياط صراعاً محموماً داخل أروقة الحزب الوطنى للاستقرار على مرشحى مجلس الشعب، فيتصارع كل من د.حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى، ود.على جوهر عميد كلية تربية دمياط، ومحمود زيدان ولطفى وطوط للترشيح «فئات» فى مدينة دمياط. أما العمال فيتصارع نحو ١٣عاملاً من الحزب الوطنى للترشيح وعلى رأسهم على بصل عضو مجلس الشعب الحالى، وحسن شوشة عضو مجلس الشعب السابق وجلال حسين، والسيد أبو عبد الله وحاتم البدرى وهم من أبرز المرشحين فى الحزب الوطنى. أما كمال خالد عضو مجلس الشعب مستقل فئات فلن يرشح نفسه فى انتخابات مجلس الشعب، وهناك احتمال أن يخوض المهندس حسن دره وحزب العمل، الانتخابات هذا العام، كما يتردد أن حزب الوفد سيرشح عباس الطرابيلى «فئات»، ويرشح حزب الأحرار محمد على دره أمين الحزب بدمياط (عمال)، والإخوان يرشحون عبد الوكيل مصطفى «عمال».



المصدر :  الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥



قبل غرق السفينة

باقى من الزمن شهران وتجرى انتخابات مجلس الشعب الجديدة والمجالس النيابية - ومنها مجلس الشعب - هى التى تعبر عن مصالح وآمال منتخبيها وهى التى تشرع القوانين التى تضمن تحقيق هذه المصالح وتلك الآمال وهى التى تواجه الحكومات نيابة عن شعوبها إذا ما انتهجت هذه الحكومات سياسات معادية لمصالح الشعوب. إذن هى صوت الشعب وضميره داخل جدران البرلمان .

وهذا الدور الذى من اجله وجدت المجالس البرلمانية فى الدول الديمقراطية ويحتم التدقيق فى اختيار المرشحين للمجالس النيابية فمازال ماثلاً فى الأذهان، ومازال نصب أعيننا تجربة نواب الكيف الذين احتلوا مقاعد نواب الشعب فى المجلس المنحل والذين انقطعت عضويتهم بعد إدانتهم.

ولأن الشعوب ليست فاقدة للذاكرة ولأن عقولها وضمائرها ووجدانها سجل للتاريخ المضئ منه والمظلم فإن الرسائل تأتى الينا محذرة من ترشيح أشباه نواب الكيف ففى رسالته إلينا يحذر نبيل سيف، وفى رسالة من منير محمود إسماعيل والسيد عبد الحميد على وبشارة نجيب نصيف وناجى حنين جرجس ومحمد حسين أحمد ومحمد محمود سليمان من شبرا يحذرون أيضاً ويوجهون تحذيرهم إلى قيادات الحزب الوطنى أن يدققوا فى اختيار مرشحيه حتى لا يأتى منهم كما أتى فى السابق نواب هم تجار مخدرات أو أصحاب سوابق أو لهم تاريخ سئ فى معاداة الشعب المصرى أو الوقوف ضد مصالحه، أو نواب نائمون دوماً ومصفقون وموافقون فى كل الأوقات حتى لو كانت الموافقة على ذبح مكاسب ومصالح وآمال وأحلام الشعب.

وهذا التحذير يعنى فقدان الثقة والشك اللذين يستتبعهما الخوف من وعلى المستقبل فمن سيرشحه الحزب الوطنى وإن كان على شاكلة نواب الكيف وأصحاب السوابق المعادية للشعب فإنه سيبذل قصارى جهده وسيضع كافة إمكاناته وهى ليست قليلة فهى إمكانات الحزب الحاكم التى سيضعها بين أيادى مرشحيه ليضمن لهم المرور إلى مقاعد المجلس وتمثيل الشعب.

ويأتى التحذير والخوف من الآن وقبل إعلان الحزب الوطنى لقوائم عله ينبه أولى الأمر إلى أننا جميعاً ركاب سفينة واحدة، وإن ثقوبها فسيغرق الجميع ، ولن ينجو أحد فانتبهوا ياسادة وكفى عداءً للشعب ونواباً ليسوا معبرين عنه تعرفون قبل غيركم أنه لم يمنحهم شرف انتخابهم.

بهيجة حسين

هموم الجماهير لن يحلها نواب التزوير

فى مؤتمر جماهيرى حاشد استعداداً لانتخابات مجلس الشعب القادمة فى ميت غمر كانت مشاكل الجماهير ومعاناتها المحور الرئيسى فى حديث القائد العمالى عطية الصيرفى مرشح العمال بالدائرة، وأمين التجمع فى ميت غمر وكما نبه عطية الصيرفى إلى خطورة تجاهل هذه المشاكل فى ظل تقاعس النواب السابقين الذين جاءوا بالتزوير طالب بضرورة أن يفطن أبناء الدائرة إلى حقوقهم وواجباتهم.. وليس ذلك غريبا على أبناء دائرة اشتهرت بالوطنية والكفاح ضد الأنجليز والفرنسيين.

فقد فجر الصيرفى فى المؤتمر الذى حضره البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب والشيخ مصطفى عاصى عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ورئيس اللجنة الدينية بحزب التجمع يوم الأربعاء الماضى، قضايا البطالة والصرف الصحى ومشاكل التأمين الصحى.. ومخططات الحكومة لضرب الطبقات الفقيرة.

بطالة وفقر ومرض

فى البداية - اوضح عطية الصيرفى أن هموم ومشاكل هذه الدائرة لا تختلف كثيراً عن هموم المجتمع. بل كانت نتيجة طبيعية - لضعف النواب الذين تعاقبوا عليها، فى المجلس بالتزوير. واعطوا وعوداً لأهالى الدائرة ولم ينفذوا منها شيئا على الإطلاق.. واصبح هناك وباء اسمه البطالة ليس فقط بين شباب الجامعات وحديثى التخرج ولكن ظهرت بطالة بين العمال الذين مستهم سياسة الخصخصة. ومع تفاقم البطالة سيطرت حالة من الركود الاقتصادى على كافة افراد الطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل. ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية لم يعد هناك طبقة متوسطة ولكن طبقة فقراء الأغنياء.

وإذا كان اهالى ميت غمر يعانون الفقر والبطالة - كما قال عطية الصيرفى. فإن الخدمات والمرافق العامة وصلت إلى حد الانحدار والتدهور.. فهناك على سبيل المثال كوبرى المقابر الذى انقضى عمره الافتراضى ورغم الدور الحيوى للكوبرى الذى يربط حى المساكن ومقابر المسيحيين إلا ان نواب المجلس السابقين لم يفكروا فى تجديده على الأقل، وأخطر من ذلك مشكلة الصرف الصحى فى قرية ميت ناجى - وأرض الجزيرة والتى ادت إلى إصابة عشرات التلاميذ بالأمراض المزمنة مثل الأنيميا والبلهارسيا ولن تسلم ميت غمر - نتيجة لذلك من الإصابة بالأوبئة مثل حالات القئ والإسهال التى اجتاحت بعض المحافظات.

إفلاس تجارى

وهناك مشكلة الرسوم التجارية المرتفعة والتى ادت إلى زيادة معدلات الإفلاس التجارى (البروتستو) وحالات عدم الدفع والأغرب من ذلك أن موظفى مصلحة الضرائب يتقاضون ٢٦ قرشاً حوافز شهرية. فى حين يحصل موظفو الجمارك على عشرات الجنيهات كحوافز.

وتساءل كيف تواجه الأسر المصرية وطبقة الموظفين تلك المشاكل الاقتصادية؟ فى حين أن هناك طبقة راسمالية جديدة. تستطيع شراء شقة بحوالى ٥٠ مليون جنيه. والأغرب أن هذا البرج السكنى- الذى يجرى انشاؤه الآن - من المنتظر ان يصل حجم استهلاكه من الكهرباء حوالى ٢ فى الألف من كهرباء مصر.

من المشاكل التى فجرها ايضا عطية الصيرفى مشكلة التامين الصحى الذى فرضته الدولة وحولته إلى نظام جباية. فى حين توقف خدماته، وأضاف:

رغم المحاولات المستمرة من جانب الحكومة لتزوير الانتخابات فى هذه الدائرة بالذات إلا أن دورى سينحصر فى توعية الناس بحقوقهم وواجباتهم فقد تلقى ابناء الدائرة درساً فطنوا إليه مؤخرا من جراء النواب الحاليين فى المجلس. كثرت وعودهم ولم ينفذوا منها ولو وعداً واحدا. بل اختفوا من الدائرة طوال خمس سنوات وبداوا فى الظهور مرة ثانية لاستعطاف ابناء الدائرة.

واكد الصيرفى - أن دائرة ميت غمر من معاقل الوطنية المصرية التى واجهت الاستعمار الفرنسى والاحتلال الانجليزى. واستضافت احمد عرابى واحتضنت عبد الله النديم. ورحبت بثورة سعد زغلول. وتصدت لمحاولة تزوير الإنتخابات فى عصر اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى العصر الملكى.

تدقيق الاختيار

كما ذكر الشيخ مصطفى عاصى عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ورئيس اللجنة الدينية بحزب التجمع - ان اختيار ممثلى الدائرة اصبحت امانة قومية وتختلف هذه المرة عن بقية الانتخابات السابقة. فالمجتمع المصرى يمر بحالة من التشكيل وترتيب أوضاع الناس نتيجة لتلك السياسات التى تطبقها الحكومة وينادى بها اصحاب رؤوس الأموال. انها سياسة الخراب الاقتصادى. ومع تطبيق هذه السياسة .. لا يجب أن نصدق دعاوى الحكومة باننا سوف نجنى هذا العام ثمار تلك السياسة. ولكن سيزداد الفقير فقراً.

لقد اصبحت الانتخابات صفقة سياسية تعقدها الحكومة عن طريق مرشحيها الذين يتغنون بالوعود الكاذبة وما ان ذهبوا إلى المجلس نسوا وعودهم. وبداوا فى تنفيذ السياسات الحكومية، ربما تعد الحكومة - فى جرابها مجموعة اخرى

متابعة:
عبد اللطيف وهبه



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

من القوانين السيئة - قبل قانون العمل - الموحد وقانون الاسكان الجديد.

لكن كيف يختار المواطن مرشحاً يثق فيه من بين عشرات المرشحين الذين بدأوا فى دخول المعركة الانتخابية فى ميت غمر؟!

ان ابسط إجابة عن ذلك هى الاستفادة من الدورة السابقة ودراسة سلبيات وإيجابيات الأعضاء السابقين وبحسبة بسيطة لن تجد مشروعاً واحداً شاركوا فى تنفيذه لأبناء الدائرة ورغم أن عطية الصيرفى القائد العمالى الذى وقفت ضده الحكومة لم يحظ بدخول المجلس نتيجة للتزوير العلنى والفاضح إلا انه قدم خدمات عديدة لأبناء دائرته بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية وقف مع العمال ضد قوانين الفصل التعسفى وبجانب المرضى فى سبيل الحصول على الخدمات العلاجية والحرفيين ضد ظلم مصلحة الضرائب. والفلاحين الذين ارهقتهم سياسة الحكومة ومازال نصيراً لكل المستضعفين من اهالى ميت غمر. ولم يفرق يوماً بين مواطن وآخر وهذه مواقف ليست غريبة على عطية الصيرفى الذى دخل السجون والمعتقلات من اجل ابناء مصر.

وعندما زورت الحكومة الانتخابات السابقة التى حصل فيها الصيرفى على ٤٧ الف صوت.. لم يحزن ولم ييأس. ولم يخسر شيئا ويكفيه شهادة أبناء دائرته على التزوير.

لا نتسول الأصوات

اما البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب - فقد أوضح لأهالى ميت غمر أن المعارضة البرلمانية فى الدورة السابقة - خير دليل على جهود حزب التجمع فى مناصرة الطبقات الفقيرة، وقال: نحن لم نأت فى يوم من الأيام للتحايل على المواطنين ونتسول الأصوات عن طريق الرشوة الانتخابية كما يفعل نواب الحزب الوطنى، ولكن لتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم التى اهدرها نواب زعموا أنهم مستقلون. ثم مالبث أن اكتشف المواطنون أنهم ستار للحزب الحاكم.

وقال إن نضال حزب التجمع على مر تاريخه الطويل ليس جديداً على حزب عاش اعضاؤه فترات طويلة متنقلين بين السجون والمعتقلات من أجل كرامة هذا الشعب. وتشاء الأقدار أن اتعرف على عطية الصيرفى شخصيا فى سجن ليمان طرة واشعر بحماسه وكفاحه عن قرب. وإذا كنا نريد نوابا اقوياء فى المجلس فإن الإرادة القوية للشعب المصرى لابد وأن تأتى هذه المرة بهم.

وهذا امر طبيعى على شعب عانى كثيراً من الفساد والرشوة وفطن اخيراً إلى حقوقه بعد أن خدعهم نواب زعموا أنهم من أبناء الطبقة العاملة واتضح خلال الدورة البرلمانية أنهم من أبناء طبقة رجال الأعمال!

التزوير الحكومى

وانتقد البدرى فرغلى اساليب الحكومة فى التزوير وقال إن المواطن العادى لو زور بطاقته الشخصية حكموا عليه بعشر سنوات سجن فى حين يوجد عندنا حكومة تزور إرادة الشعب دون حسيب أو رقيب.

وحذر البدرى فرغلى أهالى ميت غمر من مغبة الانصياع لوعود هؤلاء المنافقين خاصة فى الانتخابات القادمة التى تريد فيها الحكومة نوابا من طراز خاص للموافقة على القوانين المشبوهة التى اجلتها من الدورة السابقة وعلى رأسها قانون العمل الموحد وتحديد العلاقة الإيجارية فى المساكن.

وقال: إذا كانت الحكومة تتشدق ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فاننا نقول إنه برنامج الخراب الاقتصادى الذى يهدف إلى افقار الشعب وضرب الصناعة الوطنية وفصل العمال وإطاعة اوامر صندوق النقد الدولى فقط.. ولعل الجميع يذكر ما فعله التجمع فى الدورة السابقة فقد عارض بشدة قانون العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وفجر قضايا ضرب الصناعة الوطنية. واستيلاء المسئولين على أراضى سهل حشيش. وقضية الأنسولين.

واستنكر البدرى فرغلى تصريحات الحكومة بأن الإنتخابات هذه المرة ستكون نزيهة وبعيدة عن التزوير. وقال إن ذلك اعتراف رسمى بتزوير الانتخابات الماضية.

وفى النهاية قال عطية الصيرفى إن حضور البدرى فرغلى إلى ميت غمر لم يكن مصادفة ولكن فى محاولة للتعرف على ظاهرة برلمانية اختفت فى احيان كثيرة. فقد اعاد المعارضة العمالية إلى المجلس مرة اخرى، كما انه كان خير تمثيل لليسار المصرى وللعمال فى الدورات السابقة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

سماسرة الانتخابات..!

هذه الأيام يعد «سماسرة الانتخابات» انفسهم ويجهزون أوراقهم للترشيح فى انتخابات البرلمان القادمة.. وسماسرة الانتخابات هؤلاء معروفون فى كل الدوائر ويمثلون ظاهرة غير حضارية فرضت نفسها - للأسف - بعد ثورة ٢٣ يوليو وزاد نشاطها تباعا، وهم لا صلة لهم بالسياسة أو الانتخابات، لكن اهدافهم محسوبة تماما فى الحصول على بضعة الاف من الجنيهات من المرشحين الاقوياء والاغنياء ايضا لقاء تنازلهم عن الترشيح أو المتاجرة فى الاصوات الانتخابية لمن يدفع اكثر!!!.

يس سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة يقول عنها انها ظاهرة قديمة ولكن كانت محدودة وكان من يقوم بعملية السمسرة فى الانتخابات ينكشف امره بسهولة لانه فى الواقع شخص خسيس لا اخلاقى لا يهتم بسمعته أو باسمه.. وهذه الظاهرة أخذت فى الازدياد فى الايام الاخيرة خاصة مع اسلوب الانتخابات بالنظام الفردى والتربص لمن ينفق الملايين فى الدوائر سواء من الشرفاء او المنحرفين ثم تبدأ عملية المساومات بين السمسار الذى قد تكون له شعبية قليلة وبين المرشح الذى ينفق الاموال الكثيرة.. ولا يملك شعبية تحمية فشعبيته هى الاموال التى يشترى بها المنافس «السمسار» بمبلغ كبير ليتنازل عن ترشيح نفسه ويصبح المجال مفتوحا للمرشح الذى دفع.

ونفس هذا النوع من السماسرة يقوم ببيع اصوات الناخبين للقادرين من المرشحين، فيقوم بتجميع اصوات منسجمة معه حتى وصل الصوت فى بعض الدوائر إلى اكثر من ١٠٠ جنيه للصوت فى انتخابات ماضية. ومع الظروف الاقتصادية السيئة فى مصر فإن ظاهرة بيع الاصوات تزداد وينسى اصحابها انهم باعوا حريتهم وباعوا معها الديمقراطية والوطن..

كما ان هناك اشخاصا يستغلون العملية الانتخابية لاستجداء الشهرة باى صورة وباقل التكاليف، بترشيح نفسه فى دائرة ينافس فيها شخصية سياسية أو رمزا سياسيا بارزا، رغم انه يعلم سقوطه وعدم حصوله إلا على عدة اصوات تعد على اصابع اليد الواحدة، وهذا حدث بالفعل فى دوائر كثيرة، وتاكدت منه على حد قول يس سراج الدين - نتيجة تجربتى الانتخابية بمشاركتى ومراقبتى للجان الانتخابية بصفتى رئيسا للجنة الوفد بالقاهرة وذلك حسب احصاء وزارة الداخلية بعدد الاصوات التى حصل عليها كل مرشح ناجحا او راسبا.

والسبب فى انتشار هذه الظاهرة كما يراه يس سراج الدين، يكمن فى ان الحكومة جعلت رسم الترشيح فى الانتخابات ضئيلا جدا بحجة ان لكل مواطن الحق فى ترشيح نفسه.. ويقترح حتى يتم تحجيم هذه الظاهرة، ان يتم رفع رسوم الترشيح إلى ١٠٠٠ جنيه مثلا للفئات و٥٠٠ جنيه للعمال والرد على ان العامل لا يستطيع توفير هذه الرسوم هو ان يتبرع له مؤيدوه بالمبلغ.

ويطرح يس سراج الدين مثالا من التاريخ وهو ان هذه الظاهرة - السمسرة الانتخابية - لم تكن موجودة قبل ثورة ١٩٥٢ حيث لم يثبت بيع اى صوت انتخابى، والدليل على ذلك هو ان رئيس الوزراء ابراهيم يحيى، كان يجرى انتخابات ديمقراطية مما ادى إلى سقوطه شخصيا امام مرشح من الشعب.

وعند الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ان سماسرة الانتخابات ما هم إلا فئة استغلالية تعمل لحسابها الشخصى فقط على خلاف معنى كلمة «سمسرة» المعروفة وهؤلاء لا يخرجون عن كونهم نصابين لا صلة لهم لا بالسياسة ولا بالانتخابات اصلا.

فمنهم من يحترف الترشيح فى الانتخابات امام مرشحين اقوياء، بغرض الحصول على مقابل مادى للتنازل عن الترشيح ومنهم من يقوم بالاتجار فى بيع اصوات الناخبين التابعين له للمرشح الذى يدفع الثمن.

ونحن نؤكد - والكلام للدكتور حلمى مراد - ان هؤلاء السماسرة ينتمون للحكومة ويعملون لحساب مرشحيها فهذه واحدة من اساليب التزوير التى دابت عليه الحكومة، ومن ثم فان اطلقنا على هؤلاء كلمة «ظاهرة» فهى ظاهرة سلبية ومعيبة من صنع الحكومة ظهرت نتيجة لغياب الضوابط السليمة للانتخابات.

الانتخابات المصرية وترسيخ مفهوم الصراعات المجانية؟

صبري سعيد

تعد الانتخابات البرلمانية القادمة فرصة ذات أهمية كبرى لكشف زيف الشعارات المرفوعة من قبل بعض الاتجاهات السياسية.. فقد طالعتنا بعض التحليلات - تعقيبا على المذكرة المرفوعة من رؤساء الأحزاب والقوى السياسية المصرية والمشتملة على بعض المطالب - بأن هذه المذكرة تستند على مخالفات دستورية لأنها شملت قوى سياسية غير شرعية مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين. وحقيقة الأمر فان هذا الاتجاه القائل بذلك نسى أمرا هاما وهو أن الدستور نفسه في حاجة إلى تعديل وتغيير وبالتالى فإذا كانت هناك افتراضات لا يشملها الدستور فذلك لا يعنى الخروج عنه بقدر التأكيد على أهمية تعديله بما يتناسب مع الوضع السياسى القائم. والأمر الثاني أن هذه التحليلات نفسها أدانت اقتراحا لرؤساء الأحزاب والقوى السياسية بشأن طلب مراقبة خارجية لمتابعة الانتخابات واتهام هذه القوى بأنها تقلل من هيبة الدولة واستقرارها وتشكك فى قدراتها ونزاهتها.

ومما يؤكد فشل هذه الرؤية، أن هناك كثيرا من الدول تتبنى سياسة اخضاع انتخاباتها لمراقبة خارجية، والا ما معنى وجود البرلمان الدولى وما هى فلسفته من هذا المنطلق، فإن من يرددون أن القوى السياسية المصرية ارتكبت خطأ عندما خالفت الدستور تارة باشراك قوى غير شرعية أو عندما طلبت رقابة خارجية لمتابعة اجراءات الانتخابات، فإن ذلك مرده الى خلل النظام السياسى والبنية السياسية القائمة والتى تحتاج الى اعادة صياغة فكرية شاملة لكافة مناحى ومجالات العمل السياسى. بل والاكثر من ذلك فإننا حتى لو تغاضينا عن هذين المطلبين، فتحقيقها لا يعنى بالضرورة انتخابات ذات أهمية وذلك حيث ان فلسفة الانتخابات نفسها لا يرتبط شرط نجاحها بنزاهة الانتخابات فقط او حتى بوجود رقابة خارجية او حتى بتعديل مواد الدستور، بقدر الحاجة الى خلق مشروع تنموي سياسى متكامل تكون الديمقراطية بكافة مناحيها عنصرا اساسى فى البناء السياسى للأمة المصرية وبالتالى ستكون الانتخابات احد تجليات اشكال الوعى التى ستتناثر بالضرورة باعادة صياغة مشروع الامة. ومن هنا فإن من يرددون بأن القوى السياسية ارتكبت حماقة بطلبها مراقبة خارجية لمتابعة الانتخابات او اشراكها لقوى غير شرعية هو اتهام باطل من اساسه. اول لان القوى غير الشرعية هذه تمثل تيارا سياسيا وقوى اجتماعية فى الشارع السياسى المصرى حتى ولو كان غير شرعى. والدليل ان بعض هذه القوى - ويعلم الجميع - تتداخل مع بعض احزاب وقوى سياسية شرعية تحت مفهوم التحالف والتكتيك. والامر الثانى ان طلب رقابة خارجية لا يقلل من ثقة القوى السياسية بالدولة بقدر ما يؤكد على حياد الدولة فى مسار الانتخابات، الامر الثالث ان مصر نفسها ستشترك فى الانتخابات الجزائرية المزمع اجراؤها الشهر القادم بصفة مراقب، فهل قلل احد من شأن الدولة الجزائرية وإذا كان فلماذا تشترك مصر كمراقب فى الانتخابات الجزائرية وترفض اشراك قوى خارجية فى الانتخابات المصرية!!

هذه المفارقة تؤكد لأصحاب الاتجاهات التى تردد بأن هذا يقلل من هيبة الدولة، أن الامور لا تكال بمكيالين فاما مع مبدأ اشراك مراقبة خارجية او لا.

واخيرا فقد آن الاوان لمراجعة منطلقاتنا الفكرية والنظرية وتقليل المسافة الكبيرة بين كل ما هو نظرى وفكرى وبين ما هو سياسى، فالسياسة ليست تكتيكا فقط بقدر ما هي أطر فكرية تخلق استراتيجيات تستطيع التعامل مع التغييرات المتوقع حدوثها. ولذلك فإنه من الضرورى الايمان بأن القوى السياسية المطروحة حاليا - وبدون استثناء - سواء ما يمثل المعارضة او الدولة تفتقد الى اساسيات استراتيجية تستطيع ان تتعامل من خلالها مع الاوضاع المتغيرة للواقع السياسى المصرى. وما يؤكد ذلك تلك «الصراعات المجانية» التى اختلقتها بعض الاتجاهات بشأن الانتخابات القادمة، فالبعض يردد أهمية الحياد والنزاهة والبعض الآخر يردد الثقة بالدولة والايمان بدورها ونزاهتها. ونسى الطرفان ان الانتخابات القادمة ما هى الا استكمال لسيناريو التدهور السياسى الذى تحياه الامة المصرية. وذلك فى ظل غياب مشروع ديمقراطى للدولة المصرية يكون طرفاه الاضلاع الثلاثة الدولة والمجتمع الديمقراطى والمواطن. وعندما يتحقق ذلك فلن يكون هناك أهمية لا للتغنى بثقة الدولة وترديد شعاراتها ولا بتقليل هيبتها.



المصدر : الــــوفــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات والديمقراطية.. ضرورات السياسة واعتراضات الفلسفة

أحمد المسلماني

فى مسرحية «تكسب ياخيشة».. وهى مسرحية عميقة المضمون متوسطة المستوى قصيرة العمر.. تجرى انتخابات عامة داخل احد النوادى الكبرى.. ولما كان مدير النادى عاجزا عن الدخول فيها والفوز بها.. فقد رأى ان يحقر من شأنها.. فأتى بعامل مسحوق لراجوزى الطبع لاوزن له.. وسدد له الاشتراكات وادخله الانتخابات لينافس رموز النخبة وعتاة القوم.. لم يكن الهدف هو فوز «خيشة» ولكن اهانة كل من يدخل امام خيشة.. لان الفوز امامه باهت.. اما الهزيمة فقاتلة.. وقد فاز خيشة وتولى السلطة فى النادى واداره من فوق المصطبة ودمر كل محاسنه واضاف الكثير الى كوارثه .. وفى الانتخابات التالية.. قال الناس: لم لاندخل.. الم يفز خيشة؟!!.. وفى مسرحية «دستور يا اسيادنا» لم يجد البطل «محمود عتريس المصرى» الذى مرت «١٠» سنوات على خطوبته دون اى امل.. لازواج ولا سكن ولا حتى طعام.. حلا غير ترشيح نفسه رئيسا للجمهورية امام الرئيس حسنى مبارك.. وتنتهى ممارسات اجهزة الامن والمخابرات الى القائه مجنونا فى مستشفى الامراض العقلية ليعلم كل من تسول له نفسه هذه الخطيئة عاقبة امره.. وفى النهاية يقرر كل الناس ان يرشحوا انفسهم امام الرئيس مبارك رؤساء للجمهورية.. لم لا.. الم يفعلها عتريس الغلبان؟!! مامعنى هذا كله؟.. نرجع قليلا لنقول: ان الديمقراطية هى بالاساس انتخاب الصالحين لتمثيل المواطنين.. ومن ثم ليست الانتخابات فى حد ذاتها هو المطلوب.. المقصود اساسا هو ادارة الدولة والمجتمع باكفأ الطرق لتحقيق التقدم باوسع معانيه.. ولما كنا نحن البشر عاجزين عن ايجاد نظام سياسى يكفل لنا هذا دون عناء.. فقد وجدنا فيما اسميناها بالديمقراطية حلا لذلك.. الديمقراطية هى حكم الشعب من خلال افراده الواعين الاقوياء المخلصين لصالح الشعب.. ومن ثم فان المقولة المبتذلة «حكم الشعب بالشعب للشعب» ليست دقيقة تماما.. حكم الشعب نعم.. وللشعب نعم.. ولكن كيف.. بالشعب.. هذا هو بيت القصيد.. اى شعب يحكم.. واى فرد منه نختاره ليحكم.. ايكفى ان يكون مصريا بالغا عاقلا ليكون اهل لذلك.. انصار النظرية الديمقراطية يقولون: نعم هذا يكفى.. انصار النظرية الانسانية يقولون: لا هذا لايكفى.. باختصار الساسة يقبلون والفلاسفة يعترضون.. الساسة يقبلون لانهم بهذا يستطيعون السيطرة على البرلمان من خلال ادارة الجهل فيه.. وقديما قال الخديوى توفيق: اغلقوا المدارس.. ان شعبا جاهلا اسهل فى قيادته من شعب متعلم..

وانتهى الفيلسوف السياسى العظيم حامد ربيع الى رفض النظرية الديمقراطية برمتها اذا كان هؤلاء هم نواتجها.. فبعيدا عن التزير.. يمكن لهؤلاء ان يدخلوا باموالهم وقبائلهم وجهلهم.. فالمال والعصبية والجهل ممتلكات هامة فى هذا الزمان.. هذه هى الصورة التى تجعل الفلاسفة يقفون مستنكرين.. ان هذه العناصر المنحطة وصلت بالديمقراطية.. اليس ممكنا ان يصل ماركسيا لينينيا او اسلاميا جهاديا او وجوديا فوضويا بالديمقراطية الى المجلس فيجعله راسا على عقب.. لتكون وسيلته «الديمقراطية» اولى ضحاياه.. هذا ممكن.. هتلر نموذج صارخ لهذا الامر.. اين الحل اذن؟ الحل يكمن فى الثقافة السياسية والتوعية الاجتماعية والاحزاب.. لينظر كل حزب من يرشح.. ولينظر كل ثرى من يمول.. ولينظر كل صحفى من يقدم.. ولينظر كل ناخب من يفضل.. فاذا كانت الانتخابات شرا لابد منه.. فلنحسن ادارة هذا الشر.



الاخوان والانتخابات ومستقبل الأزمة مع الدولة

مازالت الحكومة تواصل حملتها العنيفة على «جماعة الاخوان المسلمين».. ولا يبدو فى الافق ان نهاية المواجهة بين الطرفين قد باتت قريبة. وعلى الرغم من ان البعض قد فسر اندلاع التوتر بين الحكومة والاخوان منذ مطلع هذا العام، بأن الحكومة تسعى لتقليم أظافر الجماعة وإضعافها قبل حلول موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة.. بمعنى ان هذه المواجهة ستتجه نحو التقلص تدريجيا قبل بدء الحملات الانتخابية.. الا ان اعلان الحكومة عن قرب تقديم معتقلى الجماعة الى المحاكمة، قد جعل اصحاب هذ الرأى يتراجعون فى اتجاه اعتبار هذه المواجهة مفتوحة ولا علاقة لها بمسألة الانتخابات بل تصب كلها فى اتجاه معركة طويلة الأمد قد تنتهى بانشقاق جناح من الاخوان واتجاهه نحو دعم الجماعات المتطرفة التى تمارس العنف ضد الدولة. ان هذا السيناريو المحتمل يعيد الى الذاكرة وقائع المواجهات الكبرى بين الدولة «نظام عبدالناصر» منذ منتصف الخمسينيات وحتى قرب منتصف الستينيات، وبسبب اشتداد القمع الذى تمارسه الدولة على الاخوان أنذاك، فقد وقع انشقاق فى الجماعة قاده سيد قطب الذى اعدم عام ١٩٦٥.. ويخشى الكثيرون ان تعاود الاحداث دورتها، ويؤدى الاضطهاد الذى تمارسه الحكومة حاليا بحق الجماعة الى وقوع انشقاق يفتح الباب على مصراعيه لتزايد العنف داخل البلاد فى السنوات المقبلة.

والحقيقة التى لا فكاك منها انه سواء كانت الدولة تسعى الى اضعاف الاخوان فى الانتخابات، أم كانت تسعى لضربهم ضربة قاصمة، فالنتيجة الحتمية هى تشقق كيان الجماعة وفتح مصدر جديد للعنف.. لا نعرف اذا كانت الدولة قد استعدت لمواجهته أم لا؟

وفى كل الاحوال فقد برهنت الخبرة التاريخية على قدرة جماعة الاخوان على استعادة تماسكها بسرعة، بل وتمكنها حتى من اقامة جسور مع الكيانات التى تشكلت من الانشقاقات التى وقعت على مر التاريخ بدءا من منتصف الاربعينيات وحتى الآن.. وهو الامر الذى يحتاج الى وقفة حقيقية امام سياسة العنف غير المبررة حاليا ـ على الأقل ـ ضد الاخوان.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الدعوة.. للنساء فقط!

كتب - خالد الديب


د. على الدين هلال

فى اطار الجهود العالمية والمحلية لتشجيع المراة على التصدى للعمل العام وخدمة المجتمع بعد ان حققت نجاحا فى كافة مجالات الحياة تقيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع اللجنة القومية للمراة «دورة تثقيفية» للسيدات اللاتى يعتزمن الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

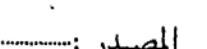
يقول الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان هذه الدورة تأتى لدعم دور المراة.. وانطلاقا من السياسة التى تتبعها الكلية فى خدمة المجتمع بدءا بالتدريس ومرورا بالبحث العلمى وانتهاء بالتدريب، وبعد نجاح المراة فى القيام بدور فعال من خلال الجمعيات الاهلية اصبح دعمها - لتصبح نائبة - امرا من الامور التى ينبغى أن يساهم فيها كل المجتمع، ولاننا مقبلون على انتخابات مجلس الشعب والمراة بطبيعة الحال قد لاتكون مؤهلة - مثل الرجل - على خوض الانتخابات جاءت فكرة هذه الدورات.

وتقول الدكتورة ودودة بدران استاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والمشرفة على الدورة انها ستبدأ يوم ٢٧ سبتمبر ولمدة ثلاثة ايام وسوف تتضمن الدورة تعليم المراة كيفية ادارة الحملات الانتخابية وتنمية المهارات القيادية وفن الخطابة والاتصال بالجماهير واجهزة الاعلام المختلفة وكيفية الوصول للجماهير من خلال دراسة اساليب الدعاية وتاثير كل منها وتبصير المراة بكافة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا.

وتضيف الدكتورة ودودة ان الدورة سيحاضر فيها عدد كبير من رجال الاعلام وبعض السياسيين والاكاديميين الذين تناولوا قضايا المراة والعمل العام بالبحث والدراسة بالاضافة الى عدد من السيدات من اعضاء مجلس الشعب، وسيتم استخدام العديد من الاساليب منها حلقات النقاش والمحاكاة وبعض الافلام وسوف تضم الدورة سيدات من مختلف الاحزاب والاتجاهات السياسية من كافة المحافظات.

ويناشد الدكتور سيد عليوة استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان السيدات بضرورة حضور هذه الدورة لان مستقبل المراة فى العمل العام سيشهد تطورا ايجابيا لصالحها ويمكن لحواء ان تحقق نجاحا كبيرا خلال الانتخابات القادمة اذا ادركت الظروف النفسية والاجتماعية للمجتمع وتعرفت على المشاكل القائمة وتبنت الحلول المناسبة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الانتظار الصعب!

شريف العبد

ليس هناك خيار سوى الانتظار وكما ان عدد مقدمي رغبات الترشيح لمجلس الشعب قد بلغ ذروته وحطم كل الارقام القياسية السابقة فإن ايضا درجة القلق والاضطراب قد بلغت هي الأخرى حدودها القصوى.. بل ان الكثيرين تلاحقهم الكوابيس السياسية ولم يغمض لهم جفن والكل ينتظر الفرج من عند الله ويتلهف لوجود الإسم واردا ضمن قوائم المرشحين حين اعلانها..

وكلما طال الانتظار توترت الاعصاب ونفد الصبر ولا احد يعلم الى متى الانتظار ومتى يعلن الحزب عن مرشحيه وهل يكون الحزب حريصا على التبكير في اعلانه عن الاسماء حتى يضع حدا لقلق ومعاناة المنتظرين الضحايا والامهم ام ان الحكمة تقتضي ان يراعي تاجيل وترحيل الاعلان عن الاسماء لبعض الوقت تجنبا لردود افعال سوف تطفو فوق السطح ، ومن منطلق ان الاسماء المعلنة لن ترضى بطبيعة الحال كل الاطراف.

الكابوس السياسي يلاحق ويطارد عددا لايستهان به ممن اراد لهم القدر ان ينتظروا وينتظروا وهو انتظار في كل الاحوال صعب للغاية فالكل يتطلع للترشيح ويامل في ان يبحث عن اسمه فيجده بالفعل واردا بين الاسماء المدرجة في كشوفات الترشيح التي يعلنها الحزب في موعد لايعلمه احد سوى الله سبحانه وتعالى ثم قيادات الحزب التي في يدها الكلمة الحاسمة والتي يقع على عاتقها مسئولية الاختيار لتبقى على عناصر ترى انها تتوافر لديها الصلاحية التي تجعلها مؤهلة للبقاء والاستمرار وتستبعد العناصر التي ترى ايضا انها لم تنجح في الاختبار من واقع التجربة والشواهد والسوابق داخل جدران مجلس الشعب وخارجه ، انها ترشيحات الكل ينتظرها وترقبها ليس مقصورا على راغبي الترشيح بل يمتد الى عامة الشعب فالاسماء المعلنة تفتح الابواب لاستنتاج المؤشرات والحكم على اختيار القيادات ومدى جديته وجدواه وملاءمته .. لكن في كل الاحوال تبقى هذه الكشوفات التي تضم اسماء المرشحين محل رصد من الجميع دون استثناء فهي جاوزت في اهميتها وحساسيتها وحدتها كشوفات الناجحين في الثانوية العامة او كشوف الاعارة التي تقرر مصير الاسرة باكملها.

"انه انتظار صعب وامتداده قد يترتب عليه اصابة المتابعين بمزيد من الاضطرابات التي قد تؤدي الى ارتفاع في ضغط الدم او الاصابة بامراض يوجدها ويتسبب فيها، هذا التوتر الذي يصاحب الانتظار الطويل الممتد يبدو انه لانهاية له.

ومن المغالطة ان نتصور ان المنتظر هادىء وان ترحيل الاعلان عن الاسماء لايعني شيئا لديه ولافرق بين اعلان مبكر وآخر الى ماشاء الله وان الامر يستوى بين هذا وذاك .. ولو افترضنا جدلا ان تاخر اسماء المرشحين غير مؤثر فهذا ان حدث يكون على مستوى قلة محدودة للغاية.. اما الاغلب الاعم فهو على نقيض ذلك تماما بل ربما تتطور الامور ويصبح كل يوم جديد يمر هو بمثابة اطول يوم في التاريخ فهي المرحلة الحرجة التي تسبق اعلان الاسماء وهذه المرحلة قد يكون لها ضحاياها تماما مثلما سوف يكون هناك ضحايا لكشوف الاسماء عند اعلانها..

لكن لماذا يصبح الانتظار صعبا الى هذا الحد.. هناك من يرى ان استبعاده هو الكارثة بعينها خاصة انه قد بلغ مسامعه ان حزبه سوف يحرص على التغيير ويفتح الابواب امام عناصر جديدة قادرة على العطاء واثبات الوجود وبالتالي لها الجدارة في التمثيل النيابي كما يجب ان يكون الاحلال مكان من استحوذ على المقعد البرلماني لسنوات ممتدة ومع ذلك لم يثبت احقية لهذا المقعد لاسباب عديدة تؤكدها السوابق والشواهد الثابتة وبطبيعة الحال كلما تاكد اتجاه الحزب وجديته في التغيير تصاعدت المخاوف وتعاظمت..

والمخاوف ليست مقصورة على الاستبعاد من الترشيح بل انها تمتد احيانا حتى انتهاء المعركة الانتخابية فقد يجد هذا او ذاك اسمه واردا في كشوف المرشحين لكن هذا ليس نهاية المطاف وانما يبقى خوض المعركة وهي بكل المقاييس معركة شرسة لاهوادة فيها فنظام القائمة لم يعد له وجود وليس امام المرشح فرصة لان يندس وسط اسماء لها شعبيتها داخل قائمة واحدة غير متجانسة وياخذ موقعه داخل هذه القائمة جبرا عن طريق علاقاته وتحركاته المثمرة ليصعد به من يجاوره ويتخطى الحواجز بجهود وشعبية الآخرين ممن يجاورهم في القائمة ويحقق الفوز الذي لايستحقه ، هذا التسلسل الذي افرزته القائمة لن يتكرر ولن نجد له اثرا في انتخاباتنا القادمة لذا فهي معركة صعبة للغاية امام اعداد لايستهان بها لوجوه اعتدنا ان نراها تحت القبة في فترات سابقة.

نضف الى ذلك ان الحكومة على لسان رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي قد أكدت نزاهة الانتخابات القادمة وبالتالي الابواب مغلقة أمام التحايلات والتلاعبات والفرصة غير مواتية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

لكل من يقبل على المعركة وهو عازم ونواياه تتجه الى التحايل ، والاحزاب جميعها مشاركة ولاوجود للمقاطعة ، كل ذلك يجعل التوقع المرجح هو منافسة حقيقية يجد المرشح فيها نفسه وجها لوجه امام خصم لايستهان به والفوز بالمقعد سوف يكون من نصيب من يريده بالفعل اهالى دائرته ولا احد سواه..

كل هذا يجعل الانتخابات التى نحن مقبلون عليها تختلف كل الاختلاف فى شكلها ومضمونها عن سوابقها..

ومرة اخرى ومن اجل هذه الاعتبارات والتحولات نقول ان الانتظار صعب وخوض المعركة اصعب ونهاية المطاف لن يكون ابدا باعلان اسماء المرشحين والقلق سوف يمتد حتى نهاية المعركة ولحين الاعلان عن اسماء النواب الذين يحتلون مقاعدهم تحت القبة فى مجلس الشعب الجديد.

مجمل القول ان كل من تقدم لحزبه برغبة فى الترشيح ، امامه الان حاجزان كل منهما ينافس الآخر فى صلابته وقد يتخطى حاجز الترشيح ويتعثر عند حاجز المعركة الانتخابية وقد لايجد نفسه مرشحا لكنه يقبل بحماس على الحاجز الآخر وهذه قضية اخرى!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

القناعة بالمقعد الواحد

مازال حلم الوجود داخل البرلمان يراود عددا من رؤساء أحزاب المعارضة.. فهم يلتقون.. ويبحثون سبل التنسيق مع بعضهم البعض.. ومع غيرهم من أحزاب المعارضة الأخرى.. بل ويعلنون رغبتهم فى التعاون مع الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.. لا يحلمون بنسبة من مقاعد البرلمان مثل غيرهم.. ولكن اقتصر حلمهم على مقعد واحد لكل منهم.. يعبرون - مثلما يقولون - من خلاله على امالهم، ويطرحون من خلاله فكرهم ورؤيتهم بل وبرامجهم التى لا يعرف كثير من المواطنين عنها شيئا إما لقصور الوسيلة او لمحدودية الوجود فى الشارع السياسى.

فهم يخاطبون الجميع.. ويعرضون امكانياتهم المتاحة، ويحملون على رؤوسهم شعارات قد تغرى اى فريق بقبولهم ومساندتهم.

ورغم قرب الاعلان عن فتح باب الترشيح للمجلس الجديد، وانتهاء غالبية الأحزاب من تسمية مرشحيها للانتخابات القادمة.. الا ان عيونهم مازالت ترقب الجميع، بل وتترقب الاشارة مثلما يقولون.

فرئيس حزب الامة الذى جمع حوله رؤساء احزاب الاتحادى والخضر والشعب والأحرار احيانا يقول انه من غير المنطقى ان يقتصر دور الحزب على اصدار جريدته كلما اتيح له ذلك، او على مجرد الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية دون ان يحقق شيئا ,لذلك كانت الدعوة لتشكيل جبهة للاحزاب الوطنية، بعدما اتضحت الخريطة الحزبية فى الشارع السياسى، ومن أجل ايجاد مخرج من هذا الوضع الغريب.. وبدأت المخاطبات للحزب الوطنى وأيضا للاحزاب المعارضة الأخرى.. فنحن - والحديث للصباحى - من الصعب ان نحارب فى جبهتين أمام مرشحى الحزب الوطنى، وامام مرشحى الأحزاب الاخرى بخلاف المستقلين.

ورغم مضى وقت طويل وقرب الاعلان عن فتح باب الترشيح للمجلس النيابى.. الا ان الردود المنتظرة لم تصل، على الرغم من ان كل ما نطمع فيه هو مقعد واحد فقط داخل البرلمان لكل منا يعبر من خلاله عن فكره ورؤيته، ويكون بداية حقيقية لوجود الحزب فى الساحة السياسية البرلمانية..

وأضاف الصباحى قائلا: لدينا افكارنا، التى قد تسهم فى حل المشكلات واذا كانت هناك تحفظات علينا فلماذا لم تعلن؟!

وفسر مخاطبة حزبه لأحزاب المعارضة بشأن التنسيق فى الوقت الذى خاطب فيه ايضا الحزب الوطنى قال الصباحى: قد ترفض أحزاب المعارضة الأخرى فكرة التعاون أو التنسيق معنا ويقبل الحزب الوطنى وقد يحدث العكس أيضا.. الا ان الأمل كبير فى ان يتقبل الحزب الحاكم دعوتنا وأن يعمل على تدعيم الممارسة الديمقراطية بان يفسح المجال أمام الأحزاب الصغيرة للوجود فى المجلس النيابى..



ابراهيم ترك

أحمد البطريق

أما رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى السيد ابراهيم ترك فإنه يقول اننا لا نطمع فى تحقيق مكاسب مادية، أو مثلما يردده قادة أحزاب المعارضة الأخرى بقدر طمعنا فى اثبات الوجود الحزبى والقوى فى الشارع السياسى.

واضاف قائلا: نعم خاطبنا الحزب الوطنى بذلك منذ وقت طويل.. فطبيعة المرحلة تتطلب ان يتكاتف الجميع مع الحزب الحاكم وليس ضده من أجل استمرار مسيرة الاصلاح الاقتصادى ومن أجل تدعيم الممارسة الديمقراطية فى البلاد.. وبالاضافة لذلك - والحديث لترك ايضا - ان الحزب ليس لديه امكانية منافسة الحزب الوطنى فى الانتخابات، كذلك ليس لديه القدرة ايضا على منافسة أحزاب المعارضة الاخرى بمفرده.. ومن الصعب أن يستمر على الوضع الذى هو فيه كثيرا، فجريدة الحزب يعرقلها قصور التمويل ومحدودية الاشتراكات لا تسهم فى ايجاد حل لهذه المشكلة لذلك فإن الأمل كبير فى أن يحصل الحزب على مقعد فى البرلمان يكون سبيله فى التعبير وطرح برنامجه من خلال المناقشات التى تدور حول القضايا المختلفة.



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب سابق

انتخبهم ازاى
وكلهم (سوابق)....!!

اللوحة للفنان حامد



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

نائب سابق

نائب سابق

نائب سابق



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسئولية الرئيس أمام شعبه..

مصر كلها بدأت تتابع وتترقب الانتخابات القادمة.. لاول مرة منذ زمن بعيد تدخل الاحزاب السياسية المصرية حلبة السباق، وفى حب مصر فليتنافس المتنافسون..

منذ زمن بعيد، الشوق الى «صندوق الانتخابات» ذلك الصندوق السحرى الذى فيه توضع الاصوات المصرية الحرة لتكتب - بعد طول غياب - «وثيقة فى حب البلاد» مؤكدة ان الارادة العامة هى التى تختار.

ان مايدور الآن فى شوارع البلاد، وفى القرى والمدن والشوارع والنجوع يؤكد هذا الحماس الدفاق نحو اجراء انتخابات تليق بالديمقراطية مبدأ وتطبيقا وبالحرية عقيدة وممارسة، ومن قبل ومن بعد تليق بكبرياء الانسان المصرى، الذى عاشت غربته طويلا طويلا بعيدا عن الاعلان عن رأيه وفكره وطموحاته فى مجلس يليق به وبحضارته، ومصيره علي خريطة العالم حيث تلهث الاصوات فى كل جنبات وخريطة العالم.

ولانريد الآن الا ان نسجل للتاريخ ان كل بلاد العالم سواء تلك العريقة فى الديمقراطية او تلك التى ارتبطت بها حديثا وعرفت عظمتها وحلو مذاقها، قد اثمرت عندها شجرة الديمقراطية، ورأينا «صراع الرئاسة» بين الرؤساء فى الانتخابات ورأينا هزيمة احزاب سيطرت على البلاد سنين عددا فلفظها الشعب لأنه يبغى التجديد والتطوير ومعانقة آمال الشعوب واحلامها بعيدا عن المياه الراكدة والجمود الذى ران عليها.

مصر بابنائها واحزابها تتطلع الى فجر جديد فى الحياة السياسية، وقد انعقدت النية لذلك، وبدأت مرحلة الاستعداد الايجابى بين «كواليس» واجتماعات وندوات الاحزاب وبدأ الجسد الهامد تتحرك فى عروقه الدماء، من اجل حياة نيابية افضل واعظم سبيلا فى حياة الامة.

هذه الامانى يجب ان تتحقق، وهذه الوثبة الجماهيرية والحزبية يجب ان يكتب لها النجاح..

وهذه - لعمرى - منتهى طموحات الطامحين..

وليس هناك من سبيل الا ان نناشد اولى الامر ان يكونوا عند عهودهم ووعودهم للشعب.

قال الرئيس: «انتهى عهد حكم الفرد»، نريد ذلك بيانا عمليا فى المعركة الانتخابية القادمة، صدقا لوعد وتنفيذا لامل.

قال الرئيس: «ستكون الانتخابات القادمة حرة، عادلة، نظيفة ولن نتدخل لصالح مرشح لمصلحته على حساب مرشح آخر، الكل عنده سواء..

وهذا هو ماتعنيه ونطلبه ونعض عليه بالنواجذ ولكن!!

كيف يتحقق هذا الرجاء وهذا البيان الجميل؟؟

لايوجد دليل واقعى يؤكد هذا الذى قرأناه وسمعناه، واذن ليس فى يميننا الا ان نصدق ماقال به الرئيس.

وكان يمكن ان يقدم الرئيس مايثبت «العدالة الانتخابية» ليطمئن قلب الشعب، مثلا - اقول مثلا - يصدر بيانا صريحا به هذه المواد:

لقد اعلنت التخلى عن رئاسة الحزب الوطنى منذ الآن وحتى تنتهى المعركة الانتخابية بسلام.

لقد اقسمت - امام الشعب - ان اجازى واسائل كل من يتدخل فى توجيه دفة المعركة الانتخابية لصالح حزب الرئيس، بدءا من الوزراء والمحافظين والعمد ومشايخ الخفر..

مادام هذا لم يتم من قبل الرئيس - حتى الآن - فاننا سنخوض هذه المعركة وفى يقيننا ماوعد به الرئيس وهذا - حتى اشعار آخر - يكفى، وكما قيل «وعد الحر دين عليه»..

واذا كانت الاخرى، فسوف ننتظر ماهو فى بطن الليالى، وعندها سيكون الرئيس - بعهده ووعده - مسئولا امام شعبه..

الدكتور محمود السقا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

حكايتي مع التزوير

يبدو من رواة حكايات التزوير فى الانتخابات ببلادنا فى ظل النظام السياسى الواحد، المسيطر المهيمن.. على مقاليد الأمور، أن الحزب الحاكم يجيد ببراعة التزوير، بكل صراحة ووضوح وبلا خجل.. وأن النكات التى أطلقها عامة الناس من المواطنين فى مواجهة تزييف إرادة الأمة، ليست إلا حوائط صد أمام جبروت هذا النظام فى التزوير.. واللواء عبدالمنعم حسين رئيس لجنة الدفاع والأمن القومى بحزب الوفد، يتذكر تفاصيل أحداث ووقائع تزوير انتخابات مجلس الشعب، حيث واجه سطوة الحزب الحاكم فى التزوير، أكثر من مرة، كان آخرها فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، عندما قام نظام الحكم بتزييف أصوات الناخبين وسرقتها لصالح أعضاء الحزب الوطنى، ومنع نحو ٣٩ عضوا من المعارضة من دخول المجلس رغم نجاحهم فى الانتخابات، وحتى عندما أيد القضاء دخولهم مجلس الشعب، وأكد على صحة نجاحهم.. إلا أن «سيد قراره».. الشهير بمجلس الشعب رفض تنفيذ أحكام القضاء!!.. وحول أعمال التزوير قبل إجراء الانتخابات وأثنائها يقول اللواء عبدالمنعم حسين: إن أخطر أعمال التدخل فى الانتخابات والتى تتسبب فى إرباك مرشحى المعارضة وإصابتهم بالإحباط هو ما يحدث بالنسبة لاعتماد مأمورى المراكز والأقسام للشهادات التى يعطيها المرشح لمندوبيه فى اللجان المختلفة، فبعد أن يبذل المرشح جهودا جبارة فى البحث عن المندوبين تطبيقا للقانون، بأن يكون المندوب من بين كشوف الناخبين فى اللجنة الانتخابية، يقوم المأمور بتأخير تسليمها للمرشح حتى صباح يوم الانتخاب تحت دعوى مراجعتها، ومطابقتها للقانون، حيث تكون اللجان قد بدأت أعمالها وبذلك يخلو فيها الجو للتلاعب لصالح مرشح الحكومة بينما يتسلم مرشحو الحزب الوطنى فى كثير من الأقسام هذه الشهادات موقعة من المأمور ومختومة بخاتم النسر وعلى بياض، بحيث يترك للمرشح ملؤها بالأسماء التى يريدها دون تقيد بالقانون وكأن القانون وضع للتضييق على المعارضة.. ولصالح الحزب الحاكم!! وفيما أعتقد أن وزير الداخلية قد يكون بعيدا كل البعد عن هذه المخالفات الجسيمة، ولذلك ندعو اللواء حسن الألفى وزير الداخلية أن يصدر تعليماته بتطبيق القانون على الجميع، وأن تعتمد الشهادات وتسلم للمرشحين بوقت كاف قبل بدء العملية الانتخابية.. درءا للشبهات.

● ويستكمل اللواء عبدالمنعم حسين روايته وتجربته فى تزوير الانتخابات ويقول: من المواقف الأخرى التى تسىء إلى العملية الانتخابية.. هو ما يلجأ إليها مرشحو الحزب الوطنى أثناء الانتخابات مثل استعمال العنف والبلطجة مع مندوبى مرشح المعارضة، وطرده من اللجان حيث تتم عملية تسديد البطاقات لصالح الحزب الوطنى وهو المعروف «بتقفيل الصناديق».. ويتم التوقيع على المحاضر من رئيس اللجنة والأعضاء وذلك تحت تأثير الإغراء أو الإرهاب.. وفى جميع الأحوال تجد أن الشرطة يقال إنها على الحياد، وهذه مغالطة كبرى.. إذ يجب أن يكون تواجد الشرطة تواجدا ايجابيا بحيث يمنع هذه البلطجة ولو باستخدام القوة لو استدعى الأمر ذلك، وأرى أنه إذا تم بالفعل حياد الشرطة سوف توقف الكثير من المهازل التى يتم فيها تسويد البطاقات.. وندعو وزير الداخلية أن تكون تعليماته فى هذا الشأن واضحة.. لأن أبسط قواعد العملية الانتخابية عدم تدخل طرف غير منافس فى الانتخابات، وخصوصا إذا كانت الشرطة، التى من المفترض أن تكون صمام أمان العملية الانتخابية كلها.. وهذا ما يحدث فى ظل النظم الديمقراطية.. فلماذا لا يحدث فى بلادنا ذلك إذا كان يدعى النظام الحاكم أنه ديمقراطى، أم أن الديمقراطية التى تعرفها تختلف شكلا وموضوعا عن الديمقراطية التى يريدها نظام الحكم(!!).


اللواء عبدالمنعم حسين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

يوميات صحفى مشاغب

المساواة ياسيادة الرئيس

●● بعض من هم حول الرئيس مبارك، لديهم مقدرة خاصة فى تفسير توجيهاته وفقا لهوى خاص، أحسبه بعيدا كل البعد عن نص وروح هذه التوجيهات التى نطالعها فى الصحف فتثير فينا الحيرة احيانا والمخاوف معظم الأحيان.

فالرئيس يؤكد مثلا أن الدولة لا تتدخل فى الانتخابات أو فى التأثير عليها، ونجد كافة أجهزة الدولة تعلن عقب إدلاء الرئيس بهذه التصريحات عن إجراءات لا تحمل معنى سوى التدخل السافر للتأثير على العملية الانتخابية. وكأن توجيهات الرئيس تحولت الى كلمة سر أو إشارة بدء لتنفيذ قرارات هى عكس ما أعلنه الرئيس.

●● فبعد تصريحات الرئيس الأخيرة، طالعتنا الصحف بأن الدولة قررت حظر اقامة سرادقات لمؤتمرات للمرشحين فى الانتخابات البرلمانية القادمة!

ورغم أن القرار يبدو فى ظاهره المساواة. بين كافة المرشحين، إلا أن حقيقة القرار تستهدف بالدرجة الأولى حرمان مرشحى المعارضة والمستقلين من الاتصال بالجماهير.. فحصر الموافقة على المؤتمرات على الأماكن المسورة يعنى المنع بالنسبة للمعارضة والمستقلين، والمنح بالنسبة لمرشحي الحزب الحاكم، الذى ورث مقرات فى كل موقع وداخل كل شياخة وقرية باعتباره الوريث الوحيد للتنظيم السياسى الواحد «الاتحاد الاشتراكى»..

●● فلا يوجد مرشح مستقل يملك مقرا يتسع لاقامة مؤتمر سياسى لجموع ناخبيه، فضلا عن أحزاب المعارضة التى ان ملكت مقرات فهى محدودة من حيث العدد والمساحة بالشكل الذى يجعل إقامة مثل هذه المؤتمرات فى الدوائر الانتخابية المختلفة أمرا مستحيلا.. إلا بالنسبة لمرشحى حزب السلطة دون غيرهم.

●● وإذا ادعى البعض أن المقصود بالأماكن المسورة ذات الأربعة جدران ليس بالضرورة أن يكون مقرات الأحزاب فهذا التفسير يمكن أن يمتد مثلا للساحات الرياضية والمدارس والنوادى.

فإننا نؤكد أن هذه الأماكن التى تخضع بشكل أو بآخر لهيمنة الدولة وحزبها لا تسمح أن تؤجر وقتا لمرشح غير مرشح السلطة.

ولدى من الأدلة أن حزب الوفد سعى منذ أكثر من شهر أن يحصل على موافقة مركز الشباب بباب الشعرية لاقامة حفل لتوزيع جوائز أوائل الطلبة، إلا أن المركز لم يرد، لأنه ببساطة ملكية خالصة لحزب السلطة وسلطة الحزب!!

ونفس الأمر يتكرر فى المدارس وغيرها من الأماكن المسورة التى تفتح كل أبوابها بتعليمات من كبار وصغار موظفى الحزب الحاكم..

●● وأعود لتصريحات الرئيس حول المساواة بين المرشحين، وأؤكد أن الأمر لم يقتصر على منع السرادقات بل امتد الى تحجيم الأماكن المخصصة للدعاية الانتخابية بالشكل الذى يحد من حق المرشح غير المنتمى للحزب الحاكم فى مواجهة الاعلام الحكومى الذى يعلن عن منافسه الحكومى عبر ـ تليفزيون وإذاعة وصحف ـ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن طريق الدعاية للحزب الحاكم وابراز أخباره ونشاطاته بالشكل الذى يترك أثرا لدى جمهور الناخبين والرأى العام، ويجعل اللافتات والملصقات الدعائية أمرا ثانويا بالنسبة للمرشح الحكومى. بينما هى السلاح الوحيد فى مواجهة المستقل والمعارض.

●● بل إننى أتصور أن إذاعة أخبار وأحاديث الرئيس مبارك فى اجتماعاته الخاصة بالحزب الذى يتولى رئاسته والتى تذاع بغير حرج ولمدد مفتوحة هى أبرز أشكال هذا الاخلال بالمساواة.. فلو أراد الحزب الوطنى أن يذيع مثل هذه الجلسات واللقاءات عليه أن يسدد قيمتها كاعلانات مدفوعة للتليفزيون المصرى.. على أن يكون من حق الأحزاب الأخرى اتخاذ نفس المسلك وبذات القيمة تطبيقا للمساواة التى تحدث عنها الرئيس..

●● إننا نريد أن نسأل السيد الرئيس عن المساواة التى تحدث عنها، وأين هى فى ظل هذا الخلل الذى ترتكبه أجهزته دون خجل أو مواربة ـ



وبعد ساعات من حديثه عن المساواة - أين هى المساواة إذا كان كل المرشحين باستثناء مرشحى الحزب الحاكم لا يملكون الحق فى مخاطبة الجماهير ودعوتهم لطرح برامجهم من خلال المؤتمرات وكذلك غلت أيديهم فى الدعاية الانتخابية البسيطة: اللافتات والملصقات بدعوى التجميل وفى نفس الحين تفتح الأبواب على مصاريعها ومجانا لمرشحى الحكومة ليعلنوا عن أنفسهم وحزبهم عبر أجهزة الاعلام المملوكة للشعب كل الشعب بكافة أحزابه ومؤسساته.

●● إن المساواة وعدم التدخل بات فى ظل الاجراءات السابقة شكلا من أشكال الشعارات الزائفة الفرغة من أى مضمون حقيقى.. بل اننا نستطيع ان نجزم أن هذه المساواة لا توجد مطلقا فى الواقع ولا وجود لها إلا فى تصريحات وأحاديث الرئيس..

وعليه أن يسعى هو شخصيا لتنفيذها، ليس فقط دفاعا عن عهده ووعده بل دفاعا عن مستقبل هذا البلد وحاضره.

تباريح

وطنى ثوب مرقع
كل جزء فيه مصنوع بمصنع
وعلى الثوب نقوش دموية
فرقت أشكالها الأهواء
لكن..
وحدت بينها الهوية

المحرر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٦

قبل أن تقع الكارثة القادمة!

كتب ـ عبدالعزيز محمود

فى مبادرة عاجلة لمواجهة ظاهرة سقوط السيارات من فوق الكبارى العلوية طالبت لجنة الادارة المحلية بمجلس الشعب برئاسة سعد الشربينى بتشكيل لجنة فنية من ادارات الطرق والمرور والتخطيط العمرانى بمحافظة القاهرة لمراجعة كبارى العاصمة وفحص منحنيات النزول للتحقق من مطابقتها للمواصفات الهندسية.

وأوصت اللجنة البرلمانية بوضع الاحتياطات الانشائية والمرورية كالهياكل الحديدية على مداخل الكبارى وتكثيف الاشارات واللوحات التحذيرية لتنبيه السائقين الى ضرورة تخفيض سرعتهم.

واكد سعد الشربينى رئيس اللجنة ضرورة تطبيق الاجراءات القانونية بكل حزم على السائقين المخالفين وحظر صعود سيارات النقل الثقيل فوق الكبارى العلوية وتكثيف الدوريات المرورية اثناء الليل ورفع مستوى رجال المرور مهنيا وماليا من اجل اعادة الانضباط للشارع المصرى. وفى اول رد فعل من وزارة الداخلية على توصيات اللجنة اكد اللواء رضا الغمرى مساعد وزير الداخلية ومدير المكتب الفنى ان غالبية حوادث الكبارى لاتقع الا بعد الساعة الثالثة صباحا وحتى الساعة الخامسة صباحا نتيجة السرعة الزائدة وعدم الالتزام ورعونة بعض السائقين. وقال مساعد الوزير ان الادارة العامة لمرور القاهرة قامت بتكثيف وضع المساعدات الفنية اللازمة من لافتات وعلامات وعواكس لتامين حركة المرور فى مختلف كبارى العاصمة لمنع تكرار حوادث سقوط السيارات مستقبلا.

من ناحية اخرى قرر عمر عبدالآخر محافظ القاهرة تشكيل لجنة هندسية وفنية لمراجعة كوبرى السيدة عائشة الذى تكررت حوادث سقوط السيارات مؤخرا من فوقه لتتاكد من مطابقة تصميماته للمواصفات الهندسية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

المهمة الصعبة امام النواب الجدد

عبد الجواد على

الحق اقول ان اعضاء مجلس الشعب فى فصلهم التشريعى السادس (٩٠ - ٩٥) لم يكفوا عن المطالبة بكل الوسائل البرلمانية، وفى كل مناسبة، بتطوير الريف وحل مشكلات اهله باعتبارهم الدعامة الحقيقية للاقتصاد الوطنى وتحقيق التنمية الشاملة فى جميع انحاء مصر، ولكن هناك فرقا بين المطالبة لمجرد المطالبة او اثبات ذلك فى المضبطة، او الظهور امام الناخبين من خلال اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية او من خلال الصحف انهم يعبرون عن وجهة نظر المواطنين وحل مشكلات اهل الريف فى حياتهم اليومية، وبين ان يسعى النائب بكل ماأوتى من قوة لتحويل هذه المطالب الى واقع يلمسه الناس فى حياتهم ويزيل عن كاهلهم مايعانونه او يكابدونه ويحقق حلمهم فى حياة افضل.

ومن المهم فى هذا المقام ان تكون المعالجة لمشاكل اهل الريف موضوعية حتى يحاسب النائب الحالى نفسه على ماقصر، وليدرك من يسعون الى مقاعد البرلمان ان حجم المشكلات كبير وان الحصول على المقعد النيابى انما هو تكليف وليس تشريف وهو مغرم وليس مغنما، وعلى من يجد فى نفسه القدرة على العمل وانجاز مالم يستطع من سبقه انجازه ان يتقدم لحمل لواء النيابة عن الشعب فى البرلمان!

لقد جاءت حصيلة نقاش النواب ومطالبهم طوال خمس سنوات كاشفة لحقائق اساسية منها تراجع درجة النظافة فى القرية المصرية باعتبارها احد مظاهر الزيادة السكانية غير المخططة، فقد ادى عدم وجود شبكة للصرف الحى الى قيام اهل القرية بالقاء المخلفات فى الترع والمصارف والقنوات المائية الامر الذى ينتج عنه تلوث المياه المستخدمة فى رى الاراضى الزراعية حيث يؤدى هذا الى سلسلة من التلوث يكون ضحيتها فى النهاية هو الانسان المصرى المهدد الان باخطر الامراض الفتاكة بسبب انتشار التلوث عموما.

مهمة انتاجية:

وان دل هذا على شئ فانما يدل على ان الريف المصرى لايزال فى حاجة الى مزيد من التخطيط العلمى. كما ورد على قائمة المناقشات البرلمانية - بعيدا عن العشوائية التى باتت تتحكم فى الكثير من مشروعات الخدمات والمرافق العامة، لان حسن تنظيم وتخطيط هذه الامور يحمى الريف من الكوارث ويساعد اهله على ان يكونوا اكثر انتاجية لكى يعود الى القرية دورها القديم فى دعم الانتاج والاقتصاد الوطنى بدل ان تكون بؤرة استهلاك، هذا يتطلب تحقيق اقصى استفادة ممكنة من وقت الفراغ لدى اهل الريف بعد ان ساهمت مشروعات ميكنة الزراعة وتنظيم شئون الرى وتحسين شبكة النقل والمواصلات الى انجاز الاعمال المطلوبة بسرعة فاصبح لدى اهل الريف وقت فراغ كبير يمكن بالتنظيم استغلاله فى مهام انتاجية اخرى بدلا من قضاء هذا الوقت فى مشاهدة التليفزيون والتاثر بالاعلانات عن السلع الاستهلاكية التى اصبحت تزخر بها فعلا اسواق القرية المصرية ومانتج عن ذلك من اضرار تتمثل فى تكدس القمامة بعد ان كانت هذه المشكلة لاوجود لها فيما مضى، او قضاء وقت الفراغ فى انشطة غير انتاجية!

لقد اظهر نواب الشعب فى مناقشاتهم انه رغم الايجابيات العديدة التى تحققت من دخول الكهرباء الى الريف المصرى، الا ان هناك ظاهرة سلبية تفشت مع دخول التليفزيون الى بيوت اهل الريف، وليس العيب هنا فى التليفزيون ولكن العيب فى اسلوب التعامل معه، وهو نتيجة طبيعية تكشف عن مدى خطورة الامية التعليمية والثقافية، وهو مايؤكد ضرورة الارتقاء بالمستوى التعليمى والثقافى للاجيال القادمة للقضاء على مثل هذه الظاهرة السلبية.

فجوة الاحباط!

واغرب ماكشف عنه النواب فى مناقشاتهم هو ظهور فجوة بين المواطنين فى الريف واجهزة الادارة المحلية التى راحت باسم الحزم والحسم فى تطبيق القوانين والقرارات تتشدد على المواطنين دون اى اعتبار للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وادى هذا بالتراكم الى نشوء علاقة غير سوية وعدم ثقة بين الطرفين، فاهل الريف يرون فى التظاهر بالحزم والحسم ظلما بينا لانه لايطبق الا على الفقراء وبسطاء الناس قبل الاغنياء لان هناك علاقات مصلحية وشخصية باتت تربط بين المسئولين فى المحليات واغنياء القوم من بينهم فالسلطة المحلية تفرض الرسوم العديدة على ابناء الريف تحت مسميات مختلفة باسم الدولة تارة، ودعم المرافق والخدمات تارة اخرى، ومع ذلك فغالبية اهل الريف على اقتناع بان حصيلة هذه الجبايات تذهب الى غير الاغراض التى جمعت من اجلها ولايبقى منها الا القليل جدا لصالح الخزانة العامة للدولة!!

وان وقفة متانية مع هؤلاء النواب الذين يقولون بهذا الكلام، كفيلة بان تكشف على لسانهم من ان المحليات



دابت في الفترة الاخيرة على فرض غرامات كبيرة على الفلاحين الذين اقاموا «عشة» او «خصاء» في حقولهم لتخزين انتاجهم الزراعي او ايواء ماشيتهم حماية لها من السرقة بعد انتشار ظاهرة خطف الحيوانات باستخدام سيارات نقل استغلالا لانشغال الفلاح بالعمل وسط زراعته، والغريب ان من لايلتزم بتنفيذ هذه الغرامات وتسديدها في حينها تتم مضاعفتها عليه او يتم اقتياده الى الحبس!!

لقد ادى هذا الامر الى انتشار الاحباط وعزوف الكثيرين عن المشاركة السياسية . كما اكد النواب في مناقشاتهم . وحتى ان شارك البعض في العمل السياسي فليس عن قناعة شخصية ولكن كنوع من «التقية» ليدرأ بها عن نفسه شبهة السلبية او التقاعس عن أداء الواجب امام العمدة وشيوخ القرية!!

لقد اعرب النواب القدامى دوما عن تطلعهم الى تطور حقيقي بالريف المصري، وبذل كل منهم قدر استطاعته في هذا المجال، فهل يامل اهل الريف خيرا اكثر في النواب الجدد الذين يتطلعون ويأملون في الوصول الى مقعد مجلس الشعب، وهل النواب الجدد قادرون على حمل الامانة وتحمل مشاق العمل من اجل خدمة المواطنين وحل مشكلاتهم؟!

ان العمل الوطني في المرحلة القادمة يحتاج الى التعامل الجدي مع الواقع القائم مهما يكن مريرا فقد شبه احد المؤرخين الاسبان الشعب المصري بالتمساح ، يبدو نائما، ولكنه في غاية اليقظة والانتباه لانه عندما ينتفض لايستطيع احد ان يمنعه او يحول دون تحقيقه للهدف بكل قوة واقتدار وجسارة تصيب الآخرين بالعجز والشلل التام!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

رسائل عاجلة

● الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب .. المرجح كما اشرنا انك ات لتعتلى المنصة في المجلس الجديد. لكن علينا ان نسألك كم نائبا من نوابك القدامى سوف تشعر بالسعادة الغامرة وانت تراه باقيا هو الآخر. كم من الـ ٤٤٦ نائبا ترى أن عودته تعتبرمكسبا للمجلس ومحل فخر واعتزاز رئيس المجلس .. كم نائبا ترى في عودته إضافة لعمل



د. فتحي سرور   د. عاطف صدقى

النيابى ودعما له باعتبار ان عطاءه كان بلا حدود.. كم نائبا منهم حسن السمعة وله رصيده من النزاهة والالتزام والجدية وله مواقفه ومبادئه الثابتة التى لاتتزعزع وبالتالى يكون غيابه عن قاعة المجلس خسارة فادحة يصعب تعويضها .. كم يادكتور سرور هل نكون مبالغين للغاية لو قلنا كم يادكتور سرور هل نكون مبالغين للغاية لو قلنا ثلاثمائة نائب هل نقول مائتين او اقل.. بطبيعة الحال الرقم محدد لديك بكل دقة لكنه ليس محددا لدينا بنفس الدقة!

● الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .. نحن نشيد بقراراتك الأخيرة التى تؤكد صدق الحكومة فى ترشيد الانفاق ومنها القرار الخاص بصرف هدايا المولد النبوى لموظفى الدولة ووقف شراء السيارات الملاكي للوزارات .. لكننا نطمع ان يكمل رئيس الوزراء قراراته بوقف العزومات لكبار المسئولين فى الاحتفالات حيث ان ارقامها فى الحساب الختامى كبيرة جدا وبلغت فى بعض المحافظات . طبقا لما ورد بالحساب الختامى - رقما يمكن استخدامه فى إنهاء مشروعات الصرف الصحى المعطلة بسبب نقص الاعتمادات فى بعض المدن .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

حياتنا السياسية

● ماذا يعنى بالضبط مفهوم رفع الحصانة عن عضو مجلس الشعب .. اهمية التساؤل تأتى فى وقت يتصور فيه الرأى العام ان مجرد رفع الحصانة عن نائب هو ثبوت الاتهام الموجه له. والحقيقة ان رفع الحصانة لايعنى ثبوت الاتهام ولكنه يعنى ان النائب ترفع عنه الحصانة ليعود مواطنا عاديا يجوز سؤاله والتحقيق معه.

● يجرى العمل على قدم وساق داخل الأمانة العامة للحزب الوطنى لوضع اللمسات الاخيرة لكشوفات المرشحين على مستوى جميع المحافظات ومن المنتظر ان يتم الانتهاء منها كلية فى غضون الأيام القليلة المقبلة ● قام النائب المستقل كمال خالد بتوزيع منشور فى دائرته بدمياط يعلن فيه عن عدم ترشيحه للانتخابات القادمة قبل ان يستصدر حكما من المحكمة الدستورية حول ضمانات الانتخابات .. عموما دائرة دمياط ستشهد صراعا ساخنا احد طرفيه ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى وطرفه الآخر عبد الرؤوف الريدى سفير مصر السابق فى الولايات المتحدة.

فخر الدين خالد

ضياء الدين داود

● حكومة الدكتور عاطف صدقى سوف تتميز فى الانتخابات المقبلة بأنها حكومة نواب وهى ظاهرة نادرة فى الحياة السياسية فكل المؤشرات تشير الى ترشيح الدكتور يوسف والى فى دائرة الفيوم وكمال الشاذلى فى دائرة الباجور وينضم اليهما كل من الدكتور كمال الجنزورى وابراهيم فوزى وسليمان متولى فى دوائر متعددة ايضا بمحافظة المنوفية ويخوض ماهر أباظة الانتخابات فى الشرقية وابراهيم سليمان فى مصر الجديدة وعبد المنعم عمارة فى مدينة نصر ومحمد على محجوب فى حلوان بالاضافة الى العضوية الحالية لكل من الدكتور عاطف صدقى وزكى ابو عامر وصفوت الشريف واحمد العماوى وحسن الالفى بمجلس الشورى انها حقا حكومة نواب ..

●المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية اصدر قرارا حكيما بمنع الدعاية الانتخابية للمرشحين فى الغربية داخل المساجد .. احتراما لقدسية بيوت الله.

● اعادة انتخاب محمد القماش رئيسا للمجلس الشعبى المحلى لمحافظة بورسعيد مؤشر ايجابى يؤكد نجاح محاولات اعادة الاستقرار القيادى فى المدينة الحرة ، وللانصاف فان فخر الدين خالد محافظ بورسعيد قد نجح فى استعادة هيبة الدولة فى مدينة تعرضت فى فترات سابقة لمحاولات السيطرة السياسية من بعض القوى المؤثرة على الشارع البورسعيدى..

● وجه النائب المستقل جلال غريب الشكر رسميا لوزير التعليم على استجابته للاقتراح الذى سبق ان تقدم به رسميا للوزير يطالب فيه باتاحة فرصة امام طلبة الثانوية العامة القديمة لتحسين المجموع والحصول على الدرجات الفعلية .. قال جلال غريب الحمد لله ان هذا القرار لايحتاج الى قانون جديد مثلما افتى البعض وتبين انه كان فى حاجة فقط الى حسين كامل بهاء الدين الذى ينفذ قانونا وجيدا فى وزارة التعليم وهو قانون مصلحة الشعب.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

للمواطن رأى

رفع رسم الترشيح

□ اقترح ان يكون رسم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب الف جنيه، ومن لا يحصل على ١٠ في المائة من أصوات الناخبين لا يسترد الرسم، لتكون هناك جدية في الترشيح وابتعادا عن المهاترات ويعرف كل من يريد الترشيح قيمة نفسه، وقد قالوا قديما رحم الله امرءًا عرف قدر نفسه.

نعيم الناغية
المطرية - دقهلية

وعود لن تتحقق

□ في كل دورة جديدة لانتخابات مجلس الشعب سواء كان بالنظام الفردى او القائمة تتصارع الاحزاب المختلفة وكل حزب يهل مرشحوه علينا بسيل من الوعود التي تتطاير في الهواء. بمجرد انتهاء الانتخابات وضمان المقعد.. نحن نجد السادة النواب بعد أن ينفض المولد غائبين عن دوائرهم ولانراهم الا على شاشة التليفزيون ولانجدهم يحملون سوى مصالحهم واحلامهم الشخصية.

ليت كل مرشح يتحرى الدقة فيما يعد به ويحكم ضميره فيما يقول اثناء المعركة الانتخابية فلو كان جزءًا متواضعا مما قيل قد نفذ لما كانت هذه الازمات التي تحاصرنا.

محمود نجاتى - المنصورة

الدواء وقانون الاسكان

□ النوايا الحسنة هى التى دفعت قانون الاسكان الحالى الى حماية المستاجر والابقاء على الايجار القديم المتواضع والنتيجة اختفاء الشقق المعروضة للايجار تماما ليحل مكانها التمليك والمفروش.

والنوايا الحسنة ايضا هى التى دفعت المسئولين للابقاء على تسعيرة الادوية القديمة حفاظا على المرضى من محدودى الدخل، والنتيجة اختفاء هذه الادوية وتهديد حياة المرضى وكيف لا يختفى الدواء القديم اذا كان سعره لايفى بتكلفة عبوته الفارغة بينما الدواء الجديد أسعاره قفزت الى السماء؟ ماهو مصير مريض القلب في ظل انعدام دواء «الكينيدين» وهو بالفعل فى حكم المختفى لان سعره ستون قرشا او دواء «لانوكسين» وسعره ١٢٥ قرشا وهو ايضا فى طريق الانقراض.. المريض الآن يبحث عن واسطة ليحظى بالدواء القديم، لكن ماذا يفعل حينما يختفى تماما؟ نحن لانملك ان نرغم شركات الادوية على تصنيع دواء يسبب خسارة لكن يبدو ان كل ماهو رخيص مكتوب عليه الانقراض لامحالة، والمريض هنا لن يجد سوى الشقق المفروشة او شقق التمليك

دكتور يحيى سعد
استاذ طب القلب - قصر العيني

لغز محير

□ في القريب العاجل سوف تطرح امامنا اسماء عديدة تمثل المرشحين للمعركة الانتخابية المقبلة لمجلس الشعب، ومع ذلك ورغم علم كل هؤلاء المرشحين ان الظلم البين يقع على المالك للعقار القديم، وان العدالة تقتضى رفع القيمة الايجارية ليكون حدها الادنى مائة جنيه شهريا للوحدة السكنية، والا يبقى المستاجر فى العين المؤجرة ويتركها على الفور اذا تبين انه يملك مسكنا آخر رغم ان هذه هى العدالة الا انني على يقين ان احدا من المرشحين لن يتعرض لهذه القضية من قريب او بعيد.. اليس هذا لغزا محيرا؟!

محمود عبد الرءوف - دمياط

الشباب.. فى دائرة الضوء

كتب ـ اكرم عيسوى

قضايا الشباب تشغل اهتماما كبيرا من الرئيس مبارك.. وهذا ما تؤكده قضايا الساعة التى يحرص الرئيس فيها على اخذ راى الشباب ومشاركته فى صناعة القرار.. وفى اطار مشاركة الشباب فى قضايا الساعة عقدت الأمانة العامة لشباب الحزب الوطنى برئاسة الدكتور نبيه العلقامى الدورة التدريبية لقيادات شباب القاهرة والتى ضمت ٢٥٠ شابا يمثلون اقسام الحزب بالقاهرة حول دور شباب القاهرة فى دعم مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى والاسس التى يدور حولها «البرنامج الانتخابى للحزب» وقد دار الحوار ايضا حول القضايا الخارجية للأمن القومى المصرى فيما يتعلق باحداث العراق والاردن وكذلك قضية الاسرى المصريين.

وقد اعلن الدكتور مجدى علام امين مساعد شباب القاهرة استعداد شباب الحزب الوطنى بالقاهرة لخوض معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة والوقوف خلف مرشحى الحزب وتحقيق الالتزام الحزبى المطلوب وتاييد مرشحى الحزب بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية وخلال اللقاء طرح الشباب مجموعة من التساؤلات والآراء والافكار فيما يتعلق باهم الاحداث والتى تلخصت فى كيفية تحديد عدد الاسرى المصريين الذين تم قتلهم باسرائيل وهل يمكن ان يوجه الى مصر نفس الاتهام وهل ستتخلى بعض الدول الكبرى عن انحيازها لاسرائيل وتقف مع الحق ،ايضا اختلاف الاراء بين صحف المعارضة والصحف القومية فيما يتعلق بقضية الاسرى المصريين والعراق والاردن ومشكلاتنا مع السودان فكل يتناولها بشكل مختلف فايهما اصدق واشار الشباب إلى ان تصريحات الجانب الاسرائيلى لوسائل الاعلام الدولية فيها استهانة شديدة فى تعاملها مع قضية الاسرى وبالتالى لابد من التعامل معها بمنتهى القوة والحسم والدبلوماسية المصرية قادرة على ذلك.

مجدى علام

هذه بعض النماذج لاراء الشباب واستفساراته حول اهم قضايا بلده والتى تؤكد اننا وصلنا الى مرحلة النضج فى الممارسة السياسية السليمة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

جواز المرور

عبد العظيم درويش

يعتبر حزب مصر العربى الاشتراكي خروجه من تجمع المعارضة الموحدة، وعدم التنسيق معها خلال الانتخابات المقبلة جوازا للمرور الى ملعب الحزب الوطنى قال جمال ربيع رئيس الحزب ولم لا؟!.. فنحن حزب معارض من داخل النظام.. والحزبان ينتميان الى نظام واحد، وحزبنا يقوم بدور المعارضة لما يراه ضارا بالنظام!!

وينتهى جمال ربيع الى نتيجة ان حزبه سيخوض الانتخابات منفردا دون اى تنسيق مع اى طرف من اطراف المعارضة اذ قال: «ان التنسيق فى مثل هذه الظروف القائمة سيؤدى بالقطع الى الايقاع بين احزاب المعارضة نفسها.. اضافة الى ان مثل هذا التنسيق يتجاهل تماما راى الناخبين فى الدائرة وقناعتهم بالمرشح المتقدم لتمثيلهم وقدرته على ذلك»

ويكشف رئيس حزب مصر عن قرار اتخذته الهيئة العليا لحزبه باعتماد المشاركة فى الانتخابات المقبلة باعضاء من حزب مصر بلغ عددهم حتى الان ٢١ مرشحا فقط ابدوا رغبتهم فى ذلك وان حزبه ينتظر المزيد من طلبات كوادره للترشيح فى هذه الانتخابات.

وعلى الرغم من ان موقف حزبه الجديد يكشف عن ملامح اتفاقه مع الحزب الحاكم، الا ان جمال ربيع يستنكر ذلك تماما، ولكنه فى نفس الوقت يشير الى ان حزبه لم يحصل على حقه فى مقاره «٢٢٠ مقرا» او امواله «مليون وربع المليون جنيه» وسياراته ١٠٣ سيارات التى كانت قد آلت الى الحزب الوطنى بقرار كان الرئيس السادات اصدره واعدمه حكم قضائى فحتى الان لم نتلق مليما واحدا او نحصل على حجرة من مقارنا او نسترد سيارة واحدة من اسطول السيارات الذى كان يمتلكه حزب مصر قبل قرار دمجه فى الحزب الوطنى على الرغم من توجيهات الرئيس مبارك بتنفيذ ماجاء فى الحكم القضائى النهائى الذى اعاد الحق الى حزبنا.

وقال اننا نحترم جميع الاحزاب السياسية سواء حزبا حاكما او احزاب معارضة ونحن نجرى الحوار معها على اساس ايماننا بان المعارضة لاتطلب لذاتها ولكن بمسبباتها شريطة ان تقدم البديل الذى تراه اصلح وتطرح على مائدة الاسرة بالحوار الوطنى فاذا تبين من الحوار ان راينا هو الاضعف نقذف بهذا ونأخذ بالراى الذى عارضناه وثبت من الحوار انه الاصلح وتلك قناعتنا ومانتمسك به كدستور اخلاقى تلتزم به المعارضة الوطنية.

جمال ربيع



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

نواب الشوشرة

نواب الشوشرة تجدهم داخل كل برلمانات العالم، وهى ظاهرة لا ينفرد بها مجلس الشعب المصرى، وهذا صحيح، لكن الفارق كبير بين ما يفعله المشوشرون عندنا، وما يفعلونه هناك فى البرلمانات الأخرى.

فالشوشرة هناك استهجان لموقف ليس أكثر، أما الشوشرة و"الهيصة" عندنا فهى شىء مختلف، تتم لأتفه الأسباب وأخطرها، وبمناسبة وبدون مناسبة، وباتفاق مع قائد المشوشرين أو بدون اتفاق، تحولت شوشرتهم إلى جزء من شخصيتهم وأصبح معيار اختيار الحزب الوطنى لديهم فى أى انتخابات مرتبط بتفانيهم فى أداء عملهم الذى دائماً ما يتبعه نظرة إلى المسئول الحزبى لينال الرضا والاستحسان حتى يطمئن قلب المشوشر.

والنائب المشوشر يفضل دائماً اختيار مقعده خلف مقاعد الوزراء أو بالقرب منهم لأسباب عديدة منها الظهور لناخبيه فى التليفزيون ، أو الاستماع لإطراء الحكومة على فعلته النكراء ، وهو دائماً لا يجد وسيلة أفضل من الشوشرة حتى يبرز دوره فى المجلس.

ووقائع المشوشرين كثيرة وطريفة ولا يسهل حصرها وإن كان يسهل حصر أصحابها ليس لقلة عددهم ولكن لفجاجة ما يفعلونه ، ومنهم قائد المشوشرين صاحب الفم المفوه والقدرة الفائقة على انتقاء الألفاظ ، منحه الله صوتاً عالياً يصعب مجاراته ، ورغم أنه لم ينل حظه من التعليم ، إلا أنه قادر على اختيار العبارات المنمقة والاستعانة بأبيات الشعر الحديث والقديم ، وهو مخلص للحكومة "على الفاضى والمليان" ويفضل دائماً الحصول على الكلمة بإثارة الشغب ومقاطعة أى نائب يعارض الحكومة حتى ولو كان من حزبه، يتجنبه كل النواب ويخشون بأسه فهو يفقد وعيه حينما يثار ، وينغمس فى دوره ويستغرق فيه ، حتى أن فى ذات مرة حاول الهجوم على نائب معارض ولم يتبين أن كلامه إطراء، واستحساناً للنائب فضجت القاعة بالضحك ، ونبهه رئيس المجلس لكنه لم ينتبه فقد أصابته النوبة وانطلق مجلجلاً وهو لا يدرى على ماذا يضحك زملاء حزبه ، وقائد المشوشرين اعتاد عقب الدفاع عن كل وزير أن يتجه إليه لنيل توقيعه على طلبات أهالى دائرته أو النظر إليه لمشاهدة إعجاب الوزير به والاستماع إلى شكره.

عدوى الشوشرة سريعاً ما تنتشر بين صفوف النواب ضعاف القدرة على الحديث أو المناقشة ، وتربطهم جميعاً ظاهرة واحدة ثابتة ، وهى انحراف عيونهم تجاه المسئولين لمعرفة ردود أفعالهم أو تلقى إشارات جديدة عقب انتهائهم من الشوشرة على المعارضة.

ويسعى هؤلاء دائماً إلى ارتداء أبهى ما يملكونه من جلاليب أو بدل، خاصة حينما يأتى عليهم الدور لإلقاء كلمة بمناسبة مناقشة بيان الحكومة ، وهى الفرصة الوحيدة المتاحة لهم للقراءة من ورقة مكتوبة، ومن أطرف الوقائع قصة نائب الوجه البحرى الذى ارتدى جلباباً بنى اللون وعمامته بيضاء زاهية ، ونظارة شمسية سوداء تخفى عن العيون الشمس فى عز الظهر ، وصعد إلى المنصة حاملاً فى يديه أوراقه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

حـــازم منـيــر

المكتوب فنّبها كلمته رداً على بيان الحكومة ، وبعد توجيه عبارات الشكر إلى رئيس المجلس ورئيس الحكومة والسيد الوزير المحافظ وسكرتير عام المحافظة ورؤساء المدن والأحياء والقرى فى دائرته ورجال الأمن على ما يبذلونه من مجهود ، فجأة تلخبطت الأوراق فى يديه وتداخلت ، فتركها جانباً واسترسل فى الحديث شفوياً، وضجت القاعة بالضحك ، فقد تبين أن النائب كان يحفظ ما هو مكتوب فى الورق "لأنه يفك الخط بصعوبة" وحينما اختلطت الأوراق وأصابه الارتباك لم يدر ماذا يفعل سوى أن يعيد الكرة فيشكر كل المسئولين ويغادر المنصة عائداً لمقعده ، هذا النائب كان ابرز من قاطع خالد محيي الدين زعيم المعارضة وهو يتحدث عن أزمة حرب الخليج وما تنذر به من كوارث ، ودائماً ما ردد أثناء مقاطعته لخالد قوله "والنبى ده كلام واحد بيفهم فى السياسة".

وإلى جانب المشوشرين هناك أيضاً المشوشرات . فالمجلس يأبى إلا أن يكون عادلاً قائماً على المساواة بين الرجل والمرأة ! والمشوشرة النائبة تعلم جيداً أن نجاحها فى الانتخابات الماضية ارتبط بمساندة الحكومة لها وتزوير الأصوات فى الصناديق ، وبدون ذلك يعصب عليها الحصول على جواز المرور للمجلس، من هنا تفهم جيداً أن دورها ينحصر فى متابعة المتحدثين من المعارضة لاصطياد اى كلمة أو معلومة وتبدأ فى "الهيصة" و"الجلبة"، وتتجه بنظرها إلى مقاعد الوزراء وتطالبهم بالرد على المعارضين وتنتظر رد المسئول حتى تكون أول المصفقين له ، ثم تتجه إلى مقعده لتهنئته ، وترسل إلى رئيس المجلس بإلحاح فى طلب التعليق على المسئول لتنساب من فمها عبارات الأطناب والمديح له ، والهجوم على المعارضة ، وغير ذلك لا تجد لها فى مضابط المجلس ما يشير إلى مناقشة واحدة مفيدة.

صفة نائب الشوشرة لا تنحصر فى بعض من يأتون من خارج العاصمة أو ناقصى التعليم ، لكنها تمتد إلى بعض نواب المدن الكبرى والقاهرة، بعض هؤلاء يتولون مواقع مهمة فى الدولة أو داخل المجلس ولايابون برد فعل ناخبيهم قدر اهتمامهم برضا المسئولين عنهم.واحد من راغبى الشهرة هؤلاء يفضل دائما الجلوس خلف مقاعد الوزراء ، دائم الابتسام انتظاراً لسقوط كاميرا التليفزيون على وجهه سريع الاستفزاز بطئ الفهم، يهيج فور سماع اى نقد للحكومة، ولا يتورع عن استخدام يديه للتعبير عن الاستهجان أو إثارة زميله، أوقعته تصرفاته فى العديد من الأخطاء، ولولا حب أصحاب القرار فى المجلس لتصرفاته وإعجابهم لإخلاصه لتمت إحالته إلى لجنة القيم عدة مرات بسبب خروجه عن الآداب العامة واستخدام ألفاظ جارحة والإتيان بحركات يخزى منها البلطجية والفتوات، ودائماً ما يضطر للاعتذار خارج الجلسة، ولعل أخرها تقبيله لراس نائب اعتذاراً منه، وحتى يفصح عنه النائب ويسحب طلب التحقيق معه ومتابعة هذا النائب تؤكد انه مازال يتبع نفس أساليب تلميذ الابتدائى فى إغاظة زملائه أو خطف السندويتشات منهم!! فى بعض الأحوال ينتقى النائب المشوشر وزيراً للدفاع عنه ويتحقق فيه وغالباً ما يكون الوزير الذى يترأس الوزارة التى يعمل بها النائب أو يكون عضواً باللجنة ذات الصلة باختصاص هذا الوزير ، ويظل النائب فى هذه الحالة صامتاً، حتى يقتنص فرصة نقد موجهه إلى وزيره أو حتى كلام عارض على صلة بسياسة الوزارة، وتنتاب المشوشر الحالة، ويبدأ فى الصياح أو المقاطعة، والإشارة بيديه معترضاً وصائحاً بأعلى صوته، وأحيانا أخرى يتجه إلى النائب المتحدث فى محاولة لإخافته، مثلما فعل أحد النواب فى محاولة للإعتداء على زميل له داخل المجلس وتحت القبة!

والنائب المشوشر المتخصص فى وزير معين دائماً ما يسعى لنيل رضاه، سواء باستخدام اى فرصة للدفاع عنه، أو لإبراز إيجابيات سياسته وافادتها للوطن ومدى استفادة الشعب منها، وفى مناسبات كثيرة تجد هذه النوعية من المشوشرين لاتلتزم بمقعد معين، وإنما يتحدد مكان جلوسها تحت القبة، بناء على اختيار الوزير لمكانه، وهو دائماً ملازم له كظله يتحرك معه بقلبه وعقله وإن لم يستطيع فبعينه منتظراً ظهور أى علامة عدم رضا على وجهه، حتى ينطلق لأداء دوره والشوشرة على المتحدث.

وأغرب المشوشرين نائب- أفندى-

من الوجه البحرى، راسمالى كبير، يعمل فى مجالات متعددة، ويملك القدرة على إثارة الموضوعات والمناقشة وتقديم الحجج وعرض افكاره، لكن مشكلته الوحيدة ترشيح الحزب له فى الانتخابات المقبلة، فمنافسة من اقرب اقربائه، وكان عضواً سابقاً بالمجلس، ولظروف مختلفة اختار الحزب ترشيح النائب الحالى واستبعاد ابن عمومته، ومؤخراً بدأت المنافسة بين الأثنين، وحتى يواجه النائب مشكلته وجد ان افضل وسيلة هى الشوشرة والانضمام إلى فريق المشوشرين لينال الرضا ويقترب من أصحاب الحظوة، وبدأ النائب فى استخدام أساليب الشوشرة، وكان فى ذلك مميزاً ولانه قادر على الحديث، فكان يطلب الكلمة ليتحدث فى اتجاه ثم ينحرف فى اتجاه اخر مؤيداً للحكومة وشاكراً للوزير ، وعينا النائب غير مستقرة، فهى دائماً موجهة خلال الحديث إلى الوزراء وخاصة ممثلهم الرسمى فى المجلس، حتى يلحظ النائب هل يتحدث فى الاتجاه المطلوب أم لا، ويفضل النائب الجلوس فى المقاعد المجاورة للمنصة حتى يكون قريباً من المتحدثين، ابتسامته الصفراء ملازمة لوجهه، ومقاطعة تدل على عدم نضجه، والعجيب ان زملاءه المشوشرين ينظرون إليه بحسد، فهو وبلاشك مميز عنهم، لذا غالباً ما يسحب من تحت أقدامهم البساط فى الشوشرة، ورغم ذلك مازال النائب المشوشر يترنح فى الاروقة باحثاً عن قرار ترشحية للانتخابات المقبلة ، حتى لا يفقد الحصانة وتنفجر فضائحه المالية!!



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٩





المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

برلمانات مصر من دستور ٢٣ إلى دستور ٧١

السادات حل مجلسين فى ٧١ و ٧٩، وأحكام الدستورية حلت مجلسين فى ٨٤ و ٨٧

بدأت بواكير الحياة النيابية فى مصر فى أكتوبر عام ١٨٦٦ عندما أصدر الخديوى إسماعيل اللائحة الأساسية التى انتخب على أساسها مجلس شورى النواب. نجد أن اللائحة الأساسية لم تقر بحق كل مواطن فى الانتخاب والترشيح ولم تمنح مجلس شورى النواب سلطات واسعة فى مجال التشريع والرقابة، فظل المجلس يدور من الناحية الأساسية فى تلك الخديوى، ويعكس مصالح كبار الملاك.

وتؤكد الدراسات التى تناولت الحياة النيابية فى مصر على أن دستور ٢٣ قد فتح الطريق لمرحلة جديدة فى الحياة النيابية استمرت حتى ثورة يوليو ٥٢ وبعد دستور ٢٣

عن توازن القوى فى المجتمع المصرى، قبل الثورة: نفوذ القصر الملكى والسفارة البريطانية من جهة، وانعكاسات ثورة ١٩ على الحياة السياسية فى مصر من جهة أخرى.

نص دستور ٢٣ على ان الأمة مصدر السلطات، ولكنه أكد أن نظام الحكم يقوم على النظام الملكى الوراثى.

وأقر دستور ٢٣ سلطة البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) فى اصدار التشريعات . ،لكنه اشترط

إصدار التشريعات ، ولكنه اشترط تصديق الملك.

ومنح الدستور للملك حق تعيين خمسة أعضا بيمجلس الشيوخ، ولكنه حصر انتخاب باقى الاعضاء، بفئات المجتمع العليا: الوزراء، والدبلوماسيين ورؤساء مجالس النواب، ووكلاء الوزرات، والقضاة فى الاستئناف وكبار موظفى الدولة وعلماء الدين وكبار الضباط المتقاعدين والملاك الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيهاً فى السنة وأصحاب الأعمال الحرة الذين لا يقل دخلهم عن ١٥٠٠ جنيه سنوياً.

واقر دستور ٢٣ حق مجلس النواب فى السؤال والاستجواب والتحقيق البرلمانى وسحب الثقة من الوزارة، ولكنه اقر حق الوزارة فى فض وتأجيل الدورة البرلمانية.

وتفسر وقائع هذا الصراع بين السفارة والقصر والحركة الوطنية مفارقات برلمانات مصر قبل ٥٢، فمن برلمان ٢٤ حتى ثورة يوليو، لم يستكمل مجلس النواب مدته الدستورية الا مرة واحدة دانت فيها الاغلبية لا ضراب الأقلية بعد مقاطعة الوفد لانتخابات ١٩٤٤، أما الوفد ضرب الأغلبية الشعبية فلم يحكم

سوى اقل من ثمانى سنوات من ٢٤: ٥٢، وكانت الوزارات تسقط ، فور تشكيلها، او بعد ذلك، بشهور فى معظم الأحيان .

وكان برلمان ٥٠ الذى دانت فيه الأغلبية للوفد، أضر المجالس النيابية فى مصر قبل الثورة، حيث بلغت التناقضات درجة عالية من التوتر بتصاعد حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال ، وإلغاء البرلمان لمعاهدة ٣٦ ، ثم حريق القاهرة ، وإعلان الحكومة الوفدية الاحكام العرفية وانتهى الأمر باقالة الملك لحكومة الوفد ، لتدخل البلاد بعدها فى سلسلة من الاضطرابات.

إلغاء دستور ٢٣

٠٠١٥٦٤

مجلس نيابي واحد أكمل دورته في العهد الملكي

مدحت الزاهد

كان دستور ٢٣ هو الدستور المعمول به في مصر عند قيام ثورة يوليو، حتى الغاء الإعلان الدستورى فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢، وظلت الحياة النيابية معطلة فى مصر بعد الثورة، فيما عرف بمرحلة تأمين الثورة، حتى صدور دستور ١٩٥٦.

خلال هذه الفترة تم توزيع الاختصاصات التي كانت للبرلمان على مجلس الوزراء الذى تركزت فى يده اعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبيئة مشتركة من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء تولت الرقابة على أعمال الوزارة، وفقا لإعلان دستورى اخر صدر فى ١٠ فبراير عام ١٩٥٢.

وقد ابقى دستور ٥٦ على فكرة الدولة الحارسة، وهيمنة السلطة التنفيذية،غير أنه استحدث أمرين:

* الاول قيام مجلس نيابى واحد (الأمة) بدلا من مجلسين (الشيوخ والنواب) فى ظل دستور ٢٣.
* والثانى النص على ترشيح الاتحاد القومى اعضاد مجلس الأمة فوفقا لنص المادة (٦) من قانون مجلس الأمة يقوم الاتحاد القومى بفحص طلبات الترشيح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إقفال باب الترشيح، ويعد كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم فى كل دائرة، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا، غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن كما أضاف القانون لموانع الترشيح ثلاثة (الانتماء للاسرة المالكة، او صدور قرار مجلس الثورة بالحرمان، والوضع تحت التحفظ من وزير الداخلية).

الدوائر الفردية

وقد ساير دستور ٥٦ ، دستور ٢٣ فى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى، نائب عن كل دائرة، وإن حدد دستور ٢٣ عدد سكان كل دائرة، بينما نص دستور ٥٦ على عدد النواب، ولم يظهر مبدا نائبين عن كل دائرة الا عام ٦٤ فى ارتباطه بالتعديلات الخاصة بتمثيل العمال والفلاحين بنسبة النصف على الاقل

كما لم يظهر مبدا القوائم الا فى انتخابات ٨٤، قبل المزج فى انتخابات ٨٧ بين الانتخاب الفردى والقائمة، ثم العودة إلى النظام الفردى (نائبين عن الدائرة) فى انتخابات ٩٠.

سلطات الرئيس

ورغم استمرار الحياة النيابية فى مصر بعد دستور ٥٦ إلا ان الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر ٦٢ عاد بالأوضاع إلى ما يشبه الأوضاع السابقة على دستور ٥٦.

فقد نصت المادة (٣) على ان يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التى يوافق عليها مجلس الرئاسة، ونصت المادة (٩) على انه «يقر مجلس الرئاسة السياسة العامة للدولة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها.

ونصت المادة (١١) على انه يراقب مجلس الرياسة السياسة اعمال المجلس التنفيذى وقراراته، وله ان يلغى او يعدل هذه القرارات» وبذلك نقل اختصاصات مجلس الأمة إلى مجلس الرئاسة الذى يراسه رئيس الجمهورية.

دستور ٧١

وبعد الصراع على السلطة الذى اعقب وفاة عبد الناصر وانتهى بانتصار السادات فى ١٥ مايو ٧١ ، أعلن دستور جديد (دستور ٧١)، ورغم الضجيج العالى حول شعارات الديمقراطية الذى كان عنوان حملة السادات ضد من اطلق عليهم «مراكز القوى» إلا أن دستور ٧١ حافظ على هيمنة السلطة التنفيذية، وعلى فكرة التنظيم الواحد التى لم يطرأ عليها تغيير الا بعد ذلك عام ٧٧.

واستحدث دستور ٧١ حكمين:

* الاول أن يبين القانون تعريف العامل والفلاح دون إحالة للميثاق ، بما يفتح الباب لتغيير لاحق .
* والثانى تحديد القانون للشروط الواجب توافرها بشأن الترشيح بعضوية مجلس الشعب، بما يفتح الباب ايضاً لتعديلات تخص موانع الترشيح، غير أن القانون رقم ٧٣ لسنة ٧١ لم يحذف من شروط الحرمان، بل توسع فيها بإضافة ، «الذين قدموا للمحاكمة فى قضية المؤامرة (١٥ مايو) أو شملتهم التحقيقات فيها، ولو لم يقدموا للمحاكمة، وكل من تعاون مع المتهمين فيها ولو لم تشمله تلك التحقيقات (!)

اختصاصات المجلس

وساير دستور ٧١ الإطار القانونى الذى يحدد اختصاصات مجلس الشعب فالمادة ١١٥ تنص على الا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل الموازنة، إلا بموافقة الحكومة) والمادة (١٣٧) ويضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها)، والمادة (٤٧) تؤكد حق رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون والمواد الخاصة بمسئولية الوزارة امام مجلس الشعب تجيز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس

والحكومة على الاستفتاء الشعبى، ثم حل المجلس، أو استقالة الحكومة..

دستور ٦٤

وارتبط دستور ٦٤ بالخريطة الاجتماعية والسياسية الجديدة فى مصر بعد مؤتمر القوى الشعبية و إعلان الميثاق الوطنى، سواء تعلق الأمر بتمثيل القوى الاجتماعية الجديدة فى إطار الحزب الواحد، أو حصار القوى التقليدية تحت شعار تامين الثورة واقر دستور ٦٤ التعديلات الخاصة بالتمثيل العمالى- الفلاحى، ونائبين للدائرة، واشتراط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى، وجواز تعيين بعض الأعضاء فى المجلس بقرار من رئيس الجمهورية.

وفى ٣١ مايو ٦٧ صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٦٧ ونصه «يفوض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القادمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية، ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى، وبصفة عامة فى كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية.

التعددية المقيدة

وفى عام ٧٧ صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٢ لينص على : حرية تكوين الأحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الأحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية.

ثم دخلت تعديلات على مواد القانون الخاصة بشروط الترشيح لحذف ما يتعلق باشتراط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى، بعد أن تجاوزت الأحداث فى انتخابات ٧٦ فكرة المنابر داخل التنظيم الواحد.

وكان مجلس ٧٦ أول مجلس يتشكل من نواب حزبيين (بعد تحول المنابر لاحزاب) ومستقلين منذ برلمان ١٩٥٠، ورغم الأغلبية التى نالها حزب مصر ، الوريث الفعلى لمقرات وأموال وممتلكات الاتحاد الاشتراكى من صحف وأجهزة إعلام، إلا أن نشاط كتلة المعارضة التى ضمت نواب التجمع والمستقلين كان بارزا ، حيث ضمت كتلة التجمع نجوماً لامعة مثل خالد محيى الدين وقبارى عبد الله وابو العز الحريرى وضمت كتلة المستقلين نوابا بارزين مثل محمود القاضى وممتاز نصار وكمال الدين حسين والشيخ عاشور وغيرهم .

حل البرلمان

وتحت ضغط تداعيات مظاهرات الخبز فى يناير ٧٧ وبداية حملة مطاردة التجمع، ثم ما اثار اندفاع السادات فى الصلح مع إسرائيل بزيارة القدس فى نوفمبر ٧٧ ثم اتفاق كامب ديفيد عام ٧٨، وما ارتبط بذلك كله من نشاط المعارضة، ثم حل مجلس الشعب فى ٧٩، والإعلان عن انتخابات جديدة اجريت تحت الحراسة المشددة.

فى هذا السياق طرح السادات ضرورة إعادة ترتيب البيت على اساس وحدة «العائلة المصرية»، عادت مصر إلى نظام المجلسين فتم الإعلان عام ٧٩ عن إنشاء مجلس الشورى، وفى عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ٨٠ بشأن مجلس الشورى، وتم إعلان الصحافة ايضاً كسلطة رابعة، رغم انها لا تملك لا صلاحية اتخاذ القرار ولا سلطات تنفيذية ، بما ينزع عنها كل مقومات السلطة.

القوائم

وفى عام ٨٣، وفى عهد الرئيس مبارك ، تم تعديل القانون ٣٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الشعب، وتم انهاء نظام الانتخابات الفردية، وبدا نظام الانتخابات بالقوائم وجرت على اساسه انتخابات ٨٤ و ٨٧، وتبعا للنظام الجديد تم تخفيض عدد الدوائر الانتخابية وتوسيع مجالها الجغرافى بحيث ضمت الدائرة الواحدة عدة دوائر سابقة وقد وجهت لهذا النظام انتقادات حادة سواء تعلق الأمر باشتراط تحقيق نسبة مئوية على المستوى القومى كشرط للتمثيل النسبى فى الدوائر، أو ألزام الاحزاب بتقديم قوائم بالمرشحين والاحتياطى، او بطريقة احتساب باقى الأصوات بضمها إلى حزب الأغلبية بما يتناقض مع الإدعاء بالأخذ بهذا النظام لصالح الأحزاب الصغيرة، او بإهدار مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين باستبعاد او تحجيم دور المستقلين..

وقد شملت الانتقادات التى وجهت لنظام القوائم أن توسيع الدوائر على هذا النحو قد تم لصالح القوى التى تملك السيطرة على الجهاز الإدارى والسلطة) أو الثروة، بما يفوق قدرة الأحزاب الفقيرة وهو اتجاه يلعب لصالح استمرار هيمنة الحزب الحاكم بما يملكه من أدوات للسيطرة على الجهاز الإدارى وأجهزة الحكم المحلى ووسائل الإعلام، والأحزاب التى تعبر عن مصالح الشرائح العليا فى الفئات الاجتماعية، وقد عزز من هذا التوجه ايضاً إضافة قيود قانونية تحظر الائتلاف او التحالف بين الأحزاب او تقدمها للانتخابات بقوائم مشتركة، وهى قيود تؤثر سلبيا على فرص المعارضة ، وتؤدى عملياً لتعزيز فرص الحزب الوطنى فى الهيمنة ، فى ظل المزايا المسبقة التى يتمتع بها من خلال نفوذ جهاز الدولة.

وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد القانون التى جرت على اساسها انتخابات ٨٤و ٨٧، وتم حل المجلسين، ولم يستكمل اى مجلس مدته فى ظل نظام القوائم، وفى ظل النظام لم يتمكن سوى حزبى الوفد والعمل من دخول المجلس، بالتحالف مع الإخوان، التحالف الوفدى- الإخوانى فى انتخابات ٨٤ وتحالف العمل والإخوان فى انتخابات ٨٧ ، حيث دانت زعامة المعارضة للوفد فى مجلس ٨٤، وللعمل فى مجلس ٨٧.

وفى انتخابات ٩٠ التى قاطعها الوفد والعمل، عادت مصر لنظام الدوائر الفردية، بعد احكام الدستورية العليا، ودانت زعامة المعارضة فى البرلمان لحزب التجمع وتشكلت قواها من التجمع والناصرى والمستقلين.

مطالب ديمقراطية

وقد اعلنت كل أحزاب المعارضة عن استعدادها للمشاركة فى انتخابات ٩٥، ضمن نفس الإطار القانونى لانتخابات ٩٠، غير انها تقدمت مجتمعة بعدة مطالب بشأن نزاهة الانتخابات، بالإنهاء او التجميد المؤقت لحالة الطوارئ، وتشكيل حكومة محايدة وإشراف القضاء الكامل على الانتخابات فى كل مراحلها من القيد فى الجداول إلى إعلان النتائج.

الورقة الثالثة مدخل إلى الدقهلية

الدقهلية هرم مقلوب على خريطة جمهورية مصر، قاعدته فى الشمال بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة المنزلة وتشغل الجزء الشمالى الشرقى من دلتا النيل بين خطى عرض ٥ر٣٠، ٥ر٣١شمالاً وخطى طول ٣١. ٣٢درجة شرقا. يحدها من الشرق محافظة الشرقية ومن الغرب محافظتى كفر الشيخ والغربية وجنوباً محافظة القليوبية ويمر بها فرع دمياط لنهر النيل وتقع عليه عاصمتها مدينة المنصورة. ويتجاوز تعداد سكانها وفقاً لإحصاء عام ١٩٩٤ الأربعة ملايين نسمة يتوزعون على ١٨مركزاً ومدينة طبقاً للجدول التالى:

المنصورة	٧٧١٧٨٦
طلخا	٤٠٦٠٩٧
نبروه	٣٤٠٨١
شربين	٢٨٠٨٤٥
بلقاس	٣٦١٥٧٢
اجا	٢٤٤٢١٦
السنبلاوين	٣٧٠٣٩٣
تمى الأمديد	......
(القنديل)	١١٦٢٠٩
ميت غمر	٥٢١٤٢٢
دكرنس	٣٠٣١٨٩
بنى عبيد	٢٧٠٥٣
منية النصر	١٩٩٤٢١
المنزلة	٢٢٢٨٦٩
ميت سلسيل	٢٧٩٩٠
المطرية	١٢٢٢٤١
الجمالية	٦٦٨١٦
جمصة	٢٧٠
المجموع	٤ر١٩٧ر٦٤٠

ويتركز النشاط السكانى بها فى مجالات: الزراعة والصناعة والتجارة ويستقطب الإنتاج الزراعى نشاط غالبية السكان، اما الصناعة فيتراوح حجمها بين المصانع الكبرى والصناعات الحرفية الصغيرة. ومن أهم مجالاتها: الغزل والنسيج والسماد والزيوت والألبان والأخشاب والموالح ومضارب الأرز ومحالج القطن.- شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية بمدينة طلخا والتى تعتمد على توافر الغاز الطبيعى والكهر '

- شركة النصر لصناعة الخشب الحبيبى والراتنجات بالمنصورة وتنتج الخشب المصنوع والأثاث والراتنجات اللازمة لصناعات البلاستيك ومنتجاته.

- شركة مصر للألبان والأغذية بالمنصورة.- شركة مضارب بلقاس ودمياط.- وعدد من مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالمنصورة وميت غمر.- الصناعات الغذائية بمدينة أجا.

وتنتشر بالمحافظة ورش الصناعات الصغيرة والإنتاج الحرفى كنجارة الأثاث بالمنصورة وميت غمر والمنزلة وورش تصنيع المعادن والالومونيوم بميت غمر والتريكو والملابس ببرامون والحصر بتلبانه والسدة الغاب بالمطرية. ويضمها حوالى ١٢جمعية تعاونية إنتاجية.

وتعتمد هذه الصناعات على توافر مصادر الطاقة: البترول من مستودع شاوه القريب من مدينة المنصورة والغاز الطبيعى المستخرج من حقول ابو ماضى شمال مركز بلقاس ومحطات الكهرباء بطلخا والمنصورة وبلقاس والسنبلاوين.

وفى نطاق النشاط التجارى فإن الغرفة التجارية بالدقهلية التى انشأت عام ١٩١٩ كانت أول غرفة تجارية فى مصر وقامت لتنظيم التجار ورعاية مصالحهم وحماية حقوقهم ويعد ذلك مؤشراً على حجم النشاط الكبير بالدقهلية الذى يمول من فروع لكل البنوك الرئيسية الوطنية وبنك الدقهلية الوطنى وفروع لبعض بنوك

الاستثمار

بعد الفتح العربى لمصر تم تقسيم الدلتا إلى قسمين هما. الريف الذى يضم أراضى قلب الدلتا إلى الإسكندرية، والحوف الذى شمل الأراضى الواقعة شرق فرع دمياط من النيل من عين شمس قرب مدينة القاهرة إلى دمياط. وقسم الحوف إلى ١٤كورة والريف إلى ٢١كورة. والكورة تعبير قديم يوازى مساحة المركز فى التقسيم الإدارى الجديد وفى العهد الفاطمى أعيد تقسيم الوجه البحرى إلى ١٣إقليماً أشهرها: المرتاحية والدقهلية والشرقية والإبوانية. وكان إقليم المرتاحية يقع فى المنطقة التى تشمل اليوم بلاد مركزى المنصورة واجا ويجاوره إلى الشمال اقليم الدقهلية الذى كان يشمل القرى والمدن التابعة اليوم لمراكز فارسكور ودكرنس ومنية النصر والمنزلة وسمى بهذا الاسم لوجود قرية «دقهلية» فى زمامه وكانت من القرى القديمة المعروفة التى ورد ذكرها فى كتاب المسالك والممالك. ومكانها الآن يعرف باسم عزبة الكاشف.

وفى العصر المملوكى تم ضم اقليمى الدقهلية والمرتاحية فى اقليم واحد عرف باسم «أعمال الدقهلية والمرتاحية» وعاصمته أشمون طناح «أشمون الرمان» التى توسطت الاقليمين. ثم اختصر الاسم واقتصر على (الدقهلية) فى أوائل الحكم العثمانى ونقلت قاعدته إلى المنصورة عام ١٥٢٧ ميلادية. وكانت حدود هذا التقسيم الإدارى فى ذلك الوقت عند بلدة السنبلاوين جنوباً وتمتد شمالاً إلى بلدة شربين أما الأراضى الممتدة بعدها فسميت ثغر دمياط.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اشتعال المعركة الانتخابية ببنى سويف

أمين الحزب الوطنى يهدد بالاستقالة بسبب تدخل المحافظ فى الترشيحات

كتب احمد عبد اللطيف:

اشتعلت المعركة الانتخابية بمحافظة بنى سويف وبلغت الخلافات والانقسامات فى صفوف الحزب الوطنى مرحلة حرجة حيث هدد الدكتور احمد عبد المنعم امين الحزب بالمحافظة بالاستقالة من منصبه بسبب اصرار المستشار عبد الفتاح غلوش محافظ بنى سويف على التدخل فى ترشيحات الحزب الوطنى وقيامه باختيار مرشحين ليس لهم جماهيرية.

واكد امين الحزب انه سيقوم بكشف انحرافات النواب الذين يؤيدهم المحافظ خاصة فى مركز الواسطى وناصر ففى مركز الواسطى يصر المحافظ على اعادة ترشيح مصطفى الريدى وابراهيم الجنيدى عضوى المجلس العالى بالرغم من حكم محكمة النقض ببطلان عضويتهما بالمجلس لقيامهما بالتزوير ووقوفهما ضد امين الحزب فى انتخابات مجلس الشورى.

وفى مركز ناصر يصر المحافظ على اعادة ترشيح على نصر عضو المجلس الحالى بالرغم من اعتراض امين الحزب على ترشيحه!

وصرح ابراهيم الشريف امين المنظمة المصرية لحقوق الانسان ببنى سويف بان المحافظ يسير فى طريق مخالف تماما لتصريحات وتأكيدات الرئيس مبارك بشأن نزاهة الانتخابات مشيرا الى ان محافظ بنى سويف يعتمد على « تقفيل الصناديق» فى نجاح مرشحى الحزب الوطنى وهو ما حدث فى الدورة الماضية حيث قام بتقفيل صناديق قرية الميمون مسقط راس ابراهيم الجنيدى مرشح الحزب الوطنى والتى تضم ٢٣ الف صوت وقام ايضا بغلق صناديق قرية ميدوم لصالح مصطفى الريدى وتضم ٩ الاف صوت.

واكد الشريف ان هذا هو السبب الرئيسى لاصرار المحافظ على اعادة ترشيح هؤلاء الاعضاء واشار الشريف الى انه بالرغم من اصرار المحافظ على تزوير الانتخابات فقد حصلت على ٢١ الف صوت مقابل ٣٥ الفا لابراهيم الجنيدى منها ١٣ الفا من قرية الميمون وثمانية الاف من قرية ميدوم مسقط راس مصطفى الريدى!!

وطالب الشريف بضرورة الالتزام بتعليمات الرئيس مبارك بشأن نزاهة الانتخابات وحمايتها من التزوير من ناحية اخرى علمت الاحرار ان الدكتور يوسف والى امين الحزب الوطنى سيتوجه الى بنى سويف يوم السبت القادم لتصفية الخلافات بين المحافظ وامين الحزب والانتهاء من ترشيحات المحافظة تمهيداً لعرضها على الرئيس مبارك.



ابراهيم الشريف



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

مبروك مقدما

تشير التقارير الوارده من محافظة الغربية الى وجود فرصة كبيرة لفوز الزميل محمود الشاذلى الصحفى «بالوفد» والمرشح لعضوية مجلس الشعب عن دائرة بسيون بمحافظة الغربية لمقعد العمال نظراً لتواجدة اليومى واستمرار اقامته ببلدته بسيون علاوه على الخدمات التى اداها لابناء الدائرة على مدى ١٠ سنوات.

وكان الزميل محمود الشاذلى قد اعلن ترشى نفسه لعضوية مجلس الشعب مستقلا نظراً لطبيعة بلدته من حيث النظام العائلى بها فى محاولة منه لايجاد فرصة للانطلاق وتحقيق الفوز بالمعركة من خلال التنسيق مع بعض المرشحين. ومن المعروف ان الزميل الشاذلى عضواً بنقابة الصحفيين ومنظمة الصحفيين العالمية.



المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

خواطر

الإخوان والنظام

لا اعتقد ان تصاعد الحملة الحكومية ضد الإخوان المسلمين ووصولها الى حد إحالة العشرات منهم إلى المحكمة العسكرية.

سببها منعهم من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى شهر نوفمبر القادم، لانها قادرة على التلاعب في النتائج بأية وسيلة لاسقاطهم واسقاط غيرهم .. ولان عدد المقاعد التى ستحصل عليها كل أحزاب المعارضة تكاد تكون محسوبة مقدما.. بحيث لا تتجاوز عددا معينا والمعارضة تعايشت مع التزوير ، صحيح أنها تهاجمه ولكنه أصبح حقيقة مستقرة، بل إن اسقاط مرشحى الإخوان سيبعث قدرا عظيما من السرور فى نفوس باقى المعارضين بدون استثناء حتى وان اخفوه وراء بيانات ومقالات إدانة لانهم لا يريدون رؤية الإخوان وقد اتسع نفوذهم وأصبحوا اكبر قوة سياسية امام النظام.

ولا اعتقد ايضا ان الضربات المتتالية والتصاعد بها ، سببه ان الإخوان جماعة غير مشروعة ، لانه لو كان هذا هو السبب، لكان من الضرورى القبض على المرشد العام محمد حامد ابو النصر ومأمون الهضيبى ومصطفى مشهور على سبيل المثال: لا الحصر الاول لانه يدلى بتصريحات واحاديث صحفية ويصدر بيانات بصفته مرشدا للجماعة.. والثانى يفعل نفس الشىء بصفته متحدثا رسميا باسمها، والثالث بصفته نائبا للمرشد العام، وهذه الاحاديث والتصريحات لا تجريها بعض صحف المعارضة ولا وسائل الإعلام الأجنبية معهم ، وإنما تتسابق معها صحف ومجلات الحكومة..

ولو كان الامر كذلك ايضا لقامت الحكومة بإغلاق مقر الإخوان الذى كان مقر لمجلة الدعوة فى شارع سوق التوفيقية بوسط القاهرة الذى يلتقى فيه قادة الجماعة ويجتمعون ويصدرون البيانات من الفاكس الموجود فيه بترخيص من الدولة ، واصطنعت لهم قضية مثلما فعلت فى قضية سلسبيل ، وملحق سلسبيل.

لا الانتخابات هى السبب وراء هذه الإجراءات التى وصلت إلى حد الإحالة للمحاكم العسكرية. ولا عدم شرعية الجماعة كذلك، وإنما قد تكون هناك أسباب أخرى لها وجاهتها من وجهة نظر النظام.. قد يكون من بينها أن قرار الإحالة الى المحكمة العسكرية ردا سريع على اشتراك الإخوان فى إعداد مذكرة احزاب الناصرى والاحرار والوفد والعمل والتجمع والشيوعى المصرى والخضر ومصر العربى التى ضمنوها مطالبهم للرئيس مبارك في شان ضمانات كما . الانتخابات القادمة..

كما قد يكون السبب خروج الإخوان عن اتفاق سابق غير مكتوب بينهم وبين النظام منذ عام١٩٧٤.

حسنين كروم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٩/٢٦

معركة المليارات بدأت مبكرة في مصر

كتب - محمود نافع:

منذ أسابيع بدأت معركة انتخابات مجلس الشعب المصرى المقرر إجراؤها فى 14 نوفمبر القادم ويتنافس فيها حوالى 15 الف مرشح.

المعركة هذه المرة ساخنة جدا لان الانتخابات ستكون بنظام الفردى وليس بنظام القائمة كما كان من قبل، لذلك ستتزايد الصراعات وتنفق الملايين من أجل الفوز بالحصانة والمكانة والنفوذ تحت قبة البرلمان.

ولذلك أيضا بدأت من الآن الاستعدادات القصوى على مستوى الاحزاب والافراد فى نفس الوقت، استعدادات علنية وسرية، وتربيطات شريفة وغير شريفة.

فالكل يرفع شعار الفوز من أجل البقاء، حتى لو وصل الامر إلى تربيط الفرد الواحد مع أكثر من حزب، حتى لو كان يعارض أفكاره وسياسته.

«العالم اليوم» بدأت ترصد ما يحدث ويدور فى كواليس الاحزاب استعدادا لخوض تلك المعركة الشرسة.

10 آلاف مرشح فى أشرس انتخابات لمجلس الشعب

بشكل مباشر سألنا يس سراج الدين رئيس حزب الوفد فى القاهرة: ما هى «تربيطات» وترتيبات حزب الوفد وهو أكبر أحزاب المعارضة لخوض تلك المعركة الشرسة؟

يجيب: بالنسبة للوفد — إن كان لى أن اتكلم — لا توجد تربيطات رسمية أو غير رسمية، ولكن نقول إن هناك بعض التربيطات «التنسيق» الفردية، بين بعض أفراد من الوفد، وبعض الاحزاب الاخرى.

وهناك أغرب من ذلك، تربيطات بين مرشح واحد من احزاب مختلفة مع أكثر من حزب، وتلك فوضى، ولكن المعركة حامية الوطيس وكل شخص يريد أن ينجو بنفسه بعمل تنسيق سرى مع من يضمن النجاح معه، ويصل الامر إلى أنه ينسق مع أكثر من حزب كل منها يعمل ضد الآخر!

ولكن - وهذا رأيى الشخصى - هذا لن يستمر طويلا فسرعان ما تنكشف الأمور للشارع المصرى، لانه عندما تبدأ المعركة الحقيقية ستظهر الحقائق..

وعلى العموم اقتربت أيام الانتخابات، حيث ستكون فى 14 نوفمبر القادم، وتكون الإعادة فى 6 ديسمبر.

○ واساله: حزب الوفد رغم حجمه فى الشارع المصرى يعمل ألف حساب للحزب الوطنى الحاكم، وهذا ما نحسه من تخوف حزبكم من ترشيح بعض الأفراد فى دوائر الكبار من الحكومة.. ما تعليقك؟

يجيب: الانتخابات لعبة سياسية ولابد أن نلعبها بذكاء.. فإذا كان هناك مرشح حكومى بارز - فئات - مثلاً فى دائرة معينة، فهو مضمون النجاح لانه مشهور ويؤدى خدمات بحكم منصبه لجمهور الدائرة، وبالتالى فعندما أرشح من ينافسه فى تلك الدائرة فانا أضيع وقتى ومالى، ولذلك اتغلب على ذلك بان اعوض الامر بترشيح مرشح عن العمال فى تلك الدائرة لأن مرشح الفئات الذى سارشحه لن ينجح.. وهكذا.

الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب سيرشح عن الحزب الوطنى الحاكم فئات فى مجلس الشعب عن دائرة السيدة زينب، ومن مضيعة الوقت أن أرشح ضده احدا من الفئات فى هذه الدائرة.

○ فى رأيك كيف تفوز المعارضة بمقاعد معقولة من الحزب الوطنى الحاكم.. هل بتحالفها وتنسيقها؟

يجيب: التنسيق وارد بين الاحزاب وبعضها حتى لا تتفتت الاصوات، مثلا أنا فى الوفد أرى أن هناك فرصة جيدة لحزب العمل للفوز فى دائرة ما، فاترك له هذه الفرصة ولا ارشح احدا فيها، ويترك لى الامر فى دائرة اخرى، وهكذا بين جميع الاحزاب المعارضة، ولو تم ذلك لضمنت المعارضة أصواتا جيدة ومقاعد عديدة تنتزعها من الحزب الحاكم.

ويصف يس سراج الدين الانتخابات القادمة بانها ستكون شرسة، وذلك لدخول عناصر بموضع خطر مثل أصحاب الملايين والمليارات سواء كانت نظيفة أو غير نظيفة، مشروعة أو غير مشروعه، وذلك على مستوى كل الاحزاب.. والسبب أن هذه الانتخابات ستكون بالاسلوب الفردى وليس بالقائمة النسبية أى أن الاحزاب لن تتمكن من إحداث ضبط لمرشحيها والاختيار الجيد كما كان يحدث فى القوائم النسبية.. ولانه طبقا للدستور،

من حق كل مواطن ان يرشح نفسه، فستجد ان أصحاب المليارات — المجهولة المصدر — سواء كانت من تجارة السلاح أو المخدرات أو الاعمال غير المشروعة سيخوضون المعركة كتفا بكتف مع الشرفاء وسينفقون ببذخ لينالوا الحصانة وشرف تمثيل الشعب فى مجلس الشعب، وهنا سيجد الشرفاء صعوبة كبيرة فى مقاومة هؤلاء الناس، وعلى الناخب الواعى أن يميز بين الشرفاء وغير الشرفاء ويختار من يمثله بحق تحت قبة البرلمان، وما أكثر هؤلاء الناخبين فى مصر.

○ ولكن ما هو الحال بالنسبة لحزب التجمع، الذى يعد من الأحزاب المعارضة التى لها وجود لا ينكر فى الشارع المصرى؟

الانتخابات هذه المرة بالغة الاهمية فى تاريخ مصر.. يجيب عبد الغفار شكر عضو الأمانة المركزية للحزب.. فهى تاتى فى وقت تتزاحم فيه طوائف المجتمع المصرى وتعانى من سياسة التحول إلى السوق الحرة، وبالتالى يتطلع المواطن المصرى إلى ان تكون الانتخابات فرصة مناسبة او إطارا يتم من خلاله تحقيق بعض التغيير فى السياسات بما يحسن من احواله.. فالانتخابات هى الوسيلة لإحداث التغيير باسلوب سلمى او ديمقراطى.

ومما يزيد من أهمية هذه الانتخابات أيضا أن كل القوى السياسية فى مصر سوف تشارك فيها.. فهناك التحالف الإسلامى الذى يضم حزب العمل وحزب الاحرار والإخوان المسلمين، وهناك الناصريون، وهناك القوى التقدمية ممثلة فى حزب التجمع وبعض الماركسيين.. وهناك القوى الليبرالية والمحافظة ممثلة فى الوف وبالإضافة إلى ذلك هناك مشاركة قوية من رجال الاعمال فى مصر، وبالتالى فنحن امام انتخابات تطرح فيها كل القوى السياسية نفسها على الشعب، وتعمل على تصعيد هذه المنافسة.

ولكن هذه المنافسة لها حدود.. فكل الاحزاب المعارضة لن تستطيع أن تغطى جميع الدوائر بمرشحين.

حزب التجمع فى حدود 40 مرشحا، الحزب الناصرى فى حدود 50 مرشحا والتحالف الإسلامى لن يزيد عدد مرشحيه على 100 مرشح.

أما الحزب الوطنى فسوف يرشح فى كل الدوائر.. وبالتالى فإننى لا اتوقع أن تحصل المعارضة على اغلبية فى مجلس الشعب، وإنما فى أحسن الأحوال سوف يكون هناك عدد كبير نسبيا من النواب المعارضين وهذه خطوة إلى الأمام.

ومما يصعب فرصة المعارضة فى الفوز بمقاعد كبيرة أنها معارضة متناقضة مع بعضها وليست متجانسة، ففيها يسار ويمين وإسلامى، وإسلامى سياسى.. وهى بالإضافة إلى أنها متناقضة مع بعضها البعض، متناقضة فى الوقت نفسه مع الحزب الحاكم، مما يضعف فرصتها فى الحصول على مقاعد كثيرة.

أما الحزب الوطنى الحاكم، فرغم قوته، إلا أنه يستعد استعدادا كبيرا لخوض المعركة الشرسة وهو يستعد بافضل العناصر كما أكد الرئيس مبارك أكثر من مرة.. فالنزاهة وطهارة اليد والشعبية الكبيرة هى المعيار الأساسى للترشيح.. ولذلك فهناك الآن عملية فرز كبيرة للاسماء المطروحة من الحزب الوطنى فى جميع الدوائر قبل ترشيحها، ويقوم بعملية الفرز تلك أبرز قيادات الحزب الوطنى وهم: الدكتور يوسف والى، كمال الشاذلى، صفوت الشريف، الدكتور محمود شريف، ولكن الحزب الوطنى وكعادته لا يسمى الدوائر باسماء المرشحين قبل أن تتكشف له الرؤية فيما يتعلق باسماء المرشحين المعارضين، بحيث يضمن أن يكون المرشح الحكومى اقوى وضامنا للفوز باغلبية ساحقة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

رأي حر..

طوق النجاة...

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● قرار سراج الدين خوض الانتخابات القادمة قرار وطنى كبير الوطنية فالانتخابات إما أن تكون فعلا نزيهة وفى هذا خلاص مصر من حكومات مفروضة لأن حزب الحكومة سينال الجزاء من الشعب الذى تسلط عليه واحتكر كل المغانم على حساب الغالبية العظمى للمصريين.

●● وإما أن تكون الانتخابات مصنوعة كسابق العهود وعندئذ ستزداد فضيحة حزب الحكومة وكذلك الحكومة وكل من ينافق الحكومة.

انتخابات حاسمة

●● سير الانتخابات ومعاملة مرشحى أحزاب المعارضة ستكون محل مراقبة واسعة النطاق.

●● مراقبة أحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الوفد.

●● مراقبة المصريين في كافة أرجاء مصر.

●● مراقبة السفارات الأجنبية.

●● مراقبة وسائل الإعلام العالمية.

●● هل يتم تنفيذ الوعود بأن الانتخابات ستتوفر لها النزاهة الكاملة.

●● هل سيتوفر لأحزاب المعارضة في الصحف المغتصبة المجال المساوى لما سيحظى به حزب الحكومة. قد يقال إن لأحزاب المعارضة صحفها وينسى الحزب الحاكم أن له جريدة تنطق بلسانه.. صحيح أن الجريدة منسية ولذلك وجب تذكير الحزب الحاكم بأن له هو أيضا جريدة حزبية وليس ذنب أحزاب المعارضة أن يزدرى المصريون تلك الجريدة.

●● وهل ستتساوى الأحزاب مع حزب الحكومة فى إذاعات الراديو والتليفزيون.

●● هذه الأمور وغيرها مثل حيدة الأجهزة الحكومية فلا ضغوط من المحافظين ولا رجال الإدارة ولا العمد الذين عينتهم الحكومة ستكون تحت الرقابة المصرية والأجنبية.

●● إنها انتخابات حاسمة لأنها إما أن يشهد لها المصريون والأجانب بأنها نزيهة أو يدمغها ويدمغ النظام بأنها غير نزيهة.

الشعور العام

●● لاشك أن الشعور العام لدى المصريين أن هذه الانتخابات لن تخرج عما سارت عليه الانتخابات طوال ٤٣ سنة من تزييف يصرخ بأنها انتخابات مزيفة ويكفى العهد القائم بأن سجلات مجالسه حافلة بالبطلان نتيجة أحكام أكبر المحاكم وأن المجلس الأخير هو صورة فاحشة للبطلان والتزوير وكل سجله يشهد بالاندفاع العنيف نحو تجريد كل الطوائف من حرياتها.

●● ولاشك أن مما يؤكد الشعور العام بأن هذه الانتخابات لن تتطهر من أدران انتخابات تمت خلال ٤٣ سنة أن النظام ظل يكرر قوله [تعميق الديمقراطية] فإذا بالديمقراطية تتقهقر بسرعة مخيفة. والمصريون ليسوا بالبلاهة ولا السذاجة ليصدقوا أن قوانين النقابات والجامعات والعمد والصحافة هى [تعميق للديمقراطية].

●● كل ما قامت به الحكومات منذ ثورة السلب والنهب يقطع بأن ثقة المصريين فى نزاهة الانتخابات مفقودة.



●● لذلك يجب على الوفد أن يخرج المصريين من اشمئزازهم من التزييف ويعبىء كل ما يستطيع ليدفع المصريين إلى المشاركة ليس فقط في عملية التصويت بل لليقظة لتصرفات أجهزة الحكومة وللمشاركة القوية في الحملات الانتخابية ثم بالإقبال على صناديق الانتخاب.

إيقاظ المصريين

●● إن الحكم المتسلط عشرات السنين أدى إلى عدم مبالاة المصريين إذ انغرست في نفوسهم نتيجة حكم الفرد والتسلط، أن مصر لم تعد لهم وأن الحكومات ترفض رفضا جازما مشاركتهم في أي أمر من الأمور فهم عند الحكومة ليسوا أكثر من منفذين لإرادتها تبتز أموالهم وتكويهم بالضرائب الشاذة والفواتير الحارقة.

●● لذلك فعلى الوفد أن يبذل قصارى الجهود ليعيد الوطنية للمصريين ويشعل فيهم الحماس لإنقاذ مصر مما وصلت إليه.

●● المهمة شاقة فقد طال الزمن الذي استمر فيه تزييف الانتخابات وتجريد المصريين من حقوقهم.

●● كان المفروض أن يخلد سراج الدين للراحة بعد ما أدى لوطنه من عظيم الأعمال وما تحمله بصبر وعزة ورأس عالية من العنت والبغي ولكنه رفض الراحة وعلى حساب صحته أعاد الوفد إلى سابق عهده رافضا أية معونة مالية وكذلك رافضا أن تكون ... رات الحزب من المباني التي اغتصبتها الدكتاتورية واستباح الحزب الحاكم الاستيلاء على أكبرها في كافة أرجاء مصر.

●● واستطاع سراج الدين أيضا أن يصدر جريدة الأحرار الكبرى دون أي تمويل حكومي وصارت مشعل الحرية التي تحرق الفساد وتنير لشباب انقطع به الاتصال بحقوقه السياسية أنوار الحرية وعظمة الديمقراطية.

●● مهمة الوفد في هذه الفترة القصيرة أن يقنع المصريين بأن الانتخابات القادمة هي لهم طوق النجاة من نظام لا نظام فيه إلى دولة لها قواعدها الثابتة.

●● المهمة شاقة ومضنية ولكن الوفد بحمد الله يضم الكثير من الوطنيين الأحرار الذين يلتفون حول زعيم الحزب إذ لاشك أن ماحققه سراج الدين هو التجسيد الصادق للزعامة الوطنية التي لا تستند إلى مركز أو سلطان بل لسجل حافل بالدفاع عن مصر والمصريين.

طوق النجاة

●● الانتخابات القادمة إذا ما أقبل المصريون عليها بعزم وإصرار ستكون بمثابة طوق النجاة حتى إذا ما أرادت الحكومة تزييف نتائجها فإن هذا العزم والإصرار سيفضح ما قامت به الحكومة ويدمغ بالبطلان نتائج عملها.

●١● وهي طوق النجاة إذا كانت الانتخابات نزيهة لأنها ستنهي حكومات لا تمثل إرادة المصريين وسيكون هذا النجاح هو بادرة نقل مصر إلى النظام الديمقراطي.

●٢● طوق النجاة للمصريين إذ ينتهي حكم الجباية واستنزاف مال ودم المصريين وينتهي البذخ الفاحش لتنفق الأموال على ما يفيدهم وليس على الرفاهية التي زادت على كل الحدود.

●٣● طوق النجاة لأن الحكومة التي تأتي بإرادة المصريين لن تستطيع قبول إذلال ملايين المصريين بالأسعار الحارقة والفواتير الملتهبة والضرائب الأخطبوطية.

●٤● طوق النجاة لأن هذه الحكومة ستكون رافضة للفساد فلا إثراء للمحظوظين ولا اتجار مع الحكومة ولا بناء فيلات ليتاجر فيها أصحاب السلطة.

●٥● طوق النجاة لأن هذه الحكومة لن تسمح لنفسها بتجريد الملايين من أموالهم التي أودعوها شركات توظيف الأموال وتسعد بذلهم والتصرف في أمورهم فالحكومة التي



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحظى بثقة المصريين سترد الحقوق كاملة لأصحابها وستعيد دوران عجلات مصانع عطل دوران الكثير رئيس الحكومة نتيجة تدخله.

حكومة وطنية

●٦● والحكومة الشعبية ستلتزم بالقواعد الوطنية فهى لا تقبل أبدا تسرب الإسرائيليين إلى ميادين النشاط الاقتصادى وإلى انتشار جواسيس إسرائيل فى كافة أرجاء مصر.

●٧● والحكومة الوطنية لن تغفر لإسرائيل مذابح المصريين التى اعترف القادة العسكريون الإسرائيليون بأبشع صور الإجرام من جعل المصريين يحفرون قبورهم قبل أن يتم قتلهم ويصل الإجرام إلى درجة ألا يتم القتل جماعيا بل يقتل الإسرائيلى الواحد ليتمتع بمشاهدة باقى المصريين المرشحين للقتل وانتظارا لأن يضعفوا ويتوسلوا إليه ثم يخيب رجاؤهم فيقتل الثانى وينتظر ثم الثالث ثم إلى أن يقتلهم جميعا. ويسعد بأن يسكب الماء على الأرض والعطش يعذب الأسرى المصريين.

●٨● الحكومة الوطنية ستجعل قضية قتل الأسرى قضية دولية تنقلها إلى كل المؤسسات الدولية ولا تقبل التدخل الأمريكى أو غير الأمريكى.

●٩● والانتخابات طوق نجاة لحكومة تعرف كيف تحقق النمو الاقتصادى ولا تعتمد على إفقار المصريين لتغطية النفاق بل تخفف غلواء الضرائب وأسعار الخدمات خصوصا ثمن الأرض والكهرباء والماء التى تقدمها للمشروعات.

●١٠● الحكومة الوطنية ستوفر كل المغريات للمستثمرين فلا تجعلهم فريسة للمبتزين للأموال ولا لقواعد مضطربة تتغير ليستفيد منها محظوظ...

نعم طوق النجاة

●● نعم الانتخابات القادمة طوق النجاة لمصر والمصريين ولذلك يجب حشد كل الجهود لدفع ملايين المصريين لحماية تلك الانتخابات من الزيف والضغوط والتزوير والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.



كلمة حب

الوفد يحترم الجماهير والحكومة تضحك عليها!

القانون يحدد مواصفات دقيقة للمرشح فى أى انتخابات.. والقاعدة ان كل مواطن عليه واجب الانتخاب.. وكل مواطن له حق الترشيح.. والناس تهرب من اداء الواجب لأنها اعتادت على التزوير.. فلم تعد تشارك لأنها تعرف أن أصواتها لا قيمة لها.. ولكن الناس تقبل على الترشيح لأكثر من سبب.. وتمارس حقها فى الترشيح.. لأن القانون لا يميز بين المواطنين سواء من حيث الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون.. ومع تعدد الأحزاب يجوز أيضا للمستقلين الترشيح.. لأنه حق لكل مصرى.. مادام يحمل الجنسية المصرية.. وفى عمر يسمح له بالترشيح.. وحسن السير والسلوك حسب الصحيفة الجنائية.

والقانون يمنع أصحاب السوابق من الترشيح.. إذا كان محكوما عليه فى جريمة ماسة بالشرف أو محكوما عليه فى جناية.. وقضايا الشرف هى السرقة والنصب والاحتيال والشيكات بدون رصيد.. والجناية هى المخدرات والقتل وما شابه ذلك من الجنايات.. والقانون يشترط صدور حكم قضائى ثابت فى الصحيفة الجنائية.. ولا مجال للشبهات..

ولكن الكلام يتردد حاليا حول الاخذ بالشبهات.. وهى ما ورد فى تقارير اجهزة الأمن.. والتقارير لا تصبح للحكم على أى شخص.. لانها مجرد كلام أو تحريات.. لم تصل إلى حد الاتهام أو المحاكمة أو صدور حكم قضائى.. انها مرحلة بدائية جدا لتشويه سمعة شخص.. قد تكون صحيحة وقد لا تكون.. وفى المجلس السابق اسقطت عضوية بعض الاشخاص بناء على شبهات وتقارير امنية، وهو خطأ دستورى.. ولكن الاصوات كانت عالية.. غطت على القانون والدستور.

والشبهات ليست مقياسا صحيحا لتقدير شعبية أي مرشح.. فقد تسمح الحكومة لتجار البودرة والسلاح بدخول الانتخابات.. وتمنع الاخوان المسيحيين من الانتخابات..والشبهات قد تمنع أى معارض قوى من الترشيح.. لان الحكومة لا تحب المعارضين الاقوياء..

وهناك اشاعات تتردد بان الحكومة سوف تحول الشبهات إلى قرارات.. مفصلة بالمقاس لمنع بعض المعارضين من دخول الانتخابات.. كافتعال تقارير أو اصطناعها.. والاخذ بها ضد المرشحين.. ويفوت الحكومة ان رأى الجماهير افضل كثيرا من تقارير الامن.. لان رأى الجماهير صادق.. والجماهير يمكن ان تميز بين الطيب والخبيث..

هناك اتجاه لتلويث رجال الاعمال.. والزعم بأن كل الاغنياء لصوص.. وان الاغنياء سوف يشترون الاصوات بفلوسهم.. وهو اتهام غير مباشر لوعى الجماهير.. لان الحكومة حتى الآن ترفض ان تعتمد على الجماهير أو الرأى العام.. وتتصور ان كل ما تفعله صحيح.. حتى لو رفضه الشعب.. بل تكذب على نفسها وتتصور ان الشعب يؤيدها.. وانه سعيد بوجودها.. وانه يجب ان يقبل يده وجها لظهر لان هذه الحكومة تحكمه وتسيطر على أرزاقه.. برغم كل الاخطاء والاسعار ونقص السلع الاساسية والفساد وسوء الادارة وسوء الاختيار الذى تقوم به الحكومة..

هذا هو الفرق بين حزب الحكومة وحزب الوفد.. حزب الحكومة يتصور ان الشعب قاصر.. من السهل الضحك عليه.. ومن السهل الضغط عليه.. ولكن حزب الوفد يؤمن بالجماهير.. ويثق فى وعى المواطن.. ويدخل الانتخابات وهو يدرك تماما ان الشعب الحر سوف يختار المرشح الافضل.. اذا اتيحت له فرصة الانتخاب الحر.. ان حزب الوفد يخوض معركة انتخابات بلا أى ضمانات.. ولكنه يعتمد تماما على وعى الجماهير وادراكها.. واستطاعة الجماهير ان تعرف الفرق بين المرشحين..

محمد الحيوان



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

تمثيلية الانتخابات!!!

بقلم : د. **ابراهيم دسوقى أباظة**

الحكومة حريصة جدا على استضافة المعارضة فى المعركة الانتخابية!! ولكنها تريد هذه المرة استضافتها بطريقة جديدة وإخراجها على ضوء الظروف المستجدة!!

والظروف المستجدة صعبة جدا وأهمها فشل الإصلاح الاقتصادى.. وتفشى البطالة وانتشار الفساد وارتفاع موجات الغضب الشعبى.. وتصاعد القمع وإحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى.. والاعتداء على حرية الرأى بالقانون ٩٣ وكل هذه الظروف ترفع من درجة حرارة الانتخابات وتدفع الكثير من الأحزاب والقوى المعارضة على خوض معاركها لعل فيها الخلاص أو بعض الخلاص من هذه الأوضاع المتردية التى تعيشها البلاد!!

والحكومة من جانبها تستشعر هذا الخطر.. فهى تريد استخدام المعارضة كما هو الحال دائما.. كورقة توت لتغطية عورة النظام وإخفاء عيوب الممارسات الدكتاتورية وهي فى نفس الوقت تخشى من انفلات الزمام.. ووصول المعارضة إلى النسبة الخطرة من مقاعد المجلس وهى النسبة التى يحرص النظام على توفيرها لحسابه حتى يضمن تجديد الترشيح لمنصب الرئاسة.. فمن المعلوم أن الترشيح للرئاسة يكون بموافقة ثلثى أعضاء مجلس الشعب.. ومادام الأمر كذلك فإن على النظام الحاكم وحكومته أن يوفر للحزب الوطنى على الأقل نسبة ٨٥٪ من مقاعد المجلس.. أما الـ ١٥٪ الباقية فيمكن توزيعها حسب مزاج الحكومة بين أحزاب المعارضة والمستقلين والمعينين.

وهكذا لن يتسع ملعب الانتخابات لأكثر من سبعين أو ثمانين مقعدا للمعارضة على أفضل تقدير.. ولن يصل إلى مقاعد المجلس فوق ذلك إلا النواب الذين تريدهم الحكومة!!! أى النواب الذين لا يشكلون على الحكومة خطرا داخل المجلس.. ولا يثيرون فى وجهها المتاعب.. فهذا النوع من النواب يجب «قصه» واستبعاده من تحت قبة البرلمان.. وإن كان الأمر لا يخلو من وصول واحد أو اثنين من هؤلاء الى مقاعد المجلس بسبب أخطاء فى الحساب أو بناء على قوة شعبية خاصة رأت الحكومة صعوبة مقاومتها بالتزوير!!

ولا جديد في كل هذا المخطط.. ولكن الجديد هو الإجراءات فوق الأستثنائية التى تتخذها الحكومة لبث الألغام فى ساحة الانتخابات العامة المقبلة!!

وأول هذه الاجراءات منع الاجتماعات العامة فى الشوارع والميادين ورفض التعهد بالمساواة فى استخدام الإذاعة والتليفزيون أثناء المعركة الانتخابية.. والتلاعب فى الدوائر الانتخابية وتمزيقها لضرب المعارضين الأقوياء..

إلا أن أخطر ما فى الترتيبات الحكومية هو الحصانة التى يتمتع بها مرشحو الحكومة من النواب السابقين.. فمن المفروض أن تسقط الحصانة عن هؤلاء النواب خلال المعركة الانتخابية.. وإلا كان في ذلك مساس بقاعدة المساواة بين المرشحين وإهدار لحرية الانتخابات ونزاهتها.. إذ كيف يواجه مرشح معارض مرشحا حكوميا يتمتع بالحصانة البرلمانية؟!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

إن المرشح الحكومى يستطيع أن يرتكب ما يشاء من مخالفات وتجاوزات وجرائم تحت عباءة الحصانة البرلمانية التى يتمتع بها.. ولن يتمكن المرشح المعارض من مواجهته وسوف تكون الشرطة والنيابة عاجزة عن الوصول اليه إلا إذا رفعت عنه الحصانة وهذا أمر يقتضى اجراءات معينة.. وإذن من رئيس مجلس الشعب الذى انتهت مدته!! وهذه بدعة لا نظير لها فى أى نظام ديمقراطى لأنها تؤدى الى الاخلال المطلق بقاعدة المساواة بين المرشحين وهى أقدس القواعد الديمقراطية وأهمها على الإطلاق!!

ومع كل ذلك تتكلم الحكومة كثيرا هذه الأيام عن نزاهة الانتخابات وتنشر التصريحات الوردية عن حيادها التام وطهارتها المطلقة أمام المعركة الانتخابية المنتظرة.. وهذه الإعلانات والتصريحات لن تخدع أحدا.. فقصد التزوير فى دم الحكومة وفى عروق أجهزتها المحترفة.. ونحن نعلم تماما أن الحكومة لن تتزحزح شعرة واحدة عن مواقفها.. ولن تتقبل أى مطلب للمعارضة يضمن نزاهة الانتخابات.. وحتى المراقبون الدوليون تأبى الحكومة وجودهم أثناء المعركة الانتخابية بحجة بلهاء تسمى «الاعتداء على السيادة».. مع أنها - أى الحكومة - أرسلت مراقبين مصريين لمراقبة الانتخابات العامة فى دول كثيرة كان آخرها دولة جنوب أفريقيا..

نحن نعلم جيدا نوايا الحكومة ونكشف جيدا عزمها المبيت على التزوير لاختيار نواب المعارضة كما وكيفا.. ولكننا ندخل المعركة مع كل هذه الظروف القاسية لنفضح أمام العالم جرائم التزوير ولنثبت للرأى العام قدرتنا على تغطية كافة الدوائر وتقديم أفضل المرشحين وطرح أقوى البرامج.. ويكفينا من المعركة الانتخابية أن ندخلها بشرف وأمانة ونحن مجردون من كل سلاح حتى وإن فزنا بمقعد واحد!!



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

نبضـــات

بمناسبة اصرار المعارضة على المطالبة بالاشراف القضائي على الانتخابات كضمانة قوية لنزاهتها..

اننى اعترض بشدة واحذر من خطورة هذا المطلب.

بل اننى اوجه الخطاب الى سعادة رئيس مجلس القضاء ورئيس النقض: واطلب منه التزام الحذر التام ازاء هذا المطلب.

لان الاشراف الشكلى المظهرى للقضاء على الانتخابات يعتبر من اسوأ وأبغض الوسائل الحكومية لخداع الرأى العام، فهي توهم الناس على غير الحقيقة، بان القضاء يتولى ادارة العملية الانتخابية ويشرف عليها.

وهى بذلك تزج بالقضاء فى مستنقع من العفن يخرج منه بوضع لانرضاه ولانقبله، حيث سيكون الضرر والمساس بآخر القلاع ونهاية الحصون.

الاشراف الشكلى والمظهرى للقضاء على الانتخابات لعبة حكومية بغيضة. فهى تعبث بكل مراحل الانتخاب. وتتحكم في مقدماته ونتائجه بواسطة رجال الحكم من محافظين وشرطة وحكم محلى وشركات قطاع الاعمال والاعلام الحكومي، ثم بعد ذلك تدعو بعض القضاة لاستكمال الديكور وتغطية العبث واضفاء الشرعية على جرائم ومخالفات وعدوان على ارادة الامة.

فغير مقبول ان تنتدب الحكومة قضاة بعينهم من خلال وزير العدل. ثم تقوم الداخلية بتوزيعهم على اللجان، فيذهب القاضى الى مديرية الامن او قسم الشرطة ليجد نفسه غريبا بغير نفوذ ولا سلطان. يحاول ان يأمر فلايطاع. يحاول ان يتصدى للمخالفات فلا يستطيع. وفى نهاية اليوم يستسلم للواقع. واقصي مايمكنه عمله هو اثبات المخالفات التى لاحظها ويعرض تقريره على مجلس الشعب الذى يرد بان «المجلس سيد قراره».

يصعب على القاضى كذلك ان يتعامل مع امناء اللجان. فهم موظفون من طبيعة خاصة يتم انتدابهم من جهات بعينها. وهم ذات الموظفين الذين تمرسوا على طبخ الانتخابات وتسديد بياناتها وفقا لتعليمات الجهة التى انتدبتهم. فالقاضى الذى اعتاد على المنصة وادارة امور العدالة لايمكنه ان يواجه كل هذه الوسائل المعدمة والقائمة على التلاعب وعلى العبث.

مثل هذه الصورة تضر جميع الاطراف ولاتحقق اى مصلحة مشروعة، فتتخلص جهة الادارة من المسئولية. وتلقى اللوم على القضاة. فماأسهل ان يقول رجل الادارة اذهبوا الى القاضى فهو الآمر الناهى. فان ذهب الشاكى الى القاضى وجده غريبا فى المكان وغريبا بين المتمرسين والعتاة. فلا يحسم القاضى مشكلة بسبب تلاعب الادارة ومع ذلك يتحمل القاضى وزر عدم حل المشكلة وبقاء الامور على ماهى عليه واستمرار الظلم وعدم المشروعية.



ياسعادة قاضي القضاة ارجوك والح فى الرجاء ان ترفض المشاركة الشكلية المظهرية فى الاشراف على الانتخابات فلا تجعل من القضاء قناعا تخفى وراءه السلطة كل انواع المخالفات وعدم المشروعية التى تصاحب الانتخابات.

ولكنك تقبل ادارة الانتخابات من ألفها الى يائها. فيكون القضاء مسئولا عن الانتخابات من الآن وحتى اعلان نتائجها النهائية. القضاء يتسلم جداول الانتخاب ويعرضها ويسلمها لكل من يطلبها مقابل تكاليف تصويرها. ويصوب الاخطاء المادية التى يرشد عنها المواطنون. مثل شطب الموتى والغائبين وتصحيح الاخطاء الاملائية التى تشوب الاسماء.

ويتولى القضاء مراجعة تقسيم الدوائر واللجان. ويحدد اماكن الانتخاب وينتدب امناء اللجان من جهات قريبة من القضاء مثل امناء السر ورجال الشهر العقارى والخبراء الخ. والقضاة ورجال النيابة ومجلس الدولة والنيابة الادارية وادارة قضايا الدولة يشرفون مباشرة على كل مراحل الانتخابات بدءا بالادلاء بالاصوات وحتى اعلان النتيجة النهائية للانتخاب.

ويحظر على رجال الادارة دخول المجمع الانتخابى الا بناء على طلب القاضى المشرف وذلك فى حالة الاخلال بالامن.

باختصار نطالب قاضي القضاة بالتمسك بالسيطرة الكاملة على الانتخابات بكل تفاصيلها.

د . نعمان جمعة



الدعوى منظورة امام القضاء منذ ٥ سنوات

هل تحسم الدستورية مشكلة الاشراف القضائى قبل الانتخابات ؟!

مع بدء العد التنازلي للانتخابات البرلمانية التى تجرى بعد اسابيع قليلة .. فإن التصريحات الحكومية قد توالت مؤخرا لتؤكد نزاهة الانتخابات .. إلا انها تنصلت من الالتزام بـ «الاشراف القضائى الكامل» عليها بحجة نقص أعداد القضاة .. رغم انه مطلب لجميع الاحزاب والقوى السياسية ورجال القانون والقضاة انفسهم كضمانة لنزاهة الانتخابات

ورغم ان الدستور ينص صراحة على الاشراف القضائى الكامل الا ان الحكومة تصر على ان يكون هذا الاشراف صوريا طبقا لقرار بقانون اصدره الرئيس الراحل انور السادات فى غيبة مجلس الشعب يتيح لموظفى الحكومة والقطاع العام رئاسة اللجان .. وهو مايخالف الدستور نصا وروحا فضلا عن فقدانه لشرعيته بسبب عدم عرضه على مجلس الشعب بعد انعقاده وحتى الان !!..

وقد اقام الدكتور عبد الحليم مندور المحامى دعوى امام المحكمة الدستورية العليا منذ ٥ سنوات طعنا على هذا القرار بقانون إلا ان الطعن لا يزال فى ادراج المحكمة طوال هذه السنوات !!..

فهل تسرع المحكمة الدستورية بحسم هذا الصراع ضمانا لانتخابات نزيهة نحلم بها جميعا ؟!

ولنبدأ القصة من اولها فالاشراف القضائى يعنى ببساطة ان تشرف على الانتخابات سلطة مستقلة لاتخضع لاشراف الحكومة ويفترض فيها العلم الغزير بالقانون والخبرة الواسعة باساليب التلاعب ومن ثم يكون الاشراف القضائى الكامل هو الضمان للحيدة والنزاهة

وكما انه يحوز ثقة الجميع مرشحين وناخبين لهذا السبب نص الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٢٣ ومن بعده الدستور الذى صدر عام ١٩٧١ فى مادته ٨٨ على ان يتم الاقتراع تحت اشراف الهيئة القضائية

الدستور المهمل

ولكن ماحدث هو ان الحكومات المتعاقبة اهملت هذا النص او اساءت تطبيقه وظل القضاة غائبين عن الساحة «عن اى شىء اسفرت هذه الممارسات »؟؟

الحقيقة انها اسفرت عن وضع مؤلم كانت محصلته النهائية مرض السلبية السياسية التى يعانيها الشعب المصرى كله .. فالمواطن فقد الثقة فى كل شىء يذهب الى لجنة التصويت ليجد من يقول له احنا قمنا بالواجب ويجد نفسه قد انتخب مرشحى الحزب الحاكم هو وابوه وجده الذى توفاه الله منذ زمن .. فلماذا يشارك ؟ ولماذا يعلن رأيه ..

اسفرت هذه الممارسات ايضا عن فقد الثقة فى مجلس الشعب ونوابه فكلهم فى نظر الناخب اصحاب مصالح ومزورون مطعون فى صحة عضويتهم !!

ايضا بدأت الدولة فى تخصيص اجزاء من ميزانيتها لتعويض المرشحين الذين سحقتهم عجلات التزوير والبلطجة التى يمارسها الحزب الحاكم وموظفو الحكومة فى غيبة رجال القضاء وذلك بعد ان حكم القضاء النزيه لهؤلاء باحقيتهم فى تمثيل الشعب

نتيجة اخيرة لغياب القضاء لابد من اثباتها فالنواب الذين يصلون الى مقاعد مجلس الشعب عبر التزوير هم السبب المباشر فى ذلك المسلسل الدامى من القوانين السيئة السمعة التى تحكم الناس فى مصر

قوانين مشبوهة

فى عهد السادات اصدر هؤلاء قانون سلطة الصحافة وقانون الاشتباه وحماية القيم من العيب وقانون ممارسة الحقوق السياسية وقانون حماية الجبهة الداخلية وقانون الاحزاب السياسية

وفى المجلس الاخير كانوا هم ايضا وراء قانون تعيين العمداء وتعيين العمد والمشايخ وقانون النقابات المهنية وتعديل قانون الاجراءات فيما يتعلق بالارهاب وقانون ضرائب المبيعات وقانون امتحان الثانوية العامة ثم قانون الصحافة الإخير ولذلك كله كان المطلب الدائم الذى يتردد قبل كل انتخابات تجرى هو ضرورة الاشراف القضائى الكامل خاصة انه فى كثير من حالات التزوير كان رجال القانون والمحامون الشرفاء يثبتون وقائع التزوير التى حدثت ويثبتون ايضا ان اللجان افتقرت الى الاشراف القضائى الذى يحمى من التزوير

مما ادى الى توالى الاحكام ببطلان عضوية الكثير من اعضاء مجلس الشعب فى الدورة الحالية والسابقة ايضا وقد انعقدت لجنة حكومية عام ١٩٩٠ لدراسة الموقف من الدكتور رمزى الشاعر والدكتور كمال ابو المجد والدكتور ابراهيم شلبى والمستشار احمد رضوان جمعة واللوائين سامى الحسينى واحمد رضوان واسفرت دراساتها عن قرار بقانون اصدره رئيس الجمهورية تحت رقم ٢٠٢ لسنة ٩٠ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠

قرار غير دستورى

هذا القرار يعدل بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ٥٦ واخطر ما تضمنه هذا القرار جاء فى المادة ٢٤ منه حيث قال فى الفقرة الثانوية منها



يعين أعضاء اللجان العامة من بين اعضاء الهيئات القضائية فى جميع الاحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين بالدولة او القطاع العالم ويختارون بقدر الامكان من بين الهيئات القضائية او الادارات القانونية باجهزة الدولة او القطاع

ونصت الفقرة الرابعة على ان يصدر تشكيل اللجان العامة والفرعية وأمنائها قرار من وزير الداخلية

ويحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل وأضافت الفقرة الخامسة «وتشرف اللجان العامة على عملية الاقتراع التى تباشرها اللجان الفرعية»

أمام الدستورية العليا!!

لم يسكت رجال القانون الشرفاء على هذا القرار الذى يتعارض بوضوح مع نص الدستور الذى يقصر الاشراف على القضاة وحدهم فقد رفع الدكتور عبد الحليم مندور وتلاه كمال خالد المحامى الأمر الى المحكمة الدستورية..

وجاء فى مذكرة الدكتور مندور أمام القضاء ما يلى:

أولاً: إن هذا القرار يتعارض مع نص المادة ٨٨ من الدستور التى قصرت الاشراف على القضاه دون موظفى الدولة ثم إنه ربط بين اختيار القضاة وبين وجود الامكانيات دون أن يشير الى حدود هذه الامكانيات والى الجهة التى تحدد ضوابطها ويؤكد ان لفظة « بقدر الامكان» التى جاءت فى نص القرار ليست الا لحظة «مطاطة» هدفها فتح الباب لتحجيم دور القضاء وتكريش الفساد والتزوير

عامة وفرعية!!

ثانيا: إن القرار فرق بين اللجان العامة التى تجرى فيها عمليات الفرز وبين اللجان الفرعية التى تجرى فيها عمليات الاقتراع والتصويت ، وقصر وجود القضاة على اللجان العامة وحدها بينما ترك اللجان الفرعية للموظفين رغم أن عمليات التزوير تتم فى اللجان الفرعية ولا يستطيع قاض واحد فى لجنة عامة ان يشرف فى وقت واحد على ٦٠ أو ٧٠ لجنة فرعية..

ثالثا: إن الذى يقوم بتشكيل اللجان العامة والفرعية واختيار رؤسائها وأمنائها حسب نص القرار - هو وزير الداخلية الذى يمثل السلطة التنفيذية فكيف تختار السلطة التنفيذية السلطة القضائية؟!!

لا شك إذن ان هذا النص يعنى سيطرة السلطة التنفيذية على مقاليد الأمور!!!

رابعا: إن القرار لجأ إلى الخداع والمناورة حين أدعى أنه سيختار الموظفين فى اللجان الفرعية من العاملين بالادارات القانونية بالمصالح المختلفة فما العلاقة بين الهيئة القضائية التى نص عليها الدستور؟ والتى تمثل سلطة مستقلة وبين موظفى الادارات القانونية الذين يخضعون لإشراف حكومى؟!

واخيرا أكد الدكتور مندور ان هناك أكثر من طريقة تحقق بها النص الدستورى الذى يلزمنا بإيجاد اشراف كامل للقضاء على الانتخابات وابسط هذه الطرق هى إجراء الانتخابات على مراحل

« تجاهل !»

سألنا الدكتورمندور عن مصير هذه الدعوى التى رفعها أمام المحكمة الدستورية منذ خمس سنوات فقال :إن مصيرها كان هو التجاهل لتسجل بذلك رقماً قياسياً فى بقائها داخل الادراج بالمحكمة ، فهيئة المفوضين بالمحكمة التى عودتنا الا تتأخر فى إعداد تقريرها عن ستة أشهر لم تكتب حتى الآن..

حول هذه القضية رغم انهم كتبوا تقريرهم فى دعوى الاستاذ كمال خالد فى نفس الموضوع الذى رفعها بعدى ربما لان دعواه كانت تحمل دفعا بانتفاء المصلحة لأنه عضو فى مجلس الشعب الذى يسعى لإسقاطه

وكلما سألت فى هيئة المفوضين يؤكدون انهم ما زالوا يدرسون القضية ولا أدرى متى سيكتبون تقريرهم خاصة أن من الضرورى أن تحسم هذه القضية قبل إجراء الانتخابات القادمة إن كانت الدولة تريد لها أن تكون نزيهة وسليمة والا يطعن فيها أحد!!

إشراف صورى!

وحول هذه القضية سألنا المستشار يحيى الرفاعى رئيس نادى القضاة الأسبق الذى أكد لنا على عدم دستورية اشراك الموظفين فى الانتخابات ، وخاصة أن عدد القضاة فى مصر كاف ولكن المشكلة هى ذلك الاسراف فى إنشاء اللجان الفرعية لشكل نظن أن الغرض من ورائه هو التعجيز، ولو خلصت النويا فإن الانتخابات [illegible]كن أن تج[illegible] مراحل حسب حجم المحافظة حتى يتسنى للقضاة الاشراف على عملية الاقتراع ذاتها وبغير ذلك فلا جدوى من الاشراف القضائى بل يصبح اشرافا صوريا.

الدولة غير معذورة

اما عبد الحليم رمضان المحامى فيؤكد أن الدولة لا عذر لها فى غيبة الاشراف القضائى الكامل بحجة عدم كفاية أعداد القضاة فالدولة لا تكف عن جباية الضرائب وتنفق الملايين على الأمن المركزى والحراسات الخاصة عليها ان تنفق مثل ذلك لتعيين العدد الكافى من القضاة بدلا من ايكال الامر الى غيرهم!!

هذا إضافة الى مطعن دستورى اخر فى القرار بقانون الذى اصدره الرئيس عام ٩٠ فالمادة ١١٨ من الدستور تنص على أن يمنح ثلثا اعضاء مجلس الشعب على الاقل تفويضا للرئيس لاصدار قرار بقانون فى موضوع محدد ولى وقت محدد أثناء اجازة المجلس على أن يلتزم بعرض هذا القرار عليه عند اول انعقاد له لاقراره او رفضه وحيث إن هذا كله لم يحدث فإن المفترض فى هذا القرار ان يعتبر لاغيا من تلقاء نفسه حيث ان هذا القانون قد صدر أثناء وحل لمجلس وبدون تفويض منه..

ولهذا فإن الاصرار على الإبقاء على هذا القرار بقانون يصم الحكومة بالفساد والحرص على التزوير ، كما أن الصمت عن الحكم فى القضية داخل المحكمة الدستورية أمر غريب ويخالف أحكام الدستور الذى تنص المادة سنة ٦٨ منه على سرعة الفصل فى القضايا .. وعلى رأس هذه القضايا بالطبع القضايا الدستورية التى تمس الأمة كلها وحريات الشعب وحقوقه!!

تجربة لابد منها

خلاصة الأمر - ان تغيير الأوضاع القائمة ضرورة ملحة، وحسم مشكلة الاشراف القضائى الكامل مطلب أكدته قوى المعارضة والاحزاب السياسية كما يؤكد المستشار فريد ماهر فحتى لو كانت اعداد القضاة غير كافية وكان غيابهم فى كل الانتخابات السابقة أمراً معتاداً فلا يمكن ان تلجأ الدولة الى تقنين هذا الخطأ بدلاً من إصلاحه!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

مواصفات البرلمان القادم

تحقيق: سيد عبد العاطى

كما يراها الوفد..

يراقب المال العام ويطارد الفساد

النائب الحقيقي.. ولاؤه للشعب قبل الحاكم

اختلاط الحزب الوطنى بالدولة ينسف نزاهة الانتخابات القادمة



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

مجلس الشعب القادم، سيكون آخر مجالس القرن العشرين.. وإذا كانت الدولة حريصة على مستقبل مصر، فعليها أن تضع ضمانات قوية لإجراء انتخابات حرة نزيهة تضمن وجود مجلس قوى يعبر عن إرادة الجماهير، لينقلنا إلى القرن الواحد والعشرين.

مجلس قوى يلغى قانون الطوارىء، ويرفض تمرير القوانين والقرارات المشبوهة.. ويرفض منح رئيس الجمهورية التفويضات المفتوحة..

ويحاسب الحكومة على الإسراف والبذخ، ويسحب منها الثقة إذا انحرفت عن أداء واجبها فى حل مشاكل الجماهير.

مجلس يضرب الفساد بكل أشكاله وصوره.

باختصار، نريد مجلس شعب قويا.. ينقل مصر من الظلام إلى النور.

ولكن، كيف يتأتى ذلك.. بمعنى آخر، كيف يجب أن تكون الانتخابات القادمة؟!.. ومن هو النائب الذى يريده الشعب؟!

هذا ما رحنا نبحث عنه خلال هذا التحقيق.

الحزب الحاكم .. يسخر أجهزة الدولة لصالح مرشحيه

إذا كان الحزب الوطني قويا.. فلماذا يرفض ضمانات نزاهة الانتخابات؟!

● فى البداية يطرح محمود أباظة رئيس لجنة الشباب بحزب الوفد ملاحظاته حول هذه القضية.. يقول:

● المحافظ هو رئيس الجهاز الإدارى فى إقليمه كله، وهو المسئول الأول عن الأمن بنص قانون الإدارة المحلية، والأمن يتبعه فى محافظته، بالإضافة إلى كافة الإدارات الأخرى مثل الزراعة والرى والصحة وغيرها.. والمحافظ بهذه الصفة موظف عام، يعين بقرار رئيس الجمهورية، ويمارس سلطات الرئيس على كافة موظفى الدولة فى محافظته، وله عليهم — بحكم منصبه — حق الأمر والنهى والتوجيه والجزاء.. فى نفس الوقت، المحافظ هو المسئول الأول عن الحزب الوطنى فى المحافظة، وهو المسئول عن ترشيح أعضائه فى مجالس الشعب والشورى والمحليات.

ومن المنطقى ان يلجأ المحافظ إلى سلطاته الإدارية التى تمكنه من تسخير كافة الأجهزة لخدمة مرشحى الحزب الحاكم، الذى يحمل مسئولية اختيارهم أمام رئيس الحزب الذى و نفسه هو رئيس الدولة، صاحب الاختصاص فى تعيين المحافظ وإعفائه من منصبه.. وهذا المنطق يؤكده الواقع الذى يعرفه ليس فقط كل مرشح فى كل انتخابات، وإنما كل ناخب.

والخلل هنا لا يأتى من تصرفات المحافظين، وإنما هو خلل هيكلى، بمعنى ان مصدره هو الجمع بين صفة الرئيس الإدارى الأعلى للمحافظة، والمسئول السياسى الأول عن الحزب الحاكم، وهذا الخلل مصدره تاريخى من يوم ان كان نظام الحكم يقوم على الحزب الواحد، حيث لا يتصور أن يختلط الحزب بالدولة، ولازم ذلك، ان تسخر الدولة لخدمة الحزب، وهو نظام فشل فشلا ذريعا فى كل الدول التى طبقته، ابتداء من الاتحاد السوفيتى، وانتهاءً بمجموعة دول العالم الثالث التى تموت جوعاء بعد ان امتص الحزب الواحد لحمها الحى، وأتى على العظم بعد اللحم.

يستطرد محمود أباظة قائلا: وعندما عدل دستورنا ولفظ نظام الحزب الواحد، وأخذ بنظام تعدد الأحزاب، لم يمتد الإصلاح إلى الهيكل السياسى، بل اكتفى بتغيير اللون الخارجى وبقى الاختلاط بين الدولة والحزب الحاكم قائما فى المستوى الأعلى، وهو رئاسة رئيس الدولة للحزب الحاكم، والمستوى الأوسط وهو رئاسة المحافظ للحزب الحاكم فى محافظته، وفى المستويات الأدنى بطبيعة الحال.

ومن هنا فإن الحديث عن حياد الدولة بأجهزتها المختلفة فى الانتخابات العامة، وهو شرط لازم من شروط مذاهب الانتخابات، يعتبر كلاما بلا معنى.

● ثانيا: لم يكتف النظام بالآثار القديمة، بل أضاف إليها جديدا، فقد صدر قانون العمد الأخير ليجعل العمدة بالتعيين، وليس بالانتخاب، وقد يحار المرء فى فهم هذا القانون، لأن أول تساؤل يتبادر إلى الذهن، لماذا تدب الدولة نفسها بأربعة آلاف صراع يجرى بين المرشحين لمنصب أربعة آلاف عمدة؟!.. فعندما كان اختيار العمدة بالانتخاب، كانت الدولة بعيدة عن تلك الصراعات، وكل قرية تحسم هذا الصراع بالأغلبية ولا يكون للمرشح الذى لم يحالفه الحظ سوى معاتبة أهله فى قريته.

أما الآن، وبعد صدور قانون تعيين العمد، فإن كل مرشح لم يقع عليه اختيار الجهة الإدارية المنوط بها التعيين لا يبقى له إلا مخاصمة الإدارة، هو وأهله وأنصاره، وكذلك الحال بالنسبة للمشايخ.

ولكن يبدو أن بعد صدور هذا القانون منذ أكثر من عامين وعجز الإدارة عن تطبيقه «فلم يعين عمدة واحد منذ تطبيق هذا القانون حتى اليوم» رأى الحزب الحاكم مستعينا بالإدارة أن يستغل هذا القانون الجديد فى الضغط على العمد القائمين، بحيث يهددهم بعدم تعيينهم بعد انتهاء مدتهم إلا إذا انحازوا إلى مرشح الحزب الحاكم، وخرجوا على حيادهم المفروض عليهم بنص القانون.

وهنا نجد أيضا أن اختلاط الحزب بالدولة يعطى هذا التهديد مصداقية، وينسف أى أمل فى نزاهة الانتخابات القادمة قبل أن تبدأ.

● ثالثا: وإذا أضفنا إلى هذا أن الإعلام المسموع والمرئى تحتكره الدولة احتكارا كاملا، بينما الصحف فى وضع شبه احتكارى للدولة أيضا، فكيف يمكن أن يحايد الإعلام بكافة

وسائله بين مرشحى الحزب الحاكم وغيرهم من المرشحين.. وهذا الحياد ايضا شرط من شروط نزاهة الانتخابات.

فض الاختلاط

ويضيف محمود أباظة: مجمل القول إن اختلاط الحزب بالدولة، وهو أمر موروث ومتجدد، يحول دون نزاهة الانتخابات.. فإذا ما انتهينا إلى ان الناخبين فى مجملهم يدركون هذه الحقائق نظريا وعمليا مما يؤدى إلى انصرافهم عن المشاركة فى العملية الانتخابية.. فعلينا ان نعترف بأن بداية الإصلاح هى فض الاختلاط بين الحزب الحاكم والدولة، وهو ما يطالب به الوفد عندما يصر على ضرورة تنحى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم.. وضرورة اختيار المحافظين بالانتخاب، وكذلك العمد.

يبقى بعد أن أوضحنا مسئولية الدولة عن الخلل الذى يصيب العملية الانتخابية من اساسها الا نغفل مسئولية الأمة عن هذا الخلل.

● فأولا: ماهى المعايير التى يضعها الناخب لاختيار النائب عن الأمة؟!.. هل هى قربه من الحكومة؟!.. أم قدرته على التأثير على هذه الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها وحثها على تحقيق مصالح الأمة؟!

● وثانيا: هل دور النائب ان يعين بالاستثناء او يعتمد على صلاته باولى الأمر لتحقيق بعض الخدمات لبعض المقربين له نظير دوره؟!.. أم يعمل على فرض المساواة بين كافة المواطنين فى فرص العمل والتمتع بالخدمات العامة.

● وثالثا: هل واجب النائب ان يمثل الأمة ومصالحها العليا؟!.. أم واجبه أن يمثل فئة أو تجمع مصالح او اسرة او تكتل من اى نوع كان؟!

● واخيرا: هل الانتخابات وسيلة الأمة فى اختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم؟!.. فحيث توجد الديمقراطية الحقيقية لا يكون لهذه التساؤلات محل، وإنما تدور المعركة الانتخابية برمتها حول تقييم ما ادته الحكومة فى الفترة السابقة، ومقارنة برنامجها بالبرامج الأخرى المطروحة، ونحن لم نزل بعيدين عن هذه المرحلة.. فالقاعدة عندنا ان من يحكم يحصل على الأغلبية التى يريدها، وقت ما يريدها، وبالقدر الذى يريده.. وهو عكس القاعدة العامة التى تقوم عليها الديمقراطية، حيث أن من يحصل على الأغلبية هو الذى يحكم.. ومع ذلك فعلينا بعد هذه الملاحظات الا نقف عند هذا الحد بل نفتح حوارا حول ما تحتاجه مصر لدخول القرن الواحد والعشرين، ونحن على ثقة من ان الذين تولوا امورها حتى الآن لا تشغلهم هذه القضية، وإنما شاغلهم الشاغل هو مايجب عليهم أن يفعلوه حتى يستمروا فى مقاعدهم.. اما مصر فلها رب يحميها.

نريد مجلسا قويا

● فؤاد بدراوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد، وعضو الهيئة العليا يرى أن الانتخابات القادمة، هى الفرصة الأخيرة أمام النظام حتى يؤكد أن الديمقراطية التى ينادى بها حقيقة واقعة، وليست مجرد ديمقراطية هامشية، وذلك لن يتحق إلا من خلال انتخابات نزيهة بعيدة عن تدخل السلطة بكل اجهزتها لصالح مرشحى الحزب الحاكم.. وحتى لا تتكرر المهازل التى كانت تحدث فى الانتخابات الماضية.

لذلك يطالب الوفد بالضمانات التى توفر للمعركة الانتخابية نزاهتها وحيدتها، وهى تلك الضمانات التى تضمنتها مذكرة احزاب المعارضة، والمرفوعة إلى رئيس الجمهورية.

يضيف «بدراوى»: إننا نريد مجلس شعب قويا، خاصة وهو المجلس التشريعى الأخير فى نهاية القرن العشرين، فالمطلوب منه مسئولية جسيمة نحو آفاق المستقبل فى تحقيق آمال الشعب المصرى فى غد افضل، وفى مقدمة تلك الآمال، العمل على تحقيق الديمقراطية الكاملة، حتى يتحقق للشعب المصرى حريته، وأن يكون شعار سيادة الأمة حقيقة واقعة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال دستور ديمقراطى، يحقق الديمقراطية، ويجعل السلطة للشعب وليس للحاكم.

ومن هنا فإننا نريد نوابا عن الشعب اقوياء، يعبروا عن إرادة الشعب، وأن يترجموا مشاكلهم، ويعملوا على حلها بعيدا عن الشعارات الزائفة، وبعيدا عن الاحتماء وراء حصانة المجلس.. وأن يكون هدف النائب تحقيق مصالح دائرته والارتباط بها دون النظر إلى «صالحه الشخصية أو الذاتية.. نريد نوابا يكشفون الفساد بكل اشكاله والوانه وأن يكون لهم ولاء للشعب، وليس للسلطة.. باختصار نريد مجلسا قويا يعبر عن آمال الأمة فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت قبة البرلمان وبشجاعة.

إشراف قضائى كامل

● هذا ايضا ما يؤكده محمد عبدالرازق سرحان رئيس اللجنة العامة لحزب الوفد بالقليوبية وعضو الهيئة العليا.. ويضيف: إذا كان النظام يريد بالفعل انتخابات حرة ونظيفة كما يدعى، فعليه أن يضع ضمانات قضائية للعملية الانتخابية.. أى يكون هناك إشراف قضائى كامل على جميع اللجان الرئيسية والفرعية، وإذا كانت الدولة تدعى بأن عدد القضاة البالغ ٧ آلاف لا يكفى للإشراف على جميع اللجان، فإننا نقول إن هذه الدعوى باطلة، لأن لدينا ٢٥ الف لجنة انتخابية موجودة فى ٤ آلاف و٢٠٠ قرية ومركز ومدينة، ويجوز جمع اكثر من لجنة فى مكان واحد حتى يتمكن القاضى من الإشراف عليها بسهولة ويسر، ومن هنا يمكن الاستعانة بـ ٤ آلاف و٢٠٠ قاضى فقط، وهكذا يمكن تطبيق الدستور من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية.

ويضيف محمد سرحان: النائب الذى يريده الشعب هو النائب الذى يخشى الله، وأن يكون فى خدمة الشعب ومدافعا عن الحق، مطالبا تصحيح الأخطاء، متواجدا بين أبناء دائرته لمعاونتهم وقضاء حوائجهم، ومشاركا بقوة فى البرلمان للوصول إلى التشريع الأمثل الذى يعم بالخير على أرجاء الوطن، وفى نفس الوقت أن يكون قدوة للخروج فى لجان تقصى الحقائق لمراقبة المال العام ومحاربة الفساد.

جهاز خاص بالانتخابات

● طلعت رسلان عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، وعضو مجلس الشعب السابق.. يقول: في دورة ١٩٨٧ عندما كنت عضوا بمجلس الشعب، طلبت من الدكتور رفعت المحجوب، أن يتم إنشاء جهاز شبيه بالجهاز المركزى للمحاسبات، على أن يكون هذا الجهاز تحت إشراف وزارة العدل، ويكون دوره الإشراف على العمليات الانتخابية التى تجرى فى مصر، سواء انتخابات مجلس الشعب، أو الشورى، أو المجالس المحلية، أو النقابات العمالية، أو المهنية، وحتى الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية.. ولكنى واجهت معارضة.. وقلت أيضا بالنسبة للإشراف القضائى على الانتخابات، أن تجرى الانتخابات على أكثر من يوم، فمثلا تجرى الانتخابات فى الوجه البحرى فى يوم، والانتخابات فى الصعيد فى يوم آخر، وفى القاهرة فى يوم ثالث، وهذه ليست بدعة، ولكنها حقيقة تم تطبيقها فى عدد من الدول، وذلك لإمكانية الإشراف الكامل على جميع اللجان لضمان نزاهة الانتخابات ونظافتها.

ويضيف «رسلان»: المشكلة التى تواجهنا الآن هى اقناع الناس بالذهاب إلى الصناديق الانتخابية للإدلاء بأصواتهم.. بعد أن فقدوا الثقة فى الحكومة وفى مصداقيتها بإجراء انتخابات حرة نزيهة.. وهناك حوادث تزوير سابقة.. لذلك نحن الآن نبذل جهودا ضخمة لإقناع الناس بالمشاركة فى الانتخابات لاختيار من يصلح.

الثقة فى الحكومة!!

● وهذا ما يؤكده أيضا كرم زيدان عضو الهيئة العليا لحزب الوفد.. ويضيف: الوفد قالها من قبل ويقولها الآن، نحن نريد ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية،

وبدون هذه الضمانات والتى تتمثل فى تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطنى، وإشراف قضائى كامل على الانتخابات، وأن تكون هناك حكومة محايدة خلال فترة الانتخابات، بدون هذه الضمانات لن تكون هناك انتخابات حرة، ولن يذهب الناس إلى الصناديق، ولن تكون هناك ثقة فى الحكومة أو فى نزاهة الانتخابات.



المحاكم العسكرية !! والتيارات الإخوانية !!

يتضح من الاجراءات التى ياخذها الحزب الوطنى وحكومته انهم يضعون العراقيل امام ترشيح بعض المواطنين الذين ينتمون الى التيار الاسلامى الممثل فى جماعة الاخوان المسلمين وذلك باحالة المتهمين منهم الى المحاكم العسكرية!!

ولا شك ان المحاكم العسكرية تختلف اختلافا كبيرا عن المحاكم العادية سواء فى اجراءاتها او فى استئناف الاحكام.. فالمحاكم العسكرية كما نعلم تتصف بسرعة الاجراءات وكذلك بسرعة اصدار الأحكام .

إذ ان هذه المحاكم تتشكل لنظر قضية معينة واصدار الاحكام بشانها وهى غير قابلة للاستئناف وهذا بطبيعة الأمر يختلف عن النظام المتبع فى المحاكم العادية التى تتصف عادة بطول الاجراءات حتى ياتى دور القضية المحالة اليها للنظر فيها وهذا عادة يستغرق بضعة اشهر وكذلك فان احكامها قابلة للاستئناف والطعن بالنقض !!

ولا شك ان الهدف من احالة التهم المدعى بها على قيادات الاخوان هو سرعة البت فى هذه القضايا وصدور الأحكام إن كانت بالادانة فان ذلك يمنع هذه القيادات من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة وهذا هو بيت القصيد!! لأن الدستور لا يمنع المحبوسين تحت التحقيق من الترشيح لعضوية مجلس الشعب!! لقد ظهرت دعوة الاخوان على يد الشهيد الامام حسن البنا فى عام ١٩٢٨ اى منذ ما يقرب من سبعين عاما وحينما قويت الدعوة واشتد عودها فى الأربعينيات بدأت الحكومات المصرية بلا استثناء ابتداء من حزب الوفد ومرورا بباقى احزاب الاقلية الأخرى والتى كانت تتبادل الحكم مع حزب الوفد كالسعديين والاحرار الدستوريين وغيرهم .. كانت هذه الأحزاب جميعا تواجه جماعة الاخوان المسلمين بالبطش عن طريق استخدام قانون الطوارىء والاعتقال والمحاكمات ثم جاءت الثورة وهادنت الاخوان فى اول الامر ثم بطشت بهم بطشا شديدا بعد حادثة محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية عام ١٩٥٤ ثم عادت حكومات الثورة واستخدمت كل الوسائل المتاحة لاعتقال قيادات الاخوان المسلمين وصدور الاحكام ضد قياداتهم وذلك فى منتصف الستينيات وفى عهد الرئيس الراحل انور السادات فتح الباب امام التيارات الاسلامية لمناهضة التيارات الماركسية فى الجامعات المصرية ثم ظهرت فى اعقاب ذلك الجماعات الإسلامية ومنها جماعتا الجهاد



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

والتكفير والهجرة اللتان اتصفتا بالعنف والاغتيالات وبقيت جماعة الاخوان المسلمين كما هي تنادى بالدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية وخاضت انتخابات القائمة مرتين تحت قائمة الوفد فى عام ١٩٨٤ وتحت قائمة حزب العمل عام ١٩٨٧ حيث نجح من قياداتها بضعة وثلاثون عضوا احتلوا مقاعدهم فى مجلس الشعب واستطاع الاخوان كذلك ان يسيطروا على بعض النقابات المهنية كنقابة الاطباء والمهندسين والمحامين .. وهنا بدات حكومة الحزب الوطنى تتصدى لهم بتعديل قانون النقابات المهنية للحد من سيطرة الاخوان عليها!!

واخيراً وليس آخراً قامت الحكومة بابلاغ النائب العام ببعض الاتهامات التى وجهت لبعض قيادات الاخوان بالتآمر على الحكم وبالاتصال السرى بالجماعات الارهابية وقد نفى الاخوان ذلك نفياً باتاً واوضحوا انهم كمواطنين من حقهم ان يرشحوا انفسهم فى مجلسى الشعب والشورى وفى المحليات ومازالت المعركة السياسية مستمرة وقيادات الاخوان مستقرة .. الحكومة ماضية فى طريقها لضرب الاخوان واخرها تقديم قياداتهم للمحاكم العسكرية بدون اسباب قوية!!

وهو امر مستغرب والكل مستعجب!!

هذه هى الحكاية من البداية والله اعلم بالنهاية !! وان غداً لناظره قريب!!

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٥

بعيدا عن المزايدات الانتخابية !

فرضت قضية انتخابات مجلس الشعب نفسها على صدر اهتمامات العمل العام مع بداية العد التنازلى لموعد اجرائها المحدد له منتصف نوفمبر القادم ، والحقيقة فان ماتراه امامنا من مشاهد ومانرصده من استنتاجات لابد ان يدعونا الى الاعتقاد باننا امام اختبار رهيب ليس متعلقا بهوية وشخوص من سينالون شرف تمثيل الامة تحت قبة المجلس ، وانما هو اختبار للتجربة الديمقراطية برمتها.

وربما اضيف الى ذلك اعتقادى بان اجواء المعركة الانتخابية سوف تؤثرالى حد كبير على مناخ العمل السياسى والحزبى لسنوات قادمة... ومن ثم فان مسئولية الجميع ان يتجنبوا الانزلاق الى مهاترات وخصومات لن تمس شخوص المتنافسين ولافتاتهم الحزبية انما ستمس شرف الممارسة الديمقراطية وتزرع اجواء من الشكوك والجروح التى يصعب مداواتها فيما بعد !

■ ■ ■

واذا جاز لى ان اتسرع ولو حتى بالتمنى قبل أن تتضح اتجاهات الريح وملامح الأجواء المرتقبة للعملية الانتخابية فلربما اقول:

إن هناك مؤشرات ايجابية تدعو الى الاطمئنان لعل اهمها ما أعلن عن حرص جميع الفصائل الحزبية على دخول المعركة الانتخابية، وادراك الجميع ان سياسة المقاطعة قد اعطت مردودات سلبية على من انتهجوها ، وان رهان المزايدة من خارج الحلبة كان رهانا فاشلا وخاسرا.

وهنا يتحتم أن نقول كلمة حق - دون ان نقطع سياق مانتحدث عنه - وهى ان مجلس الشعب وبرغم اية ماخذ يتحدث عنها البعض - قد استطاع خلال مرحلة حكم الرئيس مبارك وبالذات فى دورته الانتخابية الاخيرة ان يثبت الى حد كبير انه بيت كل الشعب وانه الملجا والملاذ لكل مواطن على ارض مصر من خلال أداء متوازن يجمع بين حق الرقابة وسلطة التشريع بمشاركة ايجابية ساخنة تفاعلت فيها قوى المعارضة مع قوى الاغلبية ، ولم تؤثر اية خلافات فى الرأى على وحدة الموقف ازاء القضايا القومية والوطنية.

ولو أن أحدا سالنى :

ماهو تقييمك لأداء مجلس الشعب فى دورته الأخيرة؟

لقلت بما يلى :

إننى لا استطيع ان احكم حكما دقيقا من ارضية التوقف عند جزئيات وتفاصيل ، ولكن الحكم الصحيح ياتى من اطار أوسع واشمل يؤكد ان ماشهده مجلس الشعب من مناقشات وتشريعات قد عكس الى حد كبير معنى الديمقراطية بمفهومها الحقيقى على أساس انها حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب.

لعلى اكون اكثر وضوحا واقول ان بعض ماصدر من قوانين وتشريعات قد اثار قدرا من الجدل ، ولكن ذلك لاينفى ان ماتم قد جرى تمريره تحت مظلة الديمقراطية وليس بقرارات فوقية ، وان جوهر الجدل لم يكن يتركز فى معظم الاحيان حول أهداف وغايات التشريع بقدر ما كان منصبا على الوسائل والاجراءات التى سبقت خطوة التشريع.

وربما يكون ضروريا أن نلفت النظر هنا الى ان الديمقراطية تعنى اول ماتعنى احترام رأى الاغلبية فى النهاية حتى لو قيل بان ذلك يعكس شكلا من اشكال الديكتاتورية باسم ديكاتورية الاغلبية لان هذه افضل وأرحم من ديكتاتورية الانظمة الشمولية التى لاتسمح بمجرد الهمس او التعقيب!

ومع ذلك فلست اتجنى غلى أحد اذا قلت إن بعض مااثير من جدل بشان بعض ماصدر عن مجلس الشعب من تشريعات كان فيه أحيانا ابتعاد عن الفهم الصحيح لضرورات التوازن فى الممارسة الديمقراطية، لان الديمقراطية الحقيقية هى التى تحقق التوازن الدقيق بين الفرد والتزام المجتمع وبين حقوق الفرد وحقوق المجتمع.

■ ■ ■

لقد أردت ان اقول وبغير تحرج ان ماتحقق تحت القبة فى السنوات الاخيرة لايدعو الى الياس وإنما يفتح أمامنا ابواب الامل فى ان تتسع رقعة الممارسة الديمقراطية وأن تتعدل الخريطة السياسية وبما يسمح بمشاركة حزبية اوسع تتيح لكافة الفصائل ان تعبر عن نفسها تحت

مرسى عطا الله

إن المسئولية الوطنية تفرض على الجميع ان ينزلوا الى قاع الشارع المصرى بافكار ومبادرات علمية تضع فى الاعتبار أن الحكومة - أى حكومة - لايمكن وحدها ان تحقق المعجزات أو أن تاخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية ، وانما يجب ان تكون هناك مشاركة شعبية حقيقية لأن التحديات التى يواجهها المجتمع تتجاوز طاقات الجهاز الحكومى وتتطلب عطاء كل فرد من أبناء هذا الوطن.

ان الاحزاب السياسية مطالبة بان تواجه الشعب بالحقيقة وان تفسح المجال لمشاركة شعبية جماعية حول افضل الاساليب والبدائل الكفيلة بتعزيز قاعدة الانتاج وزيادة نسبة الادخار والاستثمار وترشيد الاستهلاك ومحاربة الاسراف وتوجيه أكبر قدر من الاعتمادات لخلق فرص عمل جديدة.

ولكى يكون ما اقوله واضحا ومحددا فلعلى أقول بان أية محاولة لاستثمار أجواء المعركة الانتخابية فى تسميم العقول أو صرف الأنظار بعيداً عن قضايا وهموم الوطن الحقيقية ، انما يمثل خدمة مباشرة لقوى التطرف والارهاب التى مازالت تجد بكل اسف من يغازلها تحت مظلة الشرعية الديمقراطية ، ودون تقدير للعواقب الوخيمة التى يمكن ان تترتب على ذلك.

إن علينا ـ كما قال الرئيس مبارك اكثر من مرة ـ ان نعتمد على أنفسنا وان ندبر مصادر جديدة للانتاج ، فاين احزابنا جميعا من هذه الدعوة الواضحة التى ينبغى اشراك الشعب كله فى تلبيتها؟

نعم إن احدا لن يحل لنا مشاكلنا وليس أمامنا الا الاعتماد على عقولنا وسواعدنا من خلال تخطيط محكم يستهدف زيادة الاعتماد على مواردنا القومية.

واذا كان البعض يتحدث باستمرار عن التغيير من منظور تداول السلطة او تغيير الوزراء فإننى لا اتجاوز اذا قلت ان الناس تنشد تغييرا بمفهوم جد مختلف عما يكتب او يقال لاسباب حزبية ودوافع انتخابية!

ان هناك احساسا عاما فى الشارع المصرى وفى قطاعات عريضة من المثقفين باننا نحتاج قبل التغيير السياسى الى تغيير اقتصادى وتغيير اجتماعى ، ولاننا قد قطعنا شوطا طويلاً على طريق التغيير الاقتصادى من خلال برنامج اصلاحى شامل بدا يعطى ثماره ، فإن الأولوية الآن للتغيير الاجتماعى.

مظلة الشرعية الديمقراطية التى تخاصم الارهاب والتطرف وكل اشكال العمل السرى.

وعندما نتحدث عن توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية فإن ذلك يحتاج فى البداية الى توسيع مفهوم المشاركة العامة وأحسب ان ظروف المعركة الانتخابية يمكن ان تمثل فرصة ذهبية أمام جميع الاحزاب لتعميق هذا المفهوم وعلى أوسع نطاق فى الشارع المصرى.

إن المعركة الانتخابية القادمة تمثل فرصة ذهبية امام جميع الأحزاب لكى تبعث روح المشاركة عند الناس وتدفعهم الى التخلص من رداء السلبية الذى يعزوه البعض الى عدم الثقة فى جدوى المشاركة بينما الحقيقة هى أن أغلب اساليب الممارسة الحزبية هى سبب العزوف والسلبية عند الكثيرين.

واذا جازلى ان اجازف برأى فإنى أقول :

إن الرأى العام بقاعدته العريضة ليس طرفا فى المزايدات التى يراد فرضها عليه ، بينما هو فى أمس الحاجة لمن يتحاور معه حول هموم وقضايا اساسية يعايشها ويكابدها.

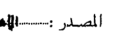
ولست أعنى بذلك أن الرأى العام ليس مهتما بالقضايا السياسية التى تثيرها الاحزاب ،ولكننى اقول صراحة ان هذه القضايا ليست على صدر اولويات الاهتمام فى ظل ادراك حقيقى لدى الناس بان هذه قضايا تهم الصفوة وطلاب السلطة وحدهم!

ومن هنا فإن الاحزاب السياسية كافة بما فيها حزب الأغلبية - ينبغى ان تتوجه الى الناخبين هذه المرة من أرضية الرغبة فى توسيع مفهوم المشاركة فى تشخيص اوضاع المجتمع والبحث عن طرق اصلاحها.

واذا جاز لى ان أعدد بعض هذه القضايا فلعلى اضع على راس هذه الاولويات قضيتى البطالة والارهاب مع قضايا السكان والتعليم والإصلاح الاقتصادى والتنمية والصحة وتحسين سائر الخدمات.

وعندما نبادر بطرح هذه القضايا فى ساحة المعركة الانتخابية فإن مسئولية الجميع ان يتجنبوا محظورين اساسيين اولهما محظور زراعة الاوهام فى امكانية حل هذه المشاكل بعصا سحرية وثانيهما محظور بذر بذور التيئيس من خلال التشكيك فى قدرتنا على انجاز اى شىء من نوع ما يقول البعض ويكتب احيانا!



المصدر : 

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن هناك احساسا عاما بحاجتنا الى تغيير اجتماعى يبدا بتغيير فى السلوك الجماهيرى الذى لم يعد يرضينا فى البيت وفى الشارع وفى النادى وفى دواوين العمل.

ان التغيير الاجتماعى المطلوب لابد ان يعكس اخلاقيات جديدة فى احترام الصغير للكبير وفى معنى أداء الواجب وتقوية الترابط الاجتماعى والالتزام بالقيم الروحية قولا وفعلا وتعاملا مع النفس ومع الغير من خلال اعادة دور الاسرة ودور المدرسة بالمفهوم الصحيح.

ولست اظن ان احدا يمكن ان يجادل فى ان مثل هذا التغيير الاجتماعى لايفرض نفسه كاولوية فحسب فى ضوء مانرى ونشهد من سلوكيات دخيلة على مجتمعنا وانما لان مثل هذا التغيير الاجتماعى هو المدخل الصحيح لاى تغيير سياسى منشود.

وربما يجوز هنا ان اضرب مثلا على اهمية التغيير الاجتماعى وأشير الى ان مانعانى منه الآن من زيادة سكانية تضغط على مواردنا وتبتلع كل انجازات التنميةهو نتاج اتجاهات وسلوكيات فى مجال الانجاب تلعب دورا معيقا للتنمية.

إننا بحاجة الى حوار شعبى واسع ومتصل دائما حول نظام التعليم بحيث يظل اى نظام ناخذ به متجاوبا ومتوافقا مع الخريطة الاقتصادية ومع التطور الاجتماعى ومع ضرورات الاسراع بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

ثم إننا بحاجة الى مواصلة الخطو على طريق تحرير نظم الادارة فى جميع مؤسساتنا الخدمية والانتاجية بما يعكس تقدير قيمة الوقت ومايعكس ايضا جوهر الادراك باهمية اداء الواجب قبل المطالبة بالحصول على الحق والقضاء على البيروقراطية والروتين.

نحن بالفعل بحاجة الى فكر جديد ومستنير يدرك اهمية التوازى بين الانتاج والديمقراطية لان كلا العنصرين معا هما اللذان يهيئان الاجواء السليمة لانطلاق المواهب وتفجر ملكات الابداع فى جميع مجالات العمل الوطنى.

أننا بحاجة الى اجهاد عقولنا وأفكارنا فى البحث عن صيغ عملية تؤدى الى تاكيد استمرار الالتزام بعدم زيادة الاعباء على الفئات ذات الدخل المحدود ووضع نظام محكم للسيطرة على اسعار السلع والخدمات.

ثم اننا ايضا بحاجة الى استعادة نهضتنا السياحية التى كانت قد تاثرت بشرور رصاصات جماعات الارهاب الاسود ولكى تستعيد السياحة دورها كاحدى الركائز الاساسية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وباعتبارها أحد اهم مصادر الدخل والعملات الحرة

وأخيرا وليس اخرا فإن امامنا مهمة تحسين مستوى الخدمات خصوصا فى قطاعى الاسكان والصحة العامة واستكمال مهمة بناء نظام متطور للادارة المحلية يسمح بانسياب هذه الخدمات ووصولها الى كل نجع وقرية

●●●

واذن ماذا؟

اقول باختصار ان اجندة العمل الحزبى فى المعركة الانتخابية القادمة يجب ان تراعى كل هذه المطالب والاهتمامات والاحتياجات الضرورية للمواطنين.

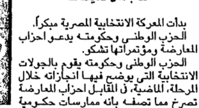
اقول بوضوح ان اية محاولة للخروج عن دائرة الاهتمام الحقيقى للناس لن تعطى اى مردود ايجابى فى صناديق الانتخابات ولن يترتب عليها إلا مزيد من العزوف عن المشاركة فى العمل السياسى من جانب من يؤثرون عدم اضاعة وقتهم فى الاستماع لما لايفيد.

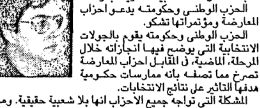
وعلى الذين يريدون ان ترتفع لافتاتهم الحزبية تحت قبة مجلس الشعب ان يعيدوا النظر فى بنود اجندتهم الانتخابية ، لانه كلما اقتربت البرامج من هموم الناس ومن عقولهم زادت الفرص فى نيل الحصانة المنشودة تحت قبة البرلمان

وتلك هى القضية!.

بين الصحافة والسياسة

■ جمال عنايت ■





بدأت المعركة الانتخابية المصرية مبكراً.

الحزب الوطنى وحكومته يدعو احزاب المعارضة ومؤتمراتها تشكو.

الحزب الوطنى وحكومته يقوم بالجولات الانتخابية التى يوضح فيها انجازاته خلال المرحلة الماضية، فى المقابل احزاب المعارضة تصرخ مما تصفه بانه ممارسات حكومية هدفها التاثير على نتائج الانتخابات.

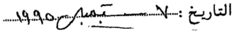
المشكلة التى تواجه جميع الاحزاب انها بلا شعبية حقيقية. ومع ذلك فالمعركة حارة بينهم جميعا على كتل من الجماهير غير مهتمة فى الغالب. والمعركة الانتخابية تستخدم فيها كل الاسلحة المتاحة للطرفين، الحكومة لاتسمح باى تجاوز، كانت تتغاضى عنه فى الماضى، والمعارضة تشكو من أية واقعة تعتبرها غير جديرة باثارة مشكلة حولها قديما. ولان احزاب المعارضة هى فى حقيقتها جرائد اكثر منها تكتلا جماهيريا، فلتلك الاحزاب اعتبرت ان الجرائد هى سلاحها الرئيسى فى الانتخابات.

لكن الجديد فى تلك المعركة ان الجرائد لم يتوقف دورها عند النشر ومهاجمة الحكومة او اى عمل تقوم به، بل تحول الصحفيون بتلك الجرائد إلى مرشحين يخوضون باشخاصهم المعركة الانتخابية. تقليديا يحاول السياسيون استغلال الجرائد فى تحقيق اهداف سياسية لكن هذه هى المرة الاولى التى يتحول فيها الصحفيون إلى سياسين مستخدمين سلاح الجرائد.

السؤال الآن ما هو الخط الفاصل بين استخدام الصحفى لقلمه فى خدمة الحقيقة المجردة، أو خدمة اهداف سياسية محدودة.

كيف يمكن للقارىء ان يميز بين الصحافة والسياسة والسؤال مطروح علينا جميعا.



المصدر : الأحرار


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

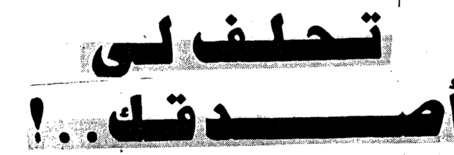
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥





يكتبها اليوم الفنان:
حمدى أحمد

واخوف ما اخاف منه ان يكون قلب الحكومة كقلب العاشق المحب الولهان .. قلب يعيش للاحلام .. يمتعه شقاء الحبيب ويستعذب الالام .. قلب متقلب.. إذا نظر الحبيب له نظرة رقة راح يسبح فى الهواء مع الهوى.. يهيم مع الحلم والأحلام بنت الخيال .. ولعل قلب الحكومة المحب العاشق الولهان تخونه النية الصادقة وامام نظرة من قانون الطوارىء ومداعبة من القانون رقم ٩٥/٩٣ او لمسة على شعر الحكومة من القوانين سيئة السمعة اخوه قانون الاشتباه بهم قلب الحكومة ويسبح فى الأحلام... ويستعذب الشقاء .. يتلذذ بالالم .. ويميل نحو هوى الحبيب..



تحلف لى أصدقك..!



تقسم الحكومة وباغلظ الايمان ان الانتخابات القادمة طاهرة وعفيفة وشريفة ونزيهة .. وهناك مثل عامى يقول (تحلف لى اصدقك أشوف أمورك استعجب) .. إذا كانت النية عند الحكومة إجراء انتخابات حرة نزيهة عفيفة شريفة طاهرة فلماذا لا تتحول النيات الى أفعال .. قد كنت انوى ترشيح نفسى فى الانتخابات القادمة استجابة لآراء الكثيرين من أهالى دائرة بولاق .. التى كان لى شرف تمثيل أهلها فى برلمان ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٤ .. وكذلك الح بعض الاصدقاء وبإصرار ان ارشح نفسى فى دائرة روض الفرج التى اعيش فيها كل سنين الشباب حين كنت طالبا فى المدرسة التوفيقية الثانوية ولى فيها زملاء اعزاء متعهم الله بالصحة مازالوا فى شبرا وروض الفرج .. ولم تكن المدرسة التوفيقية وحدها التى عشت فيها صباى بل ايضا كانت هناك صلات فنية وسياسية بزملاء مدرسة شبرا الثانوية ومدرسة (الأمير فاروق) روض الفرج الثانوية حاليا ومدرسة النيل ورقى المعارف والإيمان القبطية .. وفى كل منها لى زملاء اعزاء رفاق نضال سياسى .. اوهموا صحبة فى



رحاب الفن .. شكرت كلا الاثنين من جموع الاصدقاء والرفاق وشرحت لهم مبرراتى التى تدعونى الى عدم خوض المعركة الانتخابية القادمة واول تلك الاسباب هو ما بدات به الكلام عن نزاهة الانتخابات وموقف الحكومة من التصميم على انها انتخابات شريفة عفيفة طاهرة ونزيهة .. اصدق الحكومة فى نواياها فمكان النية القلب.

واخوف ما اخاف منه ان يكون قلب الحكومة كقلب العاشق المحب الولهان .. قلب يعيش للاحلام .. يمتعه شقاء الحبيب ويستعذب الآلام .. قلب متقلب إذا نظر الحبيب له نظرة رقة راح يسبح فى الهواء مع الهوى يهيم مع الحلم والأحلام بنت الخيال .. ولعل قلب الحكومة المحب العاشق الولهان تخونه النية الصادقة وامام نظرة من قانون الطوارىء ومداعبة من القانون رقم ٩٣/٩٥ او لمسة على شعر الحكومة من القوانين سيئة السمعة اخوة قانون الاشتباه يهيم قلب الحكومة ويسبح فى الاحلام.. ويستعذب الشقاء .. يتلذذ بالالم .. ويميل نحو هوى الحبيب .. ان النية ياحكومة الحزب الوطنى فى هذه الامور

لاتكفى .. فهذه مصائر شعوب حياة جيل ... مستقبل امة .. ومصائر الشعوب ومستقبل الاجيال لايمكن ابداً باى حال من الاحوال أن تركن الى النية او يغنيها القسم بان الانتخابات القادمة حرة شريفة عفيفة طاهرة .. ابداً لن يكون القسم باغلظ الايمان او النية التى مكانها القلب وماشققنا ابداً عن قلب حكومة الحزب الوطنى .. ان مايجعلنى اميل الى محبوبتى واذوب فى هواها .. حسن سيرتها .. سلوكها .. سمعتها بين الجيران .. اهلها .. والمثل العامى يقول «اسال وحاسب قبل ماتناسب» .... ولقد خبرنا هذه الحكومة ... حكومة الحزب الوطنى لاكثر من عشرين سنة ... خبرنا سيرتها مع القوانين سيئة السمعة ... تعذبنا من سلوكها ... وخصوصاً مشيها البطال مع صندوق النقد الدولى ... سمعتها مع جيران لنا ولانعرف هى تحب من وتكره من ؟ ولانعرف ايضاً لماذا هى تكره اليوم ثم تحب غداً نفس الجار ... حكومة ذات قلب متقلب ... اما عن اهلها ... فتحدث ولاحرج ... ارتفاع رهيب فى الاسعار يقابله تدن شديد فى الاجور .. التفريط فى الثروة الشعبية



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

للامة بحجة اصلاح القطاع العام وهو تدمير اكثر من اصلاح ... قوانين مقيدة للحريات توقف الابداع والتعبير عن الراى ... اكثر من اربعة عشر عاماً تحت الاحكام العرفية .. بطالة لآلاف من شباب مصر الواعد ياكلهم الارهاب والمخدرات واليأس ... ضرائب سنوية اقسى مما كان يفرض المماليك علينا .. ممنوع على الفقراء ان يمرضوا فالمستشفيات العامة على قلتها اغلقت ابوابها فى وجوههم ... التعليم اصبح لابناء الخاصة والقادرين وزادت نسبة الامية .. جامعات ومعاهد استثمارية بآلاف الجنيهات تحت شعار «اللى معاه قرش ابنه يزمر» ... واغلقت الجامعات القومية فى وجوه ابناء الشعب بعد اختراع حمى المجاميع ... تفشى الامراض فى الانسان والحيوان والمزروعات ... هذا ماكان من امر اهلها ... واعود واقول واكرر ان النية والقسم والوعود لاتكفى ولقد عشنا بنياتكم ووعودكم عشرات السنين لقد سئمنا حتى الوجوه وماعدنا نحتمل لاكثر من ذلك ... لاديمقراطية فى ظل الاحكام العرفية .. الانتخابات الحرة النزيهة الشريفة الطاهرة لها مواصفاتها وشروطها ولقد كررنا هذه الشروط والمواصفات فى الصحف والمؤتمرات والبيانات ... وبعد كل هذا تخرج الينا الحكومة لتقسم بالنعمة الشريفة .... وتطلب منا ان نصدق النوايا بعد كل هذه السنين.

هذا من احد الاسباب العشرين التى تراجعت من اجلها عن خوض الانتخابات ... ثم هناك السبب العشرون... ان المعركة القادمة معركة المنافسة بين الاموال.. الاموال المغسولة والاموال التى مازالت فى الطشت تحت الغسيل وما عندى شىء لامغسول ولابطينه فانا اعيش حياتى كما يقول المثل الانجليزى (From Hand To Moith) اى يوم بيوم فما ابقى لنا غلاء الاسعار شيئا ندخره.. ان استطيع ان اقف امام رؤوس الاموال وغير المعروف مصدرها.. فالثروات الفاحشة ربت فى سنين قليلة.. بلا عناء او تعب.. وما يضيرهم ان تصرف ايضا بلا عناء ولاتعب اما السبب الاكبر والاعظم هو احجام الشعب بكل طوائفه عن المشاركة فى الانتخابات ولقد كان عزوف الشعب فى انتخابات مجلس الشورى الاخيرة عزوفا يثير الانتباه.. انه عزوف اليأس.. عزوف فقدان الامل.. ارتسم على الوجوه كل معانى الرفض والغضب.. كان الشعب فى الانتخابات البرلمانية قبل ثورة يوليو يعيشها بكل حواسه... يتحمس كل فريق لحزب يتمناه ويقف وراءه ويسانده الشباب يقود العملية الانتخابية .. يشارك فيها على كل المستويات مرشحا وناخبا.. ماذا دهانا.. لماذا رضى الشعب بهذا الدور الهامشى بعد ثورة يوليو وعلى الاخص بعد الانفتاح وكامب ديفيد وعهود الخصخصة.. ادعو كل رجال السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة.. ان مصر بلا شبابها تصبح شيئا اخر ولكنه ابدا ليس مصر اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا... اننا شعب مصر يارب الذى كرمته بذكرك له فى اكثر من موضع فى القرآن الكريم انك سميع مجيب الدعوات يارب العالمين .. وسبب اخير اننى ممثل ولكنى لا اجيد التمثيل فى السياسة.

مواجهة

منذ ايام تقدمت احزاب المعارضة والقوى السياسية الاخرى بمذكرة الى الرئيس مبارك تطالبه بوضع ضمانات حقيقية تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة .. وكان رد فعل السلطة ان احالت المتهمين من جماعة الاخوان المسلمين الى المحاكم العسكرية (!!) .. وهذا القرار إنذار واضح وصريح وتهديد من السلطة الى كل احزاب المعارضة والقوى السياسية التى تجرات وطالبت بحق من حقوقها التى كفلها الدستور !!

ولم يكن مثل هذا القرار الجائر غريبا علينا .. ففى كل مرة تضج فيها المعارضة بالشكوى ، وتتصاعد اصواتها مطالبة باستكمال الديمقراطية يبدا العد التنازلى وتتهيا الأجواء بتدبير الفتن واختراع المؤامرات .. وتدور عجلة التشريعات القمعية .. وينهال الضرب بعصا السلطة .. ويرتد الحاكم فى النهاية الى اساليب البطش والطغيان !!

ولن ينخدع الناس هذه المرة بتلك المحاولات .. ولن يسلموا أيضا بانصاف الحلول .. فالجميع بين الانفراد بالسلطة والمشاركة الشعبية فى السلطة هو عين المستحيل فى النظم السياسية .. فإما دكتاتورية تضع الحاكم فوق الشعب .. وإما ديمقراطية حقة تضع الشعب فوق الحاكم .. لا وسط بين الامرين .. فالديمقراطية نظام متكامل يقوم على اصول وقواعد .. فإذا ما انتقصنا منها او اقحمنا عليها نظما واساليب ليست من طبيعتها ، فقدت الكثير من فعاليتها .. واصبحت عاجزة عن تحقيق الاهداف المرجوة منها .

ولنتعلم مرة واحدة من تجاربنا .. لنتعلم ان الديكتاتورية لا تبنى ولا تقدم لكنها تهدم وتخرب .. ونصف الديمقراطية كانعدام الديمقراطية سواء بسواء ، لا تنجب سوى اهل الثقة ، ولا تورث سوى الانحلال والتعفن والفساد .

وبدون الديمقراطية الحقيقية لن يتم البناء والارتقاء .. وبغيرها لن نستطيع توفير الخبز لكل جائع .. والسكن لكل مشرد .. والصحة والتعليم والامان لكل مواطن .

لن نستطيع .. فالديمقراطية والبناء توامان لام واحدة اسمها المجتمع العادل .. ولا عدالة فى مجتمع يسيطر فيه الحزب الحاكم على كل مقاليد السلطة ولسنوات طويلة مضت .. فالعدالة حرية فى ان نقول وان نفعل وان نشارك فى صنع المصير .. والعدالة مساواة نكيل فيها للجميع بكيل واحد .

الا هل بلغت .. اللهم فاشهد .

سيد عبدالعاطى



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥



محطات قصيرة

●● الحكومة تحصل على الأغلبية إذا زورت الانتخابات.. ولكنها بالتزوير تفقد شرعية وجودها..

●● عميد الصحفيين فى أمريكا.. حرية الصحافة صداع دائم للحكومات.

●● من حق رجال الأعمال دخول مجلس الشعب.. ولكنهم يبحثون عن قوائم الحزب الوطنى حتى لا تعاديهم الحكومة.

●● الصحافة زعلانة لأن التليفزيون لم ينفذ حكما قضائيا.. ومتى كانت الحكومة تحترم أحكام القضاء!

●● من الغريب أن الأشخاص الذين تحبهم الحكومة يرفضهم الشعب.. والذين يرضى عنهم الشعب تكرههم الحكومة..

●● دكتور وحيد عبدالمجيد.. عندما تعجز الحكومة عن الحوار العاقل مع المعارضة يحدث الركود السياسى الذى يؤدى الى التوتر والعنف.

●● د. أحمد عبدالله.. الحوار الوطنى عملية تربوية سياسية لا تلغى الصراع.. ولكنها تتفادى الصدام.

●● الحكومة ترفض التعامل مع المعارضة وتحرض الأنظمة الصديقة أيضا على المعارضة حكومة تونس ترفض دخول صحف المعارضة المصرية.. والحكومة هاجمت أمريكا لأنها وجهت دعوة لرئيس تحرير الشعب.

●● د. نبيل مرقص.. نقبل بالحوار فى اطار الاسلام الحضارى لصياغة مضمون يتحرر من الماضى ويتجه إلى المستقبل.

●● د. إبراهيم غانم.. أصول الإسلام أقرت الحوار كوسيلة ومبدأ..

●● د. عاصم الدسوقى.. الولاء السياسى إذا تدخل فى كتابة التاريخ يفسدها..

●● أ. مختار قاسم.. الإرهاب فى مصر له أسباب محلية اجتماعية وسياسية.. وتعليقه على شماعة الإرهاب الدولى محاولة لتغطية على الفساد الداخلى..

●● د. جورج أتييه استاذ الاقتصاد.. يمكن العثور بسهولة على حلول لمشاكل افريقيا.. إذا حصل الافارقة على حرية التفكير والحوار.. أى الديموقراطية.

●● د. حسين عبدالطيف.. الضرائب غير المباشرة ٧٠ نوعا.. تؤدى إلى الانكماش وتطرد رأس المال المستثمر وتعاقبه.

●● من وثيقة مؤتمر بكين.. الأصول الدينية تعوق استمتاع المرأة بحقوقها الانسانية!!

●● فى الانسان طاقة هائلة لا تعبر عنها غير المجتمعات الحرة والديموقراطية.. ولا تعنى التضحية بالتقاليد والدين والحضارة.

●● د. سعيد النجار.. الطريقة التى صدر بها قانون اغتيال الصحافة تدل على أن مؤسساتنا الدستورية أداة طيعة فى يد السلطة الحاكمة.

●● قالت وكالات الانباء أن الرئيس الروسى يجامل الصحفيين استعدادا للانتخابات.. والحكومة المصرية تضرب الصحفيين استعدادا للانتخابات أيضا.

●● فاروق جويدة.. الموت قدر الهى.. ولكن الجحود رذيلة بشرية.. تؤدى الى موت الشخص وهو على قيد الحياة.

●● مجلة اليسار تعانى أزمة مالية لانها تقول الحقيقة.. وجريدة الشعب تطلب تبرعات.. ولكن الناس تخاف من التبرع حتى لا يقال أن المتبرعين من الارهابيين أو الشيوعيين..

●● من أقوال الحكماء.. التعليم الصحيح مصل ضد العنف.. والاعلام السليم أيضا.

محمد الحيوان



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

الصحف الحزبية .. أصبحت سلعة تجارية ..!!

ما قاله الاستاذ/ جمال بدوى في مؤتمر الصحفيين الاخير الذى يعزى فيه الصحافة في حرية الصحافة يستحق التوقف والتعمق في بحث ما كان وما يجب ان يكون.

كانت الصحافة حرة في عهد الملكية المقبورة حيث كانت حرية الاصدار مكفولة للجميع، وصدرت جميع الصحف بارادة فردية دون شروط وعوائق.. ولولا هذه الحرية ما كانت الصحف الكبرى المصرية العالمية والتى انشاها الافراد فاغتصبتها الحركة المباركة واطلقت عليها رتبة (القومية) وتغيرت البكاوية والباشاوية الى رتبة (القومية).

وانتقلت حرية اصدار الصحف من الاباحة إلى القيود.. واصبحت حكرا على الاحزاب الكبرتية التى ليس لها مكان ولا كيان الا على الورق.. واصبحت الاحزاب ملكا للاستاذ فلان وولده تماما كمحلات البقالة مع فارق جوهرى هو ان محلات البقالة بداخلها بقالة ومعلبات يقبل عليها الناس ويحتاجها البشر.. اما بعض الاحزاب فداخلها هواء وفراغ بل ان اكثرها ليس له مقر الا مضجع صاحبه.

وهذا ما اراده النظام القائم.. اراد تمييع الحزبية.. وتحقيرها.. وكشف المرتزقين عن طريق الحزبية والادعاء امام العالم ان مصر بها خمسة عشر حزبا معارضا بينما لا تتعدى احزاب المعارضة عدد اصابع اليد الواحدة..

والأدهى من ذلك والامر ان النظام قصر اصدار الصحف على الاحزاب واصحاب الاحزاب الارزقية الذين باعوا التصاريح إلى كل من هب ودب حتى ان حزب الاستاذ وابنه باع اكثر من خمسة تصاريح باصدار صحف يقبض منها مبلغا شهريا.

وبقيت احزاب المعارضة الحرة بصحافتها الحرة.. ولذا كان تعديل قانون الصحافة الذى ادى إلى ثورة الصحفيين الاحرار الذين لا يقبلون ان تكون الصحافة الحرة سلعة تجارية.. والذين يرفضون ان تكون السلطة الرابعة لعبة في يد الحاكم يوجهها كيفما يشاء وحيثما يشاء ليسبح بحمده من يشاء.. فهذا ما رفضه الصحفيون الشرفاء ونادوا بحرية اصدار الصحف.. والا فلا حرية للكلمة التى نادى بها الرئيس مبارك ولا ديمقراطية مزعومة.. وحبر على ورق.. يصفونه بصحافة..

(والله المستعان على ما تصفون) صدق الله العظيم

عدلى المولد



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

قضاؤهم .. وقدرنا!

فى واحدة من الهجمات الشرسة على الديمقراطية انتشرت جحافل الشرطة مثل سلاحف النينجا تعيث الفساد وتروع العباد فى معركة انتخابات مجلس الشورى بين مرشح الحكومة ومرشح المعارضة الدائرة بالاسكندرية.

وبعدما أمكن لبعض المحامين أن يلبثوا الإرهاب الذى باشرته الأجهزة الحاكمة ضد مرشح المعارضة وأنصاره الذى وصل الى حد احتجازهم لمجرد وجودهم فى مسيرة من خمسة أشخاص فى حين كان يسير منافسه فى مظاهرات مدفوعة الأجر..

وأصدر القاضى الفاضل «المستشار أحمد محمود جمعة» بمجلس الدولة حكمه ببطلان الانتخابات ثم رفض الاستشكال المقدم لوقف التنفيذ وبدل اعادتها فوجئنا بمرشح الحكومة يحلف اليمين بعد تتويجه عضوا بالمجلس الموقر، وهنا وجدتنى أشهق شهقة توجع النفس وأتذكر انجلترا والحرب العالمية على أشدها عندما كسبت جمعية لحماية البيئة حكما بنقل مطار حربى من وسط المدينة الى خارجها ليكون بعيدا عن مساكن الأهالى، وقد عطل وزير الدفاع تنفيذ الحكم لانشغاله بالحرب وعملا بشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة وعلم تشرشل فأمر بتنفيذ الحكم ونقل المطار وقال: خير لانجلترا أن يقول عنها التاريخ انها خسرت الحرب من أن يقال انها عطلت حكم قاض!

محام محمد عقيل
الاسكندرية



نماذج بشرية مصرية

فى كراساتنا القديمة لوزارة المعارف وحتى المطبوعة فى المطابع الأهلية كنظام وزارة المعارف كانت صفحة الغلاف الأخيرة الخارجية تحتوى على نصائح وتوجيهات نحن أحوج ما نكون اليها الآن هذا بالنسبة للصغار ولكن احتياجنا اليوم الى نصائح للكبار - فكيف الوصول اليهم؟.

البنك المركزى يصدر الآن أوراق النقد بفئات تبدأ من ربع الجنيه الى المائة جنيه ويحتار البنك بين الهوية المصرية الفرعونية وبين المصرية العربية فيختار وجها من هذه ووجها آخر من تلك والاقتراح أن يستقر البنك على هوية واحدة يطبعها على وجه ورق النقد وأن يرفع اصداره الى الخمسمائة جنيه والألف جنيه حيث يسمح سوق النقد بهذا الأن.

أما خلف الورقة فيكون للنصائح ولنبدأ بورقة الألف جنيه والتى يتداولها محظوظو هذا الزمان فهم يستعملون ورقة المائة بدل العشرة ويستعملون ورقة الخمسمائة بدل الخمسين وورقة الألف بدلا من المائة هذا لأن دخولهم فى تصاعد نتيجة العشوائية التى يحددون بها أسعار سلعهم والتى لا ترتبط اطلاقا بأسعار التكلفة ولا بأسعار الاستيراد ولأن حملاتهم الإعلانية قد زادت وتضخمت وفى نفس الوقت تدهورت فى اسلوبها الى الحضيض فلا يأنفون من استعمال الكلمات الفجة الهابطة ولا يتورعون عن ادخال الجنس رقصا ولمزا وهمسا فيما يقدمون من إعلانات. واجمعوا معى هذه المفردات . دكتور ومهندس وملتح وشركته تنتج أحدث التكنولوجيات الالكترونية واعلاناته رجل يهز نصفه الأسفل فهل يمكن جمع هذه المفردات جمعا محترما؟. مؤلفو شركات لا تمت الى تخصصهم بصلة ينتقلون الى الفروع المثمرة على أى شجرة انتاج وأخيرا وجدوا أن استثمار الإنسان المصرى نفسه بمدخراته وأحلامه هو خير استثمار ونسوا فقط نقطة واحدة وهى أن السابقين لهم يتعاملون الآن عبر المدعى الاشتراكى.

لم يكتفوا بالشهادات التى حصلوا عليها بدرجة مقبول بعد التى واللتيا ولأن انتشار أسمائهم قد فاق كل حدوده فلم يجدوا الا أن يتوجوا أسماءهم بالدكتوراه المستوردة من الخارج ومن بلاد يعرفون لغتها ولكنه الانفتاح العلمى الحديث.. وان لم تستح.. فاستورد ما شئت لمن شئت. علماء بكل شئ - الفنون - القانون - الاقتصاد - الصناعة والتجارة وقد اثبتوا برصيدهم جدارة فى كل هذه الفروع ويتجهون الآن الى الهندسة ومستقبلا الى الفيزياء وقد يخرجون علينا بعد حين بنظريات جديدة فى نشأة الكون. وجدوا أن كل أفكارهم الصبيانية تتحقق بمجرد الطلب فصالوا وجالوا فى كل النواحى ومدوا أيديهم مدا قانونيا «فلهم مستشارون فى هذا» الى مالا يستحقون فوجدوه طوع أيديهم وعندما تنزاح النواة التى تسندهم تظهر حقائق وتنكشف مسائل ولن ينفعهم أن يتمسكوا بالآية الكريمة «إن الله يرزق من يشاء بغير حساب» نماذج بشرية ومصرية مائة فى المائة قد تختلف التفاصيل فيها ولكن أسواقنا الاقتصادية تمتلئ بهم. ولهؤلاء نقترح على البنك المركزى المصرى أن يملأ الوجه الآخر لأوراق النقد الجديدة بنصائح قد يقرؤها..

استح ثم افعل ما شئت

دوام الحال من المحال

اشكر الله على نعمته عليك وتصرف فى هذه النعم بخلق كريم

الحسنات يذهبن السيئات

اذا دعتك قدرتك لظلم أحد فتذكر قدرة الله عليك

يبارك الله العمل الصالح

انها نصائح للتذكير والذكرى تنفع المؤمنين

وسلام على الصادقين

المهندس أنور الحماقى

سيدى الرئيس .. لم ولن أنتخب مرشح حزبك

لماذا .. لانني لدى اسبابى المنطقية لذلك.. لأنك وحزبك ومرشحيك وحكوماتك المتتالية لم تحققوا لى شيئا حتى انتخبكم فلم تيسروا لى ولكل شاب - عنده امل - فرصة عمل محترمة تحقق طموحه وذاته.. لانك سيدى لم تختر وزراء حكوماتك ممن يمثلون مصالحى ويعملون من اجلها ولخدمتى وليس لخدمة انفسهم ولانك ومرشحيك لم تجعلونى أعامل معاملة كريمة عندما ادخل قسم الشرطة لمباشرة مصالحى او حتى اكون أمنا داخله.. ولانكم لم تبنوا لى شقة على مستوى دخلى بل حتى لم تبنوا للمشردين فى الشوارع - كالحيوانات - عششا بدلا من الارصفة التى يسكنونها.. لانكم لم توقفوا او ترشدوا تلال الفساد والافساد المالى والسياسى واستغلال النفوذ، بل مازالت خفافيش الظلام والنهب ينهبوننى وبضراوة ومازال جابى الضرائب يمتص دمى ليل نهار وليكمل الحلقة من ناحية اخرى.. لذلك لم ولن انتخبكم.. ولانكم وعدتمونى ببرنامج اصلاح اقتصادى شامل ينهض بى من وهدة التخلف والفقر ولم تفعلوا وكل عام تمدون فى زمن الحصول على نتائج مثمرة منه دون امل حقيقى فى ذلك.. ولانكم جعلتمونى فى بلدى انسانا درجة ثانية وجعلتم اى اجنبى كرامته وحقه على حساب كرامتى وحقى.. لهذا وبشدة لن انتخبكم.. ولان الكيل اوشك ان يطفح يا سيدى الرئيس.. واخيرا لن، انتخبكم لانكم لم تفعلوا شيئا حيال ازماتى الاستراتيجية - ثالوث الدمار - الجهل.. التخلف.. الفقر.

سيدى الرئيس.. قد تتصور اننى ابالغ فى تقديرى لوجود او حجم او قتامة هذه الصورة وتلك المشكلات.. ولن اقول لا لهذا.. بل ساعود لمعايشة الواقع احتكاكا مباشرا ودون حواجز، وسترى ما يبعث على الاحساس باليأس من الظلام بل القتامة التى لا ينجو ولا يتسلل منها شعاع ضوء واحد يجعلنى احاول ان انتخبكم او ارغم نفسى على ذلك.

سيدى الرئيس .. قريبا جداء وبحرية تامة وبرغم تزوير ارادتى وطغيان السلطة وديكتاتوريتها.. وبسيرورة الحتمية التاريخية سأنتخب من يلبى لى مصالحى عن صدق ولن انتخبكم ابدا.

عماد الجندى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

الفلوس والانتخابات القادمة!!

* الانتخابات البرلمانية القادمة اختبار غير عادى للأمة المصرية ممثلة فى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والناخبين وكل ما نتمناه أن يتجاهل الناس أصحاب الأموال التى يعلمون مصدرها فكل ما جاء من حرام مثل تجارة المخدرات والاستيلاء على أملاك الدولة ونهب الثروات من خلال الذمم الخربة فهو الدمار بعينه للجميع كل أمنياتنا أن يزداد الوعى وأن نكون أمناء مع أنفسنا فى اختيار ممثلينا فى البرلمان لسنا سلعة تباع وتشترى لكننا فى البداية والنهاية ننتمى الى الإنسانية فى أعلى صورها. يجب أن نقبل المساعدة للمشروعات العامة التى تخدمنا جميعا وأن نكون ذوى حرص على مصدر هذه الفلوس التى ستقوم بدعم بعض الخدمات ويجب الا تكون الفلوس هى المؤشر الواضح لاختيار المرشح لكن الأساس فى الاختيار هو العنصر الشبابى الطموح الذى نرى أنه قد أتى لخدمة الجمهور نختار من جاء ليعطى لا من جاء ليبحث عن مصالحه الخاصة.. أو من جاء ليتعلق فى الحبال للشهرة فقط.. والعنصر الشبابى هو الأساس فى الاختيار كما يجب الحرص على أن يضم البرلمان شباب المثقفين ليكون برلمانا بحق.

سامى سرحان



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

والي : أسماء المرشحين أمام الرئيس

المنيا ـ باهي الروبي :

اعلن الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان ترشيحات الحزب لانتخابات مجلس الشعب سيتم عرضها خلال ايام على الرئيس حسنى مبارك ، وسيتم ايضا عرض اسماء اعضاء الشورى الراغبين فى خوض انتخابات مجلس الشعب .

جاء ذلك فى المؤتمر الموسع الذى عقد فى محافظة المنيا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　　　التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٠



مسيرة كاذبة !

شهدت امانة الحزب الوطنى بالقاهرة منذ ايام مسيرة مدبرة من احد اعضاء مجلس الشعب ضم بعض اعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة. وكان هدف المسيرة كما دبره العضو هو اعلان المساندة الشعبية له فى الانتخابات القادمة رداً على ماتردد من ان الحزب سوف يستبعده من الترشيحات!

تزعم تنفيذ هذه المسيرة الكاذبة رئيس المجلس المحلى للحى الذى ينتمى اليه العضو.. ورداً للجميل قام العضو الخائف بتقديم مذكرة طالب فيها بضرورة ترشيح رئيس المجلس لمقعد العمال عن الدائرة!!



أيمن الظواهري: "الاخوان" يتدهورون وهدفهم الحكم بأقل التكاليف

□ القاهرة - «الحياة»:

■ في الوقت الذي يواجه فيه اعضاء في جماعة «الاخوان المسلمين» خطر المحاكمات العسكرية انتقد زعيم «جماعة الجهاد» في مصر الدكتور ايمن الظواهري الذي يعيش في سويسرا «الاخوان» بعنف.

وقال الظواهري في مقدمة كتاب اصدرته «الجهاد» تحت عنوان «حكم الديموقراطية» الفه احد اعضائها تحت اسم حركي هو حسن بن عبدالرحمن وبدات «نشرة المجاهدون» التي تصدر من سويسرا بنشره على حلقات اعتباراً من امس: «تمر الحركة الاسلامية في هذا العصر بظروف غاية في القسوة. فاعداء الأمة من القوى العالمية الغربية والحكومات المتسلطة يشنون عليها حربا لا هوادة فيها (...) ولم يقتصر البلاء على هؤلاء بل امتد إلى تيارات وجماعات وتنظيمات تدعي الانتساب الى الاسلام والعمل من أجله. وهي اضعف من ذلك وقد غلبها حب السلامة وتملكها إيثار الدنيا على الآخرة، فطوعوا عقيدتهم ودينهم ليصلوا الى حكم الاسلام ودولة الاسلام باقل التكاليف واهون الاعباء. فما زالوا ينتقصون كل يوم من دينهم جزءا ليرضوا اعداءهم حتى لقد تغير الدين الذي يريدون ان يحكموا به عن الدين الذي عرفناه».

واضاف الظواهري: «من اشهر امثلة اولئك جماعة الاخوان المسلمين التي ما فتئت تتنازل لاعداء الاسلام وللحكام حتى وصل بها الامر الى مهاجمة المجاهدين ووصفهم باقذع الالفاظ من القتلة والمجرمين ووصف اعمالهم بالجرائم التي لا يرضى عنها دين ولا اخلاق. ومن أجل السماح لها باي دور سياسي، بدات في التنازل عن الاحكام الشرعية في ما يتعلق بالحكم والاقليات والموقف من الناس والجهاد او ما يسمونه بالعنف»... «كنا توقفنا عن الهجوم على الاخوان منذ اصدار جماعة الجهاد كتاب «الحصاد المر.. الاخوان المسلمون في ستين عاماً» املاً بان يراجع الاخوان موقفهم ويتدبر شبابهم خصوصاً خط سيرهم. لكن ما فتئت جماعة الاخوان تتدهور من سيئ إلى أسوأ، لهذا رأينا ان لا بد من الرد عليهم انتصاراً للشرع والحق. فإن الصبر لم يزدهم الا غلواً في ما هم فيه». وخلص الظواهري الى ان: «العجيب، برغم نقدنا المتكرر للاخوان وبرغم ما لاقاه كتاب «الحصاد المر» من انتشار لم يردّ الاخوان حتى الآن. وكم كنا نود ان يردوا لتتضح الحقائق وتتميز المواقف بدلاً من سياسة التجاهل ومنع الاتباع من قراءة نقد القادة والمشايخ». وفي مقدمة الكتاب المذكور كتب المؤلف «قرات بيان الاخوان المسلمين الصادر بعنوان «بيان للناس» فاستأت استياء شديداً كما استاء اخواني الذين يغارون على دينهم. وتعجبنا مما وصلت اليه هذه الجماعة من خلط في المفاهيم ومخالفات صريحة للشرع. ولا شك ان اي مسلم عنده غيرة على دينه سيغضب عندما يسمع هذه المخالفات ويحاول ان يدافع عن دينه». وقال: «ان الاخوان محسوبون على الاسلام وقد يغتر بكلامهم عشرات الآلاف من المسلمين. بل ان كلامهم مقدس عند بعض الناس. اما غيرهم ممن عرف بانه علماني او يساري او شيوعي فهذا امره معروف وضلاله واضح. ولهذا فإننا نخشى ان ندخل بسكوتنا على هذه الاخطاء في من يكتمون الحق. والرد على الاخوان ليس بدعة ابتدعناها ولكننا سلكنا منهج السلف الصالح. واذا كانت هذه البيانات والكتب يتداولها الآلاف والملايين من الناس ونحن نسكت عليها مع علمنا بما فيها من مخالفات للشرع فمتى يعرف الناس الحق؟».

من جهة اخرى تواصلت ردود الافعال حول احالة قضية «الاخوان» الى القضاء العسكري وانتقد جمال بدوي رئيس تحرير صحيفة «الوفد» امس التطور الاخير بشدة واعتبره مقدمة لاخلاء الساحة الانتخابية من «الاخوان» لحساب الحزب الوطني حتى لا يتسلل احد منهم الى مجلس الشعب المقبل. وكانت اوساط في «الاخوان» انتقدت تجاهل صحيفة «الوفد» موضوع احالة القضية على المحاكم العسكري واقتصار تغطيتها على ما يصدر عن المسؤولين الحكوميين. قال بدوي في مقاله: «هؤلاء الناس بينهم اطباء ومحامون ومهندسون وطلاب وليس بينهم ضابط او جندي يبرر تقديمهم للقضاء العسكري. هؤلاء ناس مدنيون لهم حقوق انسانية ودستورية لا يجوز المساس بها، واذا وقع من احدهم ما يستحق المؤاخذة او الحساب او العقاب فعندنا القاضي الطبيعي الذي يقوم بهذه المهمة وفقا لاحكام الدستور والقانون. فلماذا نقحم القوات المسلحة وقضاءها في امور السياسة والصراع الحزبي؟». وتساءل بدوي: «هل هي ردة الى عهد السجون الحربية التي انتهكت فيها كرامة الانسان المصري واستبيحت فيها دماؤه وما زالت جروحه تنزف رغم مرور اربعين سنة او تزيد؟». واضاف «ان كان الهدف من الاحالة على المحاكم العسكرية سرعة بتّ القضايا فإنها حجة غير مقبولة لأن هناك متهمين لا يزالون رهن الاعتقال منذ اشهر ولم يبت امرهم حتى الآن ومنهم الدكتور عصام العريان وصحبه، ولو كان التحقيق معهم بتهمة السطو على السد العالي او هرم خوفو لما استغرق هذه الشهور الثمانية، مع ان العدالة المجردة تقتضي تقديمهم الى القاضي الطبيعي ليحكم بينهم بالعدل اما بقاؤهم في السجون هذه الاشهر تمهيداً لمحاكمتهم عسكرياً فهو الظلم بعينه. ان الديموقراطية الحقيقية لا تقر هذا الاسلوب الذي ياخذ منها الشكل وينبذ المضمون وما دمنا اخذنا بمبدأ التعددية الحزبية فإن علينا جميعاً، حكومة ومعارضة، ان نتحمل نتائجها، وعلى الحزب الحاكم ان يكون قدوة في احترام تقاليد الديموقراطية وينزل عند ارادتها ولا يطلب من الدولة ان تقيد حرية خصومه حتى ينفرد بالساحة».

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

'الحياة' حصلت على نص عريضة دعوى 'الجماعة' ضد الرئيس مبارك

مصر: هيئة الدفاع عن 'الاخوان' ستضم كل التيارات السياسية امام المحكمة العسكرية

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ علمت «الحياة» ان اقطاب جماعة «الاخوان المسلمين» بدأت اتصالات مع احزاب سياسية معارضة بهدف تشكيل هيئة دفاع عن المتهمين في قضية «الاخوان» التي احالها الرئيس حسني مبارك قبل ايام على القضاء العسكري. واوضحت مصادر في الجماعة ان قوى المعارضة رحبت بالمشاركة في الدفاع عن «الاخوان» باعتبار ان احالة المدنيين على القضاء العسكري تمثل خطراً قد يطاول قوى معارضة اخرى من غير «الاخوان» في المستقبل.

ومن المنتظر ان تتشكل هيئة الدفاع من كل من احمد الخواجة نقيب المحامين ونبيل الهلالي القطب الماركسي المعروف وفريد عبدالكريم عن الناصريين والمحامين المسيحيين موريس صادق ورفعت ابراهيم، اضافة الى كل من منتصر الزيات عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني والدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل ومحفوظ عزام عضو الهيئة العليا لحزب العمل ومختار نوح امين الصندوق في نقابة المحامين والدكتور محمد سليم العوا والدكتور عاطف البنا استاذ القانون الاداري في جامعة القاهرة والدكتور حسنين عبيد استاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق ومحمد كمال عبد العزيز ومامون ميسر ويحيى الرفاعي وعادل عيد ورجائي عطية.

وكانت «الجماعة» اقامت دعوى قضائية اول من امس امام محكمة القضاء الاداري للطعن في قرار رئيس الجمهورية باحالة قضايا «الاخوان» على القضاء العسكري. واقيمت الدعوى ضد الرئيس حسني مبارك ووزير العدل المستشار فاروق سيف النصر وطالبت بصورة عاجلة وقف القرار الجمهوري الرقم ٩٥/٢٧٦ الذي قضى بإحالة قضية «الاخوان» على القضاء العسكري.

وحصلت «الحياة» على نسخة من العريضة التي اعتبرت ان الاتهامات الموجهة الى المتهمين «جاءت على غير سند من القانون او الواقع، وان الادعاء بان المتهمين انضموا الى تنظيم سري غير مشروع هو جماعة الاخوان المسلمين، غير صحيح اذ «لم تقدم سلطة الاتهام صورة من قرار مزعوم بحل الجماعة».

واشارت الى ان النيابة «قررت حبس المتهمين احتياطيا بالمخالفة لقانون الاجراءات الجنائية والقانون الرقم ٩٢/٧٩ المعروف باسم قانون الارهاب». واوضحت العريضة ان الدستور ينص على ان «لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي». واشارت الى جميع انواع المحاكم من دون ذكر لما يسمى بالقضاء العسكري الذي اشير اليه في الفصل الخاص بالقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني.

ولفتت العريضة الى ان «المشرع الدستوري لم يختص القضاء العسكري في شأن او اختصاصات في محاكمة المدنيين في الدولة». وشددت على ان «القضاة المدنيين هم قضاة طبيعيون بالنسبة الى المتهم المدني في حين يعتبر القضاء العسكري قضاء طبيعياً بالنسبة الى الجرائم التي تقع من العسكريين اثناء عملهم العسكري». وان الفقه القضائي المصري اجمع على ان القضاء العسكري «هو قضاء استثنائي وان ولايته على جرائم القانون العام هي ولاية استثنائية».

واعتبرت العريضة ان قرار الاحالة على القضاء العسكري «انطوى على خطأ قانوني لانه صدر بعد ان تم تحديد اشخاص المتهمين والافعال المنسوبة اليهم، وبعد ان باشرت النيابة العامة التحقيق لمدة تزيد على سبعة اشهر معهم». كما اعتبرت ان القرار يعد «انحرافا بالسلطة».

واضافت: «لما كانت انتخابات مجلس الشعب ستجري في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ولما كانت حكومة الحزب الوطني الحاكم تعلم انها لا جذور لها بين ابناء الشعب بعد ان فرطت في حقوق الوطن والمواطنين، وبعد ان ظهر ان سياستها تابعة وخاضعة للغير وليست نابعة من مصلحة هذا الوطن، وكان المتهمون يتمتعون بحب الشعب وثقته وسبق لعدد منهم ان فازوا بعضوية مجلس الشعب والمجالس المحلية ورئاسة وعضوية بعض نوادي التدريس في الجامعات ومجالس النقابات المهنية وغيرها من المؤسسات الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني في البلاد. وبسبب هذه الشعبية ايقنت السلطة التنفيذية بقدرتهم على المنافسة القوية ضد مرشحيها والفوز بمقاعد في مجلس الشعب المقبل ولم تجد مخرجاً من ذلك الا ان تلفق للمتهمين التهم المسندة اليهم في التحقيقات».

واختتمت: «لما تبينت السلطة التنفيذية ان السلطة القضائية التي هي درع الامة وحاميتها لم تجارها في مزاعمها التي نسبتها الى المتهمين على غير الحقيقة، عصفت قمة السلطة التنفيذية بسلطات القضاء الطبيعي واصدرت قرارها المطعون فيه انحرافا بالسلطة للتنكيل بالمتهمين واحالتهم على المحاكم العسكرية التي يخضع فيها القاضي للعزل والنقل».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

بمناسبة انتخابات مجلس الشعب...

الحكومة القادمة بين الاغلبية والمعارضة والائتلاف الوطنى !!

دارت الايام، ومرت خمس سنوات عجاف، وها نحن على اعتاب انتخابات تشريعية جديدة، وها هى نفس الوجوه تطرح نفسها مرة اخرى فى الدوائر الانتخابية فى محاولة يائسة بائسة لخداع الناخبين بنفس الاسلوب المعتاد المتكرر الممجوج، القائم على الخداع وكاذب الوعد. لانتزاع مقاعد المجلس فى الدورة البرلمانية القادمة من مرشحى الشعب الحقيقيين والاستمرار خمس سنوات اخرى داخل السلطة التشريعية تحقق مزيدا من التخلف والفساد فى ظل حكومات شاخت وترهلت وفقدت كل قدرة على العطاء ومازالت مصرة على البقاء فى مقاعدها وفى مواجهة شعب عقد العزم على التغيير باصرار وصلابة وهذا ما سنلتقى عليه ساطع الضوء فى هذا المقال الذى سنتناول فيه الانتخابات القادمة، وما ترهص به من تغييرات متوقعة تنتقل بالمعارضة الى دائرة الضوء.

وابتداء نقول لنواب الحكومة اعضاء المجلس فى الدورة الاخيرة والمتقدمين للترشيح فى الدورة القادمة انكم مرفوضون، مرفوضون، مرفوضون ، فقد كنتم اعضاء فى المجلس خمس سنوات طوال سواء كان ذلك بارادة الشعب ام بارادة التزوير، وكنتم ملء العين، وفى دائرة الضوء ولم تقدموا سوى اللاشىء، واللاشىء وحده وتناسيتم الشعب ولم تنسوا انفسكم، وكنتم نياما غافلين او يقظى متغافلين، وكم سارعتم برفع اليدين لا اليد الواحدة.. موافقين، مصفقين، مؤيدين، ومهللين، مكبرين للحكومة وقوانينها وقراراتها التى صدرت ضد الشعب وقتلت حريته وهتكت امنه، واهدرت شخصيته، واضاعت هيبته، ومكنت الحكومة من امواله وممتلكاته وحياته وكم سمعنا، ومازلنا نسمع عن شائعات وهسهسات تسرى بين الشعب مسرى النار فى الهشيم عن اموال ضخمة بارقام خيالية مفزعة، وممتلكات لها قدر وشأن بين عقار ومنقول تملكها البعض فى ظل الحصانة البرلمانية وما كان لهم ابدا ان يتملكوها، وكنتم ياسادة وانتم المسئولون عن الرقابة على اموال الشعب كفاقد الشىء الذى لايعطيه، وها انتم اليوم تتقدمون الى الشعب فى محاولة جديدة وانتم متدثرون فى ثياب الوعود الكاذبة والخدع البراقة التى يرفضها عقل المواطن، فاعلموا ان عهدكم قد ولى، وانفض سوق المزايدات، وانتهى زمن الاذعان والتغييب وان شعب مصر الأبية سوف يتجه الى ممثليه الحقيقيين بارادته الحرة فى الانتخابات المقبلة.

ثانيا : نقول للحكومة وحزبها انه لم يعد مقبولا عقلا وذوقا وادراكا الاستمرار فى صراعها وتحديها الصارخ وفرض الحصار على احزاب المعارضة ومحاولة تشويه صورتها والنيل منها لأن ذلك سيتعارض مع مصالح الوطن، ويتجاهل ان اتفاق المختلفين غاية، ويتناقض مع ضرورة احترام الرأى والرأى الآخر ولا يتفق مع المبادىء الديمقراطية ولايحترم نصوص الدستور التى تقرر قيام النظام السياسى فى مصر على اساس تعدد الاحزاب (مادة ٥ معدلة من الباب الأول من الدستور)، بل «يبحر» بعيدا فى اتجاه النزعات الديكتاتورية والفاشية والشمولية التى يرفضها واقعنا ومستقبلنا الذى نريده ونحن على مشارف قرن جديد، ولأن هذا السلوك يمثل تخلفا فى الفكر السياسى والاجتماعى والموقف الحضارى، سيما وان هذه النزعات العدوانية تنطلق من الحرص الشديد على المصالح الحزبية الضيقة وتنمو فى حمى الصراع الحزبى البعيد عن التنافسية الشريفة ديمقراطية الجذور الذى يتهامش مع التناحرية البغيضة المعبرة عن الطبيعة الفردية الانعزالية، والنزعات النخبوية التى تستهدف تغليب الخاص على العام من اجل البقاء والاستمرار فى الحكم ولو كان ذلك على حساب صالح الوطن ومستقبل الامة.

ولم يعد مقبولا ان تلتهب هذه النزعات وتتأجج ويزداد سعيرها عند كل مرحلة انتخابية تمر بها مصر فيتعامل مرشحو الحكومة خلالها بمشاعر الاستعلاء والتميز فى مؤازرة ومساندة كافة الاجهزة المسئولة عن العملية الانتخابية وغير المسئولة عنها ايضا على سند من القول بأنهم مرشحو الرئيس الذى يعتمد ترشيحهم بصفته رئيسا للحزب الحاكم، وهذا ما يوظف ويستثمر فى فرض مظلة من الاوهام التسلطية، والقهر النفسى لتغييب ارادة الناخبين وتوجيههم قسرا الى حيث لايرغبون وانتخاب من لايريدون فتستمر المسرحية الهزلية العبثية التى طال عرضها، وآن الأوان لإنزال الستار على الفصل الاخير إيذانا بانتهائها ولو كره القائمون عليها..

خالد الصاوى

● ثالثا ـ لم يعد مقبولا او معقولا ان تجرى انتخابات ديمقراطية تكون الكلمة والقرار فيها للشعب (كما قال الرئيس فى اكثر من مناسبة فى اعقاب حادث اديس ابابا) تحت مظلة قوانين الطوارىء والاشتباه والقوانين الاستثنائية وقانون وأد الرأى وقتل الابداع المسمى بقانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وفى ظل تمتع مرشحي الحكومة من اعضاء الدورة البرلمانية القائمة بالحصانة، وفى ظل مساندة كافة اجهزة الدولة وفى مقدمتها الاجهزة الاعلانية الحكومية بينما مرشحو الشعب المعارضون تائهون، ضائعون، حائرون، فى تيه النسيان المتعمد وتجاهل وتغافل كل السلطات، ممنوعون معوقون عن القيام بالدعاية عن برامجهم الانتخابية والالتحام بالجماهير، فالسرادقات ممنوعة، والاجتماعات الشعبية غير مرخص لهم بها والملصقات بتأمين مادى فوق طاقة المرشح المعارض، فأى عدالة تلك ياسادة، وأى حيدة تزعمون، وعن اى تكافؤ للفرص تتشدقون، وما هذا الهراء الذى تقولون واللغط الذى فيه تخوضون عن الديمقراطية وتأمين الضمانات، وبأى شريعة تحكمون.. أهى شريعة الغاب.. شريعة الفوز والبقاء، والغلبة للأقوى والأبطش، (والأوصل)..

أهذا يحدث فى مصر المحروسة!! لا أكاد أصدق ـ لا يا سادة.. وألف لا.. اقولها لكم: احتكموا الى عقولكم وضمائركم واستوعبوا دروس التاريخ وتنازلوا عن رغبتكم فى بقاء الحال على ما هو عليه، ولا تكونوا غافلين او متغافلين للتطور وقوانينه الحاكمة الحاسمة، ولاتغضوا الطرف عما يجرى على ارض مصر لأن فى ذلك معظم النار التى تأتى من مستصغر الشرر، ولاتستعيروا موقف النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال ظنا منها ان الصياد من يراها.

تعالوا ايها السادة نضع القضية على مائدة المناقشة، ونضع النقاط على الحروف وتسير اغوار الموقف فنطرح سؤالا بريئا من قبيل الفرض او من قبيل النبوءة المتوقعة، وما ترهص به الايام القادمة: ماذا يحدث لو ان حزبا من احزاب المعارضة اضطلع بتشكيل الوزارة القادمة فى ضوء النتائج التى ستسفر عنها الانتخابات التشريعية القادمة، ولنفرض انه حزب الوفد مثلا.. او ان النتائج اسفرت عن الاتجاه الى تشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها المعارضة معكم فى ادارة شئون البلاد.. هل سيهتز كوكب الارض ويخرج عن مساره الابدى ويسقط فى فراغه اللامتناهى، أم ستشرق الشمس من المغرب.. أم ان قبائل الجن والمردة ستهبط من جبال عبقر لتحتل ميدان التحرير ان شيئا من ذلك لن يحدث وكل الذى سيحدث هو تركهم للسفينة كي تقودها القيادة الجديدة فى هدوء ووثوق وتبحرر بها الى شواطىء الامان وهذه حقيقة يعرفها القاصى والدانى ولاتحتاج الى مصباح (ديوجين) للبحث عنها.

ولاشك ان الوفد هو الحزب المؤهل لقيادة السفينة منفردا، أو مؤتلفا مع غيره باعتباره قيادة المعارضة وطليعتها وله جذوره التاريخية وسابق خبرته فى الحكم واكثر الاحزاب شعبية واغلبية لأن الوفدية عقيدة كل مصري ولأنه حزب الوحدة الوطنية والديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية.

● انتبهوا أيها السادة:

ان القضية واضحة تمام الوضوح، فشعب مصر عندما وافق على التعديل الدستورى الذى تم فى مايو ١٩٨٠ تنزلت موافقته على المواد المعدلة ومنها المواد التى نصت على التعددية الحزبية وتداول السلطة، واطلاق هذه المواد من محبسها لتؤدى دورها ولتفرغ حيويتها وفعاليتها فى حياتنا السياسية هو احترام للدستور وهذا امر يناط بالرئيس ومن صلب صلاحياته الدستورية من منطلق نص المادة ٧٣ من الباب الخامس من الدستور، ومن منطلق القسم الذى اقسمه الرئيس قبل ان يباشر مهام منصبه، ومن ثم فلا تثريب على الشعب اذا ما طالب الرئيس باعمال صلاحياته الدستورية لتحقيق التعددية الحزبية وتداول السلطة بشكل فعال وفى الاطر الدستورية الديمقراطية ومن خلال انتخابات تتوافر لها ضمانات الحيدة وتكافؤ الفرص بين مرشحى الحزب الحاكم ومرشحى احزاب المعارضة، وهذا ما صرح به الرئيس فى اكثر من مناسبة وكرر انه يتمنى أن تشارك كل احزاب المعارضة والقوى السياسية الشرعية الموجودة على الساحة السياسية فى الانتخابات المقبلة وانها ستتم فى مناخ الحيدة وستكون الكلمة فيها للشعب.

وهذا قول يشفى الغلة ويثلج الصدور ويهدىء الاعصاب المتوترة.. غير اننا نتساءل.. لماذا لم تتحول تصريحات الرئيس إلى قرارات تنفيذية آمرة صادرة عن الجهات المختصة تحدد ضمانات الحيدة وآليات تنفيذها بما يضمن ان تكون الكلمة والقرار للشعب.. حتى لا تنمو قوى الضد بتصريحات الرئيس إلى غير منحاها فلا تحقق الآثار التى استهدفها الرئيس. وهذا ما يضعنا امام علامة استفهام كبيرة!!.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥



●● بقلم : مصطفى كامل مراد

الأحزاب السياسية !! والنتائج الانتخابية !!

يبدو حتى الآن ان جميع الاحزاب السياسية قد قررت دخول المعركة الانتخابية لمجلس الشعب فى شهر نوفمبر القادم ونتوقع ان تكون المنافسة شديدة للغاية سواء بين الحزب الوطنى او الاحزاب المعارضة والمستقلين وكما يبدو ان احزاب المعارضة ستجرى تنسيقا فما بينها بقدر المستطاع حتى تنافس الحزب الوطنى فى جميع الدوائر بحيث يكون هناك مرشح واحد يتعاون فى الدائرة الواحدة وان يتعاون معه باقى الأحزاب المعارضة كلما امكن ذلك والتنسيق بين احزاب المعارضة كما نعلم يعترضه عديد من الصعوبات ولكن احتمال حدوثه قائم وفى دوائر عديدة!!

ولا يفوتنا ان نشير الى الدور الكبير الذى سيلعبه رجال الاعمال فى انتخابات مجلس الشعب القادمة حيث ان عددا غير قليل منهم يسعى سعيا حثيثا للحصول على عضوية مجلس الشعب لتحقيق مصالحهم فى مجالات الاستثمار المختلفة بعد ان تضخم حجم استثمارات القطاع الخاص ووصلت الى ٦٠٪ تقريبا من حجم الاستثمارات الكلية ولذلك فانه من أهم الأمور الادارية فى الانتخابات البرلمانية هى تحديد حجم الانفاق على الدعاية الانتخابية بما لا يجاوز خمسة الاف جنيه للمرشح الواحد بما فى ذلك الدعاية الصحفية والتى يتعلل المرشحون بانها مجاملة من اصدقائهم ومعارفهم ومؤيديهم وان يحدد فى كل دائرة انتخابية مكانا او عدة امكنة لوضع صور المرشحين وملصقاتهم وذلك فى الميادين العامة ومداخل المدن وعقد المواصلات وان يمنع منعا باتا اقامة أقواس النصر وبوابات الخيم وان تكون الدعاية مقصورة على الندوات والاجتماعات والزيارات وتوزيع المنشورات وإلا فإن الانفاق الزائد على الدعاية الانتخابية سواء من رجال الاعمال أو غيرهم سيؤثر تأثيرا سلبيا على نتائج الانتخابات وينبغى ان يوقع الناخب امام اسمه وان يرأس اللجان العامة والفرعية احد رجال الهيئات القضائية وان يسمح للمرشح باختيار مندوبه فى اللجان الانتخابية من المقيدين فى الجداول الانتخابية بصفة عامة سواء كان فى نفس الدائرة أو فى غيرها من الدوائر!!

ومن واقع تحليل الانتخابات السابقة لمجلسى الشعب والشورى تحليلا علميا واستقراء النتائج المتوقعة فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فاننا نتوقع النتائج الآتية!!

اولا: ان يحصل الحزب الوطنى على ٤٠٪ من المقاعد اى حوالى ١٨٠ مقعدا تقريبا بفرض ان عدد أعضاء مجلس الشعب ٤٥٠ عضوا!!

ثانيا: ان يحصل مرشحو الاخوان المسلمين على ٢٠٪ من عدد المقاعد اى حوالى ٩٠ مقعدا تقريبا!!

ثالثا: ان يحصل حزب الوفد على ١٠٪ من المقاعد اى حوالى ٤٥



مقعدا تقريباً!!

رابعا: ان يحصل حزب العمل على ٥٪ من عدد المقاعد اى حوالى ٢٣-٢٥ مقعدا تقريبا!!

خامسا: ان يحصل حزب التجمع على ٢٪ من المقاعد اى حوالى ١٠ مقاعد تقريبا!!

سادسا: ان يحصل حزب الاحرار على ٢٪ من عدد المقاعد اى ١٠ مقاعد تقريبا!!

سابعا: ان يحصل الحزب الناصرى على ٢٪ من عدد المقاعد اى حوالى ١٠ مقاعد تقريبا!!

ثامنا: الحزب الشيوعي وينتظر ان يحصل على ١٪ من عدد المقاعد اى حوالى اربعة مقاعد تقريبا!!

تاسعا: ان تحصل باقى احزاب المعارضة على ٢٪ من عدد المقاعد اى حوالى ١٠ مقاعد تقريبا!!

عاشرا: اما المستقلون فينتظر ان يحصلوا على ما يتراوح مابين ٨-١٠٪ من عدد المقاعد اى ما يتراوح مابين ٣٦-٤٥مقعدا تقريبا!!

وقد بنيت هذه الاستنتاجات على استقراء علمى لنتائج الانتخابات السابقة بامانة مطلقة هذا اذا فرض وتمت هذه الانتخابات بنزاهة وحيدة كاملتين وهو مالا يتوقع الا اذا شكلت حكومة انتقالية ائتلافية من الحزب الوطنى ومن يرغب من احزاب المعارضة بشرط اشراف رجال الهيئات القضائية اشرافا كاملا وذلك برئاستهم للجان العامة والفرعية... وتحيا الديمقراطية على الاراضى المصرية فى الانتخابات البرلمانية!!

مصطفى كامل مراد



حديث الساعة

لاشيء مبشراً

لاشيء مبشراً حتى الآن، بالنسبة إلى المعركة الانتخابية القادمة، الحال على ماهو عليه، وكما حدث في الانتخابات السابقة، وبنفس السيناريو.. وربما الشخوص..

التطمينات الشفوية، يصدرها المسئولون (تحت بند كلام الليل..) بأن الانتخابات لن تزور (الاسم الكودى لعمليات التزوير هو عدم التدخل).. بينما تظل القوانين كما هي والممارسات هي هي، أما رفض مطالب الشعب بكفالة انتخابات حرة.. فهو في تزايد.

الرئيس مبارك الذى أعلن أنه لاتدخل في الانتخابات، لم يشر في تصريحاته إلى اى تعديل في قانون سيىء السمعة، ولم يشر إلى تخليه عن منصب رئيس الحزب الوطنى الذى هو أكثر مايعتمد عليه المزورون في تبرير تزويرهم (حزب الرئيس)، والشيء الوحيد الذى أكده هو عدم رفع حالة الطوارىء.

وزير الداخلية الذى أعلن بدوره أنه لاتدخل، وأن الشرطة لن تميز حزباً عن آخر، لم يشر من قريب أو بعيد إلى محاسبة أفراد الشرطة الذين ساهموا من قبل في عمليات التزوير، كما لم يعط الناس مثالاً واحداً للتغيير سيحدث، رغم تزايد لائحة المخالفات بحق رجال الشرطة، من التضييق على المرشحين واعتقالهم «إذا لزم الأمر» ونزع ملصقات المعارضة، وطرد المندوبين من اللجان، وتسويد البطاقات لصالح مرشحى الوطنى «إذا لزم الأمر».. بل وإبدال صناديق جاهزة للفرز بالصناديق التى تمكن الناخبين من إفشال عمليات تزويرها، ثم تسويدها في أقسام الشرطة بمعرفة الضباط والمخبرين، وربما المحجوزين على ذمة القضايا كنوع من إمضاء عقوبة الاشغال.

ووزير الزراعة بدا يمارس عادته في الانتخابات.. وهو يجوب الآن المحافظات بصفته أميناً عاماً لـ«الوطنى» ونائب رئيس الوزراء، مستخدماً اسم الرئيس مبارك في كل جملة، وبادرا الوعود والرشاوى الانتخابية على الفلاحين.

بعض من الوزراء المرشحين، تركوا مقار وزاراتهم، دون أن يتركوا أموالها وميزانياتها، فأخذوها معهم إلى دوائرهم الانتخابية؛ وزير مرشح لـ«الوطنى» في مدينة نصر، يلتقى قيادات النوادى الرياضية ليوزع دعماً مفاجئاً عليها.. ووزيرة مرشحة في منطقة الخانكة، تقدم إلى الجمعيات الأهلية مبالغ قيمة (يبدو أنها كانت منسية في الميزانيات السابقة).. والأمثلة لاتنتهى.

نحن أمام لعبة كل مرة.. وفي اللحظات الأخيرة (ساعة الصفر غالباً الثانية عشرة ظهراً في التصويت والثالثة فجراً في الفرز) تتبخر الوعود وتتدخل الشرطة.. لتزور فالنتيجة محددة سلفاً.

وكان الله في عون الشعب.

طلعت رميح



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

وجود القضاة فى اللجان الفرعية ضرورة لمنع التزوير

أساتذة القانون: يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام

الإشراف القضائى يقتصر فحسب على اللجان العامة التى تتجمع فيها صناديق الانتخاب. وأما اللجان الفرعية التى يتم فيها الإدلاء بالأصوات، ويحدث فيها التلاعب والتزوير فتكون بلا إشراف قضائى، وحجة الحكومة الواهية فى ذلك إن عدد القضاة غير كاف بالنسبة لعدد اللجان الفرعية، أساتذة القانون والقضاة أكدوا أن هناك حلولا كثيرة لمشكلة قلة عدد القضاة، بأن تجرى الانتخابات على عدة أيام أو تجمع اللجان الفرعية فى مواقع متقاربة.

تحقيق:
خالد يونس

ضرورة دستورية

فى البداية يؤكد د.عاطف البنا -أستاذ القانون الدستورى والإدارى بجامعة القاهرة- أن الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية ضرورة دستورية، وممكن عمليا.

فمن الناحية الدستورية يجب إجراء الانتخابات تحت إشراف قضائى كامل، وهذا معناه أن يتولى القضاة الإشراف على عملية الإدلاء بالأصوات فيما يسمى «مراكز الاقتراع» أى اللجان الفرعية التى يدلى فيها الناخبون بأصواتهم، أما مايحدث الآن فهو أن الإشراف المزعوم يقتصر على اللجان العامة أو الرئيسية وهى ليست لجان إدلاء بأصوات وبالتالى فهى ليست لجانا انتخابية، ولكنها مراكز لتجميع الصناديق التى جاءت من اللجان الفرعية، ولهذا فإن الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات لا يتحقق، لأن هذه الصناديق تكون قد أتت إلى اللجان العامة وقد ملئت بما لايعلمه إلا الله، ثم يقوم القضاة بفرز ما بها من أصوات (بعبلها)، وبهذا لايمكن القول أبداً بأن هناك إشرافا قضائيا على الانتخابات وبالتالى يصبح نص الدستور غير مطبق.

صعوبة انتقال القاضى!

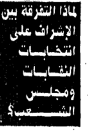
ويستطرد د.البنا قائلاً: حقاً إن اللجان العامة بها قضاة، ويمكن أن ينتقلوا إلى اللجان الفرعية ولكن من الصعوبة أن ينتقل القاضى إلى العشرات من تلك اللجان التى تتبع اللجنة العامة فى وقت واحد، حتى أنه عندما تأتيه شكوى من إحدى اللجان وينتقل إليها تكون قد مرت عدة ساعات على الواقعة، وإذا انتقل إلى مركز انتخابى بقرية من القرى لبحث مشاكل وقعت به، فقد تحدث مشاكل أخرى فى قرى أخرى فى نفس الوقت ولايستطيع بالتالى أن يوجد فى الوقت المناسب ويحلها.

أما من الناحية العملية -والكلام مازال للدكتور عاطف البنا- فإن الإشراف القضائى ضمان لحيدة الانتخابات ونزاهتها، لأن الديمقراطية تعنى حكم الشعب وإذا لم يتمكن الشعب من ذلك مباشرة، فعن طريق نوابه، وحتى يكون النظام ديمقراطيا فيجب أن يكون الانتخاب ديمقراطيا وحراً ونزيها، وهذا الإشراف القضائى ممكن عمليا ولاحجة بقلة عدد القضاة حيث يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام بتقسيم الجمهورية إلى مناطق يحدد لكل منها يوم لإجراء الانتخابات بها.

وبذلك يكون عدد القضاة كافيا، وهذا الأمر ليس بدعة، فهو مطبق فى دول عديدة.

ويطرح د. البنا حلاً آخر بإجراء الانتخابات فى يوم واحد على مستوى الجمهورية، ولكن على أن يتم تجميع اللجان الفرعية فى كل مدينة أو قرية فى أماكن متقاربة بحيث يقوم قاض واحد بالإشراف على ثلاث أو أربع لجان متقاربة، فإذا كان لدينا حوالى ٢٠ ألف لجنة وحوالى ٥ آلاف قاض وتم تجميع كل أربع لجان فرعية فى لجنة واحدة فسيكون بذلك عدد القضاة كافيا.

ويؤكد د. البنا أن الوسائل كثيرة



لماذا التفرقة بين الإشراف على انتخابات النقابات ومجلس الشعب؟



د. عاطف البنا



عبد الحليم مندور

ومحكمة لتحقيق الإشراف القضائي، ويتساءل لكن هل السلطة تريد إجراء انتخابات حرة نزيهة؟

انتخاب الرئيس

د.عبد الحليم مندور – المحامي المعروف- كان قد رفع دعوى أمام القضاء الإدارى لوقف قرار وزير الداخلية بالدعوة إلى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ ودفع فيها بعدم دستورية الطريقة التي تجرى بها الانتخابات، وقصر الإشراف القضائي على اللجان العامة فحسب فأحيلت الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا ومازالت في هيئة المفوضين.

ويقول د. مندور: إن المادة ١٨٨ من الدستور تنص على وجوب الإشراف القضائي على الانتخابات، والمقصود بالإشراف هنا هو الإشراف على لجان استخلاص إرادة الناخبين في اختيار المرشح الذى يريدونه. وهذا يتم في اللجان الفرعية، وليس في اللجان الرئيسة العامة، ويكون في كل منها قاض ولكنه لايشرف على عملية الإدلاء بالأصوات.

ويضيف د.مندور: وعندما طالبنا بتحقيق الإشراف القضائي على جميع اللجان الانتخابية الفرعية رد دفاع الحكومة بأن عدد القضاة غير كاف، فقلنا لتجر الانتخابات على مراحل وفي خلال عدة أيام كما هو معمول به في أمريكا.

ويفجر د.مندور مشكلة أخرى فيقول: إن منع ظاهرة تزوير الانتخابات، لاتكون بتحقيق الإشراف القضائي وحده ولكن منعها يكون جذريا بأن تجري انتخابات رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من الشعب، وليس عن طريق نواب مجلس الشعب الذين يجب أن يؤيد ثلثهم قبول طلب المرشح لمنصب الرئيس، ويجب أن يؤيد أكثر من ثلثيهم اختياره ليصبح رئيساً للجمهورية، وهو مايعني أن أكثر من ٨٠٪ من أعضاء المجلس يجب أن يعطوا أصواتهم للرئيس ولذلك يجب تعديل الدستور بحيث يجرى انتخاب الرئيس بالطريق المباشر وحتى لاتكون له مصلحة في فوز أغلبية معينة في مجلس الشعب.

إشراف قضائي غير كاف

ويصف المستشار سعيد الجمل –رئيس محكمة الاستئناف السابق– الإشراف القضائي بصورته الحالية بأنه غير كاف ولاتنطبق عليه الشروط الدستورية ويؤكد أن تحقيق الإشراف القضائي ممكن ولا حجة للقول بأن عدد القضاة قليل، حيث يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام أو تجميع عدة لجان فرعية في موقع واحد ويشرف على كل مجموعة منها أحد القضاة.

إشراف أم إدارة؟

ويثير د.عاطف البنا إشكالية أخرى وهي أن بعض المتحذلقين من أنصار الحكومة يقولون: إن وجود القضاة في اللجان الفرعية يعني إدارتهم للعملية الانتخابية، والدستور يقول: إنهم يشرفون فحسب والإدارة تكون من خلال الموظفين. يؤكد د.البنا أن هذه مغالطة، لأن الإشراف القضائي يجب أن يكون حقيقيا ويتساءل:لماذا هذه السفسطة والتحيز بين الإدارة والإشراف، وقد جاء قانون النقابات المهنية وجعل القضاة يديرون انتخاباتها ولايشرفون فحسب؟ ولماذا إذن التفرقة؟!!.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

إنهم لاينتظرون حتى يزوروا الصناديق.. إنهم ينهون المعركة من بدايتها بالقبض على المرشحين

التركيز على التيار الإسلامى ورجال الأعمال لايعنى أن أحدا سيفلت من التزوير

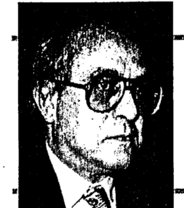

إذا مرت المحاكمة العسكرية للإخوان.. فالدور التالى على الصحفيين!


مصطفى أمين
ارجو ان تركز على فضح التزوير



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٥



بقلم:
عادل حسين

الحكومة كانت تحتكر سلاح المال لضرب المعارضة فى الانتخابات ويفزعها أن المليونيرات قرروا هذه المرة أن يلعبوا لحسابهم وليس لحساب الحزب الوطنى

امتنا الآن فى قلب مواجهة ساخنة حاسمة مع اهل الحكم.. إن قوى الديمقراطية تحاصرهم من كل ناحية لتجبرهم على الخضوع لإرادة الشعب، واهل الحكم فى زنقتهم يرفسون ويستخدمون كل ما يقع تحت ايديهم فى البطش بخصومهم بلا ذمة ولا قانون، وهم يستخدمون إعلامهم فى نشر الاكاذيب والافتراءات عسى ان تستر هلعهم وخيبتهم.. ولكن بلا طائل، فالأمة مصرة على عزلهم.

و.. يا من تصيبهم ضربات اهل الحكم، لاتظنوا ان هؤلاء البغاة المستبدين فى حال افضل منكم، فهم مدركون حقيقة الحصار المضروب حولهم، مدركون ان ساعة حسابهم قد اقتربت، وهم من خوف هذه الساعة لايعرفون طعم النوم المطمئن.. يا من تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴿إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

نحن فى قلب المواجهة الحاسمة، وسنصبر ونجاهد حتى يقضى الله فى الأمر.. وهي المحاولة الأخيرة التى يملكها اصحاب الحرص على التغيير والإصلاح بطرق منظمة سلمية، فإما ننجح ويتحقق الاستقرار الحقيقى، وإما نفشل ويكون الطوفان، ويومها تولون يا اهل الحكم مدبرين ما لكم من الله من عاصم!

مؤتمر الصحفيين والمواجهة مع الحكومة

ومن تجليات المواجهة الحالية، ما جرى وما يجرى في ميدان الصحافة والصحفيين.. فنحن نتذكر انتفاضة نقابة الصحفيين، تظاهرها الاحزاب بجماهيرها، ومع كل المثقفين ضد القانون ٩٣.. ونذكر أن هذه الانتفاضة الجماعية تمكنت من وقف تنفيذ القانون الإجرامى الظالم.. ورغم ان القانون مازال قائما بكل بنوده، فإن وقف تنفيذ ما نص عليه كان انتصاراً لنا في جولتنا الأولى، ولولا وقف التنفيذ هذا لامتلات السجون بالصحفيين وأصحاب الرأى، فكل ما نكتبه منذ صدور القانون ٩٣ ينطبق عليه وصف «الازدراء» فما فوق، وكلها أوصاف تبرر الحكم علينا بخمس عشرة سنة حسبما جاء في القانون اللعين.. ومن المؤكد أن الرقابة اليقظة من الرأى العام هي التي شلت يد الطغاة عنا حتى الآن.. ولو غفلنا لحظة فستهوى مقصلة القانون على رؤوسنا فوراً.

إن نجاحنا في إيقاف تنفيذ القانون خلال الفترة الماضية أعطانا فسحة من الوقت نمارس فيها حرية المعارضة، قابلين المخاطرة، فنحن كما قلت في مرحلة حاسمة، والحسم يتطلب قبول التضحية.. و«يا طابت -كما يقولون- يا اثنين عور».

■ ونحن لم نتوقف على أى حال بعد جولتنا الأولى، فبعد وقف تنفيذ القانون بدأت على الفور الجولة الثانية.. وفي هذه الجولة لم تتوقف الحكومة عن السعي لإجهاض مقاومتنا، ومن الناحية المقابلة كان الاحرار يواصلون جهادهم لإسقاط القانون كله وتثبيت ما كسبته الأمة في مجال حرية التعبير.

وقد ظهر الغدر الحكومي أول ما ظهر حين صدر القرار بتشكيل اللجنة المخولة ببحث أوضاع الصحافة وقوانينها، فإذا بها لجنة يغلب عليها أنصار القهر والاستبداد، ولكن نجحت جهودنا -بفضل الله- في كشف النوايا الخبيثة، ونجحت جهودنا في إعادة تشكيل اللجنة.. والمبادرة الآن في أيدينا.

وضمن هجومنا المضاد الظافر أعد الصحفيون والمفكرون دراساتهم حول التطوير المطلوب لأوضاع الصحافة، وانعقد المؤتمر العام للصحفيين يوم الثلاثاء الماضي لمناقشة هذه الأبحاث وإصدار التوصيات عبر أيام ثلاثة.. وقد كان المؤتمر ذروة في المواجهة، *فالصحفيون باتجاهاتهم كافة كانوا مع* الإسقاط العاجل الشامل للقانون ٩٣، وكانوا مع حق الشعب في معرفة ما يجرى في بلده (حق الحصول على المعلومات ونشرها)، وكانوا مع تحرير المؤسسات الصحفية الكبرى من سيطرة الحكومة.

وفي مقابل هذه المواقف عبرت الحكومة عن رفضها لما نطلب، فقد رفض رئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للصحافة وسائر المسئولين، أن يحضروا جلسة الافتتاح لمؤتمر الصحفيين، وقبل المؤتمر كانت تصريحات الرئيس مبارك تدافع عن القانون ٩٣، وكانت ترفض أى خروج للمؤسسات الصحفية المركزية عن قبضة الحزب الحاكم.. أما عن حجب المعلومات فلم يطرأ في شأنه جديد، وهي على أى حال محجوبة عن الكل، وعن المسئولين وليس عن الرأى العام وأحزابه فحسب، وهو أمر لا يعالج إلا بتطوير نظامنا السياسي العجيب الذى يقضى باحتكار الرئيس وحده إصدار القرارات وتحديد السياسات.

xxxxxx

قلت: إن الأمة في قلب مواجهة ساخنة حاسمة، وفي هذه المواجهة تترابط المعارك في الجبهات المختلفة، فالمعركة في جبهة الفكر والصحافة ترتبط عضويا بمعركة الانتخابات القادمة، وهنا ايضا تدرك الحكومة عمق المأزق الذى يواجهها، وكل إجراءاتها الباغية التي نراها الآن تعكس فقدان الأعصاب أمام مأزق الانتخابات هذا. إن هذه الإجراءات دليل ضعف وليست دليل قوة.. إنها دليل على إدراك أهل الحكم ان التزوير بالوسائل التقليدية وحدها لم يعد يكفى للحصول على أغلبية في مجلس الشعب.

الحكومة تركز هجومها على رجال الأعمال والتيار الإسلامي

ورغم إدراك أهل الحكم لمأزقهم، ورغم وعيهم بمدى غضب الشعب عليهم وعلى استمرارهم، فإنهم لا يرفضون احتمال فقدانهم الأغلبية البرلمانية وحسب، ولكنهم يرفضون كذلك ان يكون للمعارضين اى تمثيل قوى من حيث العدد او من حيث الكفاءة السياسية.. وهذا هدف لم يعد ممكنا تحقيقه إلا بالتورط في أشد صنوف الإجرام غلظة ووقاحة.

إنهم يركزون حملتهم الآن وبشكل خاص على التيار الإسلامي من ناحية، وعلى أصحاب المال والأعمال من ناحية أخرى.. وهذا التركيز يعكس تقدير اهل الحكم لقدرة هاتين الفئتين على إحراجهم ومزاحمتهم، ولكنه لا يعني أنهم على استعداد للتساهل مع اى فريق آخر غير هذين.

وقد رأى بعض أهل الحكم في وقت من الأوقات ان الحكمة تقضى بشق صفوف المعارضة عبر التعاون مع فريق منها، والاستفراد بالفريق الآخر (الإسلامي)، ولكن قصار النظر تغلبوا وأصبحت التصريحات الرسمية تدعو الآن إلى ضرب الكل، وانتهت الاتصالات لتقسيم المقاعد، رغم أن الوعود التى كانت تقال في هذه الاتصالات كانت لا تعطى قوى المعارضة إلا فتات المقاعد.

وبالنسبة إلى الفئتين اللتين تركز الحكومة على حربهما بشكل خاص، فإننا نلحظ الآن هجوما في الإعلام الرسمي على اتجاه عدد كبير من رجال المال والأعمال إلى خوض الانتخابات القادمة أو تمويل بعض المرشحين فيها، بعيدا عن الحزب الوطني.. فقد اكتشف الإعلام الرسمي فجأة جسامة ما ينفق من أموال في الانتخابات العامة، مع أن الأمر لا هو جديد ولا هو عجيب، فسلاح المال كان يستخدم في كل الانتخابات السابقة لصالح مرشحي الحكومة، فالموازنة العامة وأموال المحليات مفتوحة لمشروعات هؤلاء المرشحين، وموظفو الحكومة وعاملو القطاع العام بسيارات الشركات وهواتفها في خدمة مجانية لمرشحي الحزب الوطني، وإذا كان كل هذا لا يكفى فإن أموال أصحاب الأعمال كانت تجبر على المعاونة على إقامة اللافتات والسرادقات.. إلخ. وكذلك كان بعض أصحاب الأعمال هؤلاء يدخلون المعركة بأنفسهم أعضاء في الحزب

الـوطنـي، وكـان إسرافهـم المريـب في الإنفـاق أمـراً مشتهراً.

ما الـذى يزعجهـم الآن إذن؟ يزعجهـم أن التطورات الاقتصـادية والاجتماعيـة في المجتمع المصرى، افقـدت الحكومـة احتكارهـا الثروة والصـولجان، بل اصبـح رجـال المال والأعمال يملكـون فـوائض لاتملـك مثلهـا الحكومة، وبـالتالي قدر هؤلاء أو بعضهـم أن بوسعهم ومـن مصلحتهـم أن يلعبـوا لحسـابهم مستقلين عـن الحكومة. وحين يفعـل هـؤلاء ذلـك سيفقد مـرشحـو الحكومـة سـلاح المال الـذى احتكـروه في المعـارك الانتخـابية السـابقة، وسيـواجـه مرشحـو الحكومـة بمرشحين منافسين يعدون بخـدمات أعلى من الخدمات التـى يبشر بها مـرشـح الحزب الوطنـي، ويقـدمـون الـوجبـات والمنـح النقـدية بسخـاء لايطيقـه رجـال الحكومة، بـل سيكون بوسع القـادمين الجدد استخدام شركات الأمـن الخاصة، واستئجـار البلطجية مـن كل نوع، ليضربوا بلطجية الحزب الوطني حماية للمرشح الثرى وصناديق الانتخاب.

xxxxxx

إننا بالقطع ضد كل اشكال الـرشوة التي توثر تاثيرا ضاراً في اختيارات الناخبين، ويعني ذلك أننا مع وضع سقف معقول على مـا ينفق في الدائرة الانتخابيـة باسم المعـركة.. ونحـن مـع منـع غسيل امـوال المخـدرات في الانتخابات العامة، ونحذر من الإنفاق الأجنبي لإنشاء لوبى داخل مجلس الشعب لصالح هذه الدولة أو تلك.

ولكن ما قلنـاه يختلف تماما عما في ذهن أهـل الحكم، وعن مقاصد الحملة الحالية على مشاركة أصحاب المال والأعمال في الانتخابات القادمة، فهـم ليسوا ضد إنفاق الأموال العـامة والخاصة مـن غير حدود مـادام ذلك في خدمـة حزبهم وحده، وهـم لايهتمون بمصـدر الأموال التـى ينفقهـا مـرشحـوهـم، فقد اعتمـدوا وأنجحـوا الفاسـدين مـن كل صنـف، بل انجحـوا تجار مخدرات وعملاء.

xxxxxx

الوضـع الحالى إذن، والذى يزعـج أصحابنـا، هو أن عدداً من كبار المليونيرات سيحبس دعمه عن مرشحي الحكومة، ويتخذ موقفا مستقلا أو داعما لبعض أحزاب المعارضة.. ويـدرك أهل الحكم خطر هـذا الاتجاه الذى يحرم رجـالهم مـن احتكـار سـلاح المال في معـركـة الانتخابات.

إنها فئة بالفعل خطيرة، وتستحـق حذر أهل الحكم، ولكـن قدرتهم على مـواجهـة هـذه الفئة تظـل محاطـة بالمحاذيـر، وبخاصة إذا لم تكن الظاهرة فـردية، وهي بالفعل ليست كذلك.

xxxxxx

ولكن حديثنا السابق يقـودنا إلى قضية أخرى تتعلق بقدرة الأحزاب على تمويل المعركة الانتخابية.

إن تمويل الأحـزاب للانتخابات يعتبر مشكلـة في كل الـدول.. والأصل في حـل المشكلة يقـوم على ارتباط كـل حزب بقـاعدة من المؤيـدين تسهم في تمويلـه وفي زيادة مـوارده.. ومادام المجتمـع المدنى واسعـاً (أى مادامت المؤسسـات الخاصـة الأهلية سـائدة في الاقتصـاد وفي المجتمع)، فإن اعتماد الأحزاب على الفئات المختلفة التى تناصرها يكون مجديـا إلى حد كبير.. إلا ان بعض الدول تقدم مـع ذلـك دعمـا لأنشطة الأحـزاب.. ولكـن في كـل الأحـوال فـإن الموارد الـذاتيـة لـلأحـزاب (تشغيـل مشروعـات أو تبرعـات) يجب أن تخضـع لضـوابـط، وكذلك الدعم الحكومـي، والضابط الأول هنا هو بهدف منـع استخـدام هـذا الـدعم في الضغـط على الأحـزاب، والتأثير في سياساتها.

■ ولكن كل هذا لم يقع في مصر، بـل تعمدت الحكومة أن تغلق كل ابـواب التمويل المشروع للأحـزاب، ورغم تضخـم القطاع الخاص ووفـرة الأموال لـدى مؤيـدى الأحزاب المعارضة، فإن الإرهاب الحكومي يمنع هؤلاء من دعمنا، فكل صاحب مـال مهدد في مصالحه، بل مهدد بـالاعتقال وتلفيـق التهـم، إن هـو عاون وتبرع.. لقـد ذكرت اتجاه بعض أصحاب المال والأعمال إلى المشاركة في الانتخابـات القادمة، وهـذه بدايـة تمرد على سيطرة الدولة، ولكـن أؤكد أن أغلب هؤلاء سيشـارك مستقلا، وليس من خـلال الأحزاب حتى يكون الانتقـام منهم في أضيق الحدود!

الأحزاب إذن تواجـه أزمة تمويل حادة تشـل قدرتها على النشـاط والانتشـار. وتكتسب هـذه الأزمـة حـدة خاصـة في موسم الانتخـابات التى تتطلـب بالضرورة قدراً كبيراً مـن الإنفاق المالى.. إن حزب العمل قـد يكون مـن أقل الأحـزاب إنفاقـاً في الانتخابـات لأن مرشحيـه يعتمدون على التبرعـات المحلية، ويعتمدون كـذلك على أعضاء الحزب ومؤيديهم في الدعاية وتنظيم المؤتمرات وتعليـق اللافتـات، ثم في القيام بـدور المندوبين يـوم الانتخاب، وكـل هذا يتم تطوعـاً وحسبة لوجـه الله.. ولكـن تظل مـع هذا تكلفـة طبـاعة البيـانات ونصب السرادقات وتكلفـة وسائل النقل والمواصـلات.. إلخ.. يظل كل هذا قائما ومرهقا.

إن حزب العمـل يشعر بـأثر هـذا الخنق المالى الـذى دبرتـه الحكومـة لنشاطـه ونشاط الأحـزاب الأخرى، وبخـاصة في مـوسم الانتخـابات، وقـد اعترف الحزب الناصرى أيضـاً، وكذلـك حزب التجمـع بخطورة هـذا الوضـع..

ولكننا نؤكد لأهل الحكم -على الرغم من كل ما قلت- أن هذا الشعب سيمـدنا بإذن الله بما يـرد كيدكم، وبما يمكننا من الظهور عليكم.

قوة التحالف الإسلامي والمحاكم العسكرية

انتقل بعـد هذا إلى الفئة الثانيـة التى تركز الحكـومة الآن على حربها بمنـاسبة الانتخابـات العامـة، واقصد التيار الإسلامي. إن الحكومة تهاجم الإخوان المسلمين الآن بضراوة بحجـة أنها جماعـة لا يعترف القـانـون بقيـامها، وإذا كـان هذا صحيحـا فلماذا يمتد الهجـوم المركز إلى حـزب العمل على الرغـم من أنه حـزب شرعي يعمل في إطار القانون؟ إن هذا يدل على أن المسألة ليست شرعية ولا قانـونـا، ولكن كل مـن يطلب الالتزام بشرع اللـه سـاعيـا إلى تغيير الحكـومـة يحظـى بـالتشهير والتطاول.

ومـن المؤكد أن أهـل الحكم يـدركون قـوة التحـالـف الإسلامي (حزب العمل- الإخوان- الأحرار) في الشارع



المصرى، ولكنهم يدركون أيضا أن قوتنا لم تصل إلى حد أن نخطط فى هذه الانتخابات للحصول على الأغلبية التى تكفى لإزاحة الحزب الوطنى، وإن كنا نحرص على التنسيق مع الأحزاب الأخرى عسى أن نتمكن جميعا من تحقيق هذا الهدف العزيز للأمة، هدف إزاحة الحزب الحاكم.

ولكن أصحابنا لا يريدون منع أغلبيتنا المحتملة وحسب، ولكنهم لا يريدون كما ذكرت مجرد أن يوجد أى فريق سياسى بتمثيل مؤثر داخل مجلس الشعب القادم.. وقد قلت إن الحكومة بطلت سعيها فى شق صفوف المعارضة من خلال التلويح ببعض مغانمها لفريق من الأحزاب، فسياستها الآن هى تأكيد استبدادها واستبعاد الكل قدر الإمكان، وإذا كان لها رغم ذلك أن تسعى فى شق الصفوف، فالوسيلة الآن هى أنها تقول لبعض الأحزاب: إنها لن تقبض على مرشحيها، ولن تقدمهم إلى المحاكم العسكرية، كما تفعل مع الآخرين، وهذا طرح مهين ينبغى أن يرفض بشدة.. وهو تهديد لا ينال إلا الجبناء.

xxxxxx

□ ما قصة المحكمة العسكرية التى حول إليها نفر من أتقى أبناء الأمة ومن أفضلهم خلقا وسعيا؟ أكرر مرة أخرى: لا تقولوا لنا إن المقبوض عليهم متهمون بتشكيل جماعة لا يعترف القانون بها، وإلا لماذا تأخر القبض عليهم كل هذه السنوات التى خاضوا فيها انتخابات عامة وانتخابات نقابية، وشاركوا أثناءها فى عديد من المحافل الرسمية؟ أين كنتم؟ ثم لماذا القبض على هذه المجموعة بذاتها مع أن هناك من هو أعلى درجة إذا كان الاتهام الموجه هو تشكيل «الإخوان المسلمون»؟ كذلك لا تقولوا لنا إن هؤلاء الإخوة إرهابيون أو يؤيدون الإرهاب، فهذا كذب مفضوح، ونحن أمام مجموعة من النجوم البارزة فى المجتمع يعلم القاصى والدانى طبيعة آرائهم واتجاهاتهم.

□ لا يوجد أى تفسير آخر للقبض على هؤلاء إلا أنهم الأبطال المتوقعون لخوض المعركة الانتخابية القادمة.. وكان هذا ما أوضحناه منذ اليوم الأول، ولذا طالبنا كل الأحزاب بأن توحد كلمتها وتحتج على هذا المؤشر الخطير لمدى التزوير الذى ينتظرنا فى الانتخابات القادمة، والتى لم يعد يكفى فيها الاقتصار على أساليب التزوير التقليدية.. لم يعد يكفى اللعب فى الصناديق، وأصبح مطلوبا عندهم أن تتم المصادرة من المنبع بالقبض على المرشحين أنفسهم.

□ ولكن رفض أحزاب المعارضة هذا الأسلوب كان أقل من الممكن والمطلوب، ولذا تجرأت الحكومة، وقررت تصعيد إرهابها بتقديم المقبوض عليهم إلى محكمة عسكرية.. لماذا يحاكم مدنيون أيا كانت تهمتهم أمام قاض عسكرى وليس أمام قاضيهم الطبيعى كما ينص الدستور؟ يقول المسئولون: إن السبب فى ذلك أن القضاء العسكرى أسرع فى الفصل.. وهذه إساءة إلى سمعة القضاء العسكرى لو كانوا يفقهون، ولكن حتى إذا أخذناهم بكلامهم، فإننا نسأل: وفيم العجلة فى محاكمة الإخوان الآن، وبعد الانتظار سنوات، إلا أن يكون السبب هو الانتخابات؟

xxxxxx

□ لقد وصل التخبط إذن إلى حد استخدام القضاء العسكرى للتأثير فى الانتخابات، لقد تورطت الحكومة فى جريمة كبرى بسبب حرصها على هزيمة معارضيها بالقوة والإرهاب فى الانتخابات العامة.. وهى جريمة كبرى لأنها تهدد النظام السياسى من جذوره، وتنذر بفتن يستطير شرها.

إننا نقول دائما: إن إمكانات الدولة ومؤسساتها لا تعتبر فى أية دولة ديمقراطية ملكا للحزب الحاكم، فالموازنة العامة ملك للجميع وتستفيد منها كل الأحزاب، وكذلك أجهزة الأمن والإعلام فإنها من المفروض أن تكون فى خدمة الأحزاب جميعا.

ولكن إذا كان لنا أن نتسامح فى كل ما سبق (إذا كان..) فإننا نأتى عند القوات المسلحة ونقف.. إن الجيش يا أهل الحكم هو درع الأمة وسيفها، والكل يتنافس فى دعم بأسه وصيانة أسراره، ونرجو ألا يتورط البعض فى إدخاله طرفا فى التنافس بين القوى السياسية أثناء الانتخابات العامة.. لا ينبغى أن توجد أدنى شبهة فى تغليب الجيش لحزب على آخر.. وإلا فقل على كل الديمقراطية وكل الاستقرار، ألف سلام!

□ وإذا مر قرار إحالة المتهمين من الإخوان إلى محكمة عسكرية، فإن القرارات المشابهة ستتوالى.. فى السابق كان الصحفيون لا يقدمون إلى المحاكم العسكرية إلا إذا كانت تهمتهم تتعلق بإخلال الأمن العسكرى، ولكن إذا استقرت سابقة الإخوان، فسيحول الكتاب فى المستقبل إلى المحاكم العسكرية فى التهم الواردة فى قانون ٩٣ المتعلقة بالازدراء وما أشبه، حيث تصدر الأحكام «بسرعة» كما يقولون وبلا استئناف أو نقض، فالصحفيون مثل غيرهم: مدنيون ليست على رأسهم ريشة!

إن جريمة تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية لا يمكن أن تمر، وهى لا ترتكب فى حق الإخوان أو الإسلاميين وحدهم.. إنها نذير شؤم موجه إلى الكل.

لنرفض إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية من حيث المبدأ، ولنرفض القبض والمحاكمة للمرشحين باعتباره تصعيدا فى أساليب التزوير.

يا أهل الحكم: اغضبوا لكرامتكم!

إننا نرفض كل أنواع التزوير، أعلاها وأدناها.. ولكننى أسجل هنا دهشتى من مسلك أهل الحكم ونحن نتهمهم ليل نهار بأنهم مزورون.

■ لقد كتبت فى الأسبوع الماضى أن تجاهل الرئيس مبارك لمذكرة زعماء المعارضة عن التزوير ومنافذه



المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتبر خطأ جسيماً يقوض شرعية الحكم.. وأضيف الآن أن صمت الحكومة في مواجهة ما يقال بانتظام وتواتر في هذا الشأن يعتبر أمرا بلا سابقة في أي بلد!

إننا نقول لأهل الحكم، والعين في العين، والكل يسمعنا: أنتم مزورون، فإذا بهم لا يستفزون ولا يثورون لكرامتهم، وكأننا لم نلق عليهم قولا ثقيلا.. ما جبلتكم يا أهل الحكم؟ دعك من السياسة والدستور وكل ذلك.. ولكن هذا المسلك لا يمكن أن يصدر عن أسوياء!

xxxxxx

■ على الرغم من كل هذا فإننا لن نتوقف عن فضح هؤلاء المزورين ونواياهم في العدوان على إرادة الأمة.. وأطلب في هذه المناسبة من كتابنا الكبار، وعلى رأسهم الأستاذ مصطفى أمين، والذين يدعوننا دوما إلى المشاركة في الانتخابات مهما كانت ظروفها، أطلب منهم أن يركزوا على الأهمية العاجلة لتعديل قوانين الانتخابات وإجراءاتها، والتي تيسر في هيئتها الحالية كل فنون التزوير.. إن الأحزاب ستخوض -بإذن الله- معركة الانتخابات القادمة بروح التحدي التي تتلاءم مع المواجهة العامة الحاسمة، وفي هذه المواجهة سنقاوم في طول القطر وعرضه عصابات المزورين، وعلى الرغم من احتمائهم بالطوارئ وسجونها سنجعل مهمتهم عسيرة بإذن الله.. ولكن من الأفضل قطعا لو أسهم كتابنا الكبار الآن وبإلحاح في تعبئة الرأى العام من أجل تعديل قوانين الانتخابات الجائرة لتوفير المصادمات والتوترات التي لا نتمناها، والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

■ وإلى جانب هذه الرسالة إلى كتابنا الكبار، فإن الرسالة الأهم موجهة إلى قادة الأحزاب والهيئات، فحزب العمل دعا ويدعو بإلحاح إلى أهمية عقد مؤتمر جماهيري قومي، قلت في الأسبوع الماضي: إن المؤتمر سيكون مظاهرة ضد مخطط الحكومة لتزوير الانتخابات، ولكن أضيف الآن مهمة جديدة، فالمؤتمر ينبغي أن يكون كذلك مظاهرة رافضة إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية.

xxxxxx

يا قادة المعارضة: تحركوا.. وبسرعة. وفقكم الله.

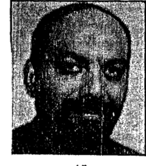
أما أنتم يا أيها الشباب ويا أيها المجاهدون لكي تكون كلمة الله هي العليا.. اعلموا أن نصر الله قريب إن ثبتم.. ومهما كانت المشقة فلا تظنوا بالله الظنون.

حديث المدينة

يقول كثير من الحكماء: إن النظر إلى الموضوعات نظرة رأسية أفضل بكثير من النظر إليها أفقياً، فكما يرون أن تلك النظرة الرأسية تجعل الشخص يرى كل الزوايا والأبعاد ولكن النظر أفقياً لا يرينا الأمر إلا من زاوية واحدة هي- في الغالب الأعم- الزاوية المواجهة فحسب.

من هذا المنطلق الذي نراه صحيحاً إلى أبعد حد دعونا ننظر بهذا المقياس إلى حقيقة ما يدور على الساحة الآن لا سيما وأننا في وقت عصيب تمر به البلاد ألا وهو الانتخابات البرلمانية القادمة.. فهذه الانتخابات إما أن تدخلنا مرحلة جديدة من تاريخنا فنصبح على أعتاب التقدم الحقيقي المرتكز على مبادىء ديمقراطية حقيقية وإما نعود إلى الوراء؛ لن أقول آحاد السنين بل عشرات السنين!!

ولشرح هذه المقولة لابد لنا -كما قدمت- من النظر إلى الأمور بمنظار رأسي حتى نرى كل الجوانب والوجوه التي تجعلنا في النهاية- حكاماً ومحكومين- نصل إلى ضالتنا المنشودة- والتي نراها في الغرب واضحة- وهي السلام الاجتماعي.. فلا ينكر أحد أننا في مصر الآن نعيش في هامش ديمقراطي ضيق أو قريب من هامش الديمقراطية، فها هي الصحف الحزبية. ويوجد في مصر معارضة حزبية وغير حزبية ويوجد من يهاجم من هم في الحكم من كبار رجال الدولة، وقد يصل الأمر إلى انتقاد رئيس الجمهورية، والحق يقال: إنه منذ قيام الثورة- وعلى وجه التحديد منذ تولى عبد الناصر مقاليد الحكم عام ١٩٥٤ وحتى وفاته عام ١٩٧٠- ما كان لأحد أن يجرؤ على التعدي بالحديث داخل نفسه بالنسبة إلى أحد رجالات الدولة فما بالكم برئيس الدولة؟ والكثير ممن طال عمرهم حتى اليوم يعرفون ذلك جيداً ولكن بعد حرب رمضان المجيدة بدأ الحال يتغير شيئاً فشيئاً، وهذا مما يحسب للرئيس السادات وهو إعطاء هامش ديمقراطي يبيح النقد، ولكن كان تصور السادات للحريات أنه- وهو المانح لها- لابد من أن تقف عند الحد الذي يرى هو أن تقف عنده، فإذا أراد أن يمنح المزيد فبحساب ولها أن تتحرك إلى القدر الذي يريده وكيف لا.. وهو كبير العائلة؟



بقلم:

محمد حمد

وربما هذا هو ما دفعه إلى محاولة تقييد الحرية بإصدار ما سمي بعد ذلك بالقوانين سيئة السمعة في محاولة منه للحد من التعدي الذي استفحل أمره إلى أن وصل إلى مهاجمة الرئيس نفسه وفي عقر داره.

والذي ضايق الرئيس السادات في ذلك الوقت أنه لم يستطع أن يسيطر على هذا الهامش الديمقراطي والذي بدأ يتسع إلى حد حدوث انتفاضة كادت تؤدي إلى كارثة.

ولكن أدرك الجميع في ذلك الوقت أن المارد الكامن في داخل أحشاء الأمة قد خرج ولا سبيل إلى إعادته مرة أخرى إلا باستخدام الوسائل القمعية؛ والتي جربت من قبل وأثبتت أنها تستطيع أن تسكت الناس ولو إلى حين فما كان ممن هم حول الرئيس السادات إلا أن نصحوه بها وكان -رحمه الله- سريع الاستجابة لها!! وكانت النهاية التي يعرفها الجميع.

ولكن بعد هذه النهاية أيقن الجميع أنه لا سبيل إلى وأد هذا الهامش الديمقراطي بأي شكل من الأشكال وبدأ التفكير في كيفية وقف الزحف الديمقراطي في نفوس الناس وكيفية تقليل حجم الحريات بدون صدام مباشر سواء مع أحزاب أم مع أفراد؟

وكان تزوير الانتخابات وبخاصة انتخابات مجلس الشعب في محاولة لإدخال اليأس والإحباط في نفوس الناس، وهي ولا شك محاولة ناجحة إلى حد ما في إبعاد مجموعة كبيرة من العناصر التي قد يكون لها دور بارز في تغيير أفكار المجتمع وعلى رأس هذه العناصر المثقفون من أبناء مصر الذين قد يؤثرون البعد عن كل ذلك منتظرين أن يبدأ التغير أولاً ثم يشتركون فيه، فبتزوير الانتخابات يصل من تريده الحكومة إلى المجلس التشريعي وبالتالي فقد التحكم في مصنع القوانين والتي بها تستطيع أن تصدر أو بمعنى أدق أن تُفصل القوانين اللازمة لوقف ما تريد وقفه أو تحريك ما تريد تحريكه وعلى من لا يعجبه ذلك أن يشرب من البحر أو يدق رأسه في جدار، وكما قال قائل (كُله بالقانون) ولكن هذا الزيف سرعان ما انكشف وانكشفت الألاعيب، وأضحت لعبة تزوير الانتخابات لعبة مفضوحة أمام العامة والخاصة يتندر بها الجميع وصارت صورة مصر باهتة في عيون العالم لا سيما أن مصر تقع



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

تحت سمع وبصر العالم الذى أصبح كقرية واحدة إذا سمع فيها الخبر صباحاً فقبل الظهر يكون قد علمه الجميع.

وعلى الرغم من ذلك ظل مسلسل التزييف والتزوير مستمراً وهذا الكلام ليس من خيال كاتب هذه السطور ولكنها احكام قضاء مصر العظيم الذى نحنى له راسنا إجلالاً وإعجاباً ولا سيما القضاء الدستورى والقضاء الإدارى اللذين اكدا التزوير والتزييف لإرادة الامة فى عشرات الاحكام الرائعة التى ادانت النظام كله.

وكما ذكرت استمر هذا المسلسل ليزيد وجه مصر اصفراراً وكآبة فى عيون العالم ونحن فى الداخل نخفى أعيننا بايدينا معتقدين أن أحداً لا يرانا ما دمنا لا نرى أحداً.

وجاءت انتخابات ١٩٩٥ وأسقط فى يد النظام كله!! وكان ما يدور فى أذهانهم ماذا نفعل هل نُزوّر من جديد؟ ولكن هذا سيضعنا فى مأزق حقيقى أمام الشعب وأمام العالم!!

هل نترك الانتخابات القادمة تجرى فى جو من النزاهة والحرية؟ ولكن هذا معناه ببساطة أن الحزب الحاكم لن يشكل الوزارة القادمة!! هل نقوم بتلفيق الاتهامات وضرب الكبار حتى يخاف الصغار؟

وكانت هذه الفكرة هى التى تمخض عنها فكرُ من يريدون تعكير صفو الأمة وجعلها تعيش فى كدر قبل الانتخابات فيحصلون على ما يريدون ولو جزئياً.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

ورشة عمل لتدعيم المرأة فى الانتخابات

كتبت ـ هدى المهدى:

من أجل تدعيم دور المرأة المصرية فى انتخابات دورة مجلس الشعب القادمة تعقد فى الاسكندرية ولمدة ثلاثة أيام فى الفترة من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر الحالى ورشة عمل تناقش وضع المرأة فى الانتخابات البرلمانية.

تنظم هذه الورشة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع اللجنة القومية للمرأة، ويشرف على هذه الورشة د.على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وتقول د.ودودة بدران المنسقة العام لورشة العمل ووكيلة الكلية لشئون خدمة المجتمع والبيئة: يشارك فى هذه الورشة بعض المرشحين الجدد لدورة مجلس الشعب القادمة وبعض أعضاء مجلس الشعب الحاليين ومجموعة كبيرة من الشخصيات العامة أصحاب الخبرة فى الانتخابات العامة.

وأضافت د.ودودة انه سوف تتعرض هذه الورشة لمناقشة ثلاثة موضوعات رئيسية هى:

■ التعرف على القضايا الخاصة بادارة الحملات الانتخابية.

■ تنمية اساليب ومهارات الاقناع والتأثير على جمهور الناخبين

■ بعض المعوقات التى تعترض المرأة المرشحة وقضايا التطور السياسى والاقتصادى ودور مصر الاقليمى والدولى والتطور الديمقراطى للمرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية.



ارتفاع درجة حرارة الشارع السياسي المصري

احزاب المعارضة تطالب بضمانات تؤمّن نزاهة الانتخابات النيابية!

حرارة جو القاهرة مستمرة، حتى بعد انتهاء فصل الصيف، فمصر على موعد مع «حرارة المناخ السياسي»، بفعل الانتخابات البرلمانية، والمقرر عقدها في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، بعد ان أتم مجلس الشعب المصري، لأول مرة منذ سنوات طويلة، دورته التشريعية كاملة، ولم يكن نصيبه الحل، مثلما كان عليه الحال مع المجلسين السابقين.

وقد بدأ الاستعداد للمعركة الانتخابية في القاهرة مبكراً، وشهد مناورات جس النبض ما بين أحزاب المعارضة، ومع الحزب الوطني من جهة أخرى، بعدما استقر الأمر منذ نهاية العام الماضي على خوض الانتخابات بالنظام الفردي، وهو النظام القديم، بديلاً عن تجربة الانتخابات بالقوائم التي لم تثبت جدواها في دولة كمصر. وأكد هذا التوجه بيان للحزب الوطني أشار الى تبنيه للانتخابات بالنظام الفردي لأنها، حسب البيان، تدعم وتعمق العلاقة بين النائب والناخبين. وخصوصاً في الريف. كما ان الانتخابات بالقوائم الحزبية انما هي مفاضلة بين برامج الاحزاب دون النظر الى اشخاص المرشحين، وهو أمر قد لا يكون حتى الآن محققاً لحداثة بعض الاحزاب.

لقد اتخذ الحوار، وعمليات «جس النبض» فيما بين احزاب المعارضة اشكالاً مختلفة، لعل اهمها الحوار الذي تم الكشف عنه مؤخراً، وشارك فيه الاخوان المسلمون والوفد وحزب العمل، والتجمع، وحزب مصر، والخضر، وممثلون عن الشيوعيين وبعض الشخصيات العامة، والحزب الناصري. وقد لا يكون الهدف من الحوار هو الاتفاق على تفاصيل عملية المشاركة في الانتخابات او التنسيق فيما بينها، وانما هو الاتفاق على برنامج الحد الادنى الذي يمكن ان توافق عليه احزاب المعارضة المصرية.

وبعد مناقشات وجلسات عمل متعددة، تم الاتفاق على ان النظام السياسي في مصر هو نظام جمهوري، السيادة فيه للشعب، وهو مصدر السلطات، ويقوم على التعددية السياسية والفكرية، وتداول السلطة واحترام حقوق الانسان، والتمسك بالصفة المدنية والديمقراطية للدولة، مع الاقرار بمساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، ومع صون حرية الرأي والعقيدة، ومنع أي حزب من اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية، واختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب بين مرشحين متعددين، والرئاسة لمدة محددة، ويتخلى الرئيس عن انتمائه الحزبي فور انتخابه.

ورغم ان مثل هذه الحوارات قد تكون مفيدة، لأنه يمكن البناء عليها لمزيد من التنسيق، الا ان عدداً من المشاركين لم يوقع على الوثيقة رغم المشاركة في البحث. ومن الاحزاب التي سارعت بالتوقيع الوفد والتجمع. وقد كان اعلان حزب الوفد السريع والمنفرد بمشاركته في الانتخابات النيابية، والتي قاطعها في عام ١٩٩٠، دليلاً جديداً على ان التنسيق بين احزاب المعارضة في الانتخابات المقبلة قد لا يكون كبيراً، ولعل الحزب الوطني كان أسعد الجهات بهذا الاعلان، لأنه ادرك ان الوفد قرر خوض المعركة لصالحه أولاً وأخيراً. بالاضافة الى ان غياب الوفد من مجلس الشعب كان له تأثيره على العملية الانتخابية وعلى سير العمل داخل المجلس، وان كان الوفد قد حاول ان يقلل من تأثير الاعلان المبكر والمنفرد بالمشاركة، مشيراً الى ان ذلك لا يعني تخليه عن مطالبه الخاصة بالاصلاحات السياسية واجراء انتخابات نزيهة.

وهناك اتجاه داخل احزاب المعارضة الى ما اطلق عليه الدكتور رفعت السعيد، الأمين العام لحزب التجمع، «المجاملة». وهي مرتبة أقل من التنسيق، حيث ستمتنع



احزاب المعارضة عن ترشيح اي من عناصرها في بعض الدوائر التي يشارك فيها رؤساء احزاب المعارضة الأخرى، ومنها دائرة كفر شكر في محافظة القليوبية، والتي يخوض الانتخابات فيها خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع، او في دائرة فارسكور في محافظة دمياط، والتي يخوض الانتخابات فيها ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري، او في دائرة شربين، والتي يخوض انتخاباتها ابراهيم شكري، رئيس حزب العمل، والاتجاه نفسه يتم مع بعض رموز وقيادات المعارضة الاخرى.

وقد ترددت أنباء غير مؤكدة عن مفاوضات جرت بين الحزب الوطني الحاكم، وكل من احزاب المعارضة على حدة، حول ظاهرة اخلاء بعض الدوائر. وقيل انه عرض على حزب الوفد اخلاء ٢٠ دائرة لعناصر مهمه في الوفد، الا انه طالب بـ ٧٠ دائرة. كما عرض اخلاء ثلاث دوائر للحزب الناصري، وخمس دوائر للتجمع، ودائرة واحدة لحزب العمل الذي يطالب بـ ٣٠ دائرة. الا ان مثل هذه الانباء نفتها قيادات الحزب الوطني. وأكد كمال الشاذلي، الأمين العام المساعد للحزب، وأحد الثلاثة الذين يشرفون على عملية الانتخابات، ومعه الامين العام يوسف والي نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة، وصفوت الشريف الأمين العام المساعد وزير الاعلام، ان الحزب الوطني سوف يقدم ٤٤٤ مرشحاً في ٢٢٢ دائرة، وهي مجموع عدد الدوائر في مصر التي ستتم فيها الانتخابات. واضاف الشاذلي بأنه اتصل في البداية برؤساء الاحزاب المصرية، وطلب منهم خوض المعركة الانتخابية على اساس المنافسة الشريفة والحرة.

وأياً كان الأمر، فهناك بعض القضايا المثارة حول الانتخابات، ولعل أهمها مشاركة الاخوان المسلمين، وهي احدى الفصائل المهمة في الساحة السياسية في مصر، الا انها محجوبة عن الشرعية، ولم تحظ باعتراف من السلطة التي تعتبرها غير شرعية. وقد استطاع الاخوان المسلمون، بتحالفهم مع الوفد في انتخابات ١٩٨٤، ان يصل عدد نوابهم معاً الى حوالي ٩٠ نائباً، في حين كان عدد النواب من التحالف في مجلس ١٩٨٧ حوالي ٣٥ نائباً، معظمهم من الاخوان، والقلة من العمل والاحرار شركاء التحالف، وذلك بعد ان انفرط تحالف الاخوان مع الوفد. كما لم يشارك الاخوان بصورة واضحة في انتخابات ١٩٩٠. وقد اتاحت لهم الانتخابات الفردية فرصة لترشيح عدد كبير من كوادرهم، الا ان الصدام الاخير مع الحكومة قلّل من فرص نجاحهم، حيث طالت حملة الاعتقالات الاخيرة بعض اعضاء الاخوان السابقين في مجلس الشعب، بالاضافة الى المشرف على حملتهم الانتخابية، الدكتور عصام العريان، الذي مازال في المعتقل على ذمة القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٥ أمن دولة. ويعتقد مصطفى مشهور، نائب المرشد العام بان المشاكل مع الحكومة بدات منذ عام بصدور القانون الخاص بالنقابات. ومع اقتراب الانتخابات، صعّدت الحكومة المواجهة ضد الاخوان لتصل الى حملة الاعتقالات الاخيرة، والاتهامات، والهدف هو تحجيم الاخوان في الانتخابات خصوصاً مع اقرار النظام الفردي الذي لا يحرم احداً من المشاركة.

وتؤكد مصادر وزارة الداخلية المصرية عدم صحة ما يثير الاخوان بهذا الخصوص، وتعتبره محاولة منهم لاجتذاب بعض الاصوات في الانتخابات. وتؤكد هذه المصادر ان الاخوان المقبوض عليهم متورطون في مخطط عدائي، وأمرهم معروض على النيابة العامة، ولا علاقة لهذا الامر بالانتخابات، فقد تم ضبطهم في اطار قانوني، وبامر من نيابة امن الدولة العليا، وهي سلطة مستقلة.

ومن جهة اخرى، بدا الحديث في مصر عن اصوات الاقباط، خصوصا بعد ان لجأ الحزب الوطني الى عدم ترشيح اي منهم في انتخابات مجلس الشورى، واصبح عددهم في هذا المجلس لا يتجاوز ستة اعضاء من اصل ٢٧ عضواً، اربعة منهم استمروا في التجديد النصفي، وواحد حل محل عضو توفي، بالاضافة الى الدكتور يونان لبيب رزق. وكان مجلس الشعب السابق يضم ٥ نواب اقباط تم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين ٤٦٠ عضواً. ومن المعروف ان القانون المصري يتيح لرئيس الجمهورية تعيين عشرة اعضاء، كانوا كلهم في عهود سابقة من الاقباط. وهناك منافسة شديدة على اصوات الاقباط، خرج فيها الحزب الوطني، ويتردد انه لن يترشح الا عدد محدود منهم، بينما الوفد ترك لامين عام الحزب، سعد فخري عبد النور، وهو قبطي، مسؤولية تقديم ٦٠ قبطياً ضمن مرشحي الوفد، خصوصاً في مدن الصعيد، وبها عدد كبير من العائلات القبطية العريقة. وبالاضافة، يتجه حزب التجمع، لترشيح اكثر من ٢٠ قبطياً من الشخصيات العامة والمثقفين ضمن صفوفه. ويسعى التجمع الى المنافسة على اصوات الاقباط في ظل علاقاته الوثيقة مع البابا شنودة، وقد دخل الحزب الناصري على الخط، وكلف عضو المكتب السياسي امين اسكندر بالقيام بهذه المهمة، لاستثمار موقف الحزب المؤيد للكنيسة في الأزمة التي تعرضت لها بوجود معارضة للبابا شنودة، والذي فضل ان يقوم بجولة طويلة قد يعود منها بعد الانتخابات.

ورغم بداية الاستعداد لفتح باب الترشيح، وبدء المعركة الانتخابية، ومشاركة كل احزاب المعارضة فيها، الا انه من الملاحظ انها صعّدت من جديد من حملتها باتجاه توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات، وقد كشف النقاب عن رسالة وجهها رؤساء احزاب الوفد، والتجمع، والعمل، والحزب الناصري، والعمل، وحزب مصر والخضر، وممثلون عن الاخوان المسلمين والشيوعيين الى الرئيس حسني مبارك في ٧ حزيران (يونيو) الماضي، قدموا فيها مطالبهم والتي تتلخص في الآتي:

- الاشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية، وان تتولاها السلطة القضائية، بدءاً بالتحقق من صحة القيد في جداول الناخبين وفقاً لسجلات الاحوال المدنية، حتى اعلان نتائج الانتخابات بدلاً من ان تتولى ذلك وزارة الداخلية. وكان حزب التجمع، وهو حزب المعارضة الوحيد الذي كان ممثلاً في البرلمان، قد قدم مشروعاً بنقل مسؤولية الانتخابات من وزارة الداخلية الى المجلس الاعلى للقضاء، الذي يتولى الاشراف على ادارة الانتخابات، واصدار قرارات انتداب رؤساء اللجان العامة والفرعية من بين اعضاء السلطة القضائية، واعلان النتائج. ولم تتم مناقشة القانون اساساً في المجلس.
- التحقق من حضور الناخب شخصياً امام لجنة الاقتراع بالتوقيع او بالبصمة بالابهام الايمن لمن لا يعرف



القراءة والكتابة.

● السماح للمرشحين باختيار المندوبين الاصليين والاحتياطيين من الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية.

● المطالبة بان يصاحب مندوبو المرشحين صناديق الانتخابات حتى نقلها الى اللجنة العامة لفرزها.

● تغليظ عقوبة العبث بالعملية الانتخابية.

● وقف العمل بقانون الطوراىء خلال المعركة الانتخابية.

● اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على اسس موضوعية لا يراعى فيها مصالح مرشحين معينين وذلك باشراف لجنة قضائية.

وقد ذكر كمال الشاذلي، امين عام مساعد الحزب الوطني وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى، ان الضمانات الخاصة بنزاهة الانتخابات يكفلها القانون. ونزاهة الانتخابات ومراقبتها رهن بالناخب نفسه، والقانون المصري يشترط ان تتم الانتخابات تحت اشراف قضائي، ولا يعني ذلك ان يكون لكل لجنة فرعية قاض، لان عدد القضاة في مصر لا يكفي لكل اللجان الفرعية.

وفي الوقت نفسه، اكد الرئيس حسني مبارك في احاديثه مؤخراً حرصه على اجراء انتخابات نزيهة، مؤكداً عدم تدخل احد في العملية الانتخابية.

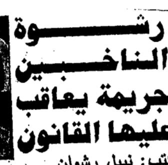
القاهرة ـ أسامة عجاج



المصدر : الـمصـــــــــور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

رشـــوة الناخـبين جريمة يعاقب عليها القانون

كتب: نبيل رشوان



د. فوزية عبدالستار



كمال الشاذلي

فى قضية الفلوس والانتخابات، القانون واضح وصريح ـ لكنه يدعو للدهشة ـ ففى نوفمبر ١٩٩٠ أصدر وزير الداخلية قرارا بألا تزيد نفقات الحملة الانتخابية على خمسة آلاف جنيه لكل مرشح حتى تتساوى فرص الدعاية بين المرشحين.

وقرار وزير الداخلية يدعو للدهشة لأنه لو كنت مرشحا فى الانتخابات وتريد الالتزام بالقانون فى الدعاية فعليك أن تشكل فريق عمل تطوعيا يساعدك فى شياخات الدائرة ويدعو معك الناخبين وتملأ الدائرة بالملصقات واللافتات والمطبوعات، وعليك أن تقيم السرادقات وتعقد المؤتمرات فى دائرة مثل قصرالنيل والتى تضم ١٣ شياخة كل هذا بخمسة آلاف جنيه فقط!!

ولو كنت من مرشحى الصعيد فهناك دوائر تصل الشياخات فيها إلى ٤٩ شياخة مثل دائرة أبوقرقاص ـ المنيا ـ أو ٥٥ شياخة كما فى دائرة كوم امبو ـ أسوان ، وتصل إلى ٥٧ شياخة كما فى الدائرة الرابعة بالشرقية.

توضح الدكتورة فوزية عبدالستار رئيس اللجنة التشريعية لمجلس الشعب إن المقصود من قرار وزير الداخلية بتحديد حد أقصى لمصاريف الدعاية الانتخابية أن تكون فى استطاعة كل المرشحين بحيث لاتكون هناك ميزة للغنى على غيره حتى يكون هناك تكافؤ فى الفرص بين جميع المرشحين، ويجب على المرشحين أن يلتزموا بهذا التحديد للمبالغ المقررة حتى تسير العملية الانتخابية سيرا سليما فلا يفوز إلا الأجدر بالثقة وليس الأقدر ماليا.

ورغم ذلك فإن الدكتورة فوزية عبدالستار تقول إن تحديد مبلغ الحركة الانتخابية لا يجوز (معيب) من ناحيتين أولاهما لأنه يصعب مراقبة تنفيذه في كل الدوائر وثانيتهما ان وجود مثل هذا القيد لا يحقق الغرض المرجو منه لأن المسألة تتوقف علي الوعي السياسي لدي المواطن وهو مايجب التركيز عليه، فالعملة الجيدة تطرد العملة الرديئة.

وأوضحت د. فوزية إن مسألة بناء مسجد أو مصنع أو مدرسة من المرشح لأهل دائرته لا تعد من أعمال الرشوة حيث ان للرشوة شروطا محددة، وإن كانت تحمل معني التقرب للجماهير.

وتضيف الدكتورة فوزية عبدالستار: إن فكرة الانفاق بغرض آخر غير الدعاية، وبعبارة أخرى لجذب بعض الأصوات وجعلها تنحرف من اتجاه إلى آخر بالمخالفة لما يجب أن تكون عليه نزاهة الإدلاء بالصوت فقط حظرها نص قرار وزير الداخلية، بل إن المشرع قد حرص على الإلتزام بهذا النص فقرر فى المادة ٤١ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أن يعاقب بالحبس وبغرامة لاتتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى آخر أو عرض عليه أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على إبداء الرأى على وجه خاص أو الإمتناع عنه.. أى أن المشرع يجرم رشوة الناخب للحصول على صوته، كذلك تقرر هذه المادة العقاب بالعقوبات المذكورة لكل من طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره، والمقصود من هذا التجريم منع استخدام الأموال أو حتى النفوذ فى جذب أصوات الناخبين.

ويقول كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى، بصفتى أقدم نائب فى البرلمان (٣١ سنة) فقد خضت الانتخابات فى دائرتى ثمانى مرات ست منها وفق النظام الفردى واثنتان بنظام القوائم ولقد استخدمت الفلوس ضدى وفى دائرتى ثلاث مرات، وبمبالغ ضخمة جدا،



المصـدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

والناس رفضت بإصرار، إذن الضمان الوحيد هو وعى الناس، وواجب الجماهير فى كل الدوائر أن تقف ضد سطوة رأس المال.

ويفجر الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء القضية بقوله إن إحدى أهم وسائل غسيل الأموال السوداء هى العملية الانتخابية ذاتها، وهناك «ناس» معروف عنهم ذلك يغسلون أموالهم فى الانتخابات بل و«يحصنونها»، وإلا بماذا تفسر أن يصل صرف بعض المرشحين إلى مليونين وثلاثة ملايين جنيه فى الدائرة الانتخابية.

ويكشف الدكتور حمدى السيد عن مرشحين فى القاهرة يصرفون على المعركة الانتخابية مابين مليون إلى مليوني جنيه فى صورة تبرعات ومرتبات ثابتة لسماسرة الانتخابات وبلطجية تقفيل الدوائر، ويتعهد المرشحون الجدد بدفع مرتبات ثابتة لسماسرة الانتخابات بحيث وصلت المرتبات لبعض السماسرة إلى ٣٠ ألف جنيه شهريا، ويقيم المرشحون حفلات ومباريات كرة قدم يصرفون عليها الآلاف.



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

التجمع يدعم مرشحيه الفقراء بـ ٢٠ ألف جنيه


خالد محيى الدين


رفعت السعيد

كتبت : نجوان عبد اللطيف

د. رفعت السعيد أمين العام حزب التجمع يؤكد أن التمويل هو مشكلة المشكلات فى الانتخابات بالنسبة لحزب التجمع، وأن مرشحيه هم فقراء المرشحين، وأنه ليس لديه سوى إثنين فقط هما المتحملان لنفقات انتخاباتهما، خالد محيى الدين ولطفى واكد، أما الباقى فكلهم فى احتياج لإنفاق الحزب وأن التجمع يختار الدوائر الصغيرة قليلة الإنفاق.

ويقول عبدالغفار شكر المسئول عن لجنة البرنامج الانتخابى أن هناك لجنة مالية برئاسة خالد محيى الدين رئيس الحزب مسئولة عن عملية التمويل، وأن الحزب يمول الانتخابات من خلال فوائض النشاط المالى الذي يتحقق من الصحافة، وبعض التبرعات من عناصر لها قدرة مالية فى الحزب، ومن المرشحين وأصدقائهم وعائلاتهم بالإضافة إلى ١٠٠ ألف جنيه من مجلس الشورى مخصصة لكل حزب من أجل المعركة الانتخابية.

ويرى عبدالغفار شكر أن أحزاب المعارضة كلها تأثرت ميزانياتها هذا العام بسبب إلغاء بعثات الحج، والتى كانت تحقق عائدا لها.

وحتى الآن لم يتجاوز عدد المرشحين من حزب التجمع ٤٠ مرشحا رغم أن الحسابات الأولية للحزب كانت ٦٠، وفى رأى عبدالغفار شكر أنه بالإضافة إلي خالد محيى الدين ولطفى واكد، يمكن أيضا البدرى فرغلى المرشح فى بورسعيد وأبوالعز الحريرى المرشح فى الاسكندرية من خوض معركة بإمكاناتهما حيث أن لهم أنصارا ومؤيدين يشكلون سندا حقيقيا لهم، ثم إن د. زهدى الشلمى فى دمنهور ينتمى لعصبية كبيرة، وكذلك مختار جمعة فى النوبة.

ويقسم عبدالغفار شكر مرشحى التجمع إلى مرشحين لديهم فرص للنجاح، ومن ثم سيدعمهم الحزب بكل ما يستطيع، وآخرين يخوضون المعركة من أجل إثبات الوجود فى دائرة تمهيدا لمعركة قادمة.

ويميز الحزب فى التعامل بين الاثنين، الأول له كل الدعم المالى من الحزب وأعتقد أنه لن يتجاوز ما يعادل ٢٠ ألف جنيه، أما الفريق الثانى، فله أيضا دعم الحزب وكله فى حدود توفير المطبوعات فقط من الحزب، وهو ماأعتقد أنه لن يتجاوز ألفين من الجنيهات وأعتقد أن الحزب لن يكون باستطاعته توفير لقاءات جماهيرية بإعداد السرادقات الكبيرة التى يلتقى فيها المرشحون بالناخبين، ولا مواكب شعبية.

ويرى عبدالغفار شكر أن وجود عدد كبير من رجال الأعمال على ساحة الانتخابات يجعل من مسألة الإنفاق مشكلة أكثر تعقيدا فمن الصعب على مرشحى التجمع أن يتنافسوا مع هؤلاء فى الإنفاق على دوائرهم، ولايمكن التقليل من تأثير الأموال على الصوت الانتخابى.

وضرب مثلا بدائرة أجا وهي عبارة عن ٥٧ قرية يحتاج المرشح فيها إلى أموال ضخمة كي ينتقل بين هذه القرى ويعقد فيها مؤتمراته الشعبية، ومرشح رجل الأعمال الثرى عبدالفتاح دياب نفسه عن هذه الدائرة.

وهو يستطيع بأمواله الإنفاق عليها، بينما يقف أمامه مرشحنا رأفت سيف أمين التجمع فى الدقهلية وهو ذو إمكانات محدودة إلا من خدماته للناس وعلاقته الشعبية.

وفى الشرقية يقول لطفى واكد إن دائرته تشهد أسماء المرشحين ليس لهم أى تاريخ سياسى ولكنهم ينفقون الأموال بدون حساب، أحدهم عائد من بلاد النفط، والآخر لا أحد يعرف مصدر أمواله، وأن إنفاق الأموال فى الانتخابات ظاهرة قديمة ولكنها هذا العام تأخذ شكلا جديدا من حيث الكم ومن حيث نوعية الشخصيات التى تقوم بالإنفاق.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

آفاق سياسية

كيف تنجح الأحزاب في الانتخابات..؟

بدأت مصر مع ثورة ٢٣ يوليو فى اتباع سياسات تعتمد على الأشخاص دون المؤسسات، وعلى الشكل دون المضمون، وعلى التبسيط المخل بواقع الأمور دون العناية بوضع نظام أو نسق SYSTEM بديل للذى جاءت للتخلص منه.. وبمرور الوقت وتحت ضغط الظروف التى تعرضت لها خلال الخمسينات استسهلت واكتفت بمواجهة المشاكل التى أخذت تتراكم بتبسيط النظرة اليها ومحاولة إيجاد الحلول المؤقتة والسريعة دون النظر بعيدا الى ما قد يحدث من تعقيدات فى المستقبل نتيجة تأجيل الحلول الدائمة بحجج شتى، وبلغ التبسيط حد عدم الاهتمام بوضع القواعد التربوية والاخلاقية الضرورية للاسترشاد بها فى تأسيس نظام يكفل للأجيال الصاعدة الإيمان بالقيم والقدوة التى ترشدها الى السير فى الطريق الصحيح فى العمل والسلوك والانتماء للوطن..

وانعكس كل هذا على اسلوب الحكم الذى اعتمد على قوة الجيش فجاء شبيها بنظام عسكرى يكاد يكون بدائيا يعتمد على من أسماهم بأهل الثقة مكتفيا بالقشور منكلا بالكفاءات ومتخذا من الخطب الرنانة دون الفعل اسلوبا جديدا فى إدارة الأمور.. وذلك كله بدلا من التركيز بإخلاص علي وضع المبدأ السادس للثورة المتعلق بالديمقراطية موضع التخطيط السليم والتنفيذ المؤمن بها والمجرد عن الهوى.

ولعل الظروف فى الخمسينات كانت مواتية للاستفادة من تجربة الجنرال ديجول - وهو عسكرى - فى إنشاء الجمهورية الخامسة فى فرنسا..

ولكن ثورة يوليو آثرت آنذاك اتخاذ الطريق السهل أى تجميع السلطة فى يدى فرد واحد وذلك باتباع النموذج الشمولى المطبق فى يوغوسلافيا حينئذ والذى كان صورة مقلدة من الأصل السوفيتى، ولا يخفى ماذا كان مصير كل من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا بعد ذلك من انهيار وحروب أهلية مستمر بعضها حتى الآن..!!

وكان اعتقاد السلطة الحاكمة فى مصر في ذلك الوقت أن هذا أقصر طريق للسيطرة الكاملة على جموع الشعب والتخلص من أي معارضة ولو كانت على حساب حرية الشعب وقدراته الخلاقة وآماله بل ولو كانت ايضا على حساب ما قد يحدث نتيجة ذلك من تثبيط للهمم ووأد للفكر والإبداع. وقد ترتب على هذا الاسلوب فى الحكم هبوط مصر من منتصف طريق التقدم الاقتصادى والعلمى والثقافى والسياسى التى كانت تصعده منذ العشرينات رغم المعوقات التى كانت تقابلها من الاحتلال البريطانى والملك.

وبدلا من تحقيق الآمال التى انتعشت فى وجدان الشعب المصرى عام ١٩٥٢ من ان الفرصة اصبحت سانحة له لمزيد من الصعود السريع على طريق التقدم.. إذ به يدفع خارج هذا الطريق، وبعد أربعين عاما يصبح اكثر فقرا وجهلا وبؤسا وتخلفا عمن كان يعيش فى العصور الوسطى قبل البترول.

والسبب فى كل هذه النتائج المأساوية ان نظام الحكم في مصر لم يبد اهتماما صادقا وحقيقيا بوضع نظام ديمقراطى حقيقى.. واكتفى بمؤسسات كرتونية لم تتحمل نسمات الهواء ناهيك عن الصدمات التى كانت تلاحق مصر منذ الخمسينات.. وكان الأجدر بثورة يوليو تقوية النظام الديمقراطى البرلمانى الذى كان قائما وإصلاح ما كان يشوبه من قصور وضعف لينمو ويتطور ليصبح قوى الأساس ثابت البنيان قادرا على مواجهة العواصف والأنواء..

وكان الأولى بهذه الثورة إذا كانت صادقة فى نواياها أن تعلم ان أول وأهم مبدأ فى النظام الديمقراطى هو بناء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قواعدها واعطاؤها الصلاحيات المستقلة والمتكاملة فيصير هناك فصل حقيقى بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ووضع القواعد التى تضمن عدم طغيان إحداها على الأخرى وعدم تراخى أو تنازل إحداها عن اختصاصاتها أو التزاماتها للأخرى طمعا فى مغانم شخصية.. هذا مع إعطاء وسائل الإعلام المختلفة الحرية الكاملة فى التعبير عن الرأى دون خوف أو إرهاب.. ومراعاة توسيع وتعميق دور الرأى العام فى المجتمع ليصبح ووسائل الإعلام سلطة رابعة إشرافية تضمن سلامة واستقلال السلطات الثلاث فى ممارستها لمهامها لما فيه الصالح العام دون ما استثناء لأفراد أو هيئات كائنة ما كان شأوها..



بقلم: السفير

محمود قاسم

وثاني أهم مبدأ في النظام الديمقراطي هو تعدد الأحزاب.. وأهم أسباب نجاح التعددية في مجتمع ما هو القبول والاقتناع لدى جميع المشتغلين بالسياسة ان الأحزاب المعارضة هي جزء لا يتجزأ من نظام الحكم وبدونها لا يمكن تطبيق نظام ديمقراطي في المجتمع، وان يكون هناك ايضا اتفاق وقبول تام وكامل من جميع هؤلاء الساسة بأن النظام الديمقراطي مبني على قاعدة ذهبية لا نقاش فيها وبدونها لا تتحقق الديمقراطية وهي حق تداول السلطة المكفول للجميع.. والذي يقرر هذا التداول هو الشعب فقط الذي يختار بين برامج هذه الأحزاب في لحظة معينة ما فيه صالحه، وإذا عجز حزب ما عن تحقيق ما وعد به في برنامجه فالشعب هو الذي يقرر تغييره عبر صناديق الانتخاب.. ودون ذلك لا يكون نظاما ديمقراطيا.

والأحزاب أطر هامة لا يمكن الاستغناء عنها في النظام الديمقراطي لأنها من المؤسسات القليلة التي تلزم اتباعها من القمة الى القاعدة في المجتمع. فإذا تعرض هذا الالتزام الى الخلل نجد أن الحزب يصبح غير ناجح، ويحتاج الأمر الى تغيير في السياسات.. وأهم الأسباب في هذا ترجع الى ان السياسيين في الوقت الراهن لم يعودوا يشعرون الى أي مدى أصبحوا بعيدين بل وأحيانا منعزلين عن كتلهم الشعبية في المجتمع.. وكلما تعالى هؤلاء السياسيون عن قواعدهم اعتمادا منهم على اتصالاتهم بالشخصيات الهامة ذات النفوذ في الحكومة والدولة.. أظهرت جماهير الناخبين بعدها عن مرشحي هؤلاء الساسة وربما نفورها وبالتالي نقص حماسها الأمر الذي عادة ما تترجمه بالمقاطعة أي عدم الذهاب الى صناديق الانتخاب.. بل أنه إذا شعرت الجماهير أن حزبا ما يعتمد في نشاطه على ارتكانه على الحكومة فإنها تميل إلى استغلاله ولا تعطيه أصواتها إذا سنحت الفرصة لها بذلك.

وعلاج هذا الأمر الخطير هو بأن ينشط الحزب وأن يشعر الطبقات المختلفة بوجوده في الساحة ليس كمصلحة من مصالح الحكومة، ولكن كجهاز سياسي تعمل حشوده جنبا الى جنب في التنظيمات الحزبية والمؤتمرات الخاصة بشكل يؤكد للجميع أن الناس في القمة على علم تام بفكر وهموم وآمال الناس في القاعدة، وأن كليهما على علم تام بالمشاكل التي يواجهها بلدهم وطرق حلها..

وفي نطاق هذه العملية نجد أن الشريحة الوسطى في الحزب بين القمة والقاعدة يجب أن تكون موصلا جيدا للأفكار والمقترحات والمبادرات، ولا تكون عائقا بين القمة والقاعدة ومسئولية هذه الشريحة تتركز أساسا في قيامها بدور رأسي داخل مؤسسة الحزب - بمعنى أن تقوم بالاتصالات اللازمة والوساطة.. وهذه العلاقة التناسقية هامة في ترسيخ مفاهيم سياسة الحزب على مستوى القاعدة وتفسيرها التفسير الصحيح والواقعي والمبسط حتى تؤيدها جموع القاعدة بحماس.

وهذا الكلام يندرج كملاحظة عامة على جميع الأحزاب في مصر.. ولكن لعل أول الأحزاب التي تعاني من نقص الاتصال من القمة للقاعدة وغياب دور الشريحة الوسطى هو الحزب الوطني، وذلك بسبب اعتماد قادته على مؤسسة الرئاسة وعلى التأييد المطلق له من جانب أجهزة الحكومة والمحافظين والعمد والمشايخ. وقد نتج عن هذا ان تقطعت وسائل الاتصال الحزبي الحقيقي بين القمة والقاعدة في الحزب، الأمر الذي ترتب عليه غيابه أمام رجل الشارع ولم يعد له حضور حقيقي يمكن أن يرتكن عليه دون اللجوء إلى أجهزة الدولة.

وهذه التجربة المؤسفة تقع كل يوم أمام الأحزاب الأخرى للمعارضة أو غير المشاركة في الحكم وهي نقطة ضعف خطيرة في بنيان الحزب الوطني يمكن ان تقضي عليه في أي لحظة كما حدث في السابق بالنسبة لحزب مصر طالما ظلت صورته أمام الجماهير أنه جهاز حكومي مثل أي وزارة أو محافظة أو مصلحة في الدولة وبالتالي لا تعتبره معبرا عن ضمير الأمة.

وعليه فإن الفرصة الوحيدة في نجاح الأحزاب الأخرى هي في تحقيق ما يفتقده الحزب الوطني أي تحقيق الاندماج بين القمة والقاعدة وخاصة بالاعتماد المستمر على نشاط الشريحة الوسطى في كل منها.. فكلما زادت نسبة هذا الاندماج زاد حجم حضور هذه الأحزاب في الشارع، وزاد تمثيلها في مجلس الشعب رغم ما قد يوضع أمامها من عوائق معروفة.





●● بقلم : مصطفى كامل مراد

تعيين .. أم انتخاب!!
يا أولى الألباب!!

اذاع الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطنى الديمقراطى فى التليفزيون المصرى ان الامانة العامة للحزب قد انتهت من مراجعة ترشيحات الحزب الوطنى فى مختلف دوائر الجمهورية وان الترشيحات قد رفعت إلى الرئيس مبارك لاصدار اوامره بشانها «انتهى».

وتعليقنا على ذلك ان هذا التصريح يعطى لاول وهلة انطباعا بان الرئيس مبارك هو الذى يختار مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة ولاشك ان هذا الشعور يعطى انطباعا حكوميا وشعبيا بان مرشحى الحزب الوطنى قد تمت تسميتهم بواسطة ـ الرئيس مبارك

وهذا بدوره يعطى أنطباعا تلقائيا لاجهزة الدولة فى الوزارات والهيئات والمصالح والإدارة المحلية بان تتعاون جميعها لانجاح مرشحى الرئيس مبارك وكذلك يحدث نفس التاثير فى الراى العام المصرى!!

ولاشك ان تصريح الدكتور والى المشار إليه خطا سياسى فادح لانه يضع مرشحى احزاب المعارضة والمستقلين فى مواجهة اوامر رئيس الجمهورية بترشيح اعضاء الحزب الوطنى!!

اضف إلى ذلك ان ترشيحات الحزب الوطنى مازالت تتم بالطريقة التى كانت تتم بها فى ظل نظام الحزب الواحد وهو حزب الثورة الذى نشا منذ قيامها تحت مسميات مختلفة «هيئة التحرير من ٥٣ ـ ١٩٥٧ـ الاتحاد القومى من ٥٧ ـ ١٩٦٣ ـ ثم اخيرا الاتحاد الاشتراكى العربى من عام ١٩٦٣ حتى قيام المنابر السياسية فى عام ١٩٧٥ ثم الاحزاب السياسية الثلاثة فى عام ٧٦ والتى انبثقت من الاتحاد الاشتراكى العربى وهى: حزب مصر ثم الحزب الوطنى الوسط ـ حزب الاحرار اليمين ـ حزب التجمع اليسار.. ثم حزب العمل عام ١٩٧٨«يسار الوسط».

هذه الاحزاب كلها وقادتها ومؤسسوها كانوا يقومون بالعمل السياسى فى أطار التنظيم السياسى الواحد او الحزب الواحد ولاشك انه كانت هناك تيارات سياسية أخرى بعضها تشكل فى احزاب سياسية والبعض الآخر مازال يسعى لتكوين احزاب ولكن لجنة الاحزاب ترفض بصفة دائمة وهما: تيار جماعة الاخوان المسلمين والتيار الماركسى!!

فاذا نظرنا إلى كيفية أختيار مرشحى مجلس الامة ثم مجلس الشعب فى فترة الحزب الواحد اى من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٦ لوجدنا انها كانت تتم على النحو الاتى:

اولا: تقوم اجهزة الامن بكتابة تقارير عن نشاط الشخصيات السياسية القيادية التى تستشف انها ترغب فى ترشيح نفسها لمجلس الشعب!!

ثانيا: تعرض هذه الترشيحات على السادة المحافظين بالاشتراك مع امناء الحزب الواحد فى المحافظات لتتم اول عملية اختيار او تصفية للمرشحين!!



ثالثا: تعرض هذه الترشيحات على الأمانة العامة للحزب الواحد لاجراء التصفية الثانية!!

رابعا: تعرض هذه الترشيحات على رئيس الحزب الواحد «رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى» وهو فى نفس الوقت رئيس الجمهورية لاصدار اوامره بالترشيحات النهائية للحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد!!

تلك هى خطوات اختيار نواب الحزب الواحد وهى نفس خطوات اختيار مرشحى الحزب الأوحد «الحزب الوطنى الديمقراطى» الذى يراسه رئيس الجمهورية.. وتحيا السياسة المصرية وتعيش الديمقراطية الأوحدية!!

وكل سنة وانتم طيبون يا ايها الديمقراطيون فى العهد الميمون بعد ان عادت ريمة «د.يوسف والى» إلى عادتها القديمة!!.

مصطفى كامل مراد



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الناخب .. هو المسئول !!

بدأت موجة الترشيح لانتخابات مجلس الشعب .. أناس كثيرون بدأوا يستعدون للمعركة .. رصدوا ميزانيات بالملايين لتمويل الحملة الانتخابية .. وبدأت معاركهم مبكرا فى أماكن كثيرة بالقرى والمدن والمحافظات أى فى مختلف الدوائر .. ولذلك هم لا يلتزمون بالأماكن المحددة لتعليق لافتاتهم ويقومون بتشويه البيوت والشوارع بشكل ملفت للنظر ويستخدمون عبارات سوقية ومبتذلة للترويج لأنفسهم !!

كثيرون من هؤلاء ليس لديهم القدرة على العطاء أو العمل الجماهيرى .. لكنهم يريدون « مقعد فى البرلمان » بأى شكل .. إما للوجاهة أولتحقيق مصالح ونزوات شخصية .. وبالطبع فإنهم بهذه التصرفات والأعمال ينافسون ويزاحمون أصحاب الحق الأصيل من الشخصيات التى لها وزن وتستحق فعلا كرسى مجلس الشعب ولكنها لا تملك المقدرة المادية لمجاراة هؤلاء فيما يفعلون !!

دوائر عديدة نزل عليها نواب بالبراشوت وأغدقوا الأموال فى حملات دعائية مكثفة يجمعون حولهم حملة المباخر من البلطجية وأصحاب السوابق و« أكيلة » العيش على كل الموائد خاصة العامرة بما لذ وطاب .. ويطوفون على الناخبين يبيعون لهم الوهم فى وعود كثيرة تطير بعد اغلاق صناديق التصويت مباشرة وفوز المرشح بالكرسى !!

فى إحدى الدوائر لم تعجب هذه الأساليب المكشوفة مجموعة من الشباب فقد لاحظوا ان سبعة من هؤلاء يتنافسون ويتصارعون للفوز بمقعد الدائرة .. فأرادوا النيل من أصحاب المصالح والقادرين الذين تسابقوا على هذا النحو الممجوج خاصة وان كلا منهم يجزل العطاء لتحقيق هدفه .. فذهب الشباب الى سايس سيارات وأقنعوه بالتقدم للترشيح عن الدائرة وأنهم سيتولون نيابة عنه دفع التأمين المطلوب والدعاية له .. واختمرت الفكرة فى ذهن « صاحبنا » السايس وزاد عليها همس الخبثاء فى أذنه أنه يمكنه بهذه الطريقة أيضا ابتزاز هؤلاء القادرين والحصول منهم على عدة آلاف من الجنيهات مقابل التنازل عن الترشيح !!

بدأ السايس يستغنى مؤقتا عن الفوطة الصفراء التى كانت رأسماله فى تغطية نفقات معيشته ورسم نفسه متصورا أنه يصلح ان يكون نائبا عن الدائرة فى البرلمان !!

وهكذا نماذج عديدة ومشوهة تحدث ونراها فى حياتنا كل انتخابات .. وهى قصص ومآسى نشارك جميعا فى صنعها من خلال السلبية والتواكل وترك الحبل على الغارب لأصحاب المصالح الذين لايصلحون لتمثيلنا !!

مفروض على الناخب ان يدقق فى الاختيار وألا ينخدع بالشعارات البراقة ولا الوعود الزائفة وان يذهب الى صناديق الانتخاب ولايتكاسل عن أداء هذا الواجب لأنه عندما يتكاسل يعطى الفرصة لهذه الفئة لكى تفعل ماتريد ثم بعد ذلك نشكو ونقول ان هذا النائب أو ذاك لايصلح لتمثيلنا !!

مفروض ان نسعى لاختيار شخصيات قادرة على التشريع ومناقشة مشاكلنا العامة لأن مهمة عضو مجلس الشعب ليست أبدا فى قدرته على استخراج بطاقة شخصية أوعائلية أوجواز سفر او الحصول على إذن أسمنت وغيرها وغيرها من الخدمات البسيطة لأن تبسيط هذه الأمور من اختصاص القيادات الشعبية فى المحليات .. أما مجلس الشعب فمهمته أكبر وأعظم من ذلك !!

ليس مهما أن يأتى المرشح المليونير الى قريته أو دائرته الانتخابية بعد سنوات طويلة من نسيانها والبعد عنها وعن أهلها لكى يتبرع بعدة آلاف من أجل بناء مدرسة أوالمساهمة فى وضع أثاثات مسجد وغيرها من الأساليب المكشوفة لاستجداء الأصوات .. وللأسف تنجح هذه الحيل كثيرا والسبب نحن .. ولعلنا نتعلم هذه المرة ونسعى فى كل دائرة لاختيار الأصلح والأكفأ .

لقطة

● ألف جنيه مبلغ بسيط لايكفى أبدا كتأمين لازالة الاعلانات المخالفة وعمليات التشويه التى يقوم بها بعض المرشحين فى الشوارع والميادين العامة .. والدليل ان لافتات كثيرة لم يتم إزالتها منذ الانتخابات السابقة .. فهل نعيد النظر فى هذا التأمين ؟!

عصام سليمان



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الانتهاء من مراجعة أسماء مرشحى الحزب الوطنى فى مجلس الشعب

الأمانة العامة للحزب تعرض القائمة على الرئيس مبارك لمناقشتها وإقرارها بصفة نهائية



المصدر : ....الأهرام المسائي..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٩.......سبتمبر....١٩٩٥........

مصدر برلماني مسئول في تصريحات خاصة «للأهرام المسائي»:

قوائم المرشحين تجمع بين الخبرة والوجوه الجديدة

عمليات الاختيار خضعت لضوابط ومعايير صارمة

علم المحرر البرلماني «للأهرام المسائي» ان هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني برئاسة الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطني، قد انتهت من مراجعة اسماء مرشحي الحزب بجميع المحافظات، تمهيدا لعرضها خلال ايام على الرئيس حسني مبارك - بصفته رئيسا للحزب الوطني - لمناقشتها وإقرارها بصفة نهائية.

وأكد مصدر برلماني مسئول لمندوب «الأهرام المسائي» ان قوائم الترشيحات جاءت من واقع الاختيارات الحقيقية لقواعد الحزب الوطني حتى تكون الاختيارات معبرة بصدق وموضوعية في إطار المعايير التي أقرتها هيئة المكتب وهي الطهارة والشعبية والتفاعل الحقيقي مع الجماهير لحل مشاكلهم.

وأوضح المصدر ان أسماء المرشحين في حالة إقرارها من الرئيس مبارك وبصفة نهائية تجمع بين الخبرة والشباب، تجديدا لدماء الحزب، وإعطاء دفعة قوية للممارسة الحزبية في المرحلة القادمة.

وأكد المصدر ان عمليات الاختيار خضعت لضوابط ومعايير صارمة ومحددة في ظل التنافس الشريف مع أحزاب المعارضة التي أعلنت حتى الآن عن خوضها لانتخابات مجلس الشعب.

وردا على سؤال حول خطة الحزب لمساندة مرشحيه في الانتخابات القادمة، اكد المصدر ان هناك خطة تحرك شاملة، مركزيا وعلى مستوى كل محافظة، مشيرا إلى ان انجازات حكومة الحزب الوطني تعد رصيدا هائلا لكل مرشح من واقع خطط ومشروعات التنمية التي نفذت والتي يجرى تنفيذها.

وعلم المحرر البرلماني «للأهرام المسائي» ان الترشيحات تتضمن عددا من الوزراء في مقدمتهم الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة «الفيوم» والدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والمهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات «قويسنا» والدكتور احمد جويلي وزير التموين «البحيرة» والدكتور محمد علي محجوب وزير الأوقاف «حلوان» والسيد كمال الشاذلي وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى «الباجور» والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة «مدينة نصر».

وعلم المحرر البرلماني أن قائمة الحزب الوطني تتضمن عددا كبيرا من قيادات مجلس الشعب الحالي في مقدمتهم الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس «السيدة زينب» والسيد أحمد حمادي وكيل مجلس الشعب «سوهاج» والسيد السيد راشد وكيل مجلس الشعب «الإسكندرية» والسيد احمد أبوزيد ممثل الاغلبية «الإسماعيلية» والدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية «الإسكندرية» والمهندس ابوبكر الباسل رئيس لجنة الزراعة والري «الفيوم» والدكتور حسين الصيرفي رئيس لجنة الصحة «البحيرة» والسيد عبدالرحيم الغول رئيس لجنة الشباب «قنا».

كما تتضمن قائمة الحزب الوطني عددا من النواب المستقلين الذين أعلنوا انضمامهم للحزب الوطني وبينهم السيد محمد خليل حافظ «الدرب الأحمر» والسيد حسين المهدي «بنها».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر

الإخوان والأمريكان

وإذا كان النظام يرى أن الاخوان خرجوا عن الاتفاق غير المعلن وغير الموقع معه فى الداخل .. فانه اصبح يبدى قدرا كبيرا من الشكوك فى وجود اتصالات سرية بينهم وبين الامريكيين ، وينظر اليها بعين الخطورة .. اعتقادا منه انها جزء من استراتيجية الامريكيين فى التعامل مع تيار الاسلام السياسي المعتدل فى العالم العربى وتقبل وجوده العلنى ..بل وفكرة مجيئه الى السلطة عبر انتخابات نيابية ، وهو مابدا واضحا من موقفهم من الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الجزائر وعلاقاتهم الواسعة معها ، وهجماتهم المستمرة ضد النظام العسكرى الفاشى ومطالبته باجراء انتخابات حرة يعلمون مقدما انها ستاتى بالجبهة والنظام لايثق حتى الان فيما يعلنه الامريكيون والاخوان بان هذه الاتصالات علنية وانها بطلب من الامريكيين الذين يتصلون بكل القوى الاخرى علنا وهو اجراء عادى وروتينى يفعلونه باستمرار فى جميع الدول .

خاصة ان هذه الاتصالات تحت الرقابة المشددة لأجهزة الأمن التى تعلم محتوياتها ،وهذه ا_صالات قديمة وبدات منذ عهد السادات.

لكن النظام يشك فى وجود مستوى اخر غير معلن وغير معروف لهذه الاتصالات.

ولا احد يعرف ان كانت شكوك النظام فى محلها ام انه يتعمد المبالغة فيها لتبرير ضغوطه المتزايدة على الجماعة او لإجبارها ان تفصح عما لايعرفه ان كانت هناك اسرار لم يتوصل اليها.

وهذا الموقف يذكرنا بحادث مشابه وقع بين السادات وحزب التجمع اليسارى فى بداية نشأة المنابر السياسية فى عام ١٩٧٦ ، وبين السادات وحزب العمل عند ظهوره فى عام ١٩٧٨ .. فقد كان تصور السادات - عليه رحمة الله - ان التجمع سيضم فصائل الشيوعيين فقط وسيكون للجناح الموالى له وجود قوى فيه بزعامة المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى والمرحوم صلاح حافظ وسعد كامل وعبدالستار الطويلة .. الخ ، واخرين

لكن خالد محيى الدين وانصاره افسدوا عليه خطته وادخلوا الناصريين وتيارا دينيا مستنيرا وتيارا وطنيا مما أدى لانسحاب مجموعة الشرقاوى ، كما ان السادات أراد الا تهتم احزاب المعارضة بالسياسة الخارجية ، ولما سار التجمع فى اتجاهات مخالفة لتصوره بدأ فى مهاجمته ومضايقته ، وحزب العمل قام بموافقته ، ودعم السادات بل وتوقيعه على عضويته واقراضه عددا من النواب بزعامة عديله المرحوم محمد ابو وافية .. ولكن عندما خرج الحزب عن المسار الذى اراده انقلب عليه.

حسنين كروم



المدونة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الذهاب الى صناديق الانتخاب واجب وطني

عامر يشرح برنامجه الانتخابي امام اهل الدائرة

ترحيب جارف لمحمد عامر من اهالي الديسة



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

عامر لأبناء «بنى عبيد»

حارب الفساد بكل صوره وأدافع عن المظلومين لانتزاع حقوقهم

لن اعطى وعودا زائفة وعهدى معكم الصدق والامانة

قال رسول الله ـ صلوات الله وسلامه عليه «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» بهذه الكلمات المباركة ـ التى وردت فى حديث رسول الله والتى اتخذ منها محمد عامر ـ رئيس مجلس إدارة وتحرير الحقيقة ـ منهاجاً ورفعها شعاراً من اجل ابناء دائرته استكمل عامر جولاته الانتخابية السبت الماضى بقرى «الديسة» و«غازى مصبح» و«الشوافعية» حيث استقبله اهالى دائرته استقبالاً حافلاً «كابن بار» لبنى عبيد ومحافظة الدقهلية.. ومصر كلها. وخلال اللقاء الذى استمر طوال اليوم فتح عامر صدره للاهالى ووعدهم على الاستمرار فى محاربة الفساد بكل صوره والدفاع عن المظلومين حتى يحصل كل صاحب حق على حقه. واكد انه ليس من هواة الوعود الكاذبة فكما كان عهده بالاهالى دائماً من خلال جريدته ولقاءاته بهم الصدق والامانة. وانه رشح نفسه من اجل كل فرد ببنى عبيد والدقهلية التى تحتل مكانة عليا فى قلبه وانه سيكون صوت من لاصوت له حتى يسمع المسئولون المترفون صرخات الفقراء البؤساء ويستجيبوا لمطالبهم والاعتراف بحقوقهم فى حياة كريمة ادمية.



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

●● أبناء الدائرة:

نعيش حياة قاسية بسبب إهمال المسئولين و«عامر» يقول الحقيقة

وقد ظهرت اواصر المحبة والود والقلب المفتوح لدى الجماهير عند استقبالهم للأستاذ عامر بمقر حزب الأحرار ببنى عبيد واستهل عامر حديثه فى الاهالى قائلاً ان حديثى معكم هو حديث ود وحب ونابع من القلب وابدؤه بالحديث عن اهمية الانتخابات لنا جميعا والتى يجب ان نشارك فيها باية صورة وان نكون ايجابيين وانا لست غريبا عنكم فموطنى عزبة الشركة «ابوالمعاطى الباز» فهى مسقط راسى وأردت ان امثلكم فى البرلمان لاعبر عن ارائكم من خلال مصدرين جريدة الحقيقة والثانى مجلس الشعب نائبا عنكم ليكون للمعارضة صوت فى مواجهة الحزب الحاكم.. لذلك مطلبى منكم ان يذهب كل واحد منكم إلى صناديق الانتخابات لان صوته امانة يجب ان يؤديها لمن يراه صالحاً يعبر عنه وسيسأله الله عن هذا الفعل يوم لاينفع فيه مال ولابنون الا من اتى الله بقلب سليم.

واوضح عامر خلال لقائه بجمع غفير من اهالى الدائرة ان العضو الذى يتقدم بطلب احاطة إلى اى وزير او للحكومة لارجاع حق ضائع لم يات من فراغ وانما بجهد وتعب ويلاقى العضو سعادة ويزول هذا التعب عندما يكون لطلب الاحاطة نتيجة فعلية.

واكد عامر ان الصحافة تلعب دورا قوياً يفوق دور مجلس الشعب فى كشف الحقائق للناس خاصة صحافة

تغطية:
عبدالهادى صابر
تصوير:
ايهاب فارس

المعارضة بدليل انه عندما ينشر خبر فى الصحف الحكومية لايحظى بالاهتمام و وعندما ينشر نفس الخبر فى صحيفة معارضة تتحرك الجهات المسئولة بمعنى ان الصحافة الحكومية تعبر فقط عن راى الحكومة.

صوتان لاهل الدائرة

واشار الأستاذ محمد عامر إلى ان نظام الحكم فى مصر لم يعد مقصورا على حزب واحد وانما اصبحت هناك احزاب متعددة وصوتها مسموع لدى المسئولين لان الاحزاب تعبر عن نبض الشارع المصرى بكل طوائفه لذلك سيكون لكم صوتان من خلال الحقيقة ومجلس الشعب واعدكم باننى سابذل قصارى جهدى لحل مشاكلكم. والتى اصبحت كثيرة وقد تناولنا مشاكل كبيرة تهم المصريين مثل مشاكل رغيف الخبز ومياه الشرب والتليفونات والدواء ومشاكل اخرى تهم ابناء مصر مثل مشاكل الاسرى المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧.

واكد عامر ان النائب يساوى مجموعة خدمات لذلك لا استطيع ان اسبق الاحداث عما سافعله لكن الأيام هى التى ستثبت لكم ما سافعله ان شاء الله.

وقال عامر انا مرشح عن حزب الأحرار «عمال وفلاحين» ولا غرابة فى ذلك فالدكتور عبدالغفار عزيز كان يعمل استاذا بجامعة الأزهر رشح نفسه عن العمال لان القانون يعطيه الحق فى ذلك.

واضاف ان برنامجى هو برنامج حزب الاحرار والذى ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الوحيد للتشريع.

واوضح عامر ان الفساد اصبح منتشرا فى المجتمع مثل المرض الذى ينخر فى عظام الانسان ولابد من مقاومة هذا الفساد ولايتم ذلك إلا بصوت معارض قوى فى مجلس الشعب يكشف الاعيب الحكومة فليس من المعقول ان يكشف و اعضاء

الحكومة الاعيبها من هنا مساندتكم سوف تكون دافعا قويا للتصدى لهذا الفساد.. لذلك يجب ان تذهبوا إلى صناديق الانتخابات ليؤدى كل واحد دوره حتى وان لم ينتخبنى.

شكاوى المواطنين

وبعد ذلك التقى محمد عامر بالمواطنين واستمع إلى شكاوهم فقال عبدالله الرازقى من مدينة بنى عبيد. نجد صعوبة بالغة فى استخراج رخص المحلات واذا تم استخراجها تكون محددة المدة فى حين انه فى محافظة الشرقية يعطون رخص المحلات مفتوحة وغير محددة.

اجاب عامر على هذا السؤال قائلاً الدولة ملتزمة بقانون وفى هذه الحالة حددت اعطاء الرخصة لغير الموظفين واجازت للموظفين استخراج الرخصة باسم ابنائهم او زوجاتهم.

● تساءل عاطف عبدالشكور قائلاً هل هناك تنسيق بين أحزاب المعارضة على اساس تنسيق الدوائر؟ قال



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عامر.. اذا حدث تنسيق فبالتاكيد ساخضع له.. ولكنه [illegible] لم يحدث تنسيق ولاتحالف.

واكد عامر طالما ان هناك تعدد احزاب فلابد من تداول السلطة واعطاء فرصة للاحزاب الاخرى.. لكننى على صعيد اخر لست ضد احد ولم افرض نفسى, عليكم فمن اراد ان يعطينى صوته فاهلا به ومن لم يعطنى صوته فقد اعفانى من مسئولية كبيرة.

● ثم تساءل الاستاذ سيد عبدالحميد المحامى وسكرتير عام لجنة الوفد وعضو المجلس المحلى عن بنى عبيد.

-هل اذا اتفقت احزاب المعارضة ستلتزم؟؟

ولماذا لايكون للحزب مقر فى واجهة امامية للمدينة؟؟

● اجاب محمد عامر بالنسبة للسؤال الأول انا عضو صغير فى هذه الاحزاب فاذا صدر اى شىء عن الاحزاب سالتزم به.

وبالنسبة للسؤال الثانى سوف نقوم باختيار مقر ولكن هذا سيكون فى مرحلة تالية خاصة اننا نقوم الان بعمل مركز توزيع للصحف والمجلات بهذه المدينة واننى طلبت من مدير عام مطابع الاهرام عمل مقر ووافق على ذلك.

واختتم محمد عامر المؤتمر مؤكدا انه سياتى كل اسبوع ليكون بين اهله وعشيرته سواء اذا كان فى مقر الحزب ببنى عبيد او فى قريته «ابو المعاطى الباز».

وفى قرية الديسة

وفى قرية الديسة يقول الحاج نعيم الدسوقى لقد تبرعت بقطعة ارض لبناء مستشفى بالجهود الذاتية مساحتها ثلاثة قراريط وذهبنا عدة مرات للمسؤلين الذين طالبونا بتقرير هندسى وسوف ننفذه فقمنا باحضار التقرير وحتى الان لم يتم التنفيذ

ويقول محمد عبدالكريم عضو مجلس محلى بمدينة ميت سويد قرية الديسة هناك العديد من المشاكل التى تعانى منها القرية منها وجود كبينة تليفونات مقامة بالجهود الذاتية ولكنها معطلة وتقدمت بطلبات للمجلس المحلى والمسئولين لكن دون جدوى.

ويضيف توفيق عبدالغنى ان الطريق الذى يوصلنا بالطريق الرئيسى ترابى ويتعطل فى الشتاء رغم ان اولادنا يذهبون إلى مدارس خارج القرية.

«فى غازى مصبح»

وفى عزبة غازى مصبح التف الاهالى حوله وقال فيهم رشحت نفسى من اجلكم فانا فلاح مثلكم واحس بمعاناتكم لذ اطالبكم باعطاء صوتكم لمن يستحقه والذى يستطيع ان يعبر عن آلام الناس.واستمع عامر إلى مشاكل الاهالى والتى تتلخص فى عدم وجود مياه شرب نقية مما يضطرهم لاستخدام مياه الترع وتقوم الفتيات والسيدات بغسيل الادوات المنزلية فيها مما يعرضهم للامراض المتوطنة.

ويقول مجدى على إبراهيم عمدة «عزبة غازى مصبح» ان مدرستى عبدالرحمن مجاهد الابتدائية ومنشاة مصبح الاعدادية ايلتان للسقوط بسبب وجود اراض مزروعة ارزا بجوارهم مما ادى إلى تاكل الجدران من كثرة المياه المالحة.

واكد انه صدر لهما قرار ازالة عام ٨٤ ولم ينفذ حتى الان وعندما نذهب للمسئولين يقولون لاتوجد ميزانية.

فى عزبة الشوافعية

هذه القرية تبعد عن قرية غازى مصبح بمسافة ٨٠٠ متر فقط لايستطيع اى انسان ان يصل إليها حتى لوكان سيرا على الاقدام والطريق الوحيد المؤدى إليها هو طريق الصلاحات ويقوم الاهالى باصلاحه على نفقاتهم الخاصة.

التقى عامر باهالى هذه العزبة فقال انه اتى إليهم لخدمتهم ومعرفة مشاكلهم لانه هو الصوت الذى سيعبر عنهم ويرفع مشاكلهم إلى المسئولين ويقدم لهم الحلول واستمع إلى مشاكلهم فقال حسين الشافعى موظف بشركة اسمنت طرة بالمنصورة ان عزبة الشوافعية تابعة لقرية غازى مصبح وهى تبعد عنها ٨٠٠ متر فقط الطريق غير ممهد ونحن نقوم بتمهيده على نفقاتنا الخاصة مما يكلفنا مبالغ مالية باهظة.

المشكلة تبدا فى فصل الشتاء حين ينزل المطر تتحول الارض إلى وحل وطين فلانستطيع الذهاب إلى اعمالنا وتتعطل مصالحنا وابناؤنا لايذهبون إلى مدارسهم لدرجة ان المدرسين لايستطيعون الوصول إلى المدارس ولو فرض ان هناك مسئولا اتى ليمر على هذه المدارس لايستطيع الوصول إليها الا اذا قام احد الاهالى بالتبرع بجراره الزراعى ويقوم باحضار هذا المسئول معه على الجرار وفى ذلك يكون مضى من الوقت ساعتان او ثلاث.واكد على ان مايحدث لعزبة الشوافعية ينطبق على العزب المجاورة مثل عزبة البنك وعزبة العمدة وغيرهما من العزب الاخرى.





اهالى غازى مصبح يلتفون حوله



عامر مع عميد عائلة الشوافعية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

إصرار النظام الحاكم علي تزييف إرادة الشعب

عادة ما تكون الدساتير في الأنظمة الشمولية موضوعة بحيث تسمح باستمرارية الحاكم فى موقعه الى ما شاء الله هو وحزبه الذى يستند اليه فنجد أن مدد تجديد الرئاسة مفتوحة وغير محددة بعدد من المرات ويكون ترشيح الرئيس عن طريق مؤسسات محكومة ومسيطر عليها هذا عدا السلطات الواسعة التى ينفرد بها الحاكم بصفته رئيسا لجميع مؤسسات الدولة.

ولا يختلف دستورنا الحالى عن هذه الدساتير بل انه مأخوذ عنها ومن ثم فإن مفتاح بقاء الحاكم واستمراريته فى نظامنا الحاضر مرهون بشئ وحيد هو الانتخابات العامة التى يتشكل منها مجلس الشعب وأن الحصول علي الأغلبية الساحقة للحزب الحاكم هى الضمانة اللازمة لترشيح الرئيس وتجديد ترشيحه دائما فى المرات القادمة إذ ان الدستور الحالى يسمح بتجديد الرئاسة لمدد متتالية ولو تصورنا أن يكون تجديد رئاسته لمدة واحدة كما هو الحال فى الدول الديمقراطية لما لجأ الرئيس فى مدته الثانية الى الحصول علي الأغلبية لتجديد ترشيحه للمدة الثالثة وهكذا ومن جهة ثانية أطاح الدستور بحق الشعب فى اختيار رئيسه من بين أكثر من مرشح للرئاسة وجعل هذا الحق قاصرا علي مرشح واحد يختاره مجلس الشعب ولما كان الدستور يسمح لرئيس الجمهورية أن يكون رئيسا للحزب الوطنى صاحب الأغلبية التى أتى بها الى مجلس الشعب فإن نتيجة الترشيح تحسم لصالحه ولا يغير من هذا الوضع طرح هذا الترشيح للاستفتاء العام وتأتى بعد ذلك السلطات الواسعة التي ينفرد بها الرئيس دون مساءلة فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية لجميع مؤسسات الدولة والمتحكم فيها مما يدفع جميع المسئولين لتسخير امكانيات الدولة لتحقيق الأغلبية اللازمة لتشكيل مجلس الشعب محور البقاء والاستمرارية.

وبذلك تتضح العيوب الدستورية فى دستورنا الحالى والتى بسببها يستمر حزب الحكومة محتكرا للسلطة الى الأبد ويظل الرئيس فى موقعه الى ما شاء الله ويصبح الأمل فى التغيير أو تداول السلطة أمرا بعيد المنال مما يتعارض مع جوهر الديمقراطية وسنة الحياة..

يأتى بعد ذلك الكلام عن التصريحات المتكررة التى يطلقها كبار المسئولين فى الدولة عن نزاهة الانتخابات وأنها ستكون نموذجا للنزاهة والحرية تفخر بها المنطقة بأسرها وانها سوف تأتى فى صورة تعليمات مباشرة من الرئيس لكافة الأجهزة المختصة بالعملية الانتخابية.

واذا كان بودنا أن نصدق هذه التصريحات إلا أن السوابق لا تشجع علي ذلك من جهة ومن جهة أخرى فإن الضمانات المطلوبة لنزاهة الانتخابات لا يمكن اصدارها بتعليمات أو توجيهات فقط اذ يلزم فى الأساس تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية والذى عرضته أحزاب المعارضة التى شاركت فى الحوار الوطنى في العام الماضى إلا أنه للأسف لم يصبه تعديل يذكر فلم يستجب الى طلب تخلى الرئيس عن رئاسة الحزب الوطنى ولم يسمح للقضاء بأن يتولى مسئولية العملية الانتخابية بكاملها ولم يسمح للناخبين بالتوقيع أو البصمة عند الادلاء بأصواتهم وقد تكرر هذا الرفض أيضا بالنسبة للمذكرة التى تقدمت بها أحزاب المعارضة هذا العام مطالبة بضمانات للعملية الانتخابية. والأمر المثير للدهشة حقا أن هذه التصريحات وهذه التطمينات تصدر فى الوقت الذى يقوم فيه المحافظون باختيار المرشحين للحزب الوطنى بالتنسيق مع أجهزة أمن الدولة فكأن السلطة التنفيذية تختار أعضاء السلطة التشريعية وتأتى بهم الى مقاعد مجلس الشعب. أليس ذلك قمة المأساة بالتدخل فى الانتخابات ومما يزيد الأمر سوءا أن تجرى الانتخابات فى ظل أحكام الطوارئ وأن الداخلية قد أصدرت تعليماتها المشددة بعدم اقامة السرادقات إلا فى أماكن مغلقة مع علمها بأنها غير متوافرة وكذا أمرت بمنع الملصقات الدعائية وسبق كل ذلك اصدار قانون العمد الذى جعل منهم موظفين تابعين لوزارة الداخلية ومعرضين للفصل اذا لم تأت نتائج الانتخابات ببلادهم وفقا للتوجيهات التي تصل اليهم من مديريات الأمن.

ومع كل هذا قررنا خوض المعركة الانتخابية لأن ذلك قدرنا مؤمنين بأن معنا ما هو أقوى من كل ذلك، معنا الله ومعنا الشعب.

والله الموفق والمستعان

بقلم: **عبدالمنعم حسين**
عضو الهيئة العليا لحزب الوفد



المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نعــم أيـــها الســادة (٢)

لو رشـــح الوفـــد «حجـــرا» لانتخبـــوه

نعم لم يخطئ الزعيم الخالد سعد زغلول حين قالها ذلك ان الأمة غالبيتها بل فى اجماعها تقريبا وفدية فمن ينتخب افرادها إذن.

لقد جمع الوفد فى عضويته كل الطبقات من امراء الأسرة المالكة حتى من أطلق عليهم أصحاب الجلاليب مرورا بالمثقفين بما فيهم الموظفون ولا تزال تتواتر هتافات موظفى الحكومة «يحيا الوفد ولو فيها رفت» أى ان النداء بحياة الوفد أهم من الوظيفة لديهم وإذا كان هذا حال موظفى الحكومة فلنا ان نتصور حال موظفى الأهالى الذين لا يخضعون لأى قيود. ولم تكن صفة الوفدية مجرد شرف ولكنها كانت عملا يرفع الوطن الى سماوات العلا فانظر مثلا الأمير عباس حليم الذى تنازل عن الإمارة وما يتبعها من مرتب لكى ينضم تحت لواء الوفد، انظر اليه يوم اضرب عمال الترام عن العمل وتوقفت المواصلات فقد راح بنفسه يحرض فى عنف العمال على اخراج قطارات الترام من المخازن ويقف بجوار السائق كالنمر شاهرا غدارته لمنع أى عرقلة حتى يصل الترام الى نهايته وهكذا حتى عادت شرايين المواصلات جميعا لم يتوقف قط أحد عن العمل بل إسمع أصحاب الجلاليب عندما كانت السلطات الانجليزية تقبض على الزعيم الخالد سعد وهم يعدون صائحين فى الشوارع «سعد اعتقل» كأنهم حملة البروجى يوقظون جنود الوطن ومن لم يعلم كفاح الطلبة... حدث ان استدعى رئيس محكمة الاستئناف المختلطة «بلجيكى» ليفصل فى نزاع دستورى بين الملك فؤاد وسعد زغلول فاختلى ساعة ثم عاد ليقول لمجلس الملك وسعد زغلول «مولاى الحق بيد سعد» وفى هذه اللحظة نما خبر أن الطلبة يحيطون بقصر عابدين لطلب الزعيم من أحد الياوران استدعاء زعيم الطلبة وقال له: «انصرفوا يا أبنائى لقد انتصرت الأمة».

هذا هو الشعب المصرى بكل طوائفه وفئاته فمن كانوا إذن ينتخبون.

وكما اشتعل المصريون وفدية لم يقف الوفد صامتا وأياديه على مصر معروفة وما نذكره فى هذه الكلمة كيف فكر الوفد فى شأن من أطلق عليهم أصحاب الجلاليب فعلى أثر توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ألف الوفد من أصحاب الجلاليب كتائب «القمصان الزرقاء» بزعامة الدكتور بلال وأنشأ لهم معسكرات التثقيف والتدريب. كانت هتافاتهم بنشيد بلادى بلادى تشق عنان السماء فنشأ جيل جديد يضفى المهابة على مصر فجزعت انجلترا وانتهزت فرصة عدم وجود الوفد فى الحكم وطلبت من حكومة الأقلية على اثر زيارة للمستر كين بويد مستشار السفارة البريطانية حل التشكيلات وعلى الجانب الآخر كان التدريب العسكرى فى كليات الجامعة يشرف عليه الدكتور محجوب ثابت طبيب الجامعة المصرية وأستاذ الطب الشرعى بالدراسات العليا بكلية الحقوق وكان يصر دائما على الحضور بالبزة العسكرية رغم تقدمه فى العمر.

ترى لو استمرت هذه التشكيلات فماذا كان يمكن أن تكون نتيجة حربى ١٩٥٦ - ١٩٦٧.

إن سعد زغلول أيها السادة كان أول من نادى باستقلال مصر أما سابقوه فى الحزب الوطنى فقد كان هدفهم العودة الى الاستعمار العثمانى وحين نشر أحدهم فى الصحافة أمر هذا الهدف انبرى كاتب كبير من الحزب «رحمه الله» وقال: إن الزعيم الثانى كان يدعو الى الاستقلال ولكن حين نشرت الأهرام مذكرات مدام شيشرون اتضح ان هذا الزعيم كان يدعو تركيا «الوطن الأم» وما أدراك ما فعلته تركيا بمصر ويكفى أن نشير الى نظام الملتزمين فى تحصيل الضرائب وكيف جرد المصريين من كل ما يملكون حتى وصل الأمر الى انه اذا ضبط قروى يستظل تحت نخلة فإنه يرغم على دفع ضريبتها «١٠ قروش» وثمن النخلة وقتئذ لم يكن يزيد على ١٥ قرشا أما معاملات الأتراك لأفراد الشعب فحدث عنها ولا عجب وكان لفظ خرسيس «حرامى» يخرج من الأفواه بلا حساب وكل تركى يحمل سوطا يتعامل به مع المصريين رحم الله «عم اسكندر النجار» الذى لم يجد طريقة لحمايته من سوط التركى إلا أن يحمله ليشل حركته من بلدة «اتليدم» حتى مجلس العمدة فى «ساقية موسى» «مركز ابوقرقاص» وهى مسافة كيلو مترين تماما وتصوروا معى لو أن هذه الطريقة هى الوحيدة للتخلص من أذى الأتراك فكيف كانت الطرقات والزراعات تحفل بمصريين يحملون أتراكا مثل حزم البرسيم أو أكياس السباخ.

وللكلام بقية

رمسيس صالح سليمان
المحامى



الوفد حزب الصدق والموضوعية

لقد ألح على التساؤل حول مفهوم الديمقراطية وهل تحمل بين طياتها معانى لا ندركها؟ فهى ليست اساسا لنظرية أو رسالة تبشيرية، وانما هى وسيلة لتحقيق المشاركة السياسية من جانب المواطنين فى صنع القرار السياسى وتقرير شكل النظم والاجراءات والممارسات المختلفة فى الحياة السياسية للمجتمع، أى هى انعكاس لارادة الانسان وابراز لقدراته على تنظيم وضبط الحياة من حوله باعتبار ان الديمقراطية هى اسلوب للحياة والعمل ومنطلق للتفكير، ومن ثم يجب ان تمارس على جميع المستويات وفى سائر مجالات المجتمع بوصفها واقعا وممارسة وتطبيقا يوميا، والديمقراطية تعنى ان يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه وانه مصدر السلطات، ولذا فان ممثلى الشعب لابد وان يكونوا من كافة التيارات الفكرية حتى تتماشى وطبيعة المجتمع وآراءه، وتأكيدا لذلك فان الرابطة بين الديمقراطية وتعدد الاحزاب ومشاركتها فى العمل السياسى لخدمة الوطن تعتبر امرا طبيعيا ومطلوبا بشدة خاصة فى الاوقات الراهنة التى يعانى فيها المجتمع من ازمات فكرية واجتماعية واقتصادية، علاوة على تربص الاعداء بالداخل وخارج الوطن للنيل من استقرارنا وامننا.

واذا كانت بعض الاحزاب قد تخلت عن دورها فى ممارسة العمل السياسى فى فترات سابقة لأسباب موضوعية او احساسا بالظلم فى تفهم دورهم الحزبى ومحاولة حرمانهم من اخذ مكانهم الريادى وحقهم فى المجتمع فانه بكل المقاييس قد اخطأوا فى حق انفسهم وشعوبهم، لان تطبيق الديمقراطية فى غيابهم يعنى انها ديمقراطية ناقصة وغير عادلة.

حقيقة لم تستوعب بعض الاحزاب الديمقراطية الحزبية لانهم انتهجوا سياسة التشكيك المستمر والاساءة للحكم والحكومة وفى نفس الوقت لم يقدموا حلولا بديلة ليؤكدوا دورهم ووجودهم، فى حين تلتزم احزاب اخرى كحزب الوفد جانب الصدق والموضوعية فيما تبديه من آراء وتتوخى المصلحة الوطنية العليا فيما تقدمه من اجتهادات وعموما فان الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية. واذا كان الرئيس مبارك قد اعلن اكثر من مرة انه رئيس كل المصريين ونحن نستشعر ذلك قولا وعملا وان هدفه الاول والاخير هو المواطن المصرى فان ذلك يجعلنا اكثر اطمئنانا واكثر حماسا وحبا لنيل شرف العمل السياسى فى عهده دون خوف او مواربة ذلك ان الباب مفتوح لكل مواطن شريف على ارض مصر ان يشارك بفكره وجهده فى رفعة الوطن مهما كان انتماؤه الحزبى شريطة ان يتوخى الموضوعية ومصلحة الوطن العليا وعلى امل ان ينصهر الجميع فى بوتقة حب مصر.

د. عادل الركيب

استاذ الكبد والجهاز الهضمى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ٩٥

الوطن

اشراف: عصام عامر

الانتخابات بالنبوت



يوسف عبده

مما لاشك فيه ان النبوت من الاسلحة المهمة فى حياتنا اليوم. فهو السلاح العظيم الذى اكتشفه بعض العباقرة فى قاع الريف واستخدموه فى حسم المعارك الساخنة فى مجلس الشعب.. واذا كان لابد من التوضيح وعرض للامثلة فانظروا الى بعض النواب الذين ينجحون فى الانتخابات بمائة وثلاثين الف صوت انتخابى فى حين ينجح زملاء لهم فى البندر بخمسة الاف صوت.. واذا نظرنا الى الاصوات الانتخابية لبعض الدوائر فسنجد والحمد لله ان مركز الحسينية شرقية البالغ عدد سكانه ٣٠٠ الف نسمة فان عدد الاصوات الانتخابية فيه ليست اكثر من ٢٨٠ الف صوت فقط لاغير اى اقل من العدد الاجمالى لاهالى وسكان المركز بـ ٢٠ الف صوت هم العجزة والمساكين، وذووا العاهات وغير القادرين على الوصول الى الصندوق ، اى ان الجميع فى مركزنا له صوت انتخابى ويتم بالنبوت.. لذلك فان هذا المركز الذى يعانى الكثير من المشاكل والامراض قد بنى املا كبيرا على مجموعة الكبار.. وهى المجموعة التى اجتمعت وقررت التقفيل بالاجماع وهذا نوع من الاستفتاء او بالاحرى الانتخاب بطريقة النبوت.. جلس فى مجموعة الكبار اشخاص لاحول لهم ولا قوة.. لاوزن لهم ولاشعبية ولاثقل جماهيرى ومع هذا جلسوا فى مجموعة الكبار ليقرروا الاجماع بالنبوت وتقسيم التركة (المركز) ونصبوا انفسهم «كبار» ومن يعترضهم فقد خرج على الاجماع الوطنى حتى ان قريتى الاخيوة والا حمالية .. واللتان لم يتم تقفيلهما بالنبوت لوجود شباب فيهما واع بالامور السياسية ولديه القدرة على التصدى للنبوت بالكلمة الجريئة والموقف الصلب.. ومن عجائب القدر ان يطلق على سكان هاتين القريتين انهم شيوعيون.. ونسى اولئك وهؤلاء ان الدستور والقانون اتاح لنا ممارسة حقوقنا السياسية بالترشيح والانتخاب .. فهل يكون لجماهير هذا المركز كلمة فى الانتخابات القادمة ضد النبوت؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الجزار: مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر!

كتب عبد الله احمد وناصر محمد

كشف فكري الجزار النائب المستقل ابعاد المؤامرة الحكومية للتدخل في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. واعلن امام مؤتمر الصحفيين الثالث ان مجلس الشعب القادم. سيكون اخطر مجلس في تاريخ الحياة النيابية بمصر لانه سيكلف باتخاذ قرارات وتمرير قوانين في غاية الخطورة ستتيح بيع الأراضي المصرية للاجانب .. أضاف الجزار ولهذا السبب تحاول الحكومة تشكيله بالصورة التي تساعد علي تمرير هذه القرارات ، واستبعاد اي عناصر تقاوم بيع مصر فقانون بيع الأراضي جاهز للعرض في اولي جلسات المجلس الجديد ووصف اعضاء مجلس الشعب الذين استدرجوا للموافقة علي القانون ٩٣ لسنة ٩٥ بانهم كالرقيق .. وقال ان القصد منه حماية مافيا الفساد وعدم كشفهم. طالب النائب الصحفيين بمقاومة هذه المخططات وكشفها امام الراي العام كما طالب بتوفير الحماية للصحفي داخل المؤسسات وخارجها ومساءلة المسئولين عن إهدار اموال الشعب داخل المؤسسات الصحفية الخاسرة..



نحن وأمانة التاريخ

ان ثورة الشعب المصرى بدأت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨١ يوم ترجم أحمد عرابى وجهات نظر الساسة الوطنيين القدامى بما وجهه إلى الخديوى توفيق يوم التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١ وكان من رأيى دائما ان نضع خطا فاصلا بين ترجمة عرابى لرأى الشعب وبين المعركة الحربية التى خاضها عرابى فى مواجهة الجيش البريطانى ، فقد كانت معركة غير متكافئة .

وفى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٥٢ بدأت ثورة يوليو المصرية تنفذ قانون الاصلاح الزراعى ، أى تنفذ أهم « مبادىء » الثورة وانا اضع كلمة « مبادىء » بين قوسين ، لأن المبادىء الستة لثورة يوليو سنة ١٩٥٢ لم تعلن يوم قيام الثورة ، لهذا كان فى رأيى ان هذه الثورة بدأت عملياً فى ٩ سبتمبر وليس هذا هو موضوعنا اليوم .

ان الموضوع الذى ارغب فى معالجته هو موضوع عدم الدقة فى تدوين التاريخ قلنا من بعض محترفى كتابة التاريخ ان بعض التجاوزات تخدم ثورة يوليو ولست أدرى كيف تخدمها ؟!

ان ثورة يوليو كانت ثورة أخرى لا تدعمها إلا اعمالها واذا كانت المسألة مسألة جمال عبدالناصر فهناك ايجابيات كثيرة له إلى جانب السلبيات فالسد العالى وتشريع التكافل الاجتماعى ، وتأميم شركة قناة السويس واشياء أخرى تحسب لحساب جمال عبدالناصر مهما كنت معارضا ، بل لم يكن هناك من يعارضه لأن نظام الحكم الشمولى لايقبل المعارضة فشىء لا يدعو إلى التعظيم والاكبار حين يضيف بعض محترفى كتابة التاريخ إلى عبدالناصر أشياء هو فى غنى عنها .

لقد كان حكم جمال عبدالناصر حكما شموليا لا شك فيه ، وهو لم يقل غير هذا والميثاق الوطنى الذى اعلنه فى مايو سنة ١٩٦٢ صريح فى ان المرحلة لم تكن مرحلة الديمقراطية فى تقديره كقائد سياسى فى شىء لتزيد فى اشياء لا تقدم ولا تؤخر ؟!

مثال ذلك ان هناك الحاحا عجيبا على ان برلمانات ما قبل الثورة ليس فيها برلمان واحد أكمل مدته الرسمية وقبل ان أرد على هذه الحكاية التى لا معنى لها : اريد ان اعرف عدد البرلمانات التى أكملت مدتها فى أى عهد تال قبل العهد الحالى ؟

ان البرلمانات فى كل الدنيا يمكن حلها بدليل ما يحدث فى الدولة الديمقراطية الكبرى بريطانيا . فكلما وقع خلاف بين الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطانى اشارت الحكومة علنا بحل مجلس العموم واجراء انتخابات جديدة لمجلس جديد .

ألم يحدث هذا مرارا وتكرارا أمام اعيننا دون ان يعيب احد ذلك على ديمقراطية بريطانيا .

الاكثر من ذلك فى ايطاليا .. وفى ايطاليا يقاس عمر البرلمانات ومجالس الوزراء بالشهور لا بالسنين دون أن يعترض أحد .. فلماذا .. لماذا لايكون هذا منتقدا إلا فى مصر ؟!

ومع هذا فعلى السادة الذين يؤرخون ان يراجعوا تاريخ البرلمان المصرى قبل الأخير قبل الثورة .. البرلمان الذى جاء به ائتلاف أكتوبر سنة ١٩٤٤



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

بقلم :

حافظ محمود

فسيجدوا ان هذا البرلمان ظل قائما الى آخر سنة ١٩٤٩ . اما اذا كانت الحكومة قد استقالت فى أواخر هذه المدة فلأن السياسة اقتضت ان تجرى الانتخابات التالية حكومة أخرى .

أشياء صغيرة من هذا القبيل يبحث عنها بعض الناس فى كل ما مضى وانقضى سواء قبل ثورة يوليو أو بعد قيامها على عهد عبدالناصر ؟!

انتى لم ار ولم اسمع بأمة يبحث بعضها عن المثالب فى تاريخها ان وجدت .. ان هؤلاء المؤرخين اسما يبلبلون افكار الشباب بلا مبرر ، ثم يطلبون منهم ان يكونوا منتمين ، فكيف يكونون منتمين على النحو المرجو وانتم لا تذكرون لهم الا المثالب بالحق وبالباطل .

ايها السادة : أنتم لا تكتبون تاريخا ، بل تكتبون تحريضا على أشياء ليست الوطنية جزءا منها .

ان امانة التاريخ افضل من هذا كله .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترشيحات الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة تتضمن سرور ووالى وعزمى وجويلى وأباظة ومتولى ومحجوب وسليمان وغالى وفوزى وآمال عثمان

ينتظر ان تضم قائمة مرشحي الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب الجديدة ٤٢٥ مرشحا من بينهم الدكتور فتحي سرور بدائرة السيدة زينب والدكتور زكريا عزمى بدائرة الزيتون وعدد من الوزراء عبد المنعم عمارة «دائرة مدينة نصر» والدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير المجتمعات العمرانية الجديدة بدائرة «مصر الجديدة» والدكتور محمد على محجوب «دائرة التبين» والدكتور يوسف بطرس غالى «بدائرة المعهد الفنى».

وعلمت وكالة انباء الشرق الأوسط انه من المتوقع اعلان القائمة النهائية اليوم وان قائمة القاهرة تضمنت سيدتين هما فايدة كامل عن دائرة الخليفة وثريا لبنة عن دائرة مدينة نصر.

كما ينتظر ان تتضمن قوائم الحزب على مستوى المحافظات الاخرى ستة وزراء هم الدكتور يوسف والى بدائرة مركز ابشواى «الفيوم» والمهندس ماهر اباظة بدائرة التلين «الشرقية» والمهندس سليمان متولى بدائرة قويسنا «منوفية» وامال عثمان والدكتور احمد جويلى بمحافظة «الجيزة» والمهندس ابراهيم فوزى «منوف» بالمنوفية.

وتضمنت القائمة بالقاهرة كلا من فتحى سالم بالزيتون ومحمد عبد العال خليف وسيد شاكر - عابدين والموسكى - وحلمى المراغى وعبد العزيز مصطفى - قصر النيل. وعبد الفتاح محمد - السيدة زينب - ومحمد خليل حافظ واحمد سالم - الدرب الأحمر وسيد عبد الغنى - مصر الجديدة - ومحمد الجويلى ورضا وهدان - شبرا - وبدر القاضى وابراهيم النيفاوى - بولاق ابو العلا - وممدوح ثابت مكى ومحمد عبد العال - المنيل - وفتحى حنفى - الخليفة - وحسين مجاور ومحمد حافظ - البساتين والمعادى - يحيى السعيد ومحمد ابو الفتوح - مصر القديمة - وابراهيم البرديسى وصبرى عيسى - الجمالية. كما تتضمن القائمة مرشحى الحزب بمحافظة الجيزة دائرة اطفيح: مصطفى الغاياتى - فئات - وصلاح عبد الجواد - عمال والعياط: عمر عطية - فئات - وسالم شنب - عمال ومزغونة، عبد القادر ابو هميلة - فئات - وعمر الديب - عمال - والبدرشين - عبد الفتاح الدالى - فئات - وعبده خليفة - عمال. كما شملت القائمة فى دائرة مدينة الجيزة - بدر محروس - عمال والحوامدية - محمد الفقى - فئات - ومحمود ابو الدهب - عمال والهرم، مجدى ابوطالب - فئات - وحسانين سلام - عمال - والصف - محمد صادق عكاشة - عمال - وفى دائرة الدقى: سيد جوهر - عمال - وامبابة - المهندس اسماعيل هلال - فئات - وفؤاد حجاب - عمال وكرداسة - يوسف المندوه - فئات - وحسين الزمر - عمال - واوسيم: على صالح - فئات - وعبد الحكيم عبيد - عمال. وفى بولاق الدكرور: محمد حسن - فئات - وعبد الحميد عطية - عمال - وعن منشأة القناطر - أحمد الصاوى - فئات - وناجى عبد الرحيم - عمال.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥



الشرفاء يتقدمون

نريد ان يقول التاريخ دخلنا القرن الواحد والعشرين ببرلمان نظيف عالى المستوى .

وهى ماساة بكل المقاييس ان يدخل البرلمان القادم سنة ٢٠٠٠ وفيه تاجر المخدرات وتاجر تاشيرات الحج وتاجر امضاءات الوزراء وتاجر الحصانة وتاجر السلاح .

وقبل ان تكون الانتخابات نزيهة ومحايدة - كما تؤكد الحكومة - نريد ان يكون الاختيار للترشيح نزيها ومحايدا ودقيقا ايضا . فقد مللنا الوجوه العفنة والرائحة العفنة والتصرفات العفنة ، ونريد ان يصبح هذا كله ماضيا ذهب وراح مع القرن العشرين .

نريد ان يكون شعار الترشيحات للمجلس الجديد : الشرفاء يتقدمون ، فقد راينا ترشيحات مجالس سابقة جديرة بان يرفع عليها شعار الشرفاء يمتنعون .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: النقابات المهنية تدخل طرفاً في الأزمة بين الحكومة و"الإخوان"

☐ القاهرة - من محمد صلاح:

■ دخلت النقابات المهنية طرفا في الازمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة المعروف انها تسيطر على مجالس عدد من تلك النقابات.

وتعقد نقابة الاطباء مؤتمرا صحافيا ظهر اليوم للاعتراض على إحالة عدد من اعضائها على القضاء العسكري من المتهمين في قضية الإخوان ومن بينهم الدكتور عصام العريان، الامين العام المساعد لمجلس النقابة. فيما اصدرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية بيانا اعتبرت فيه أن إحالة النقابيين على القضاء العسكري «تُعد انتهاكا للقانون وغصباً لاختصاصات القضاء العادي الذي يعتبر القضاء الطبيعي لكل مواطن». وناشد البيان الرئيس حسني مبارك «عدم الزج بالقوات المسلحة التي تمثل درعاً للوطن في مثل هذه القضايا»، ودعا المجلس الاعلى للقضاء الى «اتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع سلب اختصاصاته الاصلية وإحالتها على جهات غير مختصة».

وجاء في البيان: «فوجيء اعضاء النقابات المهنية المصرية بالقرار الجمهوري بإحالة عدد من القيادات النقابية المتهمين في قضايا سياسية يختص بالنظر فيها القضاء العادي على القضاء العسكري رغم عدم اختصاصه بنظر مثل هذه القضايا. وجاء قرار الإحالة في الوقت الذي تقبل فيه البلاد على انتخابات عامة طالبت كل القوى السياسية بتوفير الضمانات اللازمة لحيدتها ونزاهتها، ووعدت الحكومة بتوفير هذه الضمانات. لكن قرار الاحالة على القضاء العسكري جاء ناسفاً لكل هذه الوعود، خصوصاً ان هؤلاء النقابيين كان بعضهم اعضاء في مجلس الشعب السابق وكانوا جميعا يستعدون لممارسة حقهم في الترشيح لانتخابات المجلس المقبلة».

واشار البيان الى «خلو كل التحقيقات التي اجريت مع هؤلاء النقابيين المحالين على القضاء العسكري والتي تمت عن طريق نيابة امن الدولة العليا طوال ثمانية اشهر من اي دليل يدين هؤلاء النقابيين». واعتبر ان إحالة النقابيين على القضاء العسكري «تُعد انتهاكا للقانون وغصباً لاختصاص القضاء العادي الذي يُعتبر القاضي الطبيعي لكل المواطنين، خصوصاً أن القضاء العسكري لا يختص قانونا الا بالجرائم التي تُرتكب من عسكريين وبسبب وظائفهم العسكرية». ولفت الى «ان هؤلاء النقابيين مدنيون لم يرتكبوا اي اعمال تحث على العنف او الارهاب، وكل تهمتهم انهم يحملون فكرا يدعو الى الاصلاح بالطريق الدستوري والسلمي». وناشد البيان رئيس الجمهورية «إعمال سلطاته الدستورية لوقف هذا القرار حرصاً على وحدة الجبهة الداخلية»، ودعا الحزب الوطني الحاكم الى «إجراء حوار مع كل القوى السياسية للوصول بالوطن الى بر الامان، والالتحاق بميثاق الوفاق الوطني الذي شارك في صنعه كل القوى السياسية والاحزاب»، واهاب بكل القوى السياسية والوطنية ومنظمات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني «الوقوف ضد إحالة المدنيين على المحاكم العسكرية، والمطالبة بحقهم في المثول امام قاضيهم الطبيعي».



لقطات برلمانية

●● الدكتور احمد جويلي وزير التموين سيكون من الوجوه الجديدة والمشرفة في انتخابات مجلس الشعب القادمة . فسيخوض الانتخابات ـ بعد ترشيح الحزب الوطني له ـ في دائرة شبراخيت بمحافظة البحيرة .

والدكتور جويلي هو الوزير الوحيد من محافظة البحيرة .. وهو من مدينة صغيرة او قرية كبيرة اسمها نكلا العنب .. ويتمتع بشعبية كبيرة في المنطقة .. نظرا لتواضعه الجم » وادبه » وانحيازه للبسطاء .. وغيرته الشديدة على المصلحة العامة ..

ود . الجويلي سياسى بطبعه .. رغم ان هذه هي المرة الاولى التي يخوض فيها الانتخابات .. والتحامه باهالى دائرته ظل مستمرا طوال الفترة الماضية .. سواء وهو محافظ لدمياط .. او محافظ للاسماعيلية قبل تقلد منصب الوزير .. واذكر مرة ان قريبة له انتقلت الى جوار ربها .. وكانت متزوجة في احدى العزب التابعة لمركز اخر غير مركز شبراخيت ..

وفوجيء الاهالى بالوزير احمد جويلي في وسطهم .. يؤدى واجبات العزاء التقليدية .. كعادة اهل الريف ..

والنائب القادم د . احمد جويلي .. عندما يخوض الانتخابات .. فانه لاينزل على الناخبين » بالبراشوت » كما يقولون .. فله جذور ضاربة في الارض الطيبة .. وله عصبة قوية تتمتع بالسمعة الحسنة والنظيفة في المنطقة .. وظل اهالى منطقته يتابعون نجاحاته في مناصبه المتميزة التي تولاها .. وكان في كل موقع مستقيما في الحق .. نظيف اليد واللسان ..

واقول لقيادات الحزب الوطنى : انتم تسيرون على الطريق الصحيح .. ومن اهم معالم هذا الطريق .. ترشيح بعض الوزراء في الانتخابات بشرط ان يكون لهم رصيد سابق في دوائرهم الانتخابية .. فهذا الاسلوب يختصر وببراعة خطوات » تسييس » المناصب التنفيذية .. الذى نحتاجه بشدة .. في هذه المرحلة من حياتنا .

●● تحذير لمن يهمه الامر : هناك اموال ضخمة ذات ستة اصفار تتسلل الينا .. لتمويل المعركة الانتخابية القادمة !

لاتسالونى عن المصدر .. فربما يكون هذا من قبيل التنبؤ .. كل مااستطيع ان اقوله .. ويمكنكم التاكد منه .. ان اشخاصا غير معروفين بداوا يخوضون الدوائر الانتخابية راكبين تلالا من الذهب .. باذلين الوعود الوردية المحلاة بالجنيهات والدولارات ..

الحل ؟ حسن اختيار المرشحين .. والتدقيق الشديد في هذا الاختيار ..

افتحوا عيونكم جيدا من الان .. فهناك وجوه غير معروفة ستبرز في قوائم الترشيح في اخر لحظة . وربنا يستر .

عبدالفتاح الديب

فكرة!

اشك كثيرا فى ان حكومتنا ستوافق على توصيات المؤتمر العام الثالث للصحفيين . انها ارادة امة وليست قرار نقابة . إنها مطالبة بحرية الشعب وليست مطالبة بحرية الصحافة وحدها .

عندما يطالب المؤتمر بالغاء العقوبات المقيدة للحريات ، ويطالب بتوفير الحصانة للصحفى اثناء اداء عمله ، وعندما يطالب باباحة حق النقد وكشف الفساد وعندما يطالب بعدم المساس بقانون نقابة الصحفيين واطلاق حرية اصدار الصحف وحظر قبول تبرعات من جهات اجنبية ومنع الصحفى من جلب الاعلانات وتشكيل المجلس الاعلى للصحافة برياسة صحفى كبير . عندما يطالب بكل ذلك فهو يطالب باستقلال الصحافة المصرية . ويطالب بجلاء السلطة التى احتلت الصحافة منذ قيام الثورة ، بل هو يطالب بحرية الشعب المصرى كله وفك قيوده وتحطيم اغلاله . ومعنى هذه المطالب القضاء على الفساد واستغلال النفوذ واعلان ان الشعب اصبح مصدر السلطات ، وهو اطلاق لسراح الشعب المسجون فى زنزانة من القوانين سيئة السمعة ، وهو اسرع طريق لالغاء المدعى الاشتراكى والمحاكم الاستثنائية وهو الغاء فعلى للاحكام العرفية التى تقبض على رقبة الشعب منذ سنوات طويلة .

ولايمكن للحكومة ان تقبل كل هذه المطالب او ترضى بنصفها او ربعها فهى تعارض فى وضع دستور جديد خشية ان تتسرب هذه المبادىء التى تعتبرها الحكومة مبادىء هدامة . فهذه المبادىء ستهدم الفساد وستقضى على عصابات السلب والنهب واستغلال النفوذ وتمنع تزوير الانتخابات وتطلق طاقات الشعب فى النقد والمعارضة ومحاربة الطغيان .

ان حكومتنا الرشيدة سعيدة بالقيود التى وضعتها وبالاغلال التى فرضتها فقد اصبحت لاول مرة فى تاريخ مصر المالكة الوحيدة للصحف الكبرى فى مصر تعين رؤساء التحرير وتعين اعضاء مجلس الادارة وتعين رئيس مجلس الادارة وترفتهم فى اى وقت تشاء وتريد . وهى التى تعين رئيس المجلس الاعلى للصحافة واعضاء هذا المجلس . وهى التى تحتكر الاذاعة وتحتكر التليفزيون فلاتنشر صورة معارض ولاتسمح بكلمة نقد وقد جعلت المهمة الوحيدة لوسائل الاعلام هى ان تصفق وتهلل وترقص وتغنى لولاة الامور . فكيف تتنازل الحكومة عن كل هذا « العز » الذى تتمتع به وكيف تتخلى عن هذا السلطان الذى جعلها الآمرة الناهية والحاكمة الوحيدة وشعارها « ملك الملوك اذا وهب لاتسألن عن السبب » الله يعطى من يشاء .. فقف عند حد الادب .

مصطفى أمين

الرأى للجميع

انتخابات مجلس الشعب

مجلس الشعب المصرى مهمته الدستورية خطيرة فهو- الى جانب انه رمز للديمقراطية - همته الدستورية هى ان يتولى (سلطة التشريع) كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.

ومن هنا كانت اهميته فى النظام الهيكلى السياسى للدولة، وبالتالى الاهمية البالغة التى يتطلبها الشعب بالنسبة لممثليه أعضاء مجلس الشعب.

ويشترط القانون فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب ان يكون مصرى الجنسية من اب مصرى، وان يكون اسمه مقيدا فى احد جداول الانتخاب، وان يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة، وان يكون ممن يجيدون القراءة والكتابة.

ويكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام.

ولقد مارست مصر تقريبا، جميع وسائل الانتخاب المباشر السرى العام. فقد بدأنا بطريقة الانتخاب (الفردية)ثم عدلنا عن طريقة الانتخاب الفردى، الى طريقة ثانية، هى طريقة القوائم الحزبية، وهى على نوعين:-

قوائم حزبية (مطلقة) او قوائم حزبية (نسبية) وهى فى الحالتين قوائم تتقدم بها الاحزاب السياسية ويحصل بمقتضاها كل حزب على عدد من المقاعد تتناسب مع عدد الاصوات التى حصل عليها فى الانتخاب.

ثم طبقنا فى مصر طريقة ثالثة وهى عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، ونظام الانتخاب

ثم طبقنا فى مصر طريقة ثالثة وهى عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، ونظام الانتخاب الفردى بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية.

وجميع هذه الوسائل الانتخابية قوبلت بمعارضة، لسبب بسيط هو انها تسفر دائما عن نتائج طبيعية، هى سقوط اغلب مرشحى هذه الاحزاب، ولقد أرسى الرئيس محمد حسنى مبارك دعائم الديمقراطية وعادت مصر ثانية الى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى وذلك اعمالا لنص المادة ٤٠ من الدستور والتى اتت فحواها (ان المواطنين جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات) وايضا كانت النتائج فوز مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى. وما درى رجال الاحزاب المعارضة، ان سر نجاح مرشحى الحزب الوطنى. لا يرجع الى نظام الانتخاب الفردى ولا نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية او المطلقة، ولا لنظام الجمع بين النظامين، ولكن سر نجاح مرشحى الحزب الوطنى، يكمن وراء تمسك القواعد الشعبية بهم والان وقد اصبحت انتخابات مجلس الشعب الجديد على الابواب، نهيب بكل مواطن مصرى، وبكل مواطنة مصرية، ان يتوجهوا الى صناديق الانتخاب، لتاتى نتائجها بممثلين للشعب يعملون لصالح جماهير هذا الشعب العظيم.

ممدوح بشرى ويصا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

دعوة المواطنين الى عدم انتخاب مرشحى الحزب الوطنى

تقدم عدد من الصحفيين بطلبات من خلال منابر جلسات المؤتمر ولم ترد فى التوصيات منها ما طالب به الزميل صلاح بديوى باضافة فقرة فى الدستور تحرم العبث بحرية الصحافة او تغيير قوانينها .. كما طالب بان يدعوا الصحفيون المواطنين بعدم انتخاب اعضاء الحزب الوطنى المرشحين لمجلس الشعب للدورة الجديدة وعدم التصويت لصالحهم وطالب بتأييد الاعضاء الذين وقفوا بشرف ونزاهة ضد القانون .

الزميل حمدى الليثى ايضاً كانت له مطالب قام بعرضها ولم ترد فى التوصيات وهى ان يكون منصب رئيس التحرير ورئيس مجلس الادارة بالانتخاب نفس المطلب ايده الزميل احمد طه النقر بل وطالب بعدم مصادرة الصحف الاجنبية بحجة الاباحية

رؤساء التحرير ومجالس الادارات بالانتخاب

فى الوقت الذى قد تكون بها معلومات خطيرة يجب معرفتها .

الزميل مجدى حلمى طالب بالغاء المجلس الاعلى للصحافة وقد ورد فى التوصيات ان يتم تشكيله من الصحفيين ويراسه صحفى وكان مجدى حلمى قد انتقد ان يكون رئيس المجلس .

استاذ كيمياء ..

الزميل حسين عبد الرازق طالب بأن تتحول الصحف القومية خلال سنة الى شركات مساهمة يشارك العاملون فيها بنسبة ٤٩٪ والزميل قطب العربى طالب بان تمنح بعض الاماكن الحساسة مثل رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء الموافقة على اعتماد مندوبين للصحف المعارضة بها حيث انها ترفض ذلك



الجزار مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر!

كتب عبد الله أحمد وناصر محمد

كشف فكري الجزار النائب المستقل ابعاد المؤامرة الحكومية للتدخل في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. واعلن امام مؤتمر الصحفيين الثالث أن مجلس الشعب القادم. سيكون اخطر مجلس في تاريخ الحياة النيابية بمصر لانه سيكلف باتخاذ قرارات وتمرير قوانين في غاية الخطورة ستتيح بيع الأراضي المصرية للأجانب .. أضاف الجزار ولهذا السبب تحاول الحكومة تشكيله بالصورة التي تساعد علي تمرير هذه القرارات، واستبعاد اي عناصر تقاوم بيع مصر فقانون بيع الاراضي جاهز للعرض في اولي جلسات المجلس الجديد ووصف اعضاء مجلس الشعب الذين استدرجوا للموافقة علي القانون ٩٣ لسنة ٩٥ بانهم كالرقيق .. وقال أن القصد منه حماية مافيا الفساد وعدم كشفهم. طالب النائب الصحفيين بمقاومة هذه المخططات وكشفها امام الراي العام كما طالب بتوفير الحماية للصحفي داخل المؤسسات وخارجها ومساءلة المسئولين عن إهدار اموال الشعب داخل المؤسسات الصحفية الخاسرة..



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: الجماعة الاسلامية تحذر الاخوان من «مهادنة» الحكومة

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ بدات الجماعات الدينية التي تتبنى العنف في مصر محاولات لثني جماعة «الاخوان المسلمين» عن السير في طريق مهادنة الحكومة واتباع الطرق السلمية والديموقراطية للحصول على حق انشاء حزب سياسي.

وكانت خلافات كبيرة وقعت خلال السنوات الماضية بين الجماعة الاسلامية التي يقودها الدكتور عمر عبدالرحمن وجماعة «الجهاد الاسلامي» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري وبين «الاخوان» بسبب انتقاد جماعة «الاخوان» لعمليات العنف التي يرتكبها اعضاء في التنظيمين، واصرّ الاخوان على المشاركة في الانتخابات التي تعتبرها «الجماعة الاسلامية» وجماعة «الجهاد» بمثابة شرك وكفر.

وطالبت نشرة، يصدرها «المكتب الاعلامي للرابطة الاسلامية للعاملين بالكتاب والسنة» في لندن وتحمل اسم «الاعتصام» جماعة «الاخوان» بـ «ان يفتحوا صدورهم ويستمعوا الى النصيحة وان يراجعوا منهجهم حتى لا يظلوا يدورون في حلقة مفرغة».

واكدت النشرة ان «ما يتعرض له الاخوان حالياً من ضغوط وضربات يثبت ان الادعاء بان منهج الجماعة الاسلامية وسلوك اعضائها يتسبب في استفزاز الانظمة الحاكمة غير صحيح».

وحوت النشرة بياناً تحت عنوان «حتى الاخوان ايضاً ارهابيون» جاء فيه «لم يدهشنا - كما ادهش الكثيرين - تقديم نصف مئة او اكثر من الاخوان المسلمين لمحاكمة عسكرية (...) ولكن الذي ادهشنا هو تهامل الاخوان مع النظام المصري على رغم الضيم الذي وقع عليهم اخيراً وكانه نظام عادل، انزل برعيته بعض الظلم».

واضاف البيان «اه لو يشرح الاخوان صدورهم لنصح صادق او لصديق ناصح. وما لم يراجع الاخوان منهجهم سيظلون ابداً يدورون في حلقة مفرغة من محنة تسحق الضعاف وتعطل الطاقات الى عمل تنظيمي دعوي محدود مهما كانت نتائجه فهو دون الهدف المنشود. وحتى هذه النتائج حينما تربو وتتسع تبادر الحكومة بضربة لتبدد الثمر وتغل ايادي الحراس عن المزيد».

وتابع البيان: «قد يورد الاخوان هنا شبهة طالما لاكتها السنتهم مؤداها ان المنهج الحركي للجماعة الاسلامية هو الذي يتسبب في استفزاز الانظمة الحاكمة على الحركة الاسلامية. والسؤال الوارد على شبهتهم اين كانت الجماعة الاسلامية حينما نزلت بالاخوان اعظم محنتين».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

المحاكمة العسكرية تقطع الطريق على شرعية الجماعة

حرق شعرة معاوية بين الحكومة المصرية والإخوان

□ القاهرة ـ العالم اليوم:

هل قطعت الحكومة المصرية شعرة معاوية مع الاخوان المسلمين؟

يبدو أن هذه الشعرة قد انقطعت أو كادت.. بعد إحالة عدد من قيادات الجماعة إلى محكمة عسكرية.

ورغم ذلك فإن جماعة الاخوان المسلمين في مصر تميل حاليا إلى تهدئة الاوضاع مع الحكومة، حتى ان مصدرا قياديا في الجامعة قال لـ «العالم اليوم»: «إننا نريد فتح قناة اتصال مع الحكومة ونرحب بتدخل شخصيات عامة لنعرف ماذا تريد منا السلطة حتى ننفذه».



مامون الهضيبي

محمد حسن الالفي



وفي حين عكس قرار الاحالة حالة عدم فهم لدى الجماعة من الاوضاع الحالية، خاصة أن المتهمين الذين سيحاكمون يخضعون لتحقيقات من نيابة أمن الدولة منذ أشهر.

ومن جانبه وصف المستشار مأمون الهضيبي الاجراءات الاخيرة ضد الجماعة بأنها غير قانونية ومفرطة في العداء وقال: «إن الحكومة عندما طالبت مجلس الشعب بإقرار إعلان حالة الطوارىء قالت إنها لن تستخدم القانون إلا في حالات الارهاب فقط، والاخوان المتهمون امام المحاكم العسكرية لم يرتكبوا أى جرم، ولم توجه لهم أى اتهامات ارهابية».

على العكس من ذلك سيواجه المتهمون من الاخوان اتهامات بإنشاء تنظيم غير مشروع ودعم الارهاب واستغلال قنوات علنية في توظيف تبرعات وأعمال الاغاثة لدعم جماعات ارهابية. وهي الاتهامات التي ستجعل من تلك المحاكمة السابقة الأولى بالنسبة للجماعة في عهد الرئيس مبارك.

ويثير هذا تساؤلا مهما حول ما إذا كانت شعرة معاوية بين الحكومة والجماعة قد انقطعت أو هي في طريقها إلى ذلك. لاسيما وأنها المرة الأولى التي يدخل فيها اعضاء في الجماعة قفص المحاكمة منذ عام 1965. ويقول مأمون الهضيبي: «نحن جماعة شرعية وقرار حل الجماعة الذى صدر في عام 1954 لا ينطبق علينا لأنه صدر بشأن احزاب ما قبل الثورة وقد عدل الدستور وألغى قرار حل الاحزاب، والمفروض ان المناخ الحالي هو مناخ حريات سياسية وتعددية حزبية».

وعلى الرغم من أن الاجراءات الاخيرة تفسر من جانب جماعة الاخوان المسلمين بأنها ضربة لتعطيل جهود الجماعة في المعركة الانتخابية المقبلة إلا أن من الواضح حتى الان أن الجماعة سوف تقدم مرشحيها للمعركة المقبلة والمقرر أن تتم في نوفمبر القادم. رغم أن الهضيبي يقول: «إن قرار الترشيح فردى لأنها لن تكون انتخابات قوائم وسيكون من حق كل مرشح أن يصدر قراره الخاص». لكن هناك من يرى أن قرار الاحالة للمحكمة العسكرية يعتبر نوعا من الرد على تصريحات مسئولي الجماعة عن انهم ينوون ترشيح اشخاص معتقلين. إذ لن يكون متاحا قبل نوفمبر اعلان ترشيح هؤلاء، في ظل سرعة دوران عجلة المحاكمات العسكرية حيث من المتوقع ـ لو مضت المحاكمات في طريقها ـ ان تصدر احكاما ضد هؤلاء وبالتالي تلوث صحيفتهم الجنائية ويفقدون أهم شروط الترشيح.

على جانب اخر بدأت الجماعة قياس رد فعل الاحزاب والقوى السياسية الاخرى على قرار الاحالة ـ ما إذا كانوا سيحصلون على دعم سياسى وإعلامى تضامنى معهم أم لا وهو ما يعد مؤشرا إلى حد بعيد على حجم تحالفات المعركة الانتخابية المقبلة. وقال الهضيبي: «إن إعلان التضامن أمر راجع للاحزاب، فالاجراء يهددها مثلما يهددنا، وقد يطبق عليها لأن المحاكمة تدور هذه المرة حول افكار ومبادىء وليس على جرائم وارهاب».

وسواء توصلت الجهود التي تبذلها الجماعة حاليا إلى احراز نتائج أو فشلت في ذلك فإن الاخوان يميلون في الأيام القادمة لإعداد أوراق قضائية تصل بهم إلى سبيل الشرعية، خاصة في ظل اجراء الانتخابات بالاسلوب الفردى. ويقول مأمون الهضيبي: «إننا حزب حقيقي حسب القانون لان كل مرشح يحتاج إلى 300 مندوب أصلى واحتياطى ينوبون عنه في حوالى 150 لجنة انتخابية وهؤلاء المندوبون الا يمكن اعتبارهم حزبا بينما القانون ينص على أن من حق كل 50 شخصا أن ينشئوا حزبا خاصا بهم».

وفي حين يخضع هذا الرأى القانوني للهضيبي إلى جدل ونقاش للتأكد من صحته، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الجماعة ألمح في حديثه إلى أن الجماعة كانت تنتظر أى قرار للمحاكمة أمام القضاء العادى لنقل الصراع إلى موضوع شرعية الجماعة. وهو ما يوحى بالاسباب التي دفعت الحكومة بإحالة المتهمين لمحكمة عسكرية إذ من الواضح أنها تريد قطع الطريق على الجماعة في هذا الاتجاه.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

أهمية تعديل الدستور قبل إجراء الانتخابات (٢)

عرضنا فى الجزء الاول من الدراسة للظروف التى صاحبت صدور دستور ١٩٧١. ثم تغير تلك الظروف، وطالبنا بتعديل الدستور استنادا إلى تلك المتغيرات، وعرضنا لبعض التعديلات.

فى هذا الجزء نتناول بالتحليل بعض مبادىء الدستور التى تعد اساسا لنظام الحكم.

المادة «٥» قبل تعديلها فى عام ١٩٨٠.

«الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته»

«القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة». «من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية». «وهو اداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية». «وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى إلى اهدافه المرسومة».

«ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة». «عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الاجهزة التى تضطلع بمسئولية العمل الوطنى».

«ويبين النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطى على ان يمثل العمال والفلاحين فى هذه التنظيمات بنسبة ٥٠٪ على الاقل».

وهذه المادة كانت مرتبطة ومكملة للمادة «١» من الدستور والتى تنص الفقرة الاولى منها على الآتى:

«جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة».

- ومن ذلك يتبين ان المادة «٥» تتضمن اساس وقواعد النظام السياسى عند وضع الدستور عام ١٩٧١ فى ظل الاشتراكية وهو ما يتعين معه دراستها وتحليلها بدقة للتعرف على المبادىء التى يقوم عليها نظام الحكم.

نهاية الجزء الاول «السبت»

- أول ما يلاحظ هو ان الدستور قد نص فى المادة «٣» على الآتى:

«السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور».

- ويضم ما ورد فى المادة «١» إلى ما ورد فى المادة «٥» يتبين ان الاتحاد الاشتراكى اصبح هو الوحيد المسيطر على الحياة السياسية فى البلاد وبذلك انقضى دور الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات نهائيا واصبحت المادة «٣» مجرد الفاظ بلا مضمون أو فاعلية. ولم يبق للشعب إلا الحق فى إبداء رايه فى الانتخابات والاستفتاء.

- ان عبارة «تحالف قوى الشعب العاملة» هى عبارة غير دقيقة وغير قانونية أو دستورية وذلك نظرا للآتى:

- ان القوى لفظ معنوى وهى بهذا الوصف لا يمكنها قانونا ان تقيم تحالفا والذى يتعين ان يكون بين أطراف محددة لها ارادة ولها من يمثلها حتى يتم وينعقد هذا التحالف وتقبل به.

- انه من الثابت انه لم يتم اى تحالف بين قوى الشعب العاملة والتى عرفتها وحددتها المادة «٥» فى العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية.

- لفظ «الجنود» وهم احد اطراف التحالف هو لفظ غامض ومبهم لا يوضح او يحدد المقصود به وهل هم الجنود فقط بمعناه الحرفى دون الضباط والقيادات ام يقصد به الجيش بقياداته وجنوده.

- من ذلك يتبين ان عبارة «تحالف قوى الشعب العاملة» اصبحت بلا معنى او مضمون بعد تعديل المادة «٥» والذى ترتب عليه الغاء النص الذى يتضمن تحديد اطراف هذا التحالف، ويكون بقاء وجودها غير دستورى، وهو ما يتعين معه الغاؤها لتعود السيادة لصاحبها الاصيل وهو الشعب مصدر السلطات.

- انه على الرغم من النص على ان تنظيمات هذا الاتحاد تتم على اساس مبدأ «الديمقراطية» فان الذى حدث هو ان هذا المبدأ لم يطبق اذ انه تم تعيين قياداته وامناء اللجان الرئيسية بقرارات عليا.

- ان سلطته واختصاصاته شملت كل الجهات فى الدولة سواء بين الجماهير او فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام بمؤسساته وشركاته وفى النقابات العمالية وغيرها واتحادات الطلبة.

وبذلك اصبح المسيطر الوحيد على المجال السياسى او الادارى او الاقتصادى.

- شرط تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الاقل فى جميع تنظيماته شرط غريب وشاذ وضع دون بيان الاساس الذى يقوم عليه ويبرره وخاصة وان هذه النسبة تمتد إلى اعلى مستوى وهو مجلس الشعب، وهذا المجلس باختصاصاته ومسئولياته وسلطته فى مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبة اعضائها ويتعين ان يكون اعضاؤه على مستوى عال من العلم والخبرة والكفاءة وليس ممن يمكنهم القراءة والكتابة وفك الخط.

- والاولى بمن يطالب بالاحتفاظ للعمال على وجه الخصوص بهذه



بقلم : المستشار
عبد الحميد عزت

النسبة على اعتبار انها حق لهم ان يطلب تقرير حق الاضراب لهم والذى يجاهدون دون جدوى للحصول عليه مع انه حق معترف به رسميا وقانونا للعمال فى جميع دول العالم التى تطبق الديمقراطية.

– ومن الملاحظات الهامة والغريبة بالنسبة للمادة «٥» الوضع الشاذ المذهل والذى يتلخص فى ان الرئيس السادات اصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وقد تضمن فى المادتين ٩ و٣١ منه ما نصه:

م ٩ : «فيما عدا ما يصدر بتحديده وتنظيمه قرار من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى امانات وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور».

م ٣١ : «يحدد بقرار من امين اللجنة المركزية طبقا للقواعد التى تحددها اللجنة المركزية ما يؤول إلى الاحزاب المشكلة طبقا لهذا القانون» «من اموال هذا الاتحاد فى خلال ٦٠ يوما من تاريخ العمل به».

وعلى الرغم من ذلك اى حل والغاء وتصفية الاتحاد الاشتراكى وتوزيع امواله على الاحزاب الثلاثة التى انشئت عام ١٩٧٧ فإن المادة «٥» والتى تنص على ان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته سلطة تحالف قوى الشعب العاملة. ظلت قائمة واستمرت باقية فى الدستور كما هى إلى ان تعديلها او فى الحقيقة الغاءها فى ١٩٨٠/٥/٢٢ بناء على استفتاء الشعب اى بعد حوالى ٣ سنوات من الغاء الاشتراكى نفسه، وهو وضع غريب وشاذ والمرجو الا يتكرر ذلك بالنسبة للمواد التى سوف يتم عرضها فيما بعد.

– مما سبق يتبين ان الظروف فى مصر عند وضع الدستور فى عام ١٩٧١ وهى ان نظام الحكم كان يقوم على اساس النظام الاشتراكى سياسيا واقتصاديا وقد انعكس ذلك على المبادىء والاحكام التى يتضمنها الدستور ومنها المادتان «١» و«٥» السابق عرضهما بالاضافة إلى عدة مواد اخرى تتضمن كيفية تطبيق وتنفيذ الاشتراكية واهمها المواد ٢٤ و٢٦ و٢٧ و٣٠ و٥٩ وهى تتعلق بتطبيق الاقتصاد الاشتراكى بالاضافة إلى المادتين ٨٧ و٨٩ وتتعلق بتطبيق النظام الاشتراكى سياسيا.

م٤ : «الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة».

م ٢٤ : «يسيطر الشعب على كل وسائل الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة».

م ٣٠ : «الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام».

م ٣٣ : للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن واساسا للنظام الاشتراكى ومصدر الرفاهية للشعب».

م ٥٩ : «حماية المكاسب الاشتراكية واجب وطنى».

– وهذه المواد تعبر عن نفسها ولا تحتاج إلى شرح، ومن الثابت انها تتعارض تماما مع السياسة العامة للدولة فى التحول إلى الاقتصاد الراسمالى وخضوع الاسعار لآليات السوق وتشجيع القطاع الخاص وهو ما يثير الصعوبات والمشاكل فى تطبيق وتنفيذ هذا التحول ويعرض ما تتخذه الدولة من اجراءات او ما تصدره من تشريعات بأنه مخالف للدستور.

م ٨٧ : «يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم اليها الدولة وعدد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام».

«ويبين القانون تعريف العامل والفلاح، ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين فى المجلس عددا لا يزيد على عشرة».

– وفيما يتعلق بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فانها قد فقدت السند الذى قامت عليه وهو الغاء المادة «٥» بعد تصفية والغاء الاتحاد الاشتراكى وهو ما سبق شرحه تفصيلا.

– وبالنسبة للفقرة الاخيرة من المادة عن جواز تعيين اعضاء بالمجلس فانه يلاحظ:

– ان مبدأ التعيين فى حد ذاته غير دستورى حسب اسم المجلس كما ان الذى يعين قد يميل فى ولائه لمن عينه.

– انه اذا كان المقصود من التعيين هو زيادة عدد ممثلى طائفة اخواننا الاقباط وهم يشكلون اكثر من خمس الشعب وكذلك تمثيل المراة والمعروف ان عدد النساء يزيد على نصف عدد افراد الشعب، فانه من الثابت ان المادة لم توضح او تحدد ذلك وهو ما يجوز معه ان يكون المعينون من غير هاتين الفئتين وهو ما حدث فعلا اذ سبق ان تم تعيين عضو ثم انتخب رئيسا للمجلس.

هذا علاوة على المعينين من كل فئة لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة، وهو ما لن يكون له تأثير يذكر فى عدد ممثلى الفئة ومن الثابت ان مبدأ التعيين لا يطبق فى اى من الدول الديمقراطية سواء بالنسبة لمجلس نواب الشعب او مجلس الشيوخ وهو ما يجب معه ان يتم انتخاب جميع اعضاء مجلسى الشعب والشورى بواسطة الشعب.

م ٨٩ : «يجوز للعاملين فى الحكومة او فى القطاع العام ان يرشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته او عمله وفقا لاحكام القانون».

– وهذا المبدأ غريب وغير عملى او واقعى اذ كيف يتسنى للموظف



عضو المجلس ان يحاسب الحكومة وهو يخضع فى حياته الوظيفية لاحد وزرائها هذا علاوة على انه اذا كان ذلك جائزا فى ظل وجود المادة «٥» عندما كان الاتحاد الاشتراكى مسيطرا على جميع اجهزة الدولة الا انه بعد تعديل هذه المادة والتى الغت الاتحاد الاشتراكى والسابق تصفيته نهائيا فى عام ١٩٧٧ وهو ما سبق شرحه تفصيلا فان هذا المبدا يجب الغاؤه نهائيا.

ـ هذا مع العلم ان الغريب ان دستور عام ١٩٦٤ والذى وضع بعد الميثاق قد نص فى المادة ٩٦ على الآتى:

م ٩٦: فى دستور عام ١٩٦٤:

«لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية ويحدد القانون حالات عدم الجمع الاخرى».

ـ وهذا فى الوقت الذى كان قانون مجلس الامة الصادر مع الدستور ينص فى المادة «٥» فقرة ٥ على انه «يشترط فيمن يرشح لمجلس الامة ان يكون عضوا عاملا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ومضت على عضويته هذه مدة سنة على الاقل».



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

استبعاد طلبات ترشيح ١٣٥٠ عضوا بالحزب الوطنى

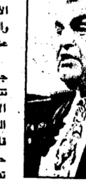
اشتعال المنافسة بين المستقلين والوطنى فى ٨٨ دائرة

اكدت مصادر حزبية ان اللجنة الخاصة بإعداد ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة استبعدت قرابة ١٣٥٠ مرشحاً من قوائم الترشيحات المقدمة من امانات المحافظات والافراد وهو مايعادل اكثر من ٣٠٠ ٪ من عدد المرشحين وذلك بناء على التقارير الامنية الواردة إلى الحزب .

وذكرت هذه المصادر أنه فى الوقت الذى يواجه فيه الحزب الوطنى مشكلة تعدد البدائل نتيجة وجود فائض كبير فى عدد الراغبين فى الترشيح ، تعانى احزاب المعارضة من مشكلة نقص المرشحين ، حيث تتراوح نسبة العجز بين ٤٠ ٪ و٦٠ ٪ الامر الذى سيتيح فرصة اكبر للمرشحين المستقلين لمنافسة مرشحى الحزب الوطنى فى حوالى ٨٨ دائرة .

واضافت المصادر الحزبية أن حزب الوفد سيكتفى بدخول الانتخابات فى ١٥٠ دائرة ، بينما سيركز حزب العمل على ١٢٠ دائرة وحزب التجمع ٩٠ دائرة ، والحزب الناصرى ٧٠ دائرة ، والاحرار ٥٠ دائرة وحزب مصر ٣٠ دائرة ، ولن يتجاوز عدد الدوائر التى سيتقدم فيها احزاب الامة والخضر والاتحادى والعدالة والشعب الديمقراطى عشر دوائر .

وتتوقع مصادر مقربة من جماعة الإخوان المنحلة ، أن تتقلص نسبة مشاركتها فى الانتخابات المقبلة ، على ضوء التطورات الاخيرة وإحالة عدد من قادتها للقضاء العسكرى ، فى حين تتوقع مصادر اخرى أن تدفع الجماعة المنحلة بمرشحين فى اكثر من ١٠٠ دائرة .



كمال الشاذلى



صباح الخير



الناس في مصر .. تتطلع الى قيام مجلس شعب جديد ، قادر على مراقبة الحكومة ، ومحاسبتها .. لا الى مجلس يكتفي بالتصفيق للحكومة ، والتهليل لها ، ومباركة خطاها واعمالها !

والناس .. تريد مجلسا قويا .. قادرا على اعداد التشريعات التى تحقق مصالح الشعب لا مجلس يكتفي بالتصديق على التشريعات التى تقدمها إليه الحكومة !

ولا يمكن ان يقوم في مصر ، مجلس نيابي قوى .. قادر على المراقبة ، والمحاسبة ، والتشريع .. ما لم يكن اعضاء المجلس من الشخصيات النظيفة ، المحترمة ، صاحبة المبادىء .. والمدافعة عن مصالح الشعب ، ومن هنا تجيء مسئولية الاحزاب السياسية التى قررت خوض المعركة الانتخابية .. في اختيار افضل العناصر الوطنية الشريفة .

ويجب ان نقر ، ونعترف .. بان خريطة المجتمع المصرى ، تغيرت خلال السنوات العشرين الماضية بشكل واضح وجذرى .. نتيجة لظهور طبقة جديدة تملك الثروة والمال ، التى غالبا ما تكون قد صنعتها بطرق غير مشروعة ، من خلال السمسرة ، والعمولات الخفية ، والرشاوى ، واغتصاب الاراضي ، والاتجار فيها .. بل والاتجار في الممنوعات والمخدرات ! وهذه الطبقة تسعى الى السلطة ، والسيطرة ، والنفوذ .. وتقنين اوضاعها ، وحماية مراكزها .. عن طريق الارتباط بالحكم والسلطة من خلال النفاذ الى مجلس الشعب ، للحصول على الحصانة التى تحميها من القانون والمساءلة !

ولعل فضيحة تجار المخدرات الذين نفذوا في الانتخابات الماضية الى مجلس الشعب .. تكون بمثابة تحذير لجميع الاحزاب السياسية ، وعلى راسها الحزب الوطني .. حتى لا تتكرر هذه التجربة المريرة ، التى جعلت الناس تفقد الثقة في مجلس الشعب .. وتسخر من اعضائه .!

وقد اعلن الرئيس حسني مبارك انه قرر مراجعة قوائم مرشحى الحزب الوطني هذه المرة بنفسه ، ليتاكد من ترشيح افضل العناصر .. وكان الرئيس مبارك قد اوكل هذه المهمة في الانتخابات الماضية للامانة العامة للحزب الوطني ولم يشارك فيها .. وترتب على ذلك تسرب العناصر التى تسببت في الاساءة الى سمعة المجلس وسمعة الحزب !

ولا تقل مسئولية الاحزاب السياسية الاخرى ، ولا تختلف عن مسئولية الحزب الوطني .. في ضرورة التدقيق عند اختيار المرشحين .. وعليها الا تسعد وتفرح بالوجوه التى تسقط من قوائم الحزب الوطني .. فتسارع الى ضمها إليها ، وترشيحها .. لان من يفرطون في احزابهم .. لا مبادىء لهم !!

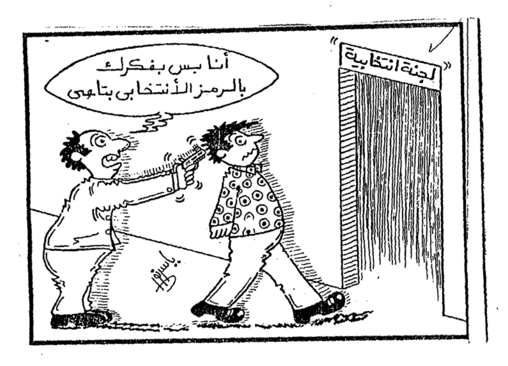
ان المهمة صعبة ، وشاقة .. ولكن الناس تامل ، وتحلم بقيام مجلس شعب قوى ومحترم ، يضم وجوها جديدة .. وعقليات شابة مستنيرة .. واعضاء لا تحيط بسمعتهم الفضائح او حتى الشبهات .. تحلم بمجلس يحارب الفساد ، ويعيد الثقة الى النفوس .. بعد ان كادت النفوس تغرق في بحور الياس والاحباط !

سعيد سنبل



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

إصابة مصطفى السعيد في أول حادث انتخابي

الزقازيق- نبيلة حسن:

بدأت الدعاية الانتخابية ساخنة جدا قبل موعدها.. شهدت الشرقية أمس اول حادث انتخابي.. اصيب د.مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب في مؤتمر انتخابي بقرية شبرا صورة بديرب نجم.. وقع اشتباك بالطوب والحجارة بين انصاره ومعارضيه اثناء قيام مؤيديه بحملة على الاعناق فاصابه حجر في رأسه.

اتهم د.مصطفى السعيد احد معارضيه وهو محمد ابوزيد.. وانتقل للقرية اللواء حسني الديب وتم السيطرة على الموقف.

د.مصطفى السعيد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

والى والوزراء فى بنى سويف :

لا ترشيح لأمناء الحزب وأعضاء الشورى المعينين فى الانتخابات

بنى سويف- مصطفى عبده:

اكد د.يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى انه لاترشيح لامناء الحزب بالمحافظات ولا لأعضاء مجلس الشورى المعينين فى انتخابات مجلس الشعب القادمة الا بقرار من الرئيس مبارك.

وقال ان الطهارة وحسن الاداء والشعبية هى القاعدة التى تحكم اختيار مرشحى الحزب فى الانتخابات واضاف ان ترشيحات الامانة العامة للحزب ستعرض على الرئيس مبارك لمناقشتها واختيار الاصلح منها.

جاء ذلك فى المؤتمر الشبابى الذى عقد باستاد بنى سويف الرياضى أمس وحضره وزيرا الاوقاف والادارة المحلية ورئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة.

وأكد د.والى أنه سيتم توزيع ١٠٠ طن من الاسمدة الازوتية لكل فدان ببنى سويف وان مصر حققت اكتفاء ذاتيا من المحاصيل الزراعية بنسبة ٨٠٪.


د.يوسف والى

رحلة كل يوم

● الزميل العزيز رفعت رشاد الصحفي بالأخبار ومسئول الاعلام بامانة القاهرة بالحزب الوطني.. طبعا أعزائي القراء يلاحظون انني اذكر اسم هذا الحزب بدون القابه الشينة.. انما تقول ايه.. لأجل الورد ينتسى الشوك.. والورد طبعا هو الزميل رفعت رشاد.. والشوك معروف.. انه الذي تنزف بسببه جماهير مصر كلها!! أعود فاقول ان الزميل رفعت رشاد بدأ أمس دورة تنتهي يوم الثلاثاء القادم بعنوان «فن ادارة الحملات الانتخابية وقد استولت علي الدهشة عندما أخبرني رفعت بهذا الموضوع.. لأن مثل هذه الندوات العلمية هي أبعد مايكون عن حزب الهرولة.. معلش بقي.. سامحني يابو وامبي.. الواحد أخد علي كده.. من المقرر أن يتحدث في الدورة.. الدكتور اللواء كمال القاضي.. المتخصص في فن الدعاية الانتخابية.. والحاصل علي الدكتوراه في هذا الموضوع.. كما سيتحدث في ختام الندوة الدكتور علي الدين هلال.. عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأحد الكوادر السياسية والعلمية المحترمة في مصر.. كنت أتمني أن يدعو الزميل رفعت رشاد أحد محافظي الوجه القبلي المشهود له بالكفاءة العلمية والنزاهة.. لكنه مع ذلك فهو مدب والكلام طالع من بقه زي الدبش.. حدث أن سأل صحفي كبير هذا المحافظ عن انطباعه عن انتخابات مجلس الشعب.. فرد الرجل بثقة شديدة هي بنت عم ثقة الديك الرومي بنفسه.. تفتكر بعد ماخرجنا ١٤ محصول من التوريد الاجباري.. يقدر فلاح مايديش صوته للحزب الوطني.. كنت أتمني أن يدعو زميلنا رفعت رشاد أحد مسئولي الحزب الوطني المشهور بأنه فاتح كرشه ع البحري لأي مرشح يرغب في الترشيح تبع الحزب الوطني.. ومش مهم اذا كان تاجر مخدرات.. مش مهم «نصاب».. مش مهم جاهل.. المهم عمار ياكرشي.. كنت أتمني يتابع هذا المسئول هذه الدورة يمكن تخف حدة الفساد.. تفتكروا ياعالم أننا في حزب الوفد نكره اننا نلاقي قيادات نظيفة.. حد يكره أحمد حويلي.. او الدكتور محمود شريف.. أو الدكتور حسين كامل بهاء الدين.. عزيزي رفعت رشاد.. يامسئول الاعلام بالقاهرة.. خليك ماشي علي هذه الدورات العلمية لما بعون الله هاتلاقي نفسك واخد استمارة ستة.. يارفعت حاول تعدل الميزان شويه.. اعمل ندوة بعنوان «دواية تسند الزير في ترشيح الوزير» وتعمل ندوة اسمها «طربة ونص قرش.. عشان تعمر الكرش» وندوة بعنوان «دائم الابتسام في كل اوان.. اللي ضبه أوسع من عين حلوان» وندوة بعنوان «حتمية التلات ورقات.. لاكتساح الانتخابات»!! عزيزي رفعت رشاد.. لو عملت هذه الندوات هاتلاقي قيادات بالهبل من الحزب الوطني.. تيجي تحاضر عندك في دورة الحملات الانتخابية.. ولا الحوجة لمدير الانتخابات السابق اللواء أحمد فؤاد عطا مرشح دمياط اللي اعتذر في آخر دقيقة ولو قعك ؟ مطب.. الطريف ان البيه مترشح في انتخابات دمياط أنا مش عارف ازاي يبدأ حملته الانتخابية بعملة زي دي؟!

فؤاد فواز



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

ترشيح كريم نصر الدين وعبد القادر الجيلانى لانتخابات مجلس الشعب فى قنا

كريم نصر الدين

قررت أمانة الحزب بمحافظة قنا ترشيح كريم نصر الدين امين الحزب بالمحافظة عن دائرة الأقصر وترشيح محمد عبد القادر الجيلانى وكيل الحزب عن دائرة أرمنت.

يذكر ان كريم نصر الدين امينا للجنة النقابية للمعلمين بمركز الأقصر وعضو اللجنة الفرعية بالأقصر ومسئول الحملات بمنظمة العفو الدولية عن مجموعة مصر وعضو المجلس الدائم للحزب.

اما عبد القادر الجيلانى فهو عضو بالمجلس الدائم للحزب ورئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالضبعية مركز أرمنت.

كانت أمانة الحزب بقنا قد عقدت اجتماعا لمناقشة خطة الأمانة فى المرحلة القادمة والاستعداد لانتخابات مجلس الشعب وتشكيل اللجنة الدائمة من قيادات الحزب بالمحافظة لمنع تسويد بطاقات الانتخاب لصالح مرشحى الحزب الوطنى وسيتم التنسيق مع أحزاب المعارضة الاخرى فى هذا المجال .كما ناقش الاجتماع الخسائر الفادحة التى تعرض لها مزارعو القصب وطالب المسئولين بوضع حل لهذا المشكلة التى ستمنع المزارعين من زراعته مستقبلا، كما أنها سوف ترفع من أسعار السكر وعصير القصب والعسل الأسود.

كماطالب الاجتماع بإعادة ضم مركز الاقصر الى البندر حتى تنتهى مشاكل قرى ومركز الاقصر التى تفاقمت عقب فصل المركزعن البندر. وقررت الأمانة غلق باب تلقى طلبات الترشيح لانتخابات مجلس الشعب لاعضاء الحزب يوم ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ وتشكيل لجنة للدعاية الانتخابية لمرشحى الحزب.

من ناحية أخرى تعقد لجنة التثقيف بالحزب اجتماعا دوريا كل أحد من كل اسبوع لإعداد الكوادر الحزبية المهمة بالعمل السياسى والعمل العام وشرح برنامج الحزب للاعضاء.يراس اللجنة محمد أبو المجد مصطفى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

محمد رمضان مراد أمين الحزب بالإسكندرية:

ماحدث في انتخابات الشورى يجعلنا لا نثق في نزاهة انتخابات الشعب

اعرب محمد رمضان مراد امين الحزب بالاسكندرية عن اعتقاده بانه رغم الوعود التي يطلقها المسئولون عن نزاهة الانتخابات والضمانات الكفيلة بحصول كل مرشح على حقه وحرية المواطن في انتخاب من يريد فإن الدلائل والشواهد تؤكد ان ماحدث في انتخابات مجلس الشورى الماضية سوف يتكرر في انتخابات مجلس الشعب القادمة.

واكد أن الحزب الوطني يعتمد على وجود الرئيس مبارك كرئيس له وانه يستغل ذلك في ارهاب المرشحين والناخبين ويحاول التأثير عليهم فيتم التزوير بطرق عديدة ، وقد اجرت الصفحة هذا الحوار مع امين الحزب بالاسكندرية.



المصدر : الوحـــــــــــدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

حوار : عصام هادى

● هل تتوقع ان تتم الانتخابات القادمة فى جو ديمقراطى؟

●● لاينبغى ان نتوقع من الحزب الوطنى التغيير أو اجراء انتخابات ديمقراطية .. بل على العكس تماما .. فانهم يعدون العدة لمرحلة جديدة من تزوير لارادة المواطن .. لذلك يعملون على عرقلة جهود احزاب المعارضة لايمانهم الشديد ان الحزب الوطنى يفتقد التأييد لدى الشعب المصرى بالاضافة الى ان مرشحى الحزب الوطنى يتخذون من عضوية المجلس فرصة ذهبية لتحقيق مكاسب خاصة وليس مصالح المواطن.

● هناك تأكيدات من وزير الداخلية بضمان نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب دون تزوير .. فما رأيك؟

●● ماحدث فى انتخابات مجلس الشورى والضغوط التى مورست على المعارضة والمستقلين وأجبارهم على التنازل لصالح مرشحى الحزب الوطنى كانت فضيحة كبرى وشهادة لوفاة الديمقراطية وبالتالى فتأكيدات وزير الداخلية صحيحة كمحاولة لاحياء الديمقراطية ، كما ان دور الأمن هو حماية حرية المواطن وليس مساندة الحزب الوطنى ، لكن مانخشاه هو عودة مرشحى الحزب الوطنى للاستعانة بالبلطجية ذوى السوابق لارهاب المندوبين فى الانتخابات ولافتعال المشاجرات داخل اللجان حتى يتسنى لهم القيام بعمليات التزوير وتسويد البطاقات الانتخابية لصالح الحزب الوطنى.

● ان كان الامر كذلك فماهى من وجهة نظرك افضل الطرق لحماية الصناديق الانتخابية؟

●● هناك العديد من الوسائل لحماية العملية الانتخابية وهى ضرورة انتقاء المندوبين بالاعداد التى تكفى لتغطية جميع الدوائر وان يكون هؤلاء المندوبين فوق مستوى الشبهات.

الى جانب ذلك وقبل كل شئ يجب ان يكون الرئيس مبارك رئيسا لكل الاحزاب المصرية وليس الحزب الوطنى فقط وهنا لابد ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى الذى يستغل اسمه لكسب التاييد وان تخول السلطة الاشرافية على الانتخابات كاملة الى القضاء المصرى العادل والغاء القوانين المقيدة للحريات مثل قانون الطوارئ قبل الانتخابات.

● وكيف يمكن للمعارضة ان تشجع المواطن على المشاركة فى العملية الانتخابية ؟

●● لايمكن للمعارضة ان تشجع المواطن على الادلاء بصوته الا عن طريق تقوية الاحزاب لبرامجها السياسية بصورة مميزة لكى تجذب اهتمام المواطن وتدفعه الى المشاركة فى الانتخابات وشعوره باحترام رايه وأنه ضرورى لاحداث التغيير واتجاه المعارضة الى المجالس الشعبية على مستوى القرية والمدينة والمحافظة لان هذه المجالس تعتبر القاعدة للممارسة السياسية والعمل الاجتماعى وتنشئة الكوادر السياسية لكافة الاحزاب.

● وماهى المعوقات التى تعترض المعارضة الآن؟

●● هناك العديد من المعوقات التى تقابل المعارضة مثل الامكانات المحدودة عكس الحزب الوطنى الذى يستغل ميزانية الدولة والسلطات التى فى ايدى الوزراء كوسيلة للضغط على العمداء ومشايخ القرى لاكراه الاهالى على تاييد الحزب الوطنى ، كما ان الحزب الوطنى بدأ فى الاعداد من الآن للدعاية المفتوحة ، ولعل التصريح بضرورة تسديد المرشح مبلغ ١٠٠٠ جنيه لإزالة ملصقات الدعاية بعد العملية الانتخابية دليل على ذلك .. بالاضافة الى ضرورة ان تطلق الدولة ايدى مرشحى المعارضة فى عقد المؤتمرات الشعبية واقامة السرادقات ووضع اللافتات والملصقات اسوة بالحزب الوطنى.

● وماهى القضايا التى يثيرها مرشحو الحزب بالاسكندرية؟

●● اختارت الامانة بالاسكندرية عددا من المرشحين الذين لهم الشعبية فى دوائرهم بالاسكندرية حتى تضمن للامانة نجاحهم بالمساهمة فى حل العديد من المشكلات الموجودة بالمحافظة مثل مشكلة القمامة المتراكمة فى جميع الطرق بالاسكندرية وزيادة خطوط المواصلات للتخفيف عن كاهل الاهالى وحل مشكلة البطالة والاستفادة من طاقات الشباب الذى تسبب سوء التخطيط فى اصابتهم بالاحباط واليأس ، والتصدى للارتفاع فى الاسعار واحداث توازن بين الأجور والاسعار والتقدم بالاستجوابات فى المجلس لرفع مستوى الخدمات العامة والغاء القوانين سيئة السمعة.



لنجرب انتخابات حرة

إسلامي يملك على روحي وحياتي «ومصري» هي هواي وسكني ومثواي.. ولا أملك أن أتجرد من روحي أو أتنكر لهواي.. وفي صباي كتبت في عشق مصر أبياتا أذكر منها:

فكل يشتهيك له عروسا
ولكنا هيام في هواك
فسودي ما حيينا وإن هلكنا
ففي أبنائنا طب لداك .

هذه المقدمة دفعت بها حتى أشهد القارئ أنني لا أكتب ما أكتب إلا ابتغاء وجه الله وحرصا بالغا على بلدي وقرة عيني مصر الحبيبة وكذلك لأشهد القارئ أنني لا أضع أمامي وأنا أكتب أي اعتبارات لحزب أو لجماعة أنتمي إليها فالإسلام لا يعلى عليه ومصر لا تطاول مكانتها بناء عليه سأتحرر من كل قيد وأنا أخاطب الحكومة فليتسع صدرها لنا..

* والسؤال المباشر الذي سأتوجه به للحكومة: هل من صالح بلدنا ومن صالحنا أن تكثر من الخصوم في حين نعلم أن الأعداء يتربصون بنا ويكيدون لنا ويكفي أنهم رمونا بإسرائيل لتقوم بالنيابة عنهم في تطويعنا وإذلالنا وقهرنا ومنحوها «رخصة سلاح ذري» ولوضوها في أن تضربنا بالقنابل أو بالفتن فهل من صالح حكومتنا أن تسعى لتفريق شعب لم يتخلف كبير ولا صغير عن استنكار العدوان الذي وقع على رئيسها لأنه رمز هذه الأمة.. لقد كنت أنتظر أن تستكثر الحكومة من المؤيدين وتستقطب المعارضين لتواجه الإرهاب الدولي الذي استهدف مصر في شخص رئيسها ولكن تبين للجميع أن الحكومة لا ترى لها عدوا إلا في الأحزاب أو الجماعات التي تعارضها وأنها إذا انتصرت في معركتها معهم فإنها ستكسب معركة مماثلة لمعركتنا مع الإسرائيليين عام ١٩٧٣ وأنها أمنت جانب إسرائيل وأمريكا وأوربا وجانب صدام وأمثاله!!! وأن الخلود سيكتب لها إذا انتصرت على الوفد بضرب جمال بدوي والاخوان بتقديمهم لمحاكم عسكرية وعلى الناصريين بتشويه صورة جمال عبدالناصر وعلى حزب "العمل في شخص عادل حسين وبصراحة أقول إن الرأي العام المستنير وليس الرأي العام المصفق يتهم الحكومة أنها تأخذ بخطة «الهجوم أولى من الدفاع» وأنها تهاجم الأحزاب حتى تخرس صوتها ثم تستأثر بمجلس الشعب.. هذا ما يفسر به الرأي العام الموقف الحكومي من الأحزاب وأما تفسيره لفتح باب السجون للاخوان عن طريق المحاكم العسكرية فإنه تذكير لهم بمحاكم الشعب وأنه أولى بهم أن «يكمشوا» في بيوتهم ويعتزلوا العمل السياسي ولا يكون لهم وجود في مجلس الشعب فرادى أو جماعات..

إنني لا أدافع عن الأحزاب ولا عن الجماعات ولكنني أدافع عن بلدي أن يصيبها ما أصاب دولا عربية من فتن لا ترحم..

ثم أصارح الحكومة بأنه أولى بها أن تزور الانتخابات كما سبق أن فعلت نظائرها من أن تثير الفتنة التي لا تبقي عليها ولا علينا ولا على مجلس الشعب فبعض الشر أهون من بعض!! وإن كانت لنا نصيحة للحكومة فإننا نناشدها أن تجرب حظها في انتخابات حرة لا يحرم منها مواطن أيا كان انتماؤه ولتكن بدايتها إقفال باب المعتقلات والكف عن مطاردة الأحزاب والجماعات ووضع ضمانات كافية لحرية الانتخابات حتى يقبل عليها من يجد في نفسه كفاءة وقدرة على خدمة أمته والمساواة في كل شيء بين حزب الحكومة وأحزاب المعارضة..

إنها أماني ندعو الله أن يوفق الحكومة لتحقيقها..

حسن دوح



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

سمك لبن تمر هندي

يخطئ من يعتقد أن الانتخابات القادمة ستمر دون تدخل الفاسدين ومد أياديهم القذرة لتزوير إرادة الشعب ويخطئ أيضا من يعتقد ان أجهزة الأمن ستلتزم بالحياد ولن تلعب دورها المعروف فى مساندة مرشحى الحزب الوطنى وتسخير كل الضمانات لإنجاحهم..

فى السويس هناك مفهوم جديد يتبناه الحزب الوطنى واثبت فاعليته فى انتخابات مجلس الشورى حيث يجيئون ببعض الراسماليين من خارج المدينة ويفرضونهم على أبناء المدينة بعد أن يفتح لهم الأفاقون وكذابوا الزفة الأبواب ويقصون عنهم حكايات تشبه أساطير الف ليلة وليلة ولم يوضح واحد منهم كيف تحصل على هذه الملايين وبعضهم كان معروفا للجميع منذ سنوات قليلة وكان فقيرا معدما لا يملك حق رغيف الفول والطعمية.

فى السويس أصبحت الانتخابات حكرا على لأغنياء ومن يملكون الدفع عند الطلب، وهؤلاء لا يعنيهم المواطنون فى شئ ويبحثون عن الحصانة ولهذا لا يترددون فى اتخاذ كل الوسائل من اجل الحصول عليها وضمانة حمايتهم وعدم سؤالهم عن مصدر ثرواتهم بجانب التوسع فى علاقتهم.. حقيقى تعتبر السويس هى المدينة الوحيدة التى يلعب صغار الضباط فيها دورا كبيرا فى انجاح النواب الذين تريدهم الحكومة ودليلى على ذلك القضية التى لفقت ضدى أثناء انتخابات مجلس الشورى «برقم ٢١٧٨ جنح السويس» ورفضها القضاء المصرى وعدم قبولها كدعوى وطبعا هذه القضية كانت بتحريض من أحد المرشحين وما خفى كان أعظم على العموم أشياء كثيرة تجعلنا نطالب بتشكيل فريق قضائى يشرف على العملية الانتخابية فى السويس مع لجنة من أعضاء أحزاب المعارضة وذلك لمنع الأيدى الطويلة من أن تعبث فى البطاقات الانتخابية ونفاجأ بأن الأموات قد عادوا مرة أخرى.

خالد الصاوى ـ السويس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

، نريد وعدا وعهدا من الرئيس إلي الشعب

تطالعنا الصحف القومية هذه الأيام عن حرية ونزاهة انتخابات مجلس الشعب القادمة ـ وقد أعلن السيد ـ أسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية فى جريدة الأهرام الصادرة يوم ١٩٩٥/٨/٣٠ ان إنتخابات مجلس الشعب القادمة ستكون نموذجا تفخر به المنطقة وأكد ان تصريحات الرئيس مبارك بشانها تعد اكبر ضمان لنزاهتها وحريتها.. مشيراً الى ان هذه التصريحات سوف تاتى فى صورة تعليمات مباشرة من الرئيس لكافة الأجهزة المختصة بالعملية الانتخابية مؤكدا ان الانتخابات سوف تاتى بافضل العناصر.. وهنا لى وقفة مع هذه التصريحات التى تكثر وتتكاثر من السادة المسئولين قبل موعد الانتخابات ان ما نسمعه عن النزاهة والحرية والديمقراطية شئ وما نراه داخل لجان الانتخابات شئ أخر تماما فكل ما ارجوه وانا احد ابناء الريف المصرى العظيم.. وعدا من ابن الشعب المصرى الرئيس مبارك الى جميع طوائف الشعب يعاهدهم فيه على حرية ونزاهة الانتخابات القادمة على أن يكون هذا العهد منه شخصيا الى الشعب مباشرة دون وساطة من أحد من المسئولين فالرئيس من الشعب ويحب الشعب وكذلك الشعب يحب ويخلص ويؤيد كل خطوات الرئيس.. عند ذلك سيتوجه الجميع للادلاء باصواتهم وسيكون وعد الرئيس للشعب دافعا قويا لعدم التخلف عن تأدية الواجب.

محمد السيد عبدالدايم
برك الخيام ـ إمبابة ـ جيزة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥





المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

فكرة!

الانتخابات التى اعلن الرئيس صدام حسين عنها لن تكون انتخابات حقيقية . ستكون انتخابات صورية . تحميها الحراب وتحرسها الدبابات . وسوف يحصل صدام حسين على ٩٩ فى المائة من الاصوات . وسوف تدق الطبول تعلن ان الشعب العراقى ابدى رايه بكل حرية ، بلا تزوير ولا ضغط ولا تزييف وسوف يكون صدام حسين هو المرشح الوحيد بطبيعة الحال . ولن يسمع الناخب العراقى الا صوته.. ولن يرى فى التليفزيون وفى الصحف الا صورته بلا منافس ولا شريك .

الانتخابات الحرة يجريها الشعب الحر ، لا الشعب المقيد بالاغلال . هى صوت الامة وليست صوت الحاكم الفرد . هى معركة يعبر فيها الشعب عن ارادته وليس قرارا يصدره الحاكم وعلى الشعب المغلوب على امره الطاعة العمياء .

سيكون صدام المرشح الوحيد وسيكون الناخب الوحيد . هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير كل وزارة وهو مجلس الوزراء وقيادة حزب البعث . وهو الشعب وهو النواب وكيف يمكن اجراء انتخابات حرة فى بلد مكمم الافواه . ليس فيه حزب معارض وليس فيه صحافة حرة . تحكمه اسرة واحدة ويستبد به فرد واحد .

هل يجرؤ صدام حسين ان يسمح للدول الديمقراطية بإرسال مندوبين يراقبون الانتخابات ويتاكدون الا تزوير فيها ولا تزييف . ويقولون انها انتخابات نزيهة لا ضغط فيها ولا ارهاب .

هل يجرؤ صدام حسين ان يفتح باب الترشيح للعراقيين ولا يضع فى السجن كل من يحاول ان يرشح نفسه ضده ويقطع رقبة كل صوت يرتفع مناديا بحق الشعب العراقى فى الحرية والعدالة وحقوق الانسان . ان صدام حسين لن يستطيع ان يمنح الشعب حريته لمدة ٢٤ ساعة فقط

ان صدام حسين سوف ينتخب صدام حسين .

مصطفى امين



المصدر : الحياة

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط نذر مواجهة جديدة بين النقابات والحكومة

النقابات تناشد مبارك إلغاء قرار إحالة "الاخوان" على القضاء العسكري

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ بدا في مصر امس ان المواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» ستتسع لتشمل النقابات المهنية بعدما بعث ممثلو ٨ نقابات امس بمذكرة الى الرئيس حسني مبارك ناشدوه فيها: «استخدام سلطاته الدستورية وإلغاء» قرار جمهوري كان اصدره الاسبوع الماضي وقضى بإحالة الإخوان على المحاكم العسكرية.

وعقد مجلس نقابة الاطباء امس اجتماعاً مشتركاً مع اعضاء مجالس نقابات الاطباء الفرعية في المحافظات. واعلن الدكتور حمدي السيد نقيب الاطباء (من الحزب الوطني الحاكم) انه طلب عقد اجتماع بين مبارك ومجلس النقابة «لشرح وجهة نظر نقابة الاطباء في قرار احالة قضية الاخوان على القضاء العسكري التي اتهم فيها عدد ممن ينتمون الى نقابة الاطباء».

وأعرب مجلس نقابة الصحافيين عن قلقه ازاء «الاجراء المخالف للدستور ومبادئ العدالة». واشار في بيان اصدره امس الى ان المحالين على المحكمة العسكرية بينهم اساتذة في الجامعات واعضاء سابقون في مجلس الشعب واعضاء منتخبون في مجالس النقابات المهنية والمجالس المحلية، اضافة الى الصحافي محسن راضي.

وجاء في المذكرة التي وقّعها ممثلو نقابات التجاريين والمهندسين والمهن العلمية والسينمائيين والمهن الزراعية والصيادلة والأطباء: «في اطار الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، وسيراً على الوفاق الوطني فإن الموقعين على هذه المذكرة يأملون من سيادتكم النظر اليها بعين الاعتبار واحاطتها برعايتكم الشاملة».

واضافت ان «مما تلاقت عليه رغبة الشعب المصري واكدته تصريحاتكم في اكثر من مناسبة ان الاحزاب السياسية المصرية لم تستوعب حركة المواطنين المصريين وسيبقى دائماً قطاع عريض من ابناء هذ الشعب العظيم ينطلقون في كل ما يصدر عنهم من ممارسات سياسية من خلال مواطنتهم واخلاصهم لامتهم وشعبهم من دون اي انتماء حزبي، وجاء قرار المحكمة الدستورية العليا الذي الغى الانتخابات بالقائمة الحزبية مؤكداً لهذا المبدأ وموضحاً لاحقية المواطنين جميعاً في الترشيح للمجالس النيابية وغيرها بصفتهم مواطنين مصريين. وبناء على ما تقدم فمن الطبيعي ان تمتلئ الساحة السياسية بافكار عدة وتوجهات متنوعة تهدف الى مصلحة الوطن العليا ورفاهية المواطنين وتنضبط جميعها في اطار الشرعية والقانون والنظام العام».

وتابعت المذكرة: «لم تكن القضية الرقم ١٣٦/١٩٩٥، التي اتهم بموجبها عدد من اعضاء النقابات المهنية من الاطباء والمهندسين والعلميين والزراعيين والتجاريين والمعلمين وعلماء الازهر الشريف، الا لوناً من الوان الممارسة السياسية غير المجرمة قانوناً ولكنها تعبير عن التنوع الفكري الذي يمتلك وجهات نظر محددة لكيفية النهوض بالوطن والمواطنين».

ودرست لجنة التنسيق بين النقابات المهنية كل تحقيقات نيابة امن الدولة العليا المتعلقة بالقضية من خلال الجهاز القانوني للنقابات وتأكد لأعضاء اللجنة انه لم يتضح لنيابة امن الدولة العليا من خلال التحقيقات وجود مخالفة قانونية يمكن ان تشكل اركان قضية تصلح للعرض على القضاء. وبدأت النيابة تفرج عن عدد زاد عن نصف من اتهموا في هذه القضية.

وتوقعت النقابات المهنية بناء على ذلك تدخل السيد الرئيس بصفته حكماً بين السلطات وحامياً للديموقراطية لكي يتم الافراج عن بقية المتهمين للمحافظة على السمعة الدولية لمصر خصوصاً ان بلادنا على ابواب انتخابات تشريعية تبذل كل المؤسسات الوطنية جهودها لتكون نزيهة وفي جو من الحرية والمساواة».

واعتبرت المذكرة ان القرار الجمهوري بإحالة هؤلاء على النيابة العسكرية «جاء في غير توقعات كل القوى الوطنية بما فيها أعضاء في الحزب الوطني الديموقراطي الذي شرف برئاستكم له».

ولفتت الى ان الموقعين على المذكرة «ينطلقون من منطلق المحافظة على صورة مصر في العالم».

مصر: هجوم على سيارة للشرطة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ شهدت مدينة ملوي التابعة لمحافظة المنيا في صعيد مصر استنفاراً أمنياً أمس إثر هجوم شنه مسلحون ينتمون الى الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» اطلقوا خلاله النار على سيارة للشرطة يستقلها ضابط في محاولة لاغتياله الا ان الضابط تبادل النار مع المهاجمين واجبرهم على الفرار ولم تسجل اصابات.

وفي الفيوم القت قوات الامن امس القبض على اربعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» خلال حملة شنتها على مراكز التطرفين.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

الخارجي وتوثيق الصلة بين الحاكم والشعب والقيام بواجب الدفاع عن اعضاء هذه المؤسسات القومية الوطنية». ويناشدون الرئيس «استخدام سلطاتكم الدستورية والغاء هذا القرار بإحالة اعضاء من النقابات المهنية على القضاء العسكري والافراج عنهم حتى تكون سابقة محمودة في سجل العلاقات بين الشعب والحكومة، الامر الذي سيكون له عظيم الاثر في إرساء جو الاستقرار وتحقيق ممارسة ديموقراطية صحيحة».

وقرر مجلس نقابة الاطباء في اجتماعه امس مناشدة رئيس الجمهورية مراجعة قرار احالة القيادات النقابية على القضاء العسكري وعدم مثولهم امام قاضيهم الطبيعي «ارساء للديموقراطية ودعماً لخطة التنمية ومؤسسات المجتمع المدني».

من جهة اخرى شهدت ضاحية مصر الجديدة امس اجراءات امنية مشددة اثناء عرض ٢٣ من قيادات جماعة «الاخوان المسلمين» على سراي نيابة امن الدولية العليا للنظر في امر حبسهم في قضيتين لم تحالا على القضاء العسكري تتعلقان باعادة تشكيل الجماعة ولجنة الاغاثة الانسانية. وفرضت حراسة مشددة على تلك المنطقة اثناء تجمع كبير من اهالي المتهمين الذين توقعوا احالة ذويهم على القضاء العسكري.

وفي نهاية التحقيقات التي استمرت حتى مساء امس اصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام قرارا بإخلاء سبيل خمسة من المتهمين: جمعة عبدالشافي جمعة وناجي سعيد عبدالعزيز وحسين عبدالعظيم محمد وابراهيم ابراهيم مصطفى حجاج ومحمد عمران احمد بضمان محل اقامتهم.

وتضمن القرار تمديد حبس ١٧ متهماً لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات هم : طه محمد فضل وصبار امين عبدالمعطى ورائف عزت امين علام واحمد علي بيومي العزب ومحمد شعبان محمد ومحمد حسنى الجوهري ورضا شفيق علي وعادل حسنى حماد ومحمد احمد سلام واحمد السيد احمد نواحي واشرف عبدالرحمن محمد اللقاني وعمرو محمد سعد وممدوح شوقى رمضان ومجدي ابراهيم محمد وابو الخير عبدالعظيم احمد وربيع سليمان عبدالنبي وماهر احمد زكي. وقررت النيابة تمديد حبس المتهم جمعة امام عبدالمعطى لمدة ٤٥ يوما ورفضت طلبات من اعضاء هيئة الدفاع لاخلاء سبيله لعدم انتهاء التحقيقات.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : سبتمبر ١٩٩٥

والى و٣ وزراء فى بنى سويف :

مبارك لن يسمح بأى قانون يخالف الشريعة

فحص جميع المرشحين لمجلس الشعب لاختيار اصلح العناصر

استراتيجية متكاملة للتنمية فى جنوب الوادى

بنى سويف ـ بثينة زكريا :

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان الرئيس مبارك والحكومة لن تسمح باصدار اى قانون يخالف الشريعة الاسلامية .

وقال انه سيتم فحص جميع المرشحين لعضوية مجلس الشعب لاختيار اصلح العناصر القادرة على العطاء وتتمتع بالسمعة الطيبة .

وقال ان الامانة العامة للحزب الوطنى تقوم حاليا بفحص جميع المرشحين المتقدمين تمهيدا لعرض الترشيحات على الرئيس مبارك .

جاء ذلك خلال المؤتمر الشعبى الكبير الذى عقد بالاستاد الرياضى ببنى سويف امس وشهده الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية، ود . محمد على محجوب وزير الاوقاف والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة والقيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة وجمع كبير من المواطنين .

واكد الدكتور يوسف والى ان الرئيس مبارك يسعى دائما الى تقريب وجهات النظر العربية وجمع الشمل . وقال ان حدود مصر مع السودان ثابتة



يوسف والى — محمد على محجوب — محمود شريف — عبدالمنعم عمارة



وان فصائل المعارضة اتفقت على اسقاط النظام هناك والذى تأكد تأييده للارهاب وان ايران تقوم بتمويل الارهابيين بالسودان وتدريبهم .

وقال الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان هناك استراتيجية كاملة لتنمية محافظات جنوب الوادى وهى من المشروعات القومية التى يهتم بها الرئيس مبارك بالاضافة للتوسع فى انشاء المناطق الصناعية وتحقيق التنمية الشاملة بكل محافظات مصر .

وقال الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف انه طبقا لنص الدستور فانه لن يصدر اى قانون يخالف الشريعة وأن الرئيس مبارك حريص على ذلك . وقال ان هناك تآمرا على شباب مصر بهدف فقدان الثقة فى ريادة مصر لامتها

وقال الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة انه تم اعداد برامج مستمرة لرعاية الشباب طوال العام



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

غرفة عمليات بأمانة أسوان لإدارة الانتخابات

عقدت أمانة الحزب بأسوان عددا من اللقاءات مع القيادات الشبابية والحزبية لبحث العملية الانتخابية القادمة وسبل حماية صناديق الانتخابات من التزوير وتم الاتفاق على إنشاء غرفة عمليات بمقر الأمانة لإدارة ومتابعة الانتخابات وشارك في اللقاءات أحمد الزيات أمين العلمين بمحافظة أسوان.

وصرح جلال عباس الاسوانى أمين الحزب بأن أعضاء الأمانة بدأوا فى عقد لقاءات مع المواطنين فى تجمعاتهم للتعرف على مشاكلهم وطرق حلها وتم عمل جدول زمنى لتغطيه جميع مناطق المحافظة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

أمل الشعب فى مجلس الشعب

تحدث المسئولون كثيرا عن نزاهة وحيدة الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب.. لكن الرؤيا الماثلة امامنا تعكس هذا القول ففى بعض الدوائر نرى الكثير من المزمع ترشيحهم تصاعدت اصواتهم لتبلغ ذروتها فى شكل اجتماعات على المقاهى ولافتات تعلق قبل الاوان.. ولله غيب السموات والارض ولم يطلع على غيبه احدا، لم يعلن موعد تقديم الاوراق ولا موعد الانتخابات، ومن يدرى ماذا سيحدث غدا، ولا ضوابط لهذا الموضوع، ولقد جلست مع كثير منهم دون ان يعرفوا اننى ساخوض معهم المعركة الشرسة فعلا لهذه الانتخابات، حيث اننى ساكون مرشح العمال تلك الطبقة الكادحة التى تعطى الخير بيمينها لمصر وشعبها لأنهم الساعد القوى الذى لا يدخر جهدا فى البذل والعطاء مقابل اجور لا تفى بحاجتهم وبالرغم من هذا فهم قانعون صابرون لربهم شاكرون وحامدون، واجد اناسا ليس لهم اى صلة بالعمال ويتمسحون فيهم، انهم سيكونون نوابا عنهم فى مجلس الشعب، الذى هو امل هذا الشعب الطيب المحب لبلده واهله وبعد صمت طويل لا يقطعه إلا صرير قلمى، تحدثت اليك يا نجوى القلوب معاتبا، اين انت؟ نعم اين انت من هؤلاء جميعا وطلبت منك تلقينهم درسا فى المبادئ والقيم لانه من السهل ان يحترمك الناس ومن الصعب ان يحترم الإنسان نفسه. وجدت منهم من يشوه صورة الاخر، فإذا كان المرشح يعتمد على جماهيريته وحب الناس له وخدماته التى يقدمها دون انتظار شكر لأنه واجب، لكن الكثير منهم يلجأ الى مقدرته المالية لشراء الذمم الخربة التى لا ترعى الله فى شىء والتى تكتم الشهادة فهى اثم قلبها، وهؤلاء قلة نادرة تعد على اصابع اليد فقط.اما نحن يا نجوى بفضل الله قادرون على قهرهم وغلبتهم فى هذه المعركة الخاسرة لهم خسرانا بينا، لان الشعب المصرى اصبح واعيا وقادرا على استيعاب الامور من وعود براقة ثم يخذلونهم بعد ذلك.

حسنى رشوان

حبيبتى نجوى.. اعرف نوابا للشعب مازالوا على عهد الوفاء والالتزام، فهم قلة قليلة والبعض الاخر لا وفاء لهم ولا لشعبهم، يتهربون منهم ولى صديق وجار وقع فى محنة ندعو الله ان ينقذه منها لكن تخلى عنه الجميع، اين نواب دائرته الذين مازالوا يملكون عمل شىء ولو مجاملة، واين الذين كانو يدقون لهم الطبول والدفوف وهم على كرسى متحرك يصول ويجول بحريته ولا يدرى من الامر شيئا.دعوة الى الناخبين بدائرة حدائق القبة خاصة وكل الدوائر عامة، اعط صوتك لمن تشعر انه سيقف بجانبك ولن يخذلك، اعط صوتك ! هو قريب منك فى السر والعلن، اعط صوتك لمن تجد الصدق فى قوله ولا تعتقد ان المال هو المسيطر، اين ذهب قارون وامواله، الفقر ليس عيبا لكن العيب ان تسير فى ركاب الافاقين الذين لا هم لهم إلا مصلحتهم فقط لكن الله سيخذلهم بفضله وينصر عباده المخلصين.

إن حزب الاحرار يعتمد على الحريات السياسية التى تقول: على الشعب ان يختار نائبه برغبته ليس بالقهر والتزوير، وان غد الناظره لقريب، ونحن يا نجوى متشوقون اليك كثيرا والى يوم لا ريب فيه يوم ان نفتح الصناديق ونجد الحق حقا والباطل باطلا، والنصر للاحرار إن شاء الله.

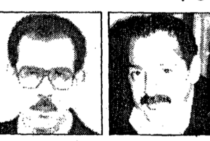
حسنى رشوان
امين الحزب بالقاهرة
والمرشح لمجلس الشعب



ترشيح الدكتور سعد بدير الحلوانى لخوض الانتخابات فى بندر كفر الشيخ

عقدت أمانة الحزب بكفر الشيخ اجتماعا طارئا برئاسة أبو بكر كلش لمناقشة المشكلات التى يتعرض لها المواطن على مستوى المحافظة ومناقشة الاسماء المرشحة لخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والتنسيق مع أحزاب المعارضة الأخرى.

من ناحية أخرى يخوض الدكتور سعد بدير الحلوانى انتخابات مجلس الشعب القادمة بالدائرة الأولى بندر كفر الشيخ ويذكر ان الدكتور الحلوانى يعمل استاذا بجامعة الأزهر وله العديد من المؤلفات مثل : العلاقات بين مصر والحجاز ونجد فى القرن التاسع عشر» و«الاتصالات الأوربية الحبشية وأثرها على العالم العربى» وكذلك له العديد من الأبحاث



ابو بكر كلش — د. سعد الحلوانى

التى تتعلق باللغة العربية ونشر العديد من المقالات فى الجرائد والمجلات المصرية والعربية وهو عضو اتحاد المؤرخين العرب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

رأى ناخب فى

أهم قضايا الانتخابات التشريعية

من المعروف ان الانتخابات التشريعية فى اى بلد تدور من الناحية الموضوعية حول اهم القضايا التى يواجهها المجتمع والتى تحدد اتجاهات التصويت فيما وراء الانتماء الحزبى والتمييز التقليدى بين اليمين واليسار والوسط. وفى السنوات الاولى من التسعينات انهى الناخب الامريكى عشرين عاما من حكم الحزب الجمهورى واسقط بوش بطل عاصفة الصحراء وانتخب كلينتون لانه اهتم بظاهرة الركود الاقتصادى والبطالة والفئات الفقيرة فى المجتمع الامريكى، وفى فرنسا كانت مشكلة البطالة (ثلاثة ملايين عاطل) المحور الرئيسى لانتخابات ١٩٩٣ التشريعية وانتخابات ١٩٩٥ الرياسية. ومن ثم يكون من الضرورى طرح ما يراه بعض الناخبين على الاقل اهم قضايا المجتمع المصرى الراهنة التى يتعين على المرشحين حزبيين ومستقلين ابداء اقتراحاتهم فى مواجهتها.

د . اسماعيل صبرى عبدالله

١ - بطالة الشباب المتعلم : واعتقد شخصيا ان اخطر قضية فى مصر الآن هي بطالة حوالى مليونين من الشباب المتعلم. ومن الناحية الاقتصادية الخالصة تعد بطالة المتعلمين تبديدا لاستثمارات ضخمة انفقها المجتمع فى تعليمهم ورعايتهم. كما انها تدل على ضعف شديد فى معدلات النمو الاقتصادى. فعدد المهندسين فى اى قطر من العالم الثالث مقياس مهم للغاية لقدرة القطر على النمو الاقتصادى. وتعطل الاف المهندسين فى مصر شاهد بليغ على قصور جهود التنمية الى حد خطير. وهذا ما تؤكده احصائيات البنك الدولى حيث تثبت ان معدل النمو الاقتصادى فى السنوات الاخيرة كان ادنى من معدل زيادة السكان الذى هبط الى ٢,١٪ فحسب، وهكذا تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٧٠ دولارا فى اوائل الثمانينات الى ٦٠٠ دولار حاليا. ومن الناحية الاجتماعية يحس هؤلاء الشباب بظلم فادح فقد امضوا فى التعليم ما بين ٩ و١٤ سنة بهدف الحراك الاجتماعى، اى الانتقال لعمل يدر دخلا اكثر من دخل المجتمع الزراعى. وهم اليوم يعودون الى قراهم واحيائهم الشعبية عاجزين حتى عن الاشتغال بالعمل اليدوى. ولما كان المجتمع لا يبدى اى اهتمام جاد بهذه القضية ولا يقدم للعاطل امل الحصول على عمل ولو بعد ثلاث او اربع سنوات فلابد ان يتمرد الشباب ضد المجتمع والقيم السائدة فيه وان ينتشر العنف. ولا اعنى العنف السياسى وحده لاننى اعتقد ان جرائم العنف غير السياسى قد ازدادت ايضا بمعدلات كبيرة كما ظهرت جرائم لم تكن معروفة فى مصر مثل الاغتصاب. والمطلوب من المرشحين ان يظهروا اهتمامهم بهذه القضية وطرح اقتراحات معقولة لمواجهتها لجذب اصوات العاطلين واهليهم. ولا يجوز التهوين من القضية بدعوى انها ظاهرة عامة حتى فى اغنى البلاد. فالبطالة فى البلدان الصناعية ثمرة التقدم التكنولوجى وارتفاع انتاجية العمل ويكمن حلها فى تخفيض ساعات العمل. اما فى العالم الثالث فإنها دليل تخلف وقصور فى التنمية.

٢ - الفساد : ولا اعنى هنا الحملات السياسية او التشهير. وانما اعنى انتشار هذه الظاهرة فى جنبات المجتمع حتى سلم بها الناس كامر طبيعى لا مفر من التعامل معه. ونحن بالتالى امام ظاهرة اختلال فى القيم ادت الى فقدان التمييز بين الحلال والحرام. ويهمنى ان اشير الى اثر الفساد السلبى على الاقتصاد المصرى . فالمسئول المرتشى يقبل مشروعا اقل جودة من المطروح عالميا او اعلى سعرا وفى الحالتين اضرار بالاقتصاد القومى. والغش فى التشييد يحمل خطر انهيار المبانى ويهدد ارواح الناس بعد نهب اموالهم. ومن يثرى من المخدرات يتلف صحة مئات الالوف من الشباب وهم قوة العمل والانتاج. ومن يبيع للناس غذاء فاسدا او ملوثا كيمياويا يعتدى على صحة وربما حياة المواطنين. واذا كان فساد صغار الموظفين مرتبطا بضعف مرتباتهم الى حد وجود اغلبهم تحت حد الفقر فإن فساد القادرين والاثرياء ظاهرة تحتاج الى دراسة يسهم فيها مشتغلون بعلم الاجتماع لتحليلها وبيان اسبابها واقتراح كيف يتصدى لها المجتمع. ومن الاهمية بمكان ان يطرح المرشحون وجهة نظرهم فى علاج هذه الظاهرة المرضية ولا يكتفون بإدانتها والتباكى على مكارم الاخلاق.

٣ - ضعف الانتاج وتدهور الانتاجية : يجب فى هذا المقام طرح تصريحات الوزراء والمسئولين جانبا، فاكثر ارقامهم مرفوض عقلا. كما انهم يعطون الرقم وفقا للمناسبة. واذا تصدى باحث لجمع وتحليل تصريحات وزارة الزراعة مثلا لتبين انها كثيرا ماتناقض بعضها بعضا. والامر الثابت والذى لايتناقض مع بيانات وزارة التخطيط هو ان الانتاج السلعى يعانى من ركود طويل وان الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الاجمالى تراجعت الى حد مزعج. وليس فى الاقتصاد المصرى مايبشر بتحسن قريب فى الاداء. فمعدل الادخار عندنا هبط الى ٧٪ «وهو ٢٤٪ فى الهند و ٣٧٪ فى كوريا» كما ان معدل الاستثمار قد هبط الى ١٨٪ (٢٠٪ فى الهند، ٣٩ ٪ فى كوريا) وليس غريبا إزاء هذه الارقام ان نجد ان نسبة الاسر التى تعيش تحت حد الفقر الى اجمالى الاسر كانت ٤٣٪ وفقا لدراسة ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٨٢/٨١ ثم ارتفعت الى٥٧٪ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للاحصاء عن ١٩٩٢/٩١ . وفى دراسة للبنك الدولى عن الفقر فى مصر «١٩٩٢» جاء ان ١٢٪ من الاسر معدمة، بمعنى انها لاتملك دخلا ثابتا يوفر لها الحد الادنى من الاستهلاك اللازم للبقاء على الحياة، ومن العبث ان نكتفى بالدعوة الى عدالة التوزيع كحل لمشكلة الفقر. فبدون زيادة فى الانتاج لايبقى إلا اعادة توزيع الفقر. فلابد ان تسير الكفاية جنبا الى جنب مع العدل، ولاتوجد فى مصر مشكلة طويلة الامد تهدد مستقبل البلاد على نحو يصعب تصحيحه إلا مشكلة قلة الانتاج وتدنى انتاجية العمل، واضعف الايمان فى هذا المجال ان يحقق الاقتصاد القومى زيادة مطردة بمعدل يساوى ضعف معدل زيادة السكان، اى حوالى ٥٪ بالاسعار الثابتة ، ويتعين على المرشحين وبصفة خاصة الاحزاب طرح تصورات محددة بتوجهات واضحة نحو مضاعفة معدلات الادخار والاستثمار فورا وفى المدى المتوسط على الاقل. وعلينا جميعا ان نتذكر انه لولا تحويلات المصريين العاملين فى الخليج لما وجدنا ما نشترى به مايغطى العجز الغذائى. فنحن نعيش على دخول تحققت فى الخارج وليس ثمرة الانتاج المحلى، ومن الاستهتار ان نتوهم دوام ظاهرة تحويلات العاملين فى الخارج على مستوياتها الحالية التى تجعلها تحتل المكانة

الاولى فى موارد البلاد من العملات الاجنبية ، وهى ضعف قيمة صادراتنا السلعية.

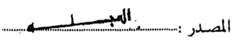
ويجب الا ننسى ان زيادة الانتاج هى فى المدى المتوسط الوسيلةالاساسية للحد من التضخم «غلاء الاسعار».

٤ . الافراج عن القطاع الاهلى : لايقتصر النشاط الاجتماعى فى اى بلد على الحكومة والقطاع العام من جهة والقطاع الخاص الساعى لتعظيم الربح من جهة اخرى، فهناك مايسمى المجتمع المدنى ومايشنا فيه من مؤسسات متعددة ومتنوعة تؤدى وظائف هامة فى خدمة المواطنين وإشاعة روح العمل المشترك والعمل التطوعى وتساعد فى التغلب على مشكلات كثيرة لا تجذب القطاع الخاص لانها لاتدر ربحا، ولاتحلها بيروقراطية الدولة. ووجود القطاع الاهلى عريق فى مصر، وحديثى عنه ليس من قبيل ترديد كلمات «المجتمع المدنى» و«المنظمات غير الحكومية» التى يظن دعاتها انهم ينقلون الينا الجديد مما ابدعه الغرب وهم واهمون فى النقل ومزاياه وغافلون عن تجاربنا الذاتية. لقد لعب القطاع الاهلى ايام كان للمحتل البريطانى وصندوق الدين الكلمة الحاسمة فى ميزانية الدولة دورا حاسما فى التعليم ابتداء من إنشاء اول جامعة مصرية حديثة فى بداية القرن الى العدد الضخم من المدارس الاهلية لسد عجز المدارس الحكومية ذات المصروفات العالية عن استيعاب كل الراغبين فى التعليم، اما دوره فى الصحة فيشهد عليه واقع انه حتى منتصف الستينات كانت المستشفيات الكبرى تابعة لجمعيات انشاتها: العجوزة، القبطى، المواساة .. الخ .. وفى الحياة الاقتصادية انشا القطاع الاهلى «الجمعية الزراعية» واتحاد الصناعات والغرف التجارية وساند القادرون الجمعيات العلمية باموالهم. وأساس كل نشاط اهلى هو «الجمعية» التى عرفها القانون المدنى «الصادر فى ١٩٤٩» بقوله «الجمعية جماعة دائمة» مكونة من عدة اشخاص طبيعية او اعتبارية لغرض غير الحصول على الربح ، وقد كفل الدستور للمواطنين حق الاجتماع العارض «المظاهرات» والاجتماع المستقر اى الجمعيات. والجمعية هى الصفة القانونية لمؤسسات القطاع الاهلى ، فالنقابة جمعية تسعى للدفاع عن مصالح اعضائها والنادى جمعية تمارس فيها الرياضة البدنية. كما يتخذ النشاط العلمى الاهلى شكل جمعيات علمية.. الخ بل ان الحزب جمعية تشتغل بالسياسة وفقا لبرنامج معين وتستهدف الوصول الى الحكم . ومن ثم فان نقطة البداية فى الافراج عن طاقات النشاط الاهلى هى إلغاء القانون رقم ٣٦ لسنة١٩٦٤ باعتباره قانونا استثنائيا صدر فى ظروف خاصة واعادة العمل بنصوص القانون المدنى التى الغاها القانون الاستثنائى وهى المواد من ٥٤ الى ٦٨ باعتباره القانون الطبيعى الذى يحكم العلاقات بين المواطنين وعلى كل مرشح ان يحدد موقفه من هذه القضية الجوهرية التى تسبق ضرورة تعديل «او الغاء»قانون الاحزاب اوتحرير النقابات من سلطة الادارة الحكومية .. الخ لقد نشر لى الاهرام «بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨» كلمة قصيرة تتضمن اقتراحا بقانون من مادة وحيدة تلغى العمل بقانون ١٩٦٤ وتعيد العمل بنصوص القانون المدنى ، والتمنى ان يتبنى هذه الفكرة مرشحون يلتزمون اذا انتخبوا بالاسراع الى تقديم هذا الاقتراح بقانون فى اول جلسة عمل للمجلس الجديد.

ان انصراف كثير من المثقفين عن المعركة الانتخابية ظاهرة سلبية وان كان لها مايسوغها من تلاعب فى الاصوات، ولكن هذا التلاعب لايعفينا من مسئولية جذب انتباه الناخبين الى قضايا المجتمع الملحة ، واتمنى ان يكون حديثى هذا فاتحة لعدد كبير من المقالات من اهل الراى المشغولين بمصير مجتمعنا.



المصدر : المجلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

المعارضة المصرية تسعى لترشيح الشاذلي وأبو غزالة

القاهرة - «المجلة»

تجري حاليا اتصالات بين عدد من احزاب المعارضة المصرية وبين بعض القادة العسكريين المتقاعدين لاقناعهم بالترشح ضمن صفوفها لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة ومنهم الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان السابق والمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع مساعد رئيس الجمهورية السابق.

ورغم ان أبو غزالة لم ينضم الى أي حزب سياسي منذ تركه منصبه الا انه لم يعلن عن عزمه خوض الانتخابات حتى الآن بينما اعتذر الشاذلي عن عدم الترشح ضمن صفوف حزب العمل الاشتراكي المعارض لظروف صحية.

وفي المقابل سوف تشمل ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ترشيح وزير الانتاج الحربي الحالي الغمراوي داود لخوض الانتخابات في دائرة حلوان خلفا للوزير السابق جمال السيد والنائب الحالي في البرلمان.

ولعل إثارة قضية الأسرى المصريين والمذابح التي تعرضوا لها خلال حربي 1956 و1967 دعت الاحزاب الى البحث عن ترشيح عدد من القادة العسكريين السابقين لاثارة القضية في برامجها الانتخابية.

المشير ابو غزالة — الفريق الشاذلي





المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

إصدار قانون إغتيال الصحافة لاستخدامه فى إنتخابات مجلس الشعب

اكد فكرى الجزار عضو مجلس الشعب وشيخ المستقلين ، ان قانون إغتيال حرية الصحافة سيتم تطبيقه كما تريد السلطة التنفيذية وليس كما تريده السلطة التشريعية ، لاستعماله فى إنتخابات مجلس الشعب القادمة . وقال ان الهدف من إصداره هو عدم قيام المستقلين والمعارضة بكشف مافيا الفساد فى مصر . وقال ان القانون صدر لان المجلس القادم سيتم فيه بيع مصر بالقانون واكد إستعداد الحكومة باصدار قوانين لبيع مصر فى الدورة القادمة لمجلس الشعب مثل اصدار قانون بيع الاراضى للاجانب .


فكرى الجزار



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٩/١٠

فتح باب قيد الناخبين للمجلس الملى يوم الأربعاء ١٣ الى ١٧ الجارى

تقرر ان تجرى انتخابات المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس فى اليوم الثالث عشر من شهر اكتوبر المقبل .. ويبدأ فتح باب قيد الناخبين للمجلس من يوم الأربعاء القادم ١٣ الجارى الى يوم ١٧ منه . وقيد اسماء المرشحين فى الثانى من اكتوبر المقبل الى الرابع منه

وفيما يلى بيان بشروط الانتخاب والترشيح ، واللجان المشكلة لها

★ يقدم طلب للقيد كناخب فى احدى اللجان الخمس التى تشكلها وزارة الداخلية ، ومقارها هى :

١ ـ البطريركية بمنطقة الانبا رويس بالعباسية

٢ ـ الكنيسة المعلقة بمصر القديمة

٣ ـ كنيسة مارمرقس بمصر الجديدة

٤ ـ كنيسة العذراء بالفجالة

٥ ـ كنيسة مارجرجس بالجيوشى بشبرا

وشروط قيد الناخبين

★ يشترط فى الناخب ان يكون مصريا قبطيا ارثوذكسيا ، ومقيدا فى جداول الانتخاب العام ، وله محل اقامة بالقاهرة

★ يقدم طلب القيد بنفسه وليس عن طريق التوكيل

★ لا يقل سنه عن ٢٥ عاما ، وان كان حاصلا على احدى الشهادات العالية ، لايقل سنه عن ٢١ عاما

★ يقدم صورة من بطاقته الشخصية او العائلية ، وشهادة تثبت ارثوذكسيته ، وصورة من المؤهل . اما اعضاء النقابات المهنية ، فيكتفى بصورة من بطاقة النقابة المهنية

★ يقدم ما يفيد قيده بالانتخاب العام

★ وسوف تسلم لجنة القيد شهادة انتخاب لكل ناخب تم قيده

★ للقيد فترة محددة سيعلن عنها ، تعلن بعدها اسماء الناخبين . ثم تبدأ لجنة الطعون عملها

.. وشروط الترشيح

★ تقدم طلبات الترشيح لعضوية المجلس الملى العام كتابة لمدير امن القاهرة ، خلال مدة محددة سيعلن عنها

★ يشترط فى المرشح ان يكون اسمه مقيدا ضمن اسماء الناخبين

★ يدفع المرشح تامينا (عشرين جنيها)

★ لايقل سن المرشح عن ٣٠ سنة

★ يقدم الشهادات اللازمة لترشيحه مثل صور من شهادة الميلاد ، والمؤهل والبطاقة المهنية ، وبطاقة الانتخابات ...

★ يتم عرض كشوف اسماء المرشحين

تشكيل لجان القيد

وقد صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ بتشكيل لجنة القيد بجدول انتخاب المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس وهو بعد الديباجة :

مادة (١)

تشكل لجنة تلقى طلبات القيد بجدول انتخاب المجلس الملى العام لمحافظة القاهرة على النحو التالى :ـ

(١) اللجنة الاولى الرئيسية ومقرها بطريركية الاقباط الارثوذكس بشارع رمسيس بالعباسية وتتكون من السادة :

١ ـ العميد/ مسلم عبدالقادر فواد زكرى مفتش بفرقة الزيتون رئيسا

٢ ـ النقيب/ موسى عبدالله هارون حسن من قسم شرطة الحدائق عضوا

٣ ـ ملازم اول/ حسين اسعد محمد اسحاق بكر من قسم الوايلى عضوا

٤ ـ ملازم اول/احمد جمال الدين محمد من قسم الزيتون عضوا

٥ ـ القس/سوريال فهمى سلامه عضوا

٦ ـ المستشار/ نبيل امين حنا عضوا

٧ ـ لواء طبيب/بنسون مرقص اسكندر عضوا .

٨ ـ الأستاذ/ سعيد لطفى غالى عضوا

٩ ـ الأستاذ/ ممدوح عبده بسادة بصفة احتياطية ـ عضوا

(٢) اللجنة الثانية الفرعية ومقرها كنيسة مارمرقس بمصر الجديدة وتتكون من :ـ

١ ـ عميد/محمد عبدالمنعم حسن قنديل مفتش فرقة مصر الجديدة رئيسا



٢ - نقيب / هشام انور على مراد من قسم مصر الجديدة عضوا
٣ - م اول / سامر صبرى نصيف مطر من قسم مصر الجديدة عضوا
٤ - م اول / ايهاب فؤاد محمود مصطفى من قسم النزهة عضوا
٥ - القس / سرجيوس سرجيوس مرجان عضوا
٦ - مهندس / ميشيل راغب سمعان عضوا
٧ - مهندس / عبدالله فهيم يوسف عضوا
٨ - مهندس / منير شفيق سعد عضوا
٩ - عميد بالمعاش / سمير عازر حنا - بصفة احتياطية - عضوا

اللجنة الثالثة الفرعية

ومقرها كنيسة السيدة العذراء (المعلقة) بمصر القديمة وتتكون من :-
١ - عميد / حمدى مفيد محمد السكرى مفتش فرقة مصر القديمة رئيسا
٢ - رائد / اسامة احمد عبدربه بسيونى من قسم مصر القديمة عضوا
٣ - نقيب / تامر عاطف ابراهيم الحديدى من قسم مصر القديمة عضوا
٤ - نقيب / اكرم احمد محمد العدوى من قسم الخليفة عضوا
٥ - نيافة الانبا / يوحنا اسقف عام منطقة مصر القديمة عضوا
٦ - المستشار / فريد مرجان عضوا
٧ - م / مجدى لبيب بسطا عضوا
٨ - د / رمسيس وديع اسكندر عضوا
٩ - الاستاذ / يسى رزق عطيه - بصفة احتياطية - عضوا

اللجنة الرابعة الفرعية

ومقرها كنيسة السيدة العذراء (بالفجالة) وتتكون من :-
١ - عميد / نبيل اسماعيل ابراهيم شاهين مفتش فرقة عابدين رئيسا ،
٢ - نقيب / اشرف عثمان يونس موسى من قسم باب الشعرية عضوا
٣ - نقيب / وائل فاروق متولى سالم من قسم الظاهر عضوا
٤ - م اول / لطفى محمد لطفى منصور من قسم الازبكية عضوا
٥ - القمص / مينا يوحنا الجاولى عضوا
٦ - الاستاذ / فوزى حكيم فرج عضوا
٧ - مهندس / جرجس حنين عبدالمسيح عضوا
٨ - مهندس / وهيب فهمى زكى عضوا
٩ - الاستاذ / سليم تكلا غبريانوس بصفة احتياطية عضوا

اللجنة الخامسة الفرعية

ومقرها كنيسة مارى جرجس « بالجيوشى » بشبرا وتتكون من :-
١ - عميد / عبدالستار محمد احمد عبدالرحيم نصير مفتش فرقة شبرا رئيسا
٢ - رائد / محمد محمد محمد على مدكور من قسم شرطة شبرا عضوا
٣ - رائد / اسامة فاروق احمد سليمان من قسم الزاوية الحمراء عضوا
٤ - نقيب / شريف احمد رشدى حسن علام من قسم الشرابية عضوا
٥ - الاستاذ / عياد يوسف يوسف عبدالملاك عضوا
٦ - الاستاذ / نظير عازر عبدالملك عضوا
٧ - الاستاذ / البير صالح عبدالملك عضوا
٨ - مهندس / زكى تادرس فرج الله عضوا
٩ - د / يواقيم رزق مرقص بصفة احتياطية عضوا .

مادة (٢)

تختص هذه اللجنة بتلقى طلبات القيد بجدول انتخاب المجلس الملى العام المشار اليه اعتبارا من يوم الاربعاء ١٣ سبتمبر ١٩٩٥ حتى يوم الاربعاء ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥ من الساعة ٩ التاسعة صباحا حتى الساعة ٢ مساء ومن الساعة الخامسة مساء الى الساعة ٨ الثامنة مساء بمقر اللجان الموضحة عاليه .



إنتخابات المجلس الملى

بقلم يوسف سيدهم

إنقضت في مايو الماضى مدة المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس . وصدر قرار تشكيل المجلس المؤقت الذى سيباشر عملية الاعداد لانتخاب إعضاء المجلس الجديد ، كما صدر الاسبوع الماضى قرار السيد اللواء مساعد اول وزير الداخلية ومدير امن القاهرة بشأن تشكيل لجان القيد بجداول الانتخاب للمجلس الملى العام بمحافظة القاهرة وهو القرار المنشور تفصيلا في هذه الصفحة .

كما تنشر (وطنى) ايضا شروط قيد الناخبين والمرشحين الواجب مراعاتها مع تكرار الدعوة للاخوة الاقباط ان يدركوا اهمية تفاعلهم مع هذه الانتخابات واشتراكهم بإيجابية فيها بعد ان بات واضحا للجميع ان السلبية والتكاسل والاحجام عن اداء هذا الواجب الوطنى سواء كان تجاه مصر او الكنيسة ليس الا استسلاما لدور المتفرج الذى لايليق بالمواطن الصالح ولايتمشى مع تطلعاته وامانيه في غد افضل .

فكما ان لمصرنا العزيزة حقا علينا ، ايضا لكنيستنا الحبيبة حق علينا في اداء واجب المشاركة في العملية الانتخابية لانها بمثابة توكيل للممثلين الذين نحملهم امانة العمل العام ونوليهم ثقتنا في الاضطلاع بالمسئوليات المسندة إليهم حتى إذا ما نالوا شرف حمل لواء العمل العام نتوقع منهم تحديد الاهداف التى سيعملون من اجل تحقيقها ، وننتظر منهم تقديم كشف الحساب بما تحقق منها عند انقضاء مدة تكليفهم وقبل رحيلهم وتسليمهم اللواء لمن سيحمله من بعدهم .

فكيف لنا اذن إن آثرنا الابتعاد وقنعنا بالفرجة دون المشاركة ان نطالب بالتطوير او نتطلع الى الاصلاح ؟ إننا جميعا كناخبين يجب ان نؤدى هذا الواجب بكل الجدية والالتزام .

اما عن الاخوة الذين يسعون إلى ترشيح انفسهم فيجب عليهم ان يعلموا تمام العلم ان مثل تلك المناصب ليست مناصب شرفية يتباهى بها المرء ويتدثر بما تضفيه عليه من الأبهة والجاه ، بل هى مسئولية خطيرة وحمل ينوء به كاهل الكثيرين ، فكنيستنا القبطية في عهد قداسة البابا شنودة الثالث



المصدر : وطني

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهدت نهضة عظيمة في جميع المجالات وتوسعا ملحوظا في خدماتها وانشطتها وميادين رعايتها وما من شك ، ان قداسة البابا شنودة رأس الكنيسة يدرك بحكمته ان نهضة كهذه تحتاج إلى جهود مضنية في الادارة والمتابعة والتقييم والتطوير وتدارك بعض السلبيات ، وما من شك أن قداسته لديه الكثير من الامور والمهام التى تدخل في نطاق صلاحيات ومسئوليات المجلس الملي وتنتظر تكليف المجلس بها ، والامل ان يكون المجلس مؤهلا ومستعدا للقيام بها على اكمل وجه .

واخيرا فإن المجلس عليه مسئولية مهمة جدا وهي ممارسة دور الشورى في الامور المتصلة بصلاحياته والتي تعرض او تحول عليه من رئاسة الكنيسة ، فالمجلس كمعاون حق لقداسة البابا عليه أن يدرس الامور جيدا ، وينتهي إلى افضل مايراه من التوصيات والافكار التي يرفعها لقداسته لتجرى مناقشتها والاخذ بالمناسب والصالح منها ليوضع موضع التنفيذ .

إن مسئولية العمل العام مخيفة لانها تخضع لحساب الاجيال والتاريخ ، ومن يدرك جسامتها لايهرع اليها بل يتقدم نحوها بكل حكمة وحذر .. وهذا نداء موجه إلى الجميع ناخبين ومرشحين ليستشعروا واجبهم ويضطلعوا به .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

برلمانيات

مرشح الحزب الوطني

في الانتخابات البرلمانية القادمة . لعله ليس من المبالغة لو أكدنا أنها أصعب انتخابات لمرشحي الحزب الوطني . وذلك لعدة أسباب أولها كشف الحساب الذي لابد أن يقدمه المرشح لأبناء دائرته عما قدمه من عطاء وخدمات عامة وخاصة ، وثانيها منافسة زملائه من الحزب الوطني ، وثالثها منافسة معارضيه . ورابعها أخطاء أو سلبيات حكومة الحزب . وفي إطار هذا السبب الرابع يحاسب الناخبون مرشح الحزب على مواقف وسياسات الحزب في كل المجالات الداخلية والخارجية .

وربما نتوقف عند السبب الثالث الذي يمثل ظاهرة ينفرد بها الحزب الوطني إلا وهي المنافسة بين أعضائه في الدائرة الواحدة وقد تجلى ذلك بوضوح في الانتخابات السابقة في عام ١٩٩٠ . وقد سألت كمال الشاذلي أمين تنظيم الحزب عن تلك الظاهرة وكانت إجابته التي نشرت بمجلة أكتوبر أواخر مايو الماضي هي : « أن ذلك مرجعه كثرة القيادات التي تصلح للترشيح في الموقع الواحد . وهذه مشكلة حقيقية وعند الاختيار فهناك موازنة لترشيح أحدهم أو أفضلهم وعندما نفاضل بين واحد وآخرين فأحيانا يلتزم الآخرون بهذا التفاضل وأحيانا لا يلتزمون بذلك ويخوضون الانتخابات كمنافسين » .

وفي ضوء إجابة الوزير والتجربة البرلمانية السابقة في انتخابات عام ١٩٩٠ وواقع الحال في الدوائر الانتخابية اليوم فإن مرشح الحزب الوطني عليه تحديات ومواجهات عديدة ومتناقضة وكبيرة وتبدو في مواجهة زملائه المنافسين وكذلك المعارضون سواء حزبيين أو من تيارات أخرى غير حزبية . ومنافسوه من حزبه من أعضاء لم يجدد الحزب ترشيحهم أو أعضاء سابقين أو أعضاء جدد يرشحون لأول مرة . وبذلك فإننا لا نبالغ لو قلنا إن مرشح الحزب الوطني سيكون أكثر مرشحي الأحزاب معاناة في هذه الانتخابات . إلا أن نجاحه يعني أنه على مستوى القوة الكبيرة والمؤثرة في دائرته التي مكنته من النجاح وبالتالي فإنه سيكون نائبا قويا ربما لا يضطر إلى الخضوع للالتزام الحزبي حرفيا وإنما سيكون التزامه أقرب إلى الاعتدال وسيكون له مواقفه المؤيدة والمستقلة أيضا وسيكون قوة تضاف لحزبه عندما يقتضي الأمر ذلك .

والملاحظ أيضا أن الذين يخرجون عن تعليمات الحزب في الترشيح لا ينضمون لحزب معارض إنما يكتفون بصفة الاستقلال في عضويته البرلمانية وقد تعلم هؤلاء الدرس جيدًا فيما قبل ذلك لأن انتقاله لحزب آخر يفقده مصداقيته لدى دائرته وإنما يحتفظ بعضوية الحزب الوطني وصفته المستقلة تحت القبة وبذلك يمارس نشاطه البرلماني باعتدال واتزان ولكن عند الضرورة والمسائل القومية فإنه على الفور يكون حزبيا تماما . ولذلك فإنني أعتقد أن هذا المرشح أو ذاك يجوز تقديرنا لمعاناته القادمة والصعوبة الحالية ونجاحه المرتقب أو سقوطه المشرف .

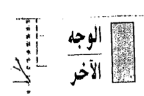
محمد الطويل





المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥



الوجه الآخر

نزيهة وأخواتها!

فى هذه الأيام المباركة عاد السادة اعضاء مجلس الشعب الذى انتهت دورته إلى دوائرهم الانتخابية بمناسبة الاستعداد لبدء موسم انتخابات دورة جديدة.

عادوا يخطبون ود الناخبين ويقدمون الوعود والعهود وينتقون حلو الكلام ليعزفونه سيمفونية فى الآذان، وهؤلاء أول من يعلم ان عودتهم نوع من الديكور الديمقراطى وانه لزوم مايلزم لتجميل وجه الحكومة والتاكيد على ان كلامها عن نزاهة الانتخابات جد لاهزل فيه وان حاميها ليس حراميها ولهذا تعهدت الحكومة بعدم تزوير الانتخابات ورحبت بالمعارضة النزيهة فلا ناقة لها ولا جمل فى نجاح فلان أو سقوط علان.

والحقيقة ان كلام الحكومة يثير الخوف ويبعث القلق فى النفوس ويسبب الحيرة ويربك العقل، ويجعلنا نتساءل: هل تقبل المولى عز وجل دعاء الغلابة بان يريحهم من هذه الحكومة وان التغيير سوف يتم بطريقة سلمية وباسلوب ديمقراطى عن طريق مجلس نيابى يكشف عورات الحكومة ويحجب عنها الثقة فتسقط كما تسقط اوراق الشجر فى الخريف بما جنت يداها.. أم أن الحكومة قد ملت من أوزارها وارادت ان تكفر عن الذنوب التى ارتكبتها ولهذا تريد مجلساً يقول للاعور انت اعور فى عينه، ويرفض القوانين التى يحاول البعض تمريرها. لقد أدركت واصبح لديها الوعى ان النواب الذين يدورون فى فلكها نفعيون، وصوليون، انتهازيون وانهم بعبارة «موافقون موافقة» يستدرجونها إلى التهلكة.

أغلب الظن انه لا هذا ولا ذاك فالوقائع التاريخية وخبرة المجالس السابقة تؤكد ان الحكومة تسعى بكل الطرق إلى نجاح المدجنين من اعضاء حزبها، وانهم تحت القبة لا يقولون إلا ما يطرب الحكومة ويوافق هواها ولا يدل على عوراتها وعيوبها، وان التصريحات والإعلانات التى تؤكد على نظافة الانتخابات هى اشبه باعتراف وزير الصحة بنظافة مياه الشرب رغم تأكيد معامل التحاليل الطبية التابعة لوزارته ان مياه الشرب اختلطت بمياه المجارى وانها سبب القىء والإسهال لكن طمأنة الرأى العام مطلوبة وتجميل الصورة أمام الغرب الذى يربط «دعائياً» بين المعونات والقروض وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية مفهوم لدى حكام العالم الثالث إن المطلوب إعلان نوايا لا اكثر ولا اقل.

الدليل على ان المسألة إعلانية ان الحكومة رشحت من اعضاء حزبها نفس الوجوه القديمة من المحترفين والانتهازيين بل انها سمحت لبعض هؤلاء النفر ممن أثيرت حول فسادهم فضائح إعلامية ان يحولوها إلى مكاسب سياسية تعزز مسيرتهم النضالية فى نهب الشعب وتمرير قوانين الحكومة ولتعش لنا نزيهة واخواتها وكمان خالاتها وعماتها مع الاعتذار للفنانة شادية التى اعتزلت وتحجبت!

غنيم عبده



المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠-١ سبتمبر ١٩٩٠

مصر

تصعيد المواجهة مع «الإخوان»

الانتخابات المصرية: رياح ساخنة ... بلا تغيير

أكثر من مسألة انتخابية وأقل من معركة «كسر عظم»

القاهرة - حسين شعلان

القذيفة المدوية التي اطلقتها الحكومة على نحو مفاجيء مطلع الاسبوع الماضي، باحالة متهمين من قيادات جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة على المحاكمة العسكرية، دشنت العد العكسي لمعركة انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشعب المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واصبح في حكم المؤكد الآن، ان تلتهب حرارة المعركة الانتخابية التهابا غير منقطع الصلة بالوقائع والاسرار التي ستكشفها عملية المحاكمة، والتي ستتحول الى قضية رأي عام لحشد اهتمام شارع انتخابي كان ولا يزال هادئا ومنصرفا الى همومه الحياتية اليومية. فيما يعتقد بان الحكومة استخلصت من التحقيقات، خصوصا مع المتهمين المعتقلين إثر المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسني مبارك قبل شهرين، اسباباً قوية لاعتبار ان الجماعة باتت تمثل خطرا داهما.

ويمكن القول حتى الآن ان الخطوة الحكومية المفاجئة اكثر من مجرد مسالة انتخابية واقل من معركة «كسر عظم». فهل تكشف الاسابيع المقبلة غير ذلك؟

اركان احزاب المعارضة النشطة ومطابخها الانتخابية أعلنت من جهتها حالة الطوارىء، وتراجعت في اجتماعاتها اسئلة كثيرة كانت تطرحها المفاوضات الانتخابية - الثنائية وغير الثنائية - التي كانت تكثفت في الاسابيع الماضية، عن المستويات الممكنة للتنسيق، بدءا من المجاملة الى التحالف.

وعلمت «الوسط» ان هذه المفاوضات اصبحت مرشحة بقوة للمراجعة ولإعادة تفكيك واصطفاف. وربما كان اكتفاء جريدة حزب «الوفد» بنشر خبر احالة المتهمين «الاخوان» على المحاكمة العسكرية، في ستة اسطر فقط بذيل صفحتها الاولى من دون تعليق، واحدة من اولى المؤشرات إلى ذلك. والمرجح وحتى ما يسمى «ميثاق الوفاق الوطني» سيظل، في حالة توقيعه (المقرر يوم ٩ ايلول / سبتمبر الجاري) بين احزاب وقوى المعارضة اوبعضها، مشوبا بطابع من شانه ان يكبح حركة تقديمه الى الراي العام والتمسك به. لان شروح الاحزاب التي قد تقدمها له، ستتباين وفقا لانتماءات كل منها. واذا كان المطلوب المحافظة على هذا «الوفاق»، فسيرتد هذا الامر بالعزوف عن التوغل في شرحه، او قد يُحدث تضارباً يؤدي الى إضعافه او إلغائه في نهاية الامر.

على جانب آخر، احدثت الخطوة الحكومية ارتباكا ملحوظا في صفوف «الاخوان»، وفي حين



المصدر : الـوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

قال بيانهم الرسمي الذي اصدروه بعد مضي ٢٤ ساعة ان هدف هذه الخطوة هو «الحيلولة دون هؤلاء المعتقلين وممارسة حق الترشيح وحق الانتخاب»، صرح مصدر اخواني الى «الوسط» بان الجماعة لا تستطيع منع احد اعضائها من

الترشيح للانتخابات، ما يعني ان الجماعة متمسكة بدخول الانتخابات على رغم ما حدث. وهو الامر الذي ينبغي تفهمه في اطار ان حرصهم على دخول مجلس الشعب، الآن خصوصا، هو من ناحية اختبارٌ لمستقبل الخطوة الحكومية وابعادها، ومن ناحية اخرى جزءٌ من بحثهم الدائم عن مظلة شرعية، حتى ولو تحت لافتة مستقلين او راية حزب آخر، ما لم تكن الحكومة قد قررت توسيع المواجهة معهم وتصعيدها الى حد «كسر العظم». ففي هذه الحالة فقط، يلجأ «الاخوان» الى الكمون، قياسا على السوابق، حفاظا على تنظيمهم الذي تمكنوا من اعادة بنائه خلال سنوات طويلة.

ويذكر ان «الاخوان» كانوا اعلنوا في وقت سابق ان قادتهم المعتقلين ينوون ترشيح انفسهم في الانتخابات، وكان ذلك الاحتمال قائما بالفعل، في حالة تقديمهم الى محاكمة مدنية تأخذ في العادة وقتا طويلا قبل الفصل في الاتهامات الموجهة. لكن الترشيح لن يكون متاحا لكل من تصدر عليه احكام عن القضاء العسكري الذي يحتاج الى وقت اقل بكثير للفصل في القضية. ومع انه لم تعلن حتى الآن قائمة الاتهام الرسمية، فالمعروف ان السلطات الحكومية كانت اتهمت المعتقلين بمساندة الحركة المسلحة لجماعات الارهاب ودعمها. وهي الاتهامات التي نفتها جماعة «الاخوان» وقتها.

يظهر من ذلك كله، ان القذيفة المدوية التي اطلقتها الحكومة حاصرت الملعب الانتخابي

استعدادا لمعركة سياسية رئيسية ضد من تصفهم بمساندي جماعات التطرف والارهاب الذين وجهت اليهم في الشهور الاخيرة ضربات امنية موجعة انحسرت معها حركتهم، فهل يستطيع المتضررون من هذا الحصار استبدال إطار آخر به؟ وكيف ستتجاوز جماعة «الاخوان» واقع انهم قد يتحولون في المعركة الانتخابية مصدر ضعف للاحزاب التي تنسق او تتحالف معهم بعدما كانوا مصدر قوة في تحالفهم مع حزب الوفد (انتخابات ١٩٨٤) ومع حزبي العمل والاحرار (انتخابات ١٩٨٧).

والحاصل ان حزب التجمع كان رفض منذ وقت - بلسان الدكتور رفعت السعيد الامين العام - اي احتمال للتنسيق مع جماعة «الاخوان» في الانتخابات او حتى مع من ينسق او يتحالف معها

من الاحزاب الاخرى. كما ان الحزب الناصري يبدي حرصا ملحوظا على عدم الاشتباك معها ولا يريد، في الوقت نفسه، التحالف معها. والارجح أن يتردد حزب الوفد في مواصلة المفاوضات غير المعلنة التي كانت تجري بينه وبين «الاخوان» وكان اهمها الاجتماع بين فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ومامون الهضيبي الناطق الرسمي باسم الجماعة، للبحث في سبل التنسيق في الانتخابات.

رهان على الأقباط

وليس سرا ان هذه الاحزاب الثلاثة تراهن في الوقت نفسه - باجتهادات مختلفة - على الفوز

بنصيب من اصوات الاقباط، خصوصا ان من تقاليد لعبة الوفد الانتخابية، توخي الحرص على جذب الاقباط الى صناديقه. فيما يتوقع ان يكون شعار «الهلال مع الصليب» في اولويات خطابه الانتخابي.

ويذكر ان اتجاه اكثرية اصوات الاقباط، سيتحدد في ضوء موقف البابا شنودة الذي غادر مصر قبل اسابيع في جولة خارجية، ربما لتجنب الحرج من الاتصالات الكثيرة المحتملة. غير انه - حسب معلومات خاصة لـ «الوسط» - ترك مفاتيح التحرك في يد ممثلين له، تتنافس حاليا اركان احزاب المعارضة في البحث عن حاملي هذه المفاتيح.

موقف صعب للعمل

اما حزب العمل، فهو في موقف لا يحسد عليه. وفي معلومات لـ «الوسط» فان مهلة العام لفك التحالف مع «الاخوان» التي قالت بها شخصية فيه رفيعة الشان لقيادة كبيرة في الحزب الوطني الحاكم، قد انتهت بالفشل. وذلك بسبب ملابسات سياسية بين العمل و«الاخوان» في شهر رمضان الماضي، اضطرت هذه الشخصية الى اعلان تمسكها بالتحالف في الانتخابات القادمة. ويعاني الحزب الآن ارتباكا ملحوظا، تحسبا من ان يطاوله بعض نتائج المواجهة بين الحكومة والجماعة. غير انه يستفاد من مقال صحافي اخير لأمينه العام عادل حسين، طالب فيه بقية احزاب

المعارضة بمساندة «الاخوان»، استمرار التحالف حتى الآن على الاقل. وقد يزيد من ظروف الحزب الصعبة، ان يواكب بدء المعركة الانتخابية تدهور العلاقات المصرية – السودانية المرشحة الآن لأزمة كبيرة بعد اعلان اثيوبيا تورط الخرطوم في عملية اديس ابابا، خصوصا ان قادة الحزب وصحيفته تمسكوا بموقف مدافع عن توجهات الحكم السوداني. ومن مؤشرات الارتباك، ان الحزب لم يتمكن من ترتيبات ترشيح شخصية قبطية اثيرة لديه في مدينة اسيوط التي كانت فازت فيها من قبل. وهو يبحث حاليا عن دائرة في القاهرة لترشيح هذه الشخصية.

استقرار لا تغيير

وايا كانت النتائج التي ستنتهي اليها، في الاسابيع المقبلة، الاتصالات والاتصالات المضادة بين الاحزاب وقوائم مرشحيها، فانها تتعامل مع حقيقة ان العملية الانتخابية المصرية، كان لها دائما– منذ الخمسينات على الاقل – قاعدة ذهبية حاكمة، انها تتم من اجل الاستقرار وليس من اجل التغيير. وتتميز في كل مرة بتفاصيل مختلفة. ذلك ان تغيير الحكم لم يحدث – تاريخيا– الا بتاثير عوامل كبيرة داخلية او خارجية مفاجئة. وفيما عدا ذلك كان تغير سياسات الحكم وتوجهاته يتم من داخله. وحتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، كان يجري تداول الحكومة بين الاحزاب في اطار استمرار النظام وليس للخروج على طبيعته او تغييرها، على رغم التباين الشديد في سياسات كل حكومة. وفي كل الاحوال، تكون نتائج الانتخابات غير مطابقة الى حد كبير لتوازن قوى المجتمع. ويكون المجلس الاشتراعي مؤسسة من مؤسسات الدولة.

الى ذلك تواجه احزاب المعارضة مجموعة من الثوابت المهمة – منذ زمن – في العملية الانتخابية، حيث لم تتمكن فيه الحياة الحزبية من استقطاب غالبية جماهيرية واجتماعية، كما ان قواعد العمل السياسي الحزبي وتقاليده لم تستقر بعد. واول هذه الثوابت ان الريف المصري يشكل كتلة انتخابية ضخمة. وبخلاف النخب الحزبية والسياسية فيه، تتجه اصوات هذه الكتلة دائما – لأسباب كثيرة من بينها نفوذ رجال الادارة – لمصلحة اي حزب حاكم بصرف النظر عن اسمه او حتى عن سياساته. فضلا عن ان احزاب المعارضة لا توجد في مناطق كثيرة من هذه الكتلة، خصوصا في الاماكن النائية.

وثاني هذه الثوابت ان الجهاز الضخم للبيروقراطية، يعد نفسه تاريخيا انه وجد لخدمة الحاكم في كل عصر وبالتالي حزبه. ويؤمن بأن دوره في الانتخابات ضروري لتبرير وظيفته. فتقاليد حياده لم تتكرس بوضوح قبل ١٩٥٢، ولم يكن في حاجة اليها بعدها.

وثالث هذه الثوابت، هو الكتلة العازفة عن المشاركة في العمل السياسي والحزبي والانتخابي، وكان من مؤشرات وزنها الواضحة دائما ان نسبة الحضور للتصويت لا تزيد على ١٠ في المئة غالبا. وعزوف هذه الكتلة يعود إلى أسباب كثيرة من اهمها، انها ادركت طوال عهود كثيرة عدم فعالية رأيها، او لخوفها من ان الممارسات السياسية قد عرضت كثيرين للمشاكل. وبقدر الاهتمام الذي يعطيه الحزب الحاكم – في اي عهد – لهذه الكتلة بإغرائها ببعض المكاسب المادية قبيل عملية الاقتراع، تسعى احزاب المعارضة إلى كسر ما تسميه حاجز الخوف عند هذه الكتلة وتحريكها.

والحاصل ان الحزب الوطني لا يسعى إلى الفوز في الانتخابات بالغالبية فقط، بل إلى الارتفاع بها الى ما بين ٧٥ و٨٠ في المئة، لتكفيه ضمانا لتسمية رئيس الجمهورية او التجديد له حسب نص الدستور، فضلا عن حاجته الى ضمان نتائج التصويت في مجلس الشعب عند سن القوانين والسياسات المختلفة.

وهكذا لم يعد سرا ان المطابخ السياسية لاحزاب المعارضة النشطة تعد عدتها، على اساس ان معركتها الساخنة ستتركز حول نسبة مقاعد نيابية تتراوح بين ٢٥ في المئة (نحو ١١٠ مقاعد) الى ٢٠ في المئة (حوالي ٩٠ مقعدا). فيما يعني ان التنافس الحقيقي بينها سيكون على تحديد اي منها سيتولى زعامة المعارضة النيابية.

في ظل هذه الاجواء، انفتحت خطوط الاتصالات والاحتمالات الكثيرة التي ستكشف الاسابيع المقبلة ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

■ الانتخابات ■

والحكومة عادة قبل الانتخابات بتبقى لطيفة موت ولطيفة موت ، وبتحب الشعب وتموت في دباديبه ... عشان كده عملنا خطة عاجلة وخطة آجلة .. الخطة العاجلة هنعمل البحر الأحمر طحينة ، والبحر الأبيض عسل وطحينة ، خلّي الناس تاكل .. والخطة الآجلة هنخلي السما تنزّل إرغفة وفراخ مكتفة .. وكل سنة والشعب اللذيذ طيب ومتهني في حضن حكومته الحلوة الحنيّنة

على الكومندا
مدير كبير

فكرة : أحمد رجب



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥





فكرة!

في هذا الاسبوع سالت الدماء لاول مرة في الانتخابات القادمة في دائرة ديرب نجم بمحافظة الشرقية. كان الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق محمولا على الاعناق في مؤتمر انتخابي عندما انهال عليه الطوب واصيب في راسه اصابة طفيفة ونقل الى المستشفى.

وعلى الرغم من ان الاصابة بسيطة الا انها تنذر بما قد يحدث في الانتخابات القادمة . فنبدأ بالقاء الطوب وننتهي باطلاق الرصاص. ونحن نرفض ان تقوم مذابح في الانتخابات وتحدث حمامات الدم. فهذه معركة سياسية سلاحها الكلمة ولايمكن ان نقبل أن يكون سلاحها الطوب والخناجر والسكاكين.

ولا نرضى ان تسفك فيها الدماء. نحن نريد معركة رياضية يتبادل فيها المتنافسون الراى ويحترم فيها كل فريق الفريق المنافس وليست صراعا أو معركة حياة أو موت.

وسوف تتم الانتخابات بسلام عندما يشعر الناخبون انها انتخابات حرة، لاضغط فيها، ولا تزوير، ولا ارهاب. وعندما يتاكدون ان الادارة تقف على الحياد التام فلا يكون مرشح الحكومة فوق الرؤوس، ومرشح المعارضة فوق الاقدام.

ونحن ننبه بعض رجال الإدارة الذين يريدون ان يكونوا ملكيين اكثر من الملك، ويتصورون انها ستكون مصيبة فادحة اذا نجح مرشح المعارضة وسقط مرشح الحكومة. او اذا احس المحافظ ان بقاءه في منصبه يتوقف على نجاحه في اسقاط مرشح المعارضة ونجاح مرشح الحكومة.

يجب ان نفهم كل محافظ وكل رجل من رجال الادارة انه ليس تابعا من اتباع الحزب الوطني، بل هو محافظ او موظف مستقل تمام الاستقلال عن اى تاثير حكومي، وانه لايتلقى الاوامر بالتليفون وانما يتلقاها من ضميره الوطني.

والشعب يريد انتخابات حرة بمعني الكلمة. وسوف يرقب هذه الانتخابات باهتمام ويتابع احداثها، ويرفض اى تدخل فيها.

هذه هى رغبة الامة وواجب الجميع ان ينزلوا على ارادتها.

مصطفى أمين



المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

دراسة تطالب بوقف حالة الطوارىء قبل الانتخابات البرلمانية

القانون يفرض قيوداً خطيرة على حرية المرشحين والناخبين والأحزاب

كتب ـ مجدى حلمى :

طالبت دراسة لمركز المساعدة القانونية بضرورة وقف العمل بقانون الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات لتشجيع المواطنين على المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب القادم . اكدت الدراسة ان حالة الطوارىء تمثل قيوداً خطيرة على حرية المرشحين والناخبين والاحزاب فى المشاركة الفعالة فى الانتخابات . رصدت الدراسة التى تحمل عنوان «لا .. للاعتقال» الثغرات الدستورية فى قانون الطوارىء . اكدت الدراسة عدم دستورية المادة الثالثة والثالثة «مكرر» من قانون الطوارىء والخاصة باعلان حالة الطوارىء ونظام التظلم من قرار الاعتقال . وكشفت الدراسة عدم التزام السلطات المختصة القائمة على حالة الطوارىء بالمعايير الدولية والدستورية الخاصة باعلان حالة الطوارىء . واوضحت ان القانون يتضمن العديد من النصوص القانونية التى تشكل انتهاكاً واضحا للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان وبالاحوال الجنائية والاجرائية والدستورية . واكدت الدراسة عدم جواز التذرع باعمال العنف والارهاب لاستمرار العمل بقانون الطوارىء . واوضحت الدراسة ان اعمال العنف تستشرى فى ظل العمل بقانون الطوارىء . وطالبت بالغاء العمل بقانون الطوارىء وكافة القوانين المقيدة للحريات ، والعودة الى الشرعية واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية . واشارت الدراسة الى ان قانون الطوارىء يتجاهل الاصول والضمانات المتعلقة بالحرية الشخصية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات على الابواب

فى انتظار الإنتخابات البرلمانية القادمة يحدونا امل واحد، وهو أن تجرى هذه الإنتخابات بالصورة التى تحقق برلمانا قويا يكون تعبيرا حقيقيا عن ضمير الشعب المصرى بمختلف توجهاته السياسية والحزبية، لأن وجود مثل هذا البرلمان القوى من شانه ان يساعد على دعم توجه الدولة فى برامجها الإصلاحية، وينشر الوعى السياسى بالقدر الذى يسهم فى زيادة المساحة الديمقراطية، وبهذا تنطلق الطاقات وتسهم حرية الفكر فى طرح البدائل المناسبة لتطوير عمليات التنمية والبناء.

مطلوب برلمان قوى

وانطلاقا من هذه القاعدة فإن قادة الفكر السياسى والحزبى ينظرون الي العملية الإنتخابية على انها القاعدة والركيزة الهامة التى اذا ماتم اداؤها بالصورة السليمة والصحيحة فإنه يمكن الإطمئنان الى إمكانية صياغة مجلس نيابى قوى يكون تعبيرا حيا عن إرادة الجماهير فى إختيار ممثليهم فى البرلمان، وهو امر بلاشك سوف يحقق مصداقية الدولة فى دعم الحرية والديمقراطية ، الأمر الذى سيكون له مردود إيجابى من خلال توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية فى العمل السياسى، لأن المقياس الحقيقى لتقدم اى مجتمع ليس بالغنى المادى أو التطور التكنولوجى ولكن بمقدار مساهمة اى شعب فى المنظومة السياسية داخل المجتمع بشكل قوى وبدافع ذاتى من كل فرد للمشاركة فى صياغة الشكل والمضمون السياسى للدولة التى يعيش فى كنفها، ومايحدث غير هذا يعد امرا شكليا ياتي بالضرر علي الجميع اكثر مايحقق النفع العام :

وفى هذا الاطار يقول ياسين سراج الدين (حزب الوفد) : الشعب المصرى بلغ مرحلة الرشد السياسى، ولذلك يجب العدول عن نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين وإطلاق الحرية للشعب لكى يختار من يراه قادرا على تمثيله فى البرلمان، لأن فرض مثل هذه النسبة يعد قيدا على حرية الناخب فى الإختيار، وأن يتم توفير كل الضمانات للناخب ليطمئن ويشعر بالأمان وهو يعطى صوته، خاصة وأن هناك احزابا تمارس ضغوطا خفية على الناخبين للتاثير عليهم لكى يعطوا أصواتهم لصالح مرشح بعينه وهذا ليس من الديمقراطية فى شئ بقدر ماهو «بلطجة» سياسية تضر ولاتفيد طبعا! ...

ثم أكد على اهمية عدم التلاعب فى الإنتخابات باي صورة من الصور وترك الأحزاب تعمل وتمارس نشاطها بلا قيود والشعب كفيل بكشف حقيقة اى حزب ومدى شعبيته وسط القواعد الجماهيرية، ولتحقيق هذا الأمر يجب وجود جهة محايدة تشرف على العملية الإنتخابية إشرافا كاملا وليكن ذلك من خلال رجال القضاء علي جميع المستويات الإنتخابية فى اللجان الفرعية والعامة.

اما صلاح الطاروطى (حزب وطني)، فإنه يرى أن تشجيع المواطن على المشاركة الايجابية فى الإنتخابات، يقتضى إقناعه بالقول والفعل ان صوته الإنتخابى له اثر فعال فى صنع القرار السياسى، وتحقيق هذا الأمر يقتضى ايضا الاخذ باحدث الوسائل والأساليب العلمية والتكنولوجية فى العملية الإنتخابية التى يضمن من خلالها الناخب وصول صوته الى المرشح الذى يختاره بالفعل، وهذا الأمر يقتضى كذلك زيادة اعداد اللجان الانتخابية بحيث لاتكون هناك اى صعوبة لدى الناخب فى الوصول الى اللجان الإنتخابية للإدلاء بصوته، وبحيث لايزيد عدد الناخبين فى كشوف كل لجنة علي ٣٠٠ (ثلاثمائة) صوت وذلك لمنع تكدس الناخبين أمام اللجان خلال ساعات الإنتخاب التى لايمكن ان تستوعب اجراءاتها اكثر من هذا العدد، وبهذا تضمن تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة بعيدا عن تجار الإنتخابات ومحترفى نظام تقفيل الكشوف



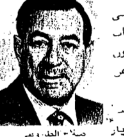
المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابية لصالح احد المرشحين عندما يغدق الأموال علي «المافيا» الإنتخابية!!

ولكن مصطفى كامل مراد (حزب الأحرار) يرى أن الطريقة المثلى لإجراء انتخابات برلمانية نزيهة هى تشكيل حكومة إئتلافية من الأحزاب السياسية وتكون مهمتها الإشراف على الإنتخابات لتكون تعبيرا عن رأى الشعب فى إختيار ممثليه بالبرلمان وقطع الطريق أمام الأحزاب بالطعن فى نتيجة الإنتخابات، وان يتم تنظيم عملية الدعاية الإنتخابية بحيث لايجاوز اى مرشح المبلغ المقدر له بالقانون (خمسة الاف جنيه) لمنع التجار وأصحاب الملايين من الاسراف ببذخ وتوجيه العملية الإنتخابية لصالحهم على حساب من لايقدرون علي مواجهتهم ماليا.

ياسين سراج الدين



صلاح الحذروني

ويرى ابراهيم شكرى (حزب العمل) ان تحقيق انتخابات برلمانية نزيهة يقتضى توافر النيات الطيبة مع جميع الأحزاب ومن كل الأطراف المعنية، لإزالة اى شكوك، ولابد لتحقيق هذا ان تنقى الجداول الإنتخابية من أسماء المتوفين او المهاجرين أو الأسماء المكررة بحيث لايكون مرصودا بها إلا أسماء الموجودين بالفعل والذين لهم حق التصويت، وذلك حتى لايستغل البعض هذه الاسماء غير الحقيقية فى التأشير باسمها لصالح احد المرشحين علي حساب الاخرين، لأن النتيجة الحقيقية لاى انتخابات يتوقف عليها مدى دعم الثقة من عدمه بين المواطنين والحكومة، لأن الإنتخابات التى لاتعبر نتيجتها عن إرادة الجماهير فعلا تؤدى الى السلبية وعدم المشاركة وفى هذا خطر كبير على النظام الحزبى فى مصر .

وقال : ان تزايد نسبة الطعون الانتخابية فى اعضاء مجلس الشعب القائم حاليا ليس إلا إنعكاسا لعدم الثقة فى هذه النتيجة، وقد حصل عدد كبير من اصحاب هذه الطعون على احكام قضائية بتعويضات مالية سواء من الحكومة او مجلس الشعب، وهو مايعنى سلامة موقف اصحاب هذه الطاعن بسبب وقوع اخطاء فى الاجراءات الادارية او العملية الإنتخابية ذاتها!

مصطفى كامل مراد

ابراهيم شكرى

وبعد .... فهل يمكن بعد هذه الاراء تدارك الاخطاء حتى يمكن تحقيق ممارسة سليمة للعملية الإنتخابية تجعل الشعب يثق فى نتائجها وتدفع نحو تشكيل برلمان يعبر عن إرادة الأمة فى إختيار ممثليها الذين يكونون تعبيرا حيا عن إرادة الشعب وآماله ؟!



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

رؤية برلمانية

الاعلام يؤثر فى صندوق الانتخابات

نظرا للدور الذى يؤديه الإعلام فى المجتمع وتشكيل أفكار الافراد إزاء القضايا العامة، خاصة ونحن مقبلون على الأنتخابات البرلمانية التى يحتاج فيها كل حزب يشارك فيها الى فرصة إعلامية يشرح فيها وجهة نظره فى القضايا المطروحة ويقدم فيها برنامجه الإنتخابى لتكون صورة المقارنة أو المفاضلة بين الاحزاب او مرشحيهم واضحة عند الناخب وهو يدلي بصوته فى هذه الإنتخابات.

لذلك وإدراكا من نواب الشعب فى مجلسهم الحالى فقد كان حرصهم شديدا على مناقشة الدور الإعلامى والسياسة الإعلامية التى أشاد فيها الاعضاء بداية بالثورة الإعلامية التي تحققت من خلال التوسع فى محطات الإذاعة والتليفزيون التي أصبحت تغطى مصر كلها وتنافس المحطات الأجنبية، كما أشاد الأعضاء بالقناة الفضائية المصرية وماتقدمه من خدمة إعلامية متميزة توضح البعد الحضاري القديم الحديث عن مصر وشعبها العريق، ووجه الأعضاء الشكر الى رجال الإعلام لما حققوه من نهضة إعلامية كبيرة فى هذا المجال جعل الإعلام المصرى يتسم بالمصداقية والدقة والوضوح، كما أن هذا النشاط الإعلامى الوطنى أصبح قادرا على مواجهة التحديات التى تهدد الشباب الوطنى من خلال الإعلام الوافد بسمومه التى تبثها شبكاته المختلفة بهدف هدم القيم الإسلامية فى نفوس الشباب سواء بمصر أو العالم الإسلامى ككل.

وطالب الأعضاء بضرورة أن يقوم الإعلام المصرى بدور أكثر قوة فى حث المواطنين على المشاركة الإيجابية فى العملية السياسية المتمثلة فى الإنتخابات القادمة وإعطاء أحزاب المعارضة حقها بالكامل فى الحصول على فرصة شرح برامجها السياسية من خلال اجهزة الإعلام وذلك لأن المعارضة الشرعية جزء من النظام



المصـدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

السياسى القائم، وهذه المشاركة الايجابية من الجميع تساعد على مواجهة فعالة لحملة الأفكار المغلوطة والمتطرفين وإظهار المفاهيم الحقيقية أمام الرأى العام، وأن يحرص المسئولون بالقطاع الإعلامى على تنقية العملية الإعلامية من كل الأفكار والبرامج التى تتعارض مع القيم الدينية والإجتماعية للشعب المصرى.

كما أكد الأعضاء ايضا على ضرورة الاهتمام بنشر المضمون الثقافى عن طريق نشر كتب التنوير لمواجهة المؤثرات الخارجية التى تحاول تبديد الوعى العربى بنشر الثقافات الدخيلة على المجتمعات العربية.

أشياء وهمية

أسفر فحص الجهاز المركزى للمحاسبات للأنشطة المالية للهيئات العامة عن السنة الماضية عن اكتشاف العديد من حوادث التلاعب والإختلاس بلغت جملتها نحو ١٧٦ مليون جنيه، وذلك بسبب ضعف الرقابة الداخلية بالهيئات العامة، وابرز الظواهر فى هذا الشأن الاستيلاء على بعض الأصناف، والتلاعب فى قوائم اعداد المرضى بالمستشفيات والمرافقين بإضافة اسماء وهمية والحصول على الوجبات الخاصة بهم، والإستيلاء على بعض المبالغ نتيجة التلاعب فى قسائم التحصيل او تزوير بعض التوقيعات، أو إضافة بيانات خطأ بالمستندات المؤيدة للصرف.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

أنتخابات

أيمن نور صحفي مشاغب تحت قبة البرلمان

خوض الانتخابات ضرورة لحماية شعبنا من العبث التشريعي

باب الشعرية دائرة وطنية أسقطت مرشحي الحكومة

المشاركة الشعبية الدرع الواقي من التزوير

●أيمن نور أحد ابرز نجوم « الوفد» الصحيفة الشابة يحمل ملامح جيل الثمانينيات برؤاه الوطنية التى تتجاوز النظرة الحزبية الضيقة ويتصف بجراة يراها - البعض تهوراً.. وإصطدام كثيراً مع من يحاولون سد مجرى الحياة السياسية او تلويث وتسميم ينابيعها وقصته معروفة مع العسكرى الأسود..

ويحمل أيمن نور الكثير من ملامح استاذه مصطفى شردى اول رئيس تحرير للوفد واهمها: إيمان لا يتزعزع بالديمقراطية والانحياز للارادة الشعبية والجراة فى الحق وعدم الاذعان او الخضوع للسلطة سواء بالترهيب او بالترغيب.. والسعى الدؤوب للتواصل مع كل الفرقاء السياسيين لصالح الوطن..

وأيمن نور صحفى مشاغب يدمن تخطى الحواجز وإقتحام المحرمات مدفوعا برغبة قوية لكشف الحقيقة والتعبير عن هموم قارئه.. واخيراً..قرر خوض معركة إنتخابات مجلس الشعب..

فماذا وراء هذا القرار وأى شىء فى جعبته؟!

هذا ما يكشف عنه حوارنا معه،، فى البداية يكشف أيمن نور عن أسباب قراره خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة ويقول:

اتصوردخول المعركة الانتخابية هذه الدورة ليس خياراً بقدر ما هو اضطراراً لأسباب تتصل بصالح هذا الوطن الذى تعرض لهجمة شرسة من القوانين والتشريعات التى استهدفت المواطن المصرى البسيط واتت عليه ببالغ الضرر اقتصاديا وسياسيا فكبلت من حريته المنقوصة وزادت من أعبائه الجنائية ومشاكله اليومية بدءاً من الضرائب وإنتهاء بقوانين نصف الليل.. فلم يعد لنا الاختيار فى ضرورة الوجود تحت هذه القبة حماية لشعبنا وأهلنا ومستقبل وطننا من هذا العبث التشريعى الذى تجلى فى أبشع صورة عبر الدورةالبرلمانية السابقة: الأمر يتصل بصالح ومستقبل هذا البلد ورغم إنحسار الضمانات فلابديل غير خوض المعركة لماذا باب الشعرية؟!

باب الشعرية فى تقدمه من الدوائر الوطنية التى أسقطت الكثير من مرشحى الحكم والسلطة وبرزت فيها رموز مختلفة من العمل الوطنى من أمثال الراحلين مصطفى موسى وسيد جلال فهى منطقة وفدية الهوية وطنية النزعة فضلا عن انها تجسيد حقيقى لمصر التى نعرفها ففيها العمال والحرفيون والمثقفون والتجار وأرباب المال وأيضا الفقراء وأبناء البلد البسطاء وفيها كل مشاكل مصر بدءا من البطالة ونهاية بمشاكل العامة التى طالت مصر كلها وأتصور أن لى صلة ربط خاصة بهذه الدائرة جعلتنى لا افكر وأنا اختارها حيث توجد جذور قديمة تربط بينى وبين هذه المنطقة التى هى قلب القاهرة النابض وأخيرا بحكم عملى كسكرتير عام للوفد فى القاهرة لم يكن متصورا أن يكون ترشيحى خارج المحافظة التى انشغل بها حزبيا وسياسيا

نزاهة الانتخابات ضرورة وطنية لصالح الحكم

كيف تتوقع اتجاهات ومسارات انتخابات مجلس الشعب القادمة

- اتصور أن النظام السياسى فى مصر فى حاجة الى انتخابات شبه نظيفة يضع بها مسحة من التجميل والمصداقية التى هو فى مسيس الحاجة لها داخليا وخارجيا وأتصور ان الانتخابات القادمة لن تكون نظيفة مائة فى المائة لكنى لم اتصور أنها لن تكون كسابقتها

كيف نتصور ضمانات إجراء انتخابات حرة نزيهة بلا تزوير حكومى او غياب الأغلبية الصامتة؟

- اتصور ان ضمانات اجراء انتخابات حرة يبدا من رجل الشارع ليتمسك بحقه فى اختيار ممثليه بعد ان ثبت له بكل الادلة والشواهد ان غيابه هو الذى يفتح الباب على مصراعيه للتزوير وتزييف إرادته ويفرض عليه نوابا يصفقون وهو يذبح ويوافقون وهو يجلد بأسوا التشريعات التى صدرت فى تاريخ البرلمان المصرى هذه الضمانة الأولى تتمثل فى دفاع الناس عن حقوقهم وهى الدرع الواقى لمنع التزوير

أما الضمانة الثانية فهى ملقاه على عبء النظام الذى اعلن انه لن يتدخل فى الانتخابات القادمة فرغم أن الشكوك تساورنا فى هذا الإعلان إلا اننا نطالبه بأن يثبت صدق نواياه من خلال خروج السيد رئيس الجمهورية من اللعبة الانتخابية وإتاحة الفرصة للمنافسة بين الأحزاب متكافئة فى الحقوق والواجبات..

وأتصور أن الاشراف القضائى الكامل وتغيير طريقة التصويت بأن تكون بالبطاقة الشخصية والعائلية او استخدام البصمة بجانب بطاقة الانتخابات هو أحد الضمانات التى لا يصعب تنفيذها اذا حسنت النوايا وإلى الآن ظهرت مؤشرات عكس ما أعلنته السلطة على لسان قمتها وهى القرارات الادارية الأخيرة التى حدت من قدرة المرشح المستقل أو المعارض فى الاتصال بالجماهير من خلال منع إقامة سرادقات إنتخابية وتحديد الموافقة على المؤتمرات بأن تكون داخل اماكن مغلقة ومسورة وهذا الغرض

يضعنا امام حقيقة مؤسفة وهى أن كل مرشحى المعارضة والمستقلين لا يملكون اماكن تصلح لذلك على عكس مرشحى السلطة الذين يملكون مقارات ورثوها عن الاتحاد الاشتراكى فهذا القرار أصبح منحا لمرشحى حزب الحكومة ومنعا لمرشحى المعارضة والمستقلين ممن لا يملكون مقارات مسورة وغير مسورة!!!

الهجمة على الديمقراطية تهدد مستقبل الحكم.

كيف تتصور شكل ومهام مجلس الشعب القادمة فى ظل ترسانة قوانين الطوارىء والتوسع فى محاكمة السياسيين امام محاكم عسكرية وتهميش النقابة وتغيير حرية العامة

اتصور أن شكل مجلس الشعب القادم سيتوقف على شكل المعركة وكيفية إلادارتها من قبل السلطة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

فالمجتمع المدني في مصر يشهد هجمة شرسة تمثلت في الظواهر التي اشرت إليها في السؤال فالظواهر السابقة استهدفت تحجيم المجتمع المدني في مصر ولو انعكست هذه الظواهر على شكل المعركة القادمة وغابت النخبة وغاب الرأى الآخر عن المجلس القادم فنحن أمام حقيقة خطيرة وهى إلغاء فكرة المجتمع المدنى فى مصر ويومها اتصور أن الثمن سيكون فادحا جدا ستدفعه مصر أولا ومن يتحمل المسئولية ثانيا وأخيرا.

●● حل مشكلة ورش الأحذية وسوق الموسكى

ما هى ملامح البرنامج الانتخابى الخاص لأيمن نور بعيداً عن برنامج حزب الوفد؟!

لا استطيع ان افصل برنامجى الخاص عن برنامج حزب الوفد فالمنابع الفكرية واحدة وزاوية الرؤيا فى كافة القضايا متفقة مع بعضها وتبقى إعتبارات خاصة لدائرة باب الشعرية نابعة من خصوصيتها الحساسة التى تدفعنا الى بعض التفاصيل فى برنامجنا الانتخابى واولها ما يتصل بحل مشاكل قطاعات عريضة من ابناء هذه الدائرة وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك القضايا المتعلقة بازمة صناع الأحذية وهم قطاع عريض داخل حى باب الشعرية تعرضوا لقهر اقتصادى بسبب سياسات مغلوطة ادت الى إغلاق الأسواق الخارجية امامهم مما أدى إلى إغلاق العديد من هذه الورش وزيادة البطالة فى ظل غياب أى دور من الدولة لاهمية هذه المشروعات الصغيرة او تقديم مساعدات لهم أو توفير أسواق بديلة لتوسيع منتجاتهم وتسويقها داخليا وخارجيا .. فوقع هؤلاء بين فكى الرحى .. ضرائب متصاعدة وأعباء اقتصادية مصدرها اهمال جسيم من قبل الدولة ومؤسساتها فى تقديم مساعدات لهم بعد اغلاق سوق الموسكى وتشريد مئات الأسر والعائلات رغم أنهم يحملون جميعا رخصا قانونية من الدولة التى لا تخجل من التعامل مع مواطنيها باية رخص دون تقديم بديل منطقى أو مقبول..

مساكن لايواء متضررى الزلزال ومستشفى مجانى قضية أخرى ترتبط بالطبيعة التاريخية الاثرية لمنطقة باب الشعرية فقد تهدمت مساحات كبيرة من منازل باب الشعرية مما ادى الى تشريد مئات الأسر بعد زلزال اكتوبر ٩٢.. والدولة لم تقدم ما وعدت به حتى الآن.. فما زالت هناك مئات الأسر تعيش بلا مأوى أو مسكن فى حين تم توزيع مئات الشقق على أعضاء المجالس المحلية واصحاب النفوذ والسطوة وسماسرة الانتخابات وقضية الزلزال تنقلنا الى قضية اخرى سنتناولها فى برنامجنا الانتخابى بل بدأنا منها بالفعل وهى قضية العلاج فى منطقة باب الشعرية حيث هذه المنطقة محرومة رغم وجود مستشفى جامعى كبير الا انها محرومة من العلاج الحقيقى رغم انتشار الامراض ببين ابنائها لذا بادرنا بانشاء مستشفى مجانى مكون من طابقين فى قلب المنطقة يقدم الدواء والعلاج والجراحات والأجهزة التعويضة مجانا للمستحقين فضلا على القوافل الطبية التى تجوب المنطقة لتقدم كل هذ الخدمات أسبوعيا.. وهناك قضايا أخرى ترتبط بحرمان منطقة باب الشعرية والموسكى من الخدمات الأساسية مثل عدم وجود مكتبة عامة لاهالى المنطقة وقد تحركنا فى هذا المجال وحصلنا على موافقة من السيد وزير الثقافة فى شهر اغسطس الماضى لإنشاء مكتبة عامة لابناء باب الشعرية والموسكى تتكلف اكثر من خمسة ملايين جنيه مصرى وعلى نفقة الدولة.. كما وفقنا فى تخصيص اعتمادات ومبالغ لترميم مسجد الدشطوتى وهو مسجد يتسع لالاف المصلين اغلق منذ زلزال اكتوبر وظل كذلك حتى حصلنا على موافقة من الجهة المختصة على ببدء أعمال الترميم فورا وفتح ما يتم ترميمه امام المصلين الذين لا يجدون مكانا لاداء فريضة الصلاة فيه فى هذه المنطقة .. وأخيرا من بين برنامجنا الاهتمام بالشباب الذى يعانى أهمالا شديدا فى هذه المنطقة لذا وفرنا منذ عدة أشهر رحلات مجانية كبيرة لشباب باب الشعرية وهى خطوة أولى ستتلوها خطوات أخرى لدعم هذا القطاع المهم والحيوى داخل قلب القاهرة النابض منطقة باب الشعرية.. ولا اتصور أن برنامجنا الانتخابى سيقتصر على مثل هذه القضايا فهناك مفاجآت كثيرة سنكشف عنها فى الوقت المناسب والزمان المناسب..



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

وقفة حساب



بقلم : نور الدين بكير

مع اقتراب الانتخابات البرلمانية تقترب ساعات الحساب والمراجعة ...

والوقفة الشعبية من كل من حمل امانة التعبير عن الجماهير وقبل طواعية المشاركة في حل مشاكلها وصنع القرار بل اكاد اقول سعى سعيا لموقع يعلم إعباءه ... ويعلم انه واصل إليه باصوات الجماهير وتاييدها ...

والانتخابات القادمة فردية ... نزيهة ... لن يجامل فيها النظام احدا على حساب الآخر ولن يتدخل النظام لمرشح بعينه ... وهنا يكون الحكم للناس .. للشعب .. لصوت الجماهير ...

وهنا يهمني ان اضع على بساط الحوار مجموعة من الحقائق :

● أن النظام الوطني والذي يستوعب كل المصريين ويؤمن بهم ويعبر عنهم قد اعلن ان الكل عنده سواء ... ومرحبا باى مصرى تحمله اصوات الجماهير والناخبين لمقاعد البرلمان .. لان النظام يطلب نائبا يعبر عن الجماهير .. وتثق فيه الناس فيكون عونا لا عبئا .. يدا تساعد وفكرا يعمل وقلبا يحمل المعاناة لا ثقلا يحتاج من يحمله .. !!

● ان النائب الذى عاش وسط الجماهير وعايشها وصدق فيما وعد .. الارض ثابتة تحت اقدامه لانه يركن لعطاء وعرق ...

ولذلك فهو لا يخشى الحساب بل يطالب به ..

اما ذلك الذى تاه وسط الزحام وغاب عن دائرته يعود اليوم غريبا يستجدى الصوت احيانا .. ويروج بضاعة خاسرة سعيا للاستمرار ولكن تقول الجماهير لن يلدغ مؤمن من جحر مرتين ..

● ان المزايدة بالام الناس نغمة رخيصة واصبحت اسطوانة مشروخة تعزف الجماهير عنها .. ويرفض كل الغث وعى الشارع المصرى .. وعى المصرى الذى التف حول القائد يوم استشعر لحظة خطر .. وعى الشارع الذى احتضن القائد واسقط كل الوساطات بينه وبين الزعيم وتحدث إليه مباشرة ... والتقى به ... قادر على ان يفرز وان يختار من بين الصفوف ...

● ان قيادات الصدفة والزعامات الباحثة عن دور بعد ان انتهى بها المطاف .. والبكاء على الماضى والتغنى بما كان لن يجدى مع الشارع المصرى الذى فتح امامه مبارك كل ابواب الحرية والتعبير ...

وختاما لقد قاتل مبارك الخوف ... وازال الحاجز امام داء ومرض السكوت ويبقى ان نمارس حقنا في الاختيار كما يطالبنا وان نشارك كما يتمنى ..

عزيزى الناخب المصرى ... مبارك في انتظار قرارك ليباهى بك الدنيا ... ويسعد ومصر باختيارك ..

٠٠١٧٠٨



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

أمناء الحزب فى المحافظات :

المصلحة العامة .. تحكم اختيار المرشحين الجدد

لامجاملة لأحد .. الشعبية ورصيد الخدمات .. فى المقام الأول

استبعاد شخص من الترشيح لايعنى عدم صلاحيته

وجوه جديدة ..

فى السويس ٩٠ ٪ المنيا ٢٥ والبحيرة ٢٠ وكفر الشيخ محدودة



المصدر : مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

اكد امناء الحزب الوطنى فى المحافظات انهم اختاروا المرشحين الجدد لانتخابات مجلس الشعب بلا مجاملات لاحد فالمصلحة العامة هى الاساس والنزاهة والسمعة الطيبة فضلا عن الشعبية والقدرة على العطاء والمنافسة ومدى التواجد بين المواطنين امور تم وضعها فى الاعتبار وقياس درجتها لكل مرشح على حدة لترجح كفته على غيره.

قالوا ان العناصر الجديدة تم اختيارهم بحيدة بعيدا عن الصراعات الحزبية او اساليب تصفية الحسابات بعد دراسة متأنية والتأكد التام من فاعلية المرشح وقدرته على مواجهة تحديات المرحلة الجديدة.

اشاروا الى ان نسبة التغيير لابأس بها وتم ادخال وجوه لها جماهيرية وحضور مما يتيح الفرصة لتجديد الدماء واتاحة الفرصة امام الشباب.

دمـــاء جديـــدة

كتب ـ مجدى الرفاعى :

فى محافظة القليوبية اكد د. محمد عطية الفيومى امين عام الحـــزب الوطنى بالمحافظة ان الحزب هدفه تقديم افضل العناصر التى تلتف حولها الجماهير وايضا تجديد دماء جديدة تدفع دفة العمل الى جانب الاعضاء القدامى الذين يمثلون الخبرة والثقل السياسى.

اوضح ان التغيير ليس هدفا فى حد ذاته ولكنه سوف يقتصر على النائب الذى لم يهتم بقضايا دائرته وعموما فان نسبة التغيير لم تتضح بعد وحتى الآن مازال هناك تعديلات فى الصفوف لاختيار ١٨ نائبا يمثلون المحافظة.

□

كتبت ـ روح الفؤاد محمد :

يقول اللواء طارق الجندى امين الحزب الوطنى بالشرقية تم اختيار مرشحى الحزب فى جميع الدوائر بمراكز المحافظة على اساس الشعبية والرصيد من الخدمات العامة والقدرة على المنافسة والعطاء.

اشار الى ان الاختيار تم على اساس الطهارة والنزاهة والشعبية والصالح العام ونسبة التغيير على مستوى المحافظة لاتتجاوز ٣٠٪.

معاييـــر موضوعية

كتب ـ احمد عبدالدايم :

اما محمد احمد البلتاجى امين الحزب بالدقهلية فقال تم اختيـــار مرشحى الحزب للانتخابات القادمة وفق اسس ومعايير موضوعية فى مقدمتها النزاهــة وطهــارة اليــد والمعايشة الحقيقية للجماهير والقدرة على العطاء وحل مشاكل المواطنين.

قال ان العناصر التى تم اختيارها قادرة علــى المنــافسة وتــتصف بالصراحة والموضوعية وتم اتاحة الفرصة للوجوه الشابة الجديدة بنسبة ٤٥٪ لانها اكثر قدرة على العـــمل الجماهيرى ومواكبة المرحلة الجديدة.

كتب ـ على ابودشيش وايمن الغزالى :

وفى الغربية يقول المحاسب نبيل منسى عضو مجلس الشورى وامين الحزب الوطنى هناك ان اعضاء مجلس الشعب الذين تم ترشيحهم لخوض انتخابات مجلس الشعب عن الحزب الوطنى يتمتعون بالقبول الجماهيرى والسمعة الطيبة وطهارة اليد وجميعهم من الرجال الذين قدموا خدمات جليلة للمواطنين بدوائرهم.

والترشيحـــات بشكل عام جاءت متوازنة وتــم الاختيــار بمعاييـــر موضوعيــة بعيــدا عن الاهـــواء الشخصية وروعى فى المرشح ان يكون قريبا من ابناء دائرته وقادرا على التعبير عن طموحات المواطنين.

اشار الـــى ان انجـــازات اعضاء مجلس الشعب عن الحزب فى الدورة الماضية ستظل علامات مضيئة على طريق العمل الجماهيرى وقد نجح الاعضاء فى توثيق الصلـــة بيـــن الناخبين وامانات الحزب الوطنـــى بجميع الدوائر.

اوضح امين الحزب بالغربية ان استبعاد بعض الاسماء من الترشيح ليس دليلا على سلبية اصحابها ولكنه كان بهدف اتاحة الفرصة للشباب ورغبة فى تجديد الوجوه بالشارع السياسى.

القدرة على المنافسة

كتب ـ نادر عمارة :

وفى دمياط اكد حمزة السنباطى امين الحزب الوطنى بالمحافظة ان الحزب اختار افضل العناصر لانتخابات مجلس الشعب القادمة بحيث تكون قادرة على المنافسة وهى تتمتع بالسمعة الطيبة والماضى المشرف والطهــارة .. واثبــتت التجـــارب والمواقف قدرتهم على حل مشاكل المواطنين.

اشار الى ان الشباب سيكون له نصيب كبير فى التمثيل .. والتغيير يأتى وفق توجيهات رئيس الحزب باختيار افضل العناصر لتمثيل الحزب.

□

كتب ـ كارم قنطوش :

وفى البحيرة اكد اللواء عبدالمنعم الصيرفى امين عام الحزب هناك انه تم وضع اسس ومعايير لاختيار افضل المرشحين لعضوية مجلس الشعب بحيدة كاملة وبعيدا عن الصراعات الحزبيـــة وتصفيـــة الحسابـــات ..

والعناصر التى وقع عليها الاختيار تتمتع بحب الجماهير وسوف يحققوا افضل النتائج.

اضاف ان نسبة التغيير تصل الى ٢٠٪ حيث تم دفع مجموعة من الوجوه الجديدة للعمل السياسى وكلهم من الشباب.



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨

دراسة متأنية

كتب - عبدالقادر الشوادفى :

فى كفر الشيخ يقول د . حسين حجازى امين عام الحزب بالمحافظة ان اختيار المرشحين الجدد جاء نتيجة دراسة متأنية لكل العناصر الراغبة فى الترشيح بدوائر المحافظة المختلفة وتم التفضيل بينها على اسس موضوعية بحيث تكون قادرة تماما على المنافسة الجادة والهادفة ومراعاة الجماهيرية والشعبية الكبيرة وخدمة الجماهير والقدرة على التحرك وسط التجمعات المختلفة بالقرى والعزب.

اما عن نسبة التغيير فهى معقولة حيث تم دفع وجوه شابة لأول مرة لكنها تتميز بالجماهيرية والقدرة على العطاء.

اشار الى انه تقرر تشكيل لجنة عامة يستمر عملها حتى نهاية الانتخابات تتواجد داخل الحزب الوطنى وسيتم من خلالها التحرك بين الجماهير لتوضيح انجازات حكومة الحزب الوطنى داخل المحافظة .

الأرتباط بالشارع

كتب - محمد عبدالمعين :

وفى السويس اكد رمضان ابوالحسن عبدالرحيم امين الحزب ان المرشحين عن الحزب يقفون على ارضية ثابتة وشعبية جارفة من خلال العديد من الانجازات والخدمات التى قدموها لابناء المحافظة . ولقد اثبتت تجربة انتخابات مجلس الشورى مدى ارتباط المواطن السويسى بحزبه وذلك من خلال التأييد الكبير لمرشحه الذى حاز على الاغلبية الساحقة ومن هذا المنطلق فقد تم اختيار المرشحين الجدد لمجلس الشعب وقد روعى فى الاختيار مدى ارتباطهم بالشارع السويسى وعطائهم .. فالاختيار اساسه مدى ارتباط المرشح بالقاعدة الشعبية ونزاهته وسمعته وتاريخه فى العطاء والخدمات .

ويضيف رمضان ابوالحسن ان نسبة التغيير فى انتخابات مجلس الشعب ستصل الى حوالى ٩٠٪ حيث سيتم اختيار ممثلين لابناء المحافظة تحت قبة البرلمان من الوجوه التى اثبتت فى المرحلة السابقة نجاحها من خلال موقعها فى دعم مسيرة الحزب الوطنى بانجازاته العظيمة فى السويس.

. اكد ان العمل الدائب والمستمر داخل الحزب وتشكيلاته واماناته بجميع الاقسام .. جعلت المواطن يدرك جيدا مدى عطاء الحزب وخدماته لهم.

كتب - محمد مطاوع :

وفى سوهاج اكد د . احمد عبدالعال الدردير امين الحزب الوطنى انه قام باختيار العناصر الافضل للترشيح بحيث تكون قادرة على المنافسة وتلخصت اسس التفضيل على النزاهة ومدى الالتحام بالجماهير والسمعة الطيبة والشعبية بين الناخبين.

اوضح ان نسبة التغيير محدودة للغاية نظرا لأن العناصر الحالية اثبتت فاعليتها وقدرتها على الحركة فى الفترة الماضية.

□

كتب - نبيل يوسف :

وفى المنيا اعلن د . ماهر عبدالوهاب امين الحزب الوطنى الديمقراطى بالمنيا انه قام باختيار مرشحى الحزب من العناصر التى لديها القدرة على حل المشاكل والنشطة فى التصدى لمطالب الجماهير والسعى لتحقيق المصالحة فى حالة وجود نزاعات عائلية.

اشار الى ان المرشحين الجدد يمتازون بالخبرة والقدرة على تبنى مشروعات تخدم المحافظة ولهم دور بارز فى دوائرهم الانتخابية ويمتازون بالامانة والنقاء والطهارة والسمعة الحسنة والشعبية.

وقال ان نسبة التغيير لاتتجاوز ٢٥٪ لان الاعضاء السابقين اثبتوا جدارة وجهد ملموس فى حل مشاكل ابناء الدائرة والعمل على خلق فرص عمل للشباب واقامة المشروعات وتقديم الدعم فى صورة معونات مالية لمراكز الشباب ومواجهة الارهاب بشتى الطرق الفعالة.

□

كتب - نبيل خلف :

اكد المحاسب نبيل ابوالسعود امين الحزب الوطنى بالفيوم بان اختيارات اعضاء الحزب تمت على اساس الشعبية الجارفة والتواجد بين المواطنين والسمعة الطيبة.

قال انه تم اختيار ثلاثة او اربعة مرشحين لكل مقعد وقد ارسلت الاسماء الى الامانة العامة للحزب لاختيار مرشح من الاسماء المرسلة لكل دائرة.

اوضح ان نسبة التغيير محدودة.

□

كتب - أسامة مصطفى :

وفى بنى سويف اكد د . احمد عبدالمنعم امين عام الحزب الوطنى انه تم اختيار افضل العناصر وفق المعايير والمواصفات التى اقرتها الامانة العامة للحزب وهى الطهارة والنقاء والعطاء والشعبية والقدرة على حل المشاكل.

اضاف انه روعى فى اختيار العناصر ان تكون ذا فاعلية ولها دور فى العمل الشعبى والاجتماعى وخدمة الجماهير سواء من الاعضاء القدامى او العناصر الجديدة.

قال ان تغيير فى المرشحين تم بنسب معقولة لاثراء العمل الحزبى والبرلمانى بدماء جديدة.



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

د. ماهر عسل :

مرشح واحد فقط للتجمع .. فى ٧٥ دائرة

التنسيق فى الجولة الأولى للانتخابات مستحيل.. وممكن فى الاعادة

وعد الرئيس مبارك هو الضمان الوحيد لنزاهة ونظافة المعركة

نظام البشير خائن واستبدادى وتعسفى .. وعلى السودانيين تصحيح الأوضاع

أكد د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع أنه قد تم الانتهاء من إقرار ترشيح حوالى ٥٠ مرشحا لحزب التجمع حتي الآن فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ومن المستهدف زيادة العدد الى ٧٥ مرشحا علي مستوى الجمهورية

أشار الى أن الحزب لن يطرح مرشحين فى دائرة واحدة عن المقعدين المخصصين بل سيكتفى بطرح مرشح واحد سواء للعمال والفلاحين أو الفئات.

قال أن أبرز الأسماء لمرشحى الحزب خالد محيى الدين ولطفى واكد والبدرى فرغلى ومحمد عبدالعزيز شعبان ومختار جمعه وهم النواب الحاليون الى جانب كل من رأفت سيف - محمد الضهرى - محمد محمود فودة - فايز عقل بالدقهلية وأبو العز الحريرى بدائرة كرموز بالاسكندرية - د. زهدى الشامى البحيرة - محمد عبدالمطلب تليمه (اوسيم - جيزة) - عطية الصيرفى ميت غمر - جلال رجب كفر الشيخ - د. محمد حمزة الشرقية - وجيه شكري المنيا - فوزى حسين السويس وآخرين

أضاف أنه قد تم الانتهاء من وضع البرنامج الانتخابى المركزى وتمت مناقشته فى لجنة الانتخابات العليا اول أمس السبت وسيعرض على الأمانة المركزية للحزب فى أجتماعها يوم الأربعاء القادم تمهيدا لطرحه على الأمانة العامة للحزب لمناقشته وإقراره يوم السبت القادم

أشار الى أنه سوف يترك للمرشحين فى كل دائرة اعداد برامجهم الانتخابية وفقا لأوضاع الدائرة المعنية وخصوصياتها.. وسيتم كذلك تحديد شعارات المعركة الأساسية مركزيا على أن تترك الحرية لكل مرشح فى طرح الشعارات ذات الطابع المحلى.

لا تنسيق

وحول مدى التنسيق أو التحالف مع الأحزاب الأخرى أكد أمين الاعلام بالتجمع انه لم يحدث حتى الآن أى اتفاق مع أى من الأحزاب على أى نوع من التنسيق

قال لقد كان التجمع أول من اقترح ألا يكون هناك تنافس بين الأحزاب فى دوائر قيادات الاحزاب الرئيسية حتى هذا الاقتراح لم يحدث عليه اتفاق حتى الآن

أضاف : اعتقد أن التنسيق قد يكون محله الجولة الثانية فى الانتخابات عند الاعادة أما انتخابات المرحلة الأولى فمن المتعذر الوصول للتنسيق بين الاحزاب

وحول حمى الترشيح الحالية بين الجميع قال أنها ظاهرة صحية ولا يفزعني كثرة عدد المرشحين

واتمنى أن يكون البقاء للاصلاح .. ولكن ما يخوفنى كثيرا أن يكون البقاء للأكثر مالا لكن على أى حال نأمل أن يتوفر الحد الأدنى من الجدية حتى يتناسب برلمان ١٩٩٥ ولو بقدر معقول مع طموحات الشعب المصرى خاصة ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين

واستدرك قائلا عموما لست متفائلا كثيرا بفوز نوعية ممتازة بعضوية برلمان ١٩٩٥. لأن نتائج المعركة الانتخابية ستعكس المناخ السائد حاليا خاصة اننا فى فترة تحول اجتماعى ودور المال كسلاح يتزايد بشكل هائل .. وهؤلاء سوف يضحون بجزء من أموالهم للحصول على مواقع تعطيهم الحصانة والمزيد من النفوذ

أضاف .. تركيبة نواب ٩٥ لن تختلف كثيرا فيما اعتقد عن تركيبة نواب ٩٠ اللهم الا بعض التمثيل المحدود للأحزاب السياسية الرئيسية وهى الوفد والعمل والتجمع الذى كان موجودا فى برلمان ٩٠

ميثاق شرف

وبالنسبة لوضع ميثاق شرف يلتزم به المتنافسون قال د. ماهر عسل أن هذا حلم مستحيل فالكلام عن مواثيق الشرف يصلح لنظام شمولى يسيطر على الأوضاع أو يختزل الاتجاهات !!! .. انما ميثاق الشرف الحقيقى فيتقرر على مستوى الممارسة التى تفرز الصالح من الفاسد وترسى تقاليد ديمقراطية سليمة .

طالب جميع المرشحين بالالتزام على الأقل بالبعد عن البلطجة وشراء الأصوات والتزويد المادى فى بطاقات الانتخابات .. وقال أن هذه هى المحاذير الثلاثة التى نتمنى ألا تحدث فى الانتخابات القادمة وتلك مسئولية الدولة أولا ثم الحزب الحاكم ثم المرشحين والناخبين

وفى إجابته على سؤال : هل تعتقد أنه سيكون هناك تدخل من الحكومة فى الانتخابات القادمة قال د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع ليس هناك ما يمنع من حدوث هذه الظواهر الا وعد الرئيس حسنى مبارك بأن تكون الانتخابات نظيفة ونزيهة .

أضاف أننى أدعو الرئيس مبارك لأن يصدر قانونا جديدا لممارسة الحقوق السياسية يضمن عبر نصوص محددة وقاطعة الحيدة والنزاهة فى إجراء الانتخابات وعملية الفرز لأنه فى ظل القانون الحالى ليس هناك ما يحول دون التدخل قانونا !!!

نظام البشير خائن

وفيما يختص برأى التجمع من نظام البشير - الترابى بعد إعلان أثيوبيا رسميا عن تورط هذا النظام فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك قال د. ماهر عسل كنا فى حزب التجمع ندين بالشواهد موقف السودان ويمكننا الآن أن ندين بالوقائع هذا الموقف ونعتقد أن النظام القائم فى السودان خائن واستبدادى وقمعى وينبغى تأييد القوى الديمقراطية فى السودان لكى تصحح بنفسها أوضاع بلادها .

أضاف أننا وفى كل الأحوال مع ضبط النفس وعدم الانحدار الى التدخل العسكرى المصرى فى السودان فالعلاقات بين البلدين علاقات شديدة الخصوصية وإذا كان الطرف الآخر فى الخرطوم ينتهك هذه الخصوصية والعلاقة الحميمة بين الشعبين فاننا نأمل ونثق فى حكمة الرئيس حسنى مبارك لتدارك الأمر حتى يستطيع السودانيون تصحيح أوضاع الحكم فى بلادهم !!



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

الهضيبي لـ «الوسط»: الانتخابات ضرورية

القاهرة - عبدالله كمال

طالب المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان المسلمين بوساطة مع الحكومة المصرية، وقال في حديث مع «الوسط» «من المفروض ان تكون هناك قنوات بين الحكومة واية جماعة سياسية»، مؤكداً «ان الذي يتم الآن عبارة عن حوار بيننا وبين رجال امن يتلقون التعليمات».

● بماذا تصف القرار الأخير بإحالة عدد من الاخوان الى محكمة عسكرية؟

- هذا قرار مفرط في العداء وموغل في الخروج عن الدستورية والقانونية ومبادئ الديموقراطية، ويكفي ان الحكومة حينما طلبت من مجلس الشعب الموافقة على إعلان حالة الطوارئ اكدت أن قانون الطوارئ لن يطبق إلا على الارهاب فقط لا غير، وتعهدت بذلك.

والشيء المؤكد انه لا توجد قضية ارهاب، خصوصاً ان المجموعة التي احيلت للمحكمة العسكرية مقبوض عليها من كانون الثاني (يناير) الماضي. وطوال ثمانية اشهر اجرت النيابة معها التحقيقات ولم توجه اليهم تهم ارهاب او شيء مثله، كما لم يقع من الاخوان المسلمين ما يمكن ان يصور بانه إخلال بالامن العام او جريمة، وكل ما هو مسند إليهم انهم اخوان مسلمون، وهذا أمر متعلق بفكر ومبدأ، وليس عملا إجراميا. وبالتالي فإن قرار الاحالة الى المحاكم العسكرية مخالف للتعهدات الحكومية.

● ما هو موقف الجماعة والاجراءات التي ستقوم بها بعد صدور قرارات المحاكمة؟

- نقول حسبنا الله ونعم الوكيل، وبخلاف هذا ليس امامنا سوى اتخاذ الاجراءات القانونية وتكليف المحامين بالدفاع عن المتهمين.

● أكدت في تصريحاتك أن الجماعة لها وضع قانوني وشرعي، وأن هناك إجراءات يمكن أن تتخذ لإعلان ذلك؟

- لقد اعددت مع الاستاذ القانوني سليم العوا ابحاثا حول هذا نشرنا بعضها في كتاب. وبشكل عام يمكن ان اقول إن قرار حل الجماعة الصادر في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ لم يصدر بحل جماعة الاخوان، وانما اعتبر الجماعة حزبا من بين الاحزاب السياسية التي يسري عليها القرار، وقرار حل الاحزاب الغي، ثم صدرت قرارات وقوانين تؤكد إلغاء هذا القرار، منها قانون تشكيل الاحزاب، ثم تعديل المادة الخامسة من الدستور التي تنص على ان الحياة السياسية تقوم على اساس التعددية الحزبية.

هناك قرار حل صدر في شأن جماعة، لكنه لم يمنع الفكرة وإن كان منع التنظيم، وبعد خمسين عاما نحن كيان آخر مختلف تماما عن ذلك الذي صدر في شأنه القرار في ظل اوضاع قانونية جديدة تنص على إقرار الحريات السياسية.

● يفهم من هذه الاجابة انكم تقرون شرعية اوضاعكم الحالية، حتى من دون الاتجاه الى البحث عن تصريح بإنشاء حزب؟

- لا يمكن في وجود نظام الانتخاب الفردي ان يخضع تشكيل الاحزاب لتصريح، فاذا ترشح احد فهو يحتاج الى مندوب عنه في لجان التصويت، اي حوالي ٢٠٠ مندوب اصلي واحتياطي في نحو ١٥٠ لجنة انتخابية، وقانون الاحزاب يشترط وجود ٥٠ فردا لاعلان حزب جديد، الا يمكن اعتبار كل فرد في مندوبية حزبا قائما، وهل يحتاج هذا الى تصريح، ام ان على الفرد ان يعمل من دون اعوان.

● ولكن الاحزاب تسعى الى الحكم؟

- الانتخابات ليست سعيا منا نحو الحكم، ولكنها فقط فرصة لتطبيع الدعوة والعقيدة.

● اعلنتم أن ما يحدث ضد الجماعة الآن هو بسبب الانتخابات، وهناك من يرى ان هذه التحركات الرسمية ضد الاخوان تفوق ذلك، ما رأيكم؟

- نحن نرى انها ضربة بسبب الانتخابات، وبخلاف هذا ليس لنا علم باي سبب آخر.

● هل تجوز المقارنة بين المحاكمة العسكرية الجديدة ومحاكمات ١٩٦٥؟

- حتى الآن لم تتضح صورة المحاكمة، وليس هناك حتى هذه اللحظة مجال للمقارنة سوى ان تلك كانت محاكمات عسكرية، وهذه محاكمة من النوع نفسه.

● هل تتوقع احكاما قاسية؟

- اتمنى واتوقع ان ينتهي الامر بحل سياسي.



● هل ما زلتم تؤكدون المشاركة في الانتخابات المقبلة؟

– اكرر مرة اخرى، الانتخابات المقبلة ضرورية، كل مرشح ياخذ القرار الذي يراه مناسبا.

● هل هناك تنسيق من نوع ما مع احزاب المعارضة للتضامن معكم؟

– الامر يرجع اليهم، باعتبار ان هذا الاجراءات قد تهدد الاحزاب الاخرى، وقد تطبق عليها، لانها تقوم بدعاية لمبادئها، وكما بدا من جريدتي «الوفد» و«الاحرار» هناك مواقف تضامنية واضحة.

● تحدثت معلومات عن تنسيق انتخابي بين الاخوان وحزب الوفد؟

– لم يحدث هذا، والاخبار التي نشرت عن هذا التنسيق مختلقة من اساسها، لقد قالوا إنني اجتمعت مع البعض في الاسكندرية في هذا الصدد، وانا لم اسافر الى تلك المدينة منذ عام.

● هل هناك نية لتجميد النشاط الاخواني في الايام المقبلة؟

– نحن نطالب بأن نعمل في إطار الحريات السياسية التي ينص عليها الدستور والقانون ■



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

مرشحـون لكل العصور

الوطنى والمحـافظون في منافسـة لدفع الموالين

الوفـد يحـاول اصطيـاد المسـتقلين

الجماهير فى انتظار مرشحى «الناصرى»

بدأت الاسـتـعـدادت لخـوض الانتخابات التشريعية التي تدور رحى معركتها فى نوفمبر القادم، وقد صاحب ذلك إنشقاقات فى صفوف الحزب الوطنى بعد استبعاد بعض الاسماء في المحافظات، بالاضافة الى ميل المحافظين الى دعم مرشحى الوطني الموالين لهم، واستبعاد الأعضاء المشاغبين .

ويبدو الخلاف بين ترشيحات المحافظين والحزب فى محافظة الغربية، حيث يحاول المستشار ماهر الجندى استبعاد الدكتور مصطفى الهرميل عضو المجلس الحالى عن دائرة «برما ومحلة مرحوم» الذى أضرب عن الطعام منذ شهور بسبب ممارسات المحافظ ضده، أيضاً يحاول المحافظ دعم فتحى حبيب مرشح العمال والعضو السابق عن «الوطنى» والذى ينوى ترشيح نفسه مستقلاً عن دائرة بسيون غربية فى مواجهة مرشحى الحزب عن العمال الذين لم يتم التاكيد على احدهم، ومنهم عماد المراسى وسيد زغادة.

ومن الصحفيين قرر محمد زايد نائب رئيس تحرير الأهرام ترشيح نفسه فى السنطة، كما قرر محمود الشاذلى الصحفى بالوفد ترشيح نفسه مستقلاً، بعد أن رفض حزب الوفد استغلال شعبيته فى الدائرة، وفى نفس الوقت يحاول مرشح الفئات عن حزب الوفد أبو زيد المراسى التنسيق مع الشاذلى مرشح العمال القوى الذى استقل عن حزب الوفد وأصبح مرشحاً للقوى الوطنية والصحفيين فى الدائرة، وتأكيداً لذلك قرر دعوة مجلس نقابة الصحفيين الى دائرته لتأكيد دعم الصحفيين لزميلهم فى الانتخابات فضلاً عن تأييد صحفيى الوفد لمحمود الشاذلى.

من جهة أخرى قرر الحزب الوطنى ترشيح صادق حتاتة «فئات» فى دائرة بسيون، بجوار «جمعة جمعة» مرشح الفئات المستقل الذى يؤكد انه سوف يحقق مفاجآت فى الانتخابات القادمة.

من جهة أخرى فاحت رائحة الخلاف بين محافظ الغربية وفاروق خلف عضو مجلس الشعب فئات عن الوطنى، يحاول المحافظ إزاحته لصالح أحد أنصاره.

وفى دائرة قطور اشتعلت المعركة بين عضو مجلس الشعب البارز والقوى فكرى الجزار الذى يحظى بشعبية كبيرة فى مقابل الدكتور القصبى زلط عميد كلية اصول الدين فى طنطا الذى أشيع انه حصل على وعود مؤكدة من القيادات التنفيذية لإنجاحه ضد «الجزار» فى حال قبول ترشيح نفسه فى قطور، والمعروف أن زلط خسر الانتخابات الماضية أمام فكرى الجزار.

وفى طنطا يغازل حزب الوفد الدكتور ابراهيم عواره عضو المجلس المستقل فى محاولة لضمه ممثلاً للوفد، فى حين يستمر عواره فى اعتزام خوض المعركة مستقلاً خاصة وأنه نجح اكثر من دورة وهو مستقل.

انشاقاقات

فى سوهاج تسربت انباء حول قائمة الحزب الوطنى فى الانتخابات المقبلة مما أحدث انقساما فى صفوف الحزب وحاول البعض تكثيف الاتصال ببعض القيادات السياسية حول تشكيل القائمة الامر الذى ادى لقيام الدكتور احمد عبد العال الدردير برحلة الى الساحل الشمالى بعد عناء وضع القائمة وإيثار البعد عن الفترة الحرجة خوفاً من اتساع الانقسام فى صفوف الحزب.

وطبقاً للمعلومات المتسربة من قائمة الحزب الوطنى ظهرت وجوه جديدة فى الانتخابات منها نواب سابقون أو مرشحون جدد ومن بينهم احمد ابو حجى الراسمالى المعروف، وجمال ابو الدهب، واسعد الشريف، واحمد سعد الدين ابو رحاب، وقدرى عبد الحليم.

ومن بين الذين لم تتضمنهم قائمة الوطنى محمد ابراهيم مازن، وفهمى منصور، ومحمد ابو تيتى وعاطف الشيبانى، ومحمد أحمد، وأحمد عبد العظيم، وقد ثار بعض النواب عندما عرفوا باستبعادهم واتجهوا الى القاهرة بحثاً عن فرصة أخيرة لدى مسئولى الحزب لامكان إضافة اسمائهم على القائمة رغماً عن المعارضين لهم فى الحزب بسوهاج حيث لوم البعض منهم بخوض الانتخابات كمستقلين فى مواجهة مرشحى الحزب الوطنى إذا لم تضمهم القائمة أما (الأخوان المسلمين) بالرغم من عدم اعلان أسماء مرشحيهم فى سوهاج الا ان النية حسب المعلومات الأخوانية أن هناك عدداً من المرشحين الجاهزين لخوض المعركة فى سوهاج على راسهم مصطفى درويش فى دائرة بندر سوهاج ضد احمد حمادى وكيل مجلس الشعب، وكيمبال الأزهرى وعثمان ابراهيم عضو مجلس الشورى الذى خرج بحكم المحكمة فى اوائل هذا العام.

لكن حزب الوفد فى المحافظة ليس له وجود يذكر على الساحة السياسية وقد سعى لاستقطاب عدد من المرشحين المستقلين لخوض الانتخابات. تحت لواء حزب الوفد حيث حسمت دائرة جرجا بشكل رئيسى فتم ترشيح منير فخرى أبو النور لخوض الانتخابات فى هذه الدائرة علاوة على أن الوفد يسعى لضم عمر ابو ستيت فى دائرة البلينا لترشيحه أمام ابن عمه حازم ابو ستيت مرشح الحزب الوطنى فى نفس.

و تزداد سخونة المعركة اشتعالاً فى سوهاج بعد اعلان عدد كبير من المستقلين الترشيح فى مقدمتهم الأمين ابو كريشة نقيب المحامين السابق فى سوهاج بدائرة الدويرات ضد ابن عمه فاروق ابو كريشه العضو الحالى



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٥

تقرير:
فتحى أبو الحمد
هشام لطفى
كرم خميس

مرشح الحزب الوطنى ويتنازع معهم على مقعد الفئات شقيق الثانى وهو على ابو كريشة ومن المفاجآت ظهور ايهاب مقلد وكيل مجلس الشعب السابق فى المنافسة كمرشح مستقل بعد أن رفض الحزب الوطنى ضمه على قائمة الحزب فى بندر سوهاج، ومازالت الجماهير تنتظر اعلان أسماء مرشحى الحزب الناصرى حيث تعتبرهم البديل الحقيقى للوضع المتردى فى المحافظة خاصة بعد السخط الشعبى على نواب الحزب الوطنى الحاليين وخاصة احمد حمادى وكيل مجلس الشعب بعد حصول قنا على مقر جامعة جنوب الوادى بدلاً من سوهاج التى تعتبر مؤهلة أكثر من حيث عدد الكليات وذلك سيكون له اثر كبير فى نتيجة الانتخابات المقبلة.

وفى الدقهلية وقعت فى المنصورة الاشتباكات بين انصار المرشحين للانتخابات بميت غمر دخل على اثرها عدد منهم الى المستشفى للعلاج على اثر. اشتباك بين انصار المرشح عبد الرحمن بركة (حزب وطنى) والمرشح مرتضى منصور (مستقل) وعضو مجلس إدارة نادى الزمالك، وأصيب ستة أشخاص نقلوا الى مستشفى ميت غمر العام، ومازال التحقيق جارياً فى شرطة ميت غمر عن الواقعة.

وفى المنصورة اشتد الصراع الانتخابى، حيث يتنافس ٢٥ مرشحاً على مقعدين فقط، وجميعهم من الحزب الوطنى، فى نفس الوقت الذى لم يعلن فيها الحزب او احزاب المعارضة القوائم النهائية للمرشحين للانتخابات المقبلة وفى مركز المنصورة حشدت الأجهزة التنفيذية طاقتها لتأييد د. محمود شريف وزير الإدارة المحلية.

وفى دكرنس الصراع الخفى بين اعضاء الحزب الوطنى ومايشاع من اقاويل كثيرة على مرشح الحزب الوطنى توفيق عبده اسماعيل حيث بدأ الصراع بين اقطاب الحزب الوطنى وتوفيق عبده اسماعيل الذى رفض دخول الانتخابات فى احدى دوائر القاهرة بناء على طلب من قيادات الحزب الوطنى وذلك لافساح المجال لاحمد مجاهد المنافس التقليدى لابراهيم شكرى فى حزب العمل ليكون بداية صراع جديد فى حزب العمل

اما مراكز السنبلاوين وبلقاس وشربين لم تظهر الرؤية بشكل واضح حتى الان والسبب ان معظم الاحزاب السياسية لم تظهر اسماء مرشحيهم حتى الان.

ويبدو ان النية متجهة فى الحزب الوطنى أنه سوف يقود هذه الانتخابات تحت رعاية الجهات التنفيذية

اما دائرة بنى عبيد فيبدو ان الصراع بدأ بالفعل ساخنا بين اكثر من ٤٠ مرشحا فى الفئات والعمال من بينهم اعضاء وقيادات ناصرية تاريخية مثل محمد عقل والذى بدأ حملته الانتخابية مبكرا حيث لقى قبولا واضحا فى الدوائر والتف حوله ١٠ إلاف مواطن وظهر هذا من خلال المؤتمرات الاولية التى بدأت بالفعل.



المصدر : الوطن الجزى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

الهيئة العليا للحزب توافق على ترشيح محمد توفيق عبدالوهاب لانتخابات مجلس الشعب



محمد توفيق عبدالوهاب

وافقت الهيئة العليا لحزب العدالة الاجتماعية على ترشيح الاستاذ محمد توفيق عبد الوهاب المحامى لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن دائرة وادى النطرون بمحافظة البحيرة نظراً لما يتمتع به من شعبية بين اهالى الدائرة ومايقدمه لهم من خدمات وما يستطيع ان ينجزه فى حالة فوزه بمقعد مجلس الشعب.

صرح بذلك الدكتور اسماعيل عمرو اسماعيل سكرتير عام الحزب



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

الجمال في دائره كمال خالد

في الوقت الذى اعلن فيه النائب كمال خالد فى بيان الى ابناء دائرته عدم رغبته في ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمه بدائره دمياط ... اصبح الدكتور حسين الجمال رئيس مجلس اداره الصندوق الاجتماعى للتنميه من اقوى المرشحين فى الدائره الدكتور الجمال يحظى بسمعة طيبة وبتاييد ابناء الدائره نظرا لخدماته الكثيره لابنائها .. ومساهماته البناءة بمعالجة قضايا البطالة من خلال الصندوق الاجتماعى.



د. حسين الجمال



المصدر : الـوفـد

 التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

وزير الداخلية يصدر تعليمات بمنع سرادقات الانتخابات

كتب ـ محمد عبدالفتاح:

أصدر امس اللواء حسن الألفى وزير الداخلية تعليمات مشددة إلى مديرى الأمن بعدم اقامة سرادقات للمرشحين فى انتخابات مجلس الشعب القادمة. أشار مصدر أمنى إلى رفض الوزير ضغوط بعض المرشحين باستثنائهم من قرار منع إقامة السرادقات الانتخابية. أصدر امس اللواء منصور العيسوى مدير أمن القاهرة تعليمات مشددة إلى جميع ضباط الأمن برفض جميع وساطات اعضاء مجلسى الشعب والشورى لإخراج متهمين فى قضايا أو قضاء بعض أمورهم. وقرر مدير الأمن منع جميع المسيرات الشعبية فى الشوارع.



المصدر : الأخبار

 التاريخ : ٢٠ / سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٥/٩/١٢

«صدقى» يرفض صرف منحة المدارس للعاملين بالدولة

منح «سرية» من الوزراء المرشحين.. وبدء الإعلان عن الرشاوى الانتخابية

كتب ـ محمد عبدالعليم:

يعقد اليوم مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة الدكتور عاطف صدقى وسط حالة من الخلافات الحادة بين أعضاء المجلس. رفض «صدقى» والدكتور محمد الرزاز وزير المالية، مطالب الوزراء بمنح العاملين بأجهزة الدولة منحة دخول المدارس.

أكد «صدقى» قصر صرف المنحة على العاملين بالوزارات المقرر ترشيح وزرائها لخوض انتخابات مجلس الشعب. رفض باقى الوزراء اقتراح «صدقى» وطالبوا بالمساواة بين الوزارات فى صرف المنحة. وبدأ الوزراء المرشحون للانتخابات فى الإعلان عن الرشاوى الانتخابية. أعلن أمس الدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف، صرف ١٥ يوما للعاملين بالأوقاف، وتم تخصيص ٥ ملايين جنيه لهذا الغرض. أشار «محجوب» إلى ضرورة الصرف فى سرية تامة لعدم إثارة بقية الوزارات! كما قرر المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء، صرف منحة للعاملين بقطاعات الكهرباء.

ومن المنتظر قيام رؤساء شركات قطاع الأعمال المرشحين فى الانتخابات بصرف المنحة. يناقش مجلس الوزراء اليوم استعدادات بدء العام الدراسى الجديد، وتعيين قيادات شركات قطاع الأعمال. كما يناقش المجلس تقريرا حول اتصالات مصر لمحاكمة قتلة الأسرى المصريين فى إسرائيل خلال حربى ٥٦ و١٩٦٧.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

الحكومة متيقنة من الفوز بالانتخابات من خلال شبكة معقدة من المصالح

رويتر تصف امكانية حدوث تغيير عبر الانتخابات القادمة بانه ضرب من الخيال

بثت وكالة رويتر امس تقريرا خطيرا عن الانتخابات القادمة فى مصر اكدت الوكالة ان الحكومة واحزاب المعارضة تشكو من سلبية الناخبين الذين يدركون ان نتائج الانتخابات معروفة سلفا وان تخيل امكانية حدوث تغيير حقيقى فى النظام الحالى عبر صناديق الانتخابات يعتبر ضربا من الخيال.

ونقلت الوكالة عن الدكتور اسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وسياسيين اخرين قولهم ان كل المشاركين فى العملية الانتخابية من احزاب المعارضة يدركون قواعد اللعبة واقصى ما يتمنون الحصول عليه من مقاعد لن يتعدى الثلث حيث ستصر الحكومة على الاحتفاظ بنسبة الثلثين اللازمة لتمرير كل التشريعات وتجديد انتخاب رئيس الجمهورية.

وزاد الدكتور الغزالى قوله لرويتر ان الحكومة متيقنة من قدرتها على الفوز بالانتخابات وذلك من خلال شبكة معقدة من المصالح وبيروقراطية ضخمة قادرة على مساندة مرشحى الحزب الحاكم وقال محلل سياسى قريب من الحكومة طلب عدم نشر اسمه اننى لا اتصور ان يكون للانتخابات القادمة تاثير مهم فالحقيقة ان مصر يحكمها العسكر والبيروقراطية اما الباقى فهو ديكور!!

واشارت الوكالة الى الوعود الانتخابية التى تحفل بها الصحف القومية فقالت ان هذه الصحف المملوكة للحكومة حفلت كعادتها بتصريحات لمسئولين ووعودهم الانتخابية خاصة تلك الموجهة لمحدودى الدخل فى الوقت نفسه تكثف احزاب المعارضة الرئيسية اتصالاتها لضمان عدم التنافس فى نفس الدوائر الانتخابية وكذلك الاتفاق على برنامج موحد يتم تقديمه للناخبين فى مواجهة برنامج الحكومة.

وتؤكد رويتر ان الاحزاب المعارضة مازالت مختلفة حول قضيتى تطبيق الشريعة الاسلامية والتمسك بملكية الدولة فى مواجهة انصار الاقتصاد الحر.

كما اوضحت الوكالة ان نظام الانتخاب الفردى كان احد الاسباب الرئيسية التى دفعت الحكومة الى شن حملة اعتقالات واسعة ضد قيادات جماعة الاخوان المسلمين ونقلت عن مصادر امنية قولها ان السلطات تخشى من تكرار السيناريو الجزائرى.

وصرح مصدر امنى مسئول للوكالة بان الحكومة تدرك جيدا ان الوضع فى مصر مختلف عن الجزائر من ناحية السيطرة على الاوضاع الامنية ولكننا لسنا على استعداد للاقدام على اية مخاطرات.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

اللجنة العليا لحزب العمل:

محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية محاولة خطيرة لإفساد العملية الإنتخابية

استعرضت اللجنة العليا فى اجتماعها الموقف السياسى الداخلى والإقليمى والعالمى، وقد اسفت اشد الأسف لما قامت به السلطات من إحالة خصومها السياسيين إلى محاكم عسكرية، وهى تستنكر بشدة هذا القرار وتدينه وتطالب بإلغائه فورا، وبعدم اللجوء إلى محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية وإلى حرمان المواطنين من المثول امام قاضيهم الطبيعى، وترى أن محاكمة قيادات الإخوان المسلمين امام محاكم عسكرية تعد محاولة خطيرة لإفساد العملية الانتخابية من اساسها. وتطالب اللجنة العليا بالنأى بالقوات المسلحة عن التنافس الحزبى حيث إن القوات المسلحة هى لجميع المواطنين بغض النظر عن مواقعهم السياسية والحزبية. كذلك فقد لحظت اللجنة تزايد القوانين المقيدة للحريات وبخاصة القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥، والقانون رقم ١٠٠ لعام ٩٤ والخاص بالنقابات المهنية بالإضافة إلى استمرار العمل بقوانين الطوارىء، والممارسات التى عطلت الحياة النقابية فى بعض النقابات وبخاصة نقابة المهندسين، وترى اللجنة العليا ان هذه القوانين والممارسات تشكل خطرا على حرية المواطن وعلى العمل الصحفى والنقابى بصفة خاصة وتطالب بإلغائها فورا. وقد استمعت اللجنة إلى تقارير عما جرى من ممارسات اثناء انتخابات مجلس الشورى التى جرت مؤخرا، وهى تدين ما تأكدت منه من تزوير فى النتائج، ومخالفة لأحكام قضائية، بل وعدم تنفيذ التعديلات التى أدخلت بقرارات جمهورية لها قوة القانون بتوقيع رئيس لجنة الانتخاب أمام أسماء الناخبين الذين يؤدون الواجب الانتخابى وهو ما يمثل ضمانة اقل بكثير مما تطالب به القوى السياسية فى مصر لضمان صحة الانتخابات.

وبالنظر إلى ان عام ١٩٩٥ هو عام انتخابات عموما وانه يشتمل على انتخابات لمجلس الشعب فإن اللجنة العليا تستنكر تجاهل مجلس الشعب مشروع القانون المقدم من احزاب المعارضة لتنظيم ممارسة الحقوق الانتخابية، وتطالب بمنح فرص متكافئة فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لجميع الأحزاب لعرض برامجها ودعايتها الانتخابية، وتستنكر احتكار الحزب الوطنى الديمقراطى هذه الوسائل على عكس ما سبق الاتفاق عليه فى مؤتمر الحوار الوطنى. كذلك فإنها تطالب بتنفيذ ما جاء بخطاب رؤساء أحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى رئيس الجمهورية.

وترى اللجنة فى مواجهة الممارسات غير القانونية وغير الدستورية للسلطات فى مصر ان توافق على تحقيق اكبر تنسيق ممكن مع باقى احزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى، وهى تدعو هذه الأحزاب إلى التنسيق فيما بينها فى مواجهة ممارسات السلطة، وتكلف قيادة الحزب بالعمل على تحقيق ذلك.

وقد استعرضت اللجنة فى هذا الإطار الجهود التى بذلت للوصول إلى صياغة وثيقة الوفاق الوطنى التى تمثل حدا أدنى من المبادىء والقواعد التى يمكن ان تتفق عليها هذه الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها. وتؤيد اللجنة هذه الجهود وتدعو إلى استمرارها مع تأكيد انه من الطبيعى أن يكون لكل طرف الحق فى إضافة ما يراه إلى برامجه.

وفى استعراضها للموقف الإقليمى والدولى تستنكر اللجنة استمرار الحصار على الشعوب العربية وبخاصة فى العراق وليبيا، وتطالب بإنهائه فورا وبدون شروط، كما تدين الجهود التى تبذلها قوى خارجية ومحلية للوقيعة والدس بين مصر والسودان على المستويين الشعبى والرسمى، وتطالب ببذل أقصى الجهود من اجل إعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى مجراها الطبيعى، كما تطالب جميع الأطراف المعنية بالتوقف فورا عن كل ما يزيد العلاقات بينهما سوءا.

وتلحظ اللجنة ما سبق أن أشارت إليه من ممارسات إسرائيلية للعدوان على حقوق الشعب العربى فى فلسطين وفى لبنان واستمرار الاحتلال الإسرائيلى لأغلب

البقية ص٨



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة العليا لحزب العمل

الأراضى الفلسطينية ومماطلتها حتى فى تنفيذ ما سبق أن لوحت به للفلسطينيين، وتستنكر بصفة خاصة المحاولات الإسرائيلية لمصادرة الأراضى العربية فى القدس ومماطلتها فى الجلاء عن مدينة خليل الرحمن، كما تدين اللجنة استعمال الولايات المتحدة حق الاعتراض على قرار مجلس الأمن الذى يستنكر قرار مصادرة الأراضى الفلسطينية.

وترى اللجنة أنه لا طائل من استمرار التعامل مع العدو الصهيونى، وتطالب بوقف التعامل معه، وتؤيد كل الجهود من أجل مقاومة الاستسلام والتطبيع. وفى هذا الصدد تحيى اللجنة المقاومة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال الإسرائيلى وسلطاته وعملائه، كذلك تحيى الموقف السورى واللبنانى المتمسك بالحقوق العربية وضرورة الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة، بينما تحذر اللجنة من الاقتتال بين العناصر العربية.

وقد تابعت اللجنة اعتراف ٤ أفراد إسرائيليين بقتل أسرى من المصريين خلال حربى ٥٦ و١٩٦٧، وتؤكد اللجنة إدانتها هذه التصرفات الإسرائيلية المنافية للقانون الدولى والتى تشكل جزءا من الممارسات الإجرامية الإسرائيلية عموما، والتى تنتهك القوانين الدولية، والتى مازالت تمارسها حتى الآن. وتطالب اللجنة الحكومة باتخاذ كل الإجراءات القانونية لمحاسبة المسئولين عن هذه الأعمال، وحفظ حقوق المصريين. وتلحظ اللجنة العليا تكثيف الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى وحوله، وإجراء مناورات مشتركة مع قوات أجنبية دخيلة ومتعاونة مع إسرائيل، وتطالب اللجنة بالعمل فورا على إنهاء الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة بجميع صوره المباشرة وغير المباشرة والامتناع عن التعاون معه، وتؤكد فى نفس الوقت حق الشعوب العربية فى تقرير مصيرها واختيار حكامها، وترفض أى تدخل فى الشئون الداخلية للدول وتطالب بإيقافه فورا.

كذلك فإن اللجنة تستنكر اجتياح القوات التركية للحدود العراقية أكثر من مرة بحجة مطاردة أفراد من حزب العمال الكردستانى ، وتؤكد التمسك بوحدة الأراضى العراقية، وأن الحل الصحيح لمشكلة شمال العراق فى عودة السلطة المركزية العراقية إلى هناك والتوقف عن التدخل الأجنبى، حيث لا تقوم القوات الأجنبية بحماية المواطنين الأكراد من الهجوم التركى.

من جانب آخر فإن اللجنة العليا تشجع أى عمل من شأنه تحقيق تضامن عربى، وتطالب الدول العربية بالعمل على استعادة العمل العربى المشترك والشروع فى تحقيق السوق العربية المشتركة دون انتظار لحل الخلافات العربية أو تحقيق المصالحة.

وتلحظ اللجنة العليا أن الجهود التى بذلت لإخضاع البرنامج النووى الإسرائيلى للرقابة الدولية قد فشلت، فى حين تستمر إسرائيل فى بناء قوة عسكرية تقليدية ونووية وإطلاق أقمار صناعية تهدد أمن دول المنطقة والسلام العالمى ولا يقابلها عمل جاد مضاد، وتطالب اللجنة السلطات المصرية بالعمل على تحقيق الأمن القومى فى مواجهة التهديد النووى الإسرائيلى وعدم التعويل أى جهود أو وعود لتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. تحيى اللجنة جهاد الشعب المسلم فى البوسنة من أجل الدفاع عن نفسه ضد العدوان الوحشى ومن أجل الحفاظ على وحدة أراضى البوسنة، وتستنكر فى نفس الوقت تخاذل القوى الدولية والأمم المتحدة عن نصرة الحق فى مواجهة الظلم الذى يحيق بهم، وتؤكد أن غارات حلف الأطلنطى على مواقع الصرب لم تحقق أهدافها حتى الآن.. وأن حصول مسلمى البوسنة على حقوقهم غير منقوصة هو المعيار الذى نقيس به موقف الغرب، كذلك فإن اللجنة تحيى جهاد شعب جمهورية الشيشان فى مواجهة العدوان الروسى، وتستنكر اللجنة العدوان الوحشى الروسى وصمت القوى الدولية إزاءه والتغاضى عنه. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تستنكر اللجنة استئناف فرنسا والصين تجاربهم النووية، وتطالب بالتوقف فورا عن إجراء أى تجارب لحين التوصل إلى اتفاق نهائى حولها. وتثق اللجنة ثقة كبيرة وكاملة بوعى الشعب وقدرته على معرفة مصلحته ومن يقف إلى جانب حقوقه فى إبداء رأيه، وكل هذا يجعلنا نصر على أن الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية فى ممارسة هذا الحق فى وقت تتجه فيه البلاد إلى انتخابات عامة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

اتحاد العمال يدعم مرشحيه فى الانتخابات

أعلن اتحاد العمال دعمه مرشحيه لانتخابات مجلس الشعب القادمة من القيادات النقابية العمالية، وصرحت مصادر الاتحاد بان الدعم سيمتد إلى كل المرشحين سواء اكانوا ينتمون إلى الحزب الوطنى ام الاحزاب الاخري.

ودعت النقابات العامة أعضاء اللجان النقابية التابعين لها إلى المشاركة فى المؤتمرات العمالية التى سيتم عقدها لدعم المرشحين.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

اللجنة العليا بحثت استعدادات الحزب للانتخابات واستعرضت الأوضاع المحلية والدولية

انتهى فى ساعة متأخرة من مساء الخميس الماضى الاجتماع الدورى للجنة العليا لحزب العمل ، وقد تناول الأستاذ إبراهيم شكرى فى تقريره السياسى أهم القضايا التى طرحت خلال الفترة الماضية، وطالب بالإشراف القضائى الكامل كشرط لحياد الانتخابات، وأشار إلى استئثار الحزب الحاكم بأجهزة الإعلام والمحافظين والأجهزة التنفيذية، كما طالب بالتنسيق بين جميع الأحزاب والقوى مشيرا إلى محاولات الحزب الوطنى غرس الفرقة بينها، بينما تناول د.حلمى مراد -نائب رئيس الحزب- التنسيق الذى يسعى إليه الحزب، ودعا إلى سرعة التنسيق حتى لا تضيع الفرصة، كما تحدث عن وثيقة الوفاق الوطنى، وطالب بالتضامن، حيث إن الخطر يستهدف الجميع.

وقد أكد عادل حسين -الأمين العام للحزب- فى تقريره أن حرية الانتخابات لن تمنح من نظام مستبد، وأشار إلى قيام الحزب بعمل مسح ودراسات كاملة للتخطيط العلمى للانتخابات، وأكد أن الأمن يتعامل مع الحزب كتعاملــه مع نظام غير شرعى، وأكد أن الهدف الأساسى هو بناء تنظيم قوى حتى يتمكن من تنفيذ ما يطرح من أفكار، وأشار اللواء طلعت مسلم فى تقرير المكتب السياسى إلى أن الحكومة شددت قبضتها على العمل العام بهدف تجميد الوضع القائم، وتأكيد سيطرتها من خلال إجراءات قمعية مختلفة، وحذر من إطلاق إسرائيل قمرها الثالث بالتعاون مع أمريكا وأنها أصبحت قاعدة للأسطول السادس الأمريكى.

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

إبراهيم شكرى:
الحزب الحاكم يستأثر بالإعلام والمحافظين والأجهزة التنفيذية وقانون الطوارىء

د.حلمى مراد:
التنسيق الذى نسعى إليه مع أحزاب المعارضة يقوم على ترك بعض الدوائر حتى لا يتم تشتيت الأصوات

عادل حسين:
حرية الانتخابات لن تمنح من نظام مستبد ونحن نرى أن مصر أغنى مما يطرح النظام

ظلت مثل إسرائيل مستمرة فى دعم قوتها العسكرية بالتعاون مع أمريكا وأصبحت قاعدة للأسطول السادس الأمريكى



وفى بداية كلمته رحب **شكرى** بالحضور من قيادات الحزب وأعضاء اللجنة العليا، ثم تناول رئيس الحزب كيفية تطوير المواقف السياسية للحزب مؤكدا أن هناك محاولات جرت لضمان نزاهة الانتخابات، آخرها خطاب موجه إلى الرئيس، وموقع من الاحزاب الرئيسية، بالإضافة إلى التيارين الإسلامى والماركسى، وكانت النتيجة فى الاتجاه المضاد، حيث جاءت نتيجة الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى مخيبة للآمال، وحذر شكرى من الاستهانة بأحكام القضاء مشيرا إلى الحكم الذى صدر ببطلان انتخابات الشورى بالإسكندرية، إلا أن الحكومة تجاهلت الحكم. وأكد شكرى أن تجاهل المسئولين مطالب أحزاب المعارضة يوجب أن تلتقى كل القوى الموجودة على الساحة مؤكدا أن التفرقة بين الاحزاب هى وسيلة من وسائل الحزب الحاكم ليظل متسيدا الموقف. وتناول شكرى موقف حزب العمل من القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالصحافة، واستعرض الدور الفعال والقوى للحزب فى دفع القوى المختلفة، وطالب باستمرار الدور الفعال للحزب حتى تفوت الفرصة على الحزب الوطنى الذى يمتلك المحافظين والأجهزة المحلية وأجهزة الإعلام وفوق ذلك قانون الطوارىء.

مصر والسودان

وبخصوص الأوضاع المصرية-السودانية، أشار شكرى إلى دور جريدة «الشعب» مؤكدا أنها وقفت بكل شجاعة لتوضيح الأمور، وتأكيد أهمية هذه العلاقة الخاصة، لأنها مسألة تبنى عليها حياة شعب وادى النيل.. كما أشار شكرى إلى ارتفاع أسعار الورق، بالإضافة إلى بعض الصعوبات المالية التى اضطر الحزب أمامها إلى رفع سعر الجريدة.

وثيقة الوفاق الوطنى

واستعرض رئيس الحزب فى كلمته الحوار الوطنى ووثيقة الوفاق بين الاحزاب والتيارات الاخرى، مشيرا إلى استمرار هذا النهج، ومشيرا أيضا إلى دورى د.حلمى مراد والمكتب السياسى، إضافة إلى ما تم من حوار وطنى، كما استعرض حادث الاعتداء على الرئيس مبارك مؤكدا نبذ الحزب العنف بجميع أشكاله، وهو ما ظهر بشكل عفوى من كل فئات الشعب.

الخطر يستهدفنا

وقد أوضح **د.حلمى مراد -نائب رئيس الحزب-** فى كلمته أن الخطر يستهدف للجميع، وطالب بالتضامن والتكاتف يدا واحدة مشيراً فى بداية كلمته إلى الاستفادة من وجود أعضاء اللجنة العليا فى الخروج بنتائج عملية، وأكد مراد أن المكتب السياسى فى كل حدث يجتمع ويناقش ثم يلخص رأيه لنشره فى الجريدة بعد أن يحدد موقفه.. وعن التنسيق بين الاحزاب، قال نائب رئيس الحزب: إن التنسيق الذى نسعى إليه مع أحزاب المعارضة يترك بعض الدوائر حتى لا يتم تشتيت الاصوات، وقال: علينا الا نتأخر حتى لا تضيع فرصة التنسيق، لأن التأخير يضر الحزب وسوف يفقده الخيارات، وطالب بسرعة البحث فى كيفية خوض الانتخابات.

وعن حوار الوفاق الوطنى بين مختلف الاحزاب والتيارات السياسية قال د.حلمى مراد: إنه بالنسبة إلى المساواة فهى تكون فى الحقوق الواردة فى القانون بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقال: إن هناك جلسة أخيرة فى ١٠ من اكتوبر المقبل لوضع النقاط على الحروف بما يتفق مع جميع الأطراف والقوى الوطنية والاحزاب لتوجيه جهدها إلى

جمال أمبابى

مجاهد العروسى

الحكومة بدلا من التناحر مع بعضها البعض، وناشد د.مراد جميع الأطراف السعى إلى إنجاح هذا الوفاق الوطنى، وأشار إلى دعوة الحكومة موضحاً أن التكتل ليس ضدها، وقال: نحن سجلنا عليهم أننا دعوناهم ولم يحسموا الأمر.

مواقف مؤثرة للحزب

* **عادل حسين الأمين العام للحزب** قال فى كلمته: إننا على مدى العام الماضى مرت بنا أحداث كثيرة منها عديد من المشاكل الدولية التى كانت تستدعى المناقشة الواسعة إلا أن مشكلاتنا الخاصة استغرقتنا مؤكدا أن مايطرحه هو جوهر ماجاء فى تقرير المكتب التنفيذى الذى يسعى إلى تحويل الحزب إلى عمل مؤثر فى الشارع السياسى وهذا جوهر وظيفته وهو يتطلب تقوية البناء الحزبى وتوسيع دائرة العضوية، وكل هذا يرتبط بتوثيق الصلات بين الحزب وأفراد الشعب حتى يكون قادراً على التعبئة وتنفيذ القرارات التى تصدر عنه.

وأضاف الأمين العام للحزب قائلا: من المؤكد أننا لم نحقق كل ماكنا نتمناه، وأرجع ذلك إلى الظروف العامة من نظام سياسى وقانونى مما يثبط من همم العاملين؛ لأن جهات الأمن تتعامل معنا كأننا تنظيمات غير مشروعة ولايسمح لنا بالعمل إلا فى مقار الحزب الضيقة، إضافة إلى سبب آخر يكمن فى المشاكل، مما جعل الناس تشعر بأن الحياة السياسية ليس لها مستقبل مع الإجراءات المتتالية والطوارىء.. وأشار عادل حسين إلى أن حزب العمل يعتبر من أكثر الاحزاب قبولاً بين الناس وهو أيضا الحزب الذى تتزايد عضويته باستمرار ويرجع هذا إلى التأييد الواسع الذى يتمتع به.

واستطرد قائلا: إن على رأس حزبنا قيادتين مثل شكرى ومراد تضفيان على الحزب مهابة وتقديرا وتفتحان أيضا سبلاً كثيرة

للانتشار.. واستعرض الامين العام مناتم تحقيقه من توسع فى المحافظات وأيضا القيادات القادرة على القيادة على المستوى العام، وأشار إلى قطاعات العمال والمرأة والشباب وإلى قدرة الحزب على الحشد الجماهيرى بشكل أفضل، وذكر بعض المواقف منها: المؤتمر الجماهيرى الذى عقد تضامنا معه فى سجنه والذى يعتبر من أنجح المؤتمرات على مستوى كل الاحزاب، وكذلك مؤتمر العمال الذي شارك فيه أكبر عدد من ممثلى النقابات العمالية من مختلف القطاعات، وايضا دور الحزب فى المؤتمر الذى عقد بالوفد احتجاجا على القانون ٩٣ الخاص بالصحافة.. وأشار الامين العام أيضا إلى قدرة الحزب على تنظيم مؤتمرات فى الأزهر ومناصرة البوسنة والشيشان.

حصار العرب

* **اللواء طلعت مسلم** اكد فى تقريره أن الولايات المتحدة تحاول تاكيد هيمنتها على النظام العالمى الجديد أما بالنسبة إلى الوطن العربي فاستمرار الحصار علي ليبيا والعراق والحصار الذى يتم نسجه حول السودان، وكذلك المحاولة لفرض حشد عسكرى جديد ضد العراق فى محاولة لإحداث تغييرات داخلية ادت لاول مرة إلى تقارب بين العراق وإيران منذ ١٩٧٩، واضاف مسلم: إن الموقف المصرى -ولاسباب تكتيكية- ضد التدخل فى شئون العراق الداخلية إلا أنه فى الوقت نفسه ازدادت المناورات المشتركة بين الدول العربية ودول اجنبية، منها اشتراك مصر مع بريطانيا وأمريكا، كذلك مناورات مصرية سعودية وتمنى أن تكون خطوة على طريق التقارب العربى الصحيح.

عسكرية إسرائيل

واضاف اللواء مسلم: إن إسرائيل ماضية فى تقوية قوتها العسكرية بالتعاون مع أمريكا وأطلقت قمرها الصناعى الثالث وأصبحت حيفا قاعدة عسكرية للاسطول السادس الامريكي، كذلك لم تنجح المحاولات المصرية فى محاصرة إسرائيل بشأن معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية خلال العام الماضى.

من ناحية أخرى شددت الحكومة قبضتها على العمل العام من خلال تعيين العمد والعمداء وتزوير انتخابات مجلس الشورى ومد الخدمة لبعض القيادات، وكلها عمليات تهدف إلى تجميد الوضع القائم وتأكيد سيطرة الحكومة على النظام السياسى وصاحبت هذا إجراءات قمعية مختلفة منها: حبس عادل حسين، وأخيراً تحويل قيادات الإخوان إلى محاكمات عسكرية.

إعالة المعتقلين

* وحول ما أثير عن تقصير الحزب فى موقفه مع المعتقلين من ابنائه.. **د.عبد الحميد بركات أمين عام التنظيم والأمين العام المساعد للحزب** تحدث قائلا: إن الحزب لم يقتصر على نشر أسماء المعتقلين وأحوالهم بالمعتقلات بل تابع بالتفصيل كل أمورهم وإعالتهم فى السجن إعالة كاملة، بل إن الحزب تبنى قضايا المعتقلين السياسيين بشكل عام، وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض من أمانة المرأة، وعقد عدة اجتماعات مع اهالى المعتقلين آخرها الاسبوع الماضى مع لجنة الحريات بنقابة المحامين.

فصل غير الملتزمين

* حول ما أثاره **محمد فريد حسانين** من اقتراح حول تقييم المرشحين والانتهاء منهم وفصل من لايلتزم، رد عبد الحميد قائلا: إننا منذ مايزيد على شهرين طلبنا من كل مرشح أن يتقدم بطلب ترشيح وأجرينا تقييما ونزلنا المحافظات وتلقينا تقارير منها ونحن فى المراحل النهائية ونؤيد الاقتراح بأن نفصل من لايلتزم بقرار الحزب ومرشحه.

الصراع العربى الإسرائيلى

* بينما طالب **د.مجدى قرقر -الأمين العام المساعد-** بإصدار بيان من الحزب حول الصراع العربى الإسرائيلى وقضية القدس التى تصر إسرائيل على أنها عاصمة أبدية لها كما أنه لابد أن يصدر بيان إلى الجماهير حول رؤية الحزب من قضية الوفاق الوطنى، وكذلك تحويل المدنيين إلى محاكم عسكرية. وطالب د. قرقر بإعطاء تفويض من اللجنة العليا للمكتب السياسى بإصدار البيان.. وأشار إلى ضرورة التركيز فى الإعلان عن مرشحينا بشكل لايعطى للمرشح الخصم فرصة للاستفادة مع الإصرار على المطالبة بتوسيع الضمانات الائتمانية والتمسك بها.

* أما محفوظ عزام -عضو المكتب السياسى- فقد أكد أهمية اتخاذ قرار دخول الحزب الانتخابات بغض النظر عن موقف أى حزب قد تكون له حساباته، مؤكداً ثقة الناس بالحزب وقياداته.

حزب جماهيرى

وفى كلمته أشار **ناجى الشهابى -الأمين العام المساعد للحزب-** إلى أن مسألة دخول الانتخابات تم إقرارها فى اجتماعات سابقة. وأوضح أن تجاهل الرئيس مبارك مذكرة المعارضة يعنى أن الحكومة لن توافق على أية ضمانات. كما أضاف: إن عدم دخول الحزب الانتخابات سيضر بقواعد الحزب وجماهيره.

مقاومة الطغيان

* **كمال الدين حافظ** فى كلمته طالب بضرورة عمل مسيرات ومظاهرات كحق مشروع، بخاصة أن الهامش الديمقراطى المسموح به هذه المرة أقل بكثير من المرات السابقة.. وقال لن نظل نتكلم عن تزوير الانتخابات وإسقاط مرشح المعارضة بل لابد من أن نقاوم هذا

الطغيان.

* محمد فريد حسانين يقول: إن النظــــام المصري يقتل ويعتقل معــارضيــه وكـل يــوم يصنع دنشواى جديدة. ويرى أنه لابد من تنظيم الحزب مواجهتـه ويتساءل: هل هذا بـالتظاهر أم بـالاعتصام؟ ويطـالب بحل معــوقــات العمل التنظيمى للحزب ويعتبرهـا قضية وطن.

* **أسامة المؤيد** يرى ترشيح رموز الحزب والوقوف حولها حتى يمكن الالتحام بالجماهير وبالنسبة إلى من يـريد الترشيح عليـه التقدم بطلب إلى قيادة الحزب.

* **د. رشوان شعبان** ركـز على الاهتمام بالقرى مشيراً إلى جولاته فى بعضهـا، حيث إن معظم القـرى من الفـــلاحين والمدن من العمال والاقليـــة مثقفـــة، واقترح عمل مايسمي بكـراسات صغيرة تكون علي مستــوى العــامـــة تخاطبهم باسلـوب بسيط عـن أهم المشـاكل الكبرى مع التركيـز على مشـاكلهم لانهم لن يصـــوتـــوا إلا لمن يهتم بمشـاكلهم الخاصة.

* **م.أبو الفتوح كمال الدين** ركز في كلمتـــه على أهميـة دخـــول الانتخابات مع التركيـز على المعركة الانتخابية والعمل لها بشكل منظم، ورصيد «الوطنى» فى الشارع سلبى حيث يعتقل معظم الشباب، ويعانى الشعب عشرات المشـاكـل وأهمهـا مشكلة الاسمدة والقطن.

تـزويــر فــــج ومبكر للانتخابات

* **عبد الرازق عثمان** يـري أن التـزوير لـلانتخـابات بدأ مبكـراً وبصورة فجة ويستشهـد باعتقال رئيس المجلس المحلى لدمياط خشية تـرشيحه لمجلس الشعب، وطـالب بنشر ثقافـة انتخابيـة من الآن بين النـاخبين ليعرف كل نـاخب دوره وحقه.

* **أسمهان شكـرى** تـرى أن قـانـون الطـوارىء هـــو الحاكم وبـالتالى فحقـوق كثيرة للمـواطن تضيع بسببـه أهمهـــا: التظـاهـر والإضراب.

* **هناء شوقى** دعت إلى عقــد مـؤتمر واسع مع جميع الاحـزاب لعـرض مـــايحدث من تجاوزات انتخابيـة ولتحديـد موقف مـوحد فيما بينها يردع الحزب الحاكم.

ثلاث قضايا

* بينما عـــرضت **د.نجـلاء القليوبى** ثلاث قضايا أساسية ترى من وجهـــة نظـرهـــا أن تكون فى أولـويـات الحزب وهـى: قـانـون الصحـافـــة وقضيـــة المعتقلين السياسيين والقضيـة الاخيرة هى رفع الحصار عن ليبيـا والذى طال بدون اية أسباب.

* **د. رفعت سيد أحمد** طالب بـاتخاذ مـــوقف إزاء المعتقلين من حزب العمل والذين بلغ عددهم ٣٨ معتقلا كما طالب بجعل الانتخابات وسيلة للتربية السياسية.

* **د.أحمد الخولى** يقـــول: إن حزب العمل له دور بارز ومبادرات عظيمـــة فى حل مشـــاكل مصر مع البلاد العـربية فهل يمكـن أن يقوم بمبـادرة لحل الخلاف بينـــه وبين النظام المصرى؟!

* **على أبو النجا** يتفق مع ماطرح من اتخاذ مـــواقف متشـــددة مع الحكومة ويشير إلى عدم وجود اية ضمانـات لنـزاهـــة الانتخـابـات ويستعرض قيام الوزير عبد المنعم عمارة –المقترح ترشيحه فى مـدينة نصر– بتسجيل ١٥ ألف صـــوت انتخـابى من خـارج الـدائرة وعلى الرغم من قيامه برفع قضية إلا أنها –منذ ثلاثة أشهر– لم ينظر فيها!

الأمل فى حزب العمل

* **محمد خيرى -المنيا** يقول: إن تـوقيت تحويل الإخـوان إلى المحاكمـة العسكرية هو إنذار، والأمل معقود على حـزب العمل، لـذلك فماالأليات التى تجعـل الحزب يقترب من أمـــــال الجماهير؟!

* **مصطفى درويش -سـوهاج-** يقـول: المفـروض فى الانتخـابـات أن تسفر عن تشكيل حكـومة، فما منهاج الحزب فى هذا الاتجاه؟! ويتساءل ماذا عن آلاف المعتقلين فى السجـــون؟! * محمد إبـراهيم يؤكـد أن التغيير إما أن يكون بالقوة وإما بالاسلوب السياسى الـذى هو طـريق الحزب.. ويتساءل: كيف نستطيع بهذا الاسلوب أن نخرج من المازق السيـاسى الراهن وتحشـد الجماهير لهذا النهج؟!

* **رفعت بـدوى: -كفـر الشيخ-** طـالب بإجراء لقـاء كل ثـلاثة أشهـر للجنـة العليـا لتظل جميـع القضـايـا الساخنـة مطروحـة أمامهـا ولزيـادة الترابط ولتكن يوماً واحداً فقط..

* **أحمد حسين -بـورسعيـد:** الموقف السيـاسى وممـارسـة قيـادة الحزب السياسية عظيمـة إلى حد كبير، ودائما تتميز قيادات حزب العمل بأنها تتحرك قبل الجميع ولابـد أن التحرك السياسى يخدمه تنظيم جيد ولذا لابد من مشاركة المحـافظات بشكل أوسع مما هو متبع.

* **عبد المنعم عساكر -الشرقية-** طالب بدعم تنظيمى لمحـافظة الشرقية للنهوض بها حزبيا مرة أخرى واقترح تشكيل لجنة مركزية لهذا الغرض.

* **عاطف الكوش -الغربية-** طالب بتجديـد تحـالفاتنـا مع التزام القـواعد والقيـادات المحلية بما تقـرره القيـادة المركزية من تحالفات.

* **السيد عبده سليمان -الجيزة-** يطالب بالتشدد فى جمع الاشتراكات مع تغيير بعض الهيــاكـل الشكليـــة على مستـوى اللجـان وأمـانـات المراكـز والشعب.

* **خالديوسف:** لابد أن يكون هناك تـواصل دائم بين قطـاعـات وجماهير الحزب والمكتب السيـاسى، وهـو مـا يستحق العناية. ويؤكد أن القضية هى أن انتشـار افكـارنـا السيـاسيـة بين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

الجماهير لايتناسب مع انتشارنا في الواقع ولتواكب معه حركة المكتب السياسي وهي أوسع كثيرا من مستويات الحزب المختلفة.

* م.محمد مأمون يقول: الأمين العام قدم جهداً تنظيمياً جيداً وقام بإنزال هذا المفهوم التنظيمي على الواقع، فمصر لها خصوصية إسلامية ونحن مطالبون بأن نطرح تصورنا على الجماهير والمسئولين.

مسيرة وطنية

* عبد الرحيم الشيخ -الإسكندرية-: تعلمنا السياسة بمفهومها الصحيح من جريدة الشعب وكل من يقرأها بعناية يكون سياسياً بارزاً وطالب بعمل مسيرة وطنية تشترك فيها جميع الأحزاب لإثبات قوتها في الشارع.

* جمال أسعد عبد الملاك -أسيوط-: عندما جلست في الاجتماع وجدت مناقشات وقضايا واختلافات ثم اتفاقاً على إطار عام وهذا سمة من سمات الديمقراطية. وأشار إلى أهمية خروجنا بحصيلة سياسية من الانتخابات. ويؤكد أنه رغم المحاصرة فجريدة الشعب هي المنطلق الذي نستمد منه الموقف السياسي رغم خطورته والذي انتهى أخيرا باعتقال الإخوان المسلمين وتحويلهم إلى محاكمة عسكرية.. يجب أن نقف عند بعض القضايا ومنها محاكمة الإخوان عسكريا وبيع القطاع العام ودور الحزب في هذه القضايا.

فلسطين

* محسن هاشم: التقرير السياسي لم يشر إلى موقف الحزب من فلسطين المحتلة وبخاصة أن الفلسطينيين لايستطيعون دخول أية دولة غربية سوى بموافقة إسرائيل ويتساءل ما موقفنا من مؤتمر عمان الاقتصادي؟!

* محسن أبو سعده: طالب بوقفة جادة ضد ضرب السودان كخط إسلامي وضرب سوريا كخط عربي ثم مؤتمر عمان بعد أن أحكموا السيطرة على العراق، كما طالب بالتركيز على طلاب الحزب والاعتماد عليهم في لجان الشباب فهم الأكثر حركة ونشاطا.

* مصطفى حماد -المنيا-: علينا أن نكثف العضوية ولابد من النضال لخلق تنظيم قوي فالحرية لاتوهب بل تنتزع وعلينا ألا نعطي الحكومة أكبر من حجمها ونتصرف بإيمان وثقة.

* محمد المرشدي -البحيرة-: الحكومة تريد الفتك بالمعارضة القوية فالعمل السياسي الحالي في حاجة إلى تضحيات وعلينا أن نكون مستعدين لذلك.

* د.حسين الدالي -قنا-: الصدام مع الحكومة مفروض علينا وإلا لما وظيفة الأحزاب إذا وجدت تعنتاً وتشدداً من الحكومة؟! ولابد من كسر حاجز الخوف والخطوط الحمراء المرسومة وساعتها سيكون الشعب معنا.

* سيد عثمان -الوادي الجديد-: الانتخابات في حاجة إلى جهد ورعاية، والحزب يمر بضائقة مالية ولذلك فعلينا أن ننظم إمكاناتنا بشكل علمي ودقيق حتى نخرج بأفضل نتيجة ممكنة.

* أمين الدكروري -الدقهلية-: تأخير إعلان دخولنا الانتخابات وعدم إعلان أسماء مرشحينا سيضر بنا كثيرا. كما أننا يجب أن نركز على الدوائر التي يمكن الفوز بها.

* دياب صحصاح -كفر الشيخ-: يجب أن ندخل المعركة مهما كانت النتيجة فلا بد في ظل هذا الحكم الفاسد من خوض الانتخابات.

دورة للمرشحين

* محمد السخاوي: أرى حسم قضية التحالف وعمل دورة للمرشحين تتضمن برنامجاً كاملاً لما سنقوله للناس وبخاصة بالنسبة إلى التغلغل الصهيوني داخل التعليم وحصار العراق وليبيا وتخاذل مصر أمامه والفساد المنتشر فكل مرشح يجب أن يكون على علم بما يطرح بحيث تتوحد الرؤية والفكر.



السخاوى وأبو النجا عضوان جديدان فى اللجنة التنفيذية

فاز كل من محمد عبد العزيز السخاوى وعلى محمد ابو النجا بعضوية اللجنة التنفيذية فى الانتخاب الذى أجرته اللجنة العليا بين اعضائها حيث تقدم (٦) مرشحين لشغل هذين المقعدين تنافس خمسة مرشحين بعد تنازل د. احمد الخولى فى جو ديمقراطى راق.

وقد اعلن د.أحمد المهدى رئيس لجنة الانتخابات نتيجة التصويت بحصول السخاوى على ٣٧ صوتاً. وابو النجا ٣٣ صوتاً. وكان عبد الله أبو الحسن قد عرض قرارات وتوصيات الاجتماع السابق للجنة كما أعلن أسماء المرشحين الخمسة. وكان قد أشرف على الانتخابات مع د.المهدى فايز محمد على وعبد الرحيم الشيخ.



محمد السخاوى

على ابو النجا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

مديـر إدارة الانتخابـات في حــوار شـامــل مــع «الوفــد»

أعلن اللواء محمد بدير المنشاوى مدير الادارة العامة للانتخابات استعداد وزارة الداخلية لانتخابات مجلس الشعب القادمة. اكد ان وزارة الداخلية جاهزة امنيا وانتخابيا.

وقال مدير الادارة العامة للانتخابات فى حوار شامل مع «الوفد» اتخاذ الاجراءات الانتخابية عقب صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين. اوضح ان الدستور نص على اجراء الانتخابات خلال ٦٠ يوما على الاكثر قبل انتهاء مدة مجلس الشعب الحالى التى تنتهى فى ١٢ ديسمبر القادم.

واعلن اللواء بدير المنشاوى فى حواره مع «الوفد» ابلاغ النيابة العامة عقب اكتشاف فضيحة اضافة ٣٨٠٥ اسماء وهمية فى الجداول الانتخابية بقرية «ميت ناجى» بمركز ميت غمر بالدقهلية. اشار الى ان النيابة العامة تجرى حاليا التحقيق مع اعضاء لجنة القيد. كما أعلن مدير ادارة الانتخابات رفع قيمة غرامة التخلف عن التصويت من جنيه واحد الى ٢٠ جنيها!!

وحول مطالبة احزاب المعارضة باستخدام البطاقة الشخصية اوالعائلية عند الادلاء بالصوت الانتخابى علق بقوله: لماذا نعطل حق المواطن الانتخابى.. فاى وسيلة من وسائل الاثبات تكفى»!!

١٤ حزبا تخوض انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردى

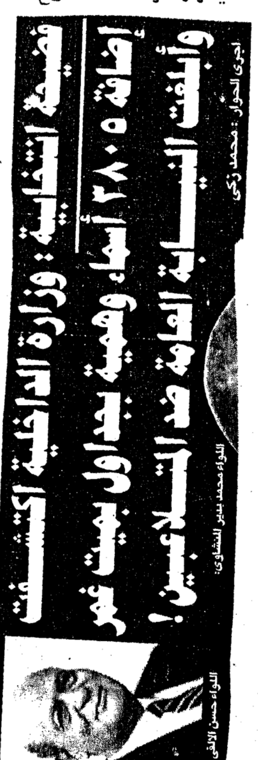
ليس هناك نص فى القانون يحظر على الوزراء او رئيس الحكومة الترشيح!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/١ سبتمبر ١٩٩٠



فضيحة انتخابية : وزارة الداخلية اكتشفت
إضافة ٣٨٠٥ أسماء وهمية بجداول بميت غمر
وأبلغت النيابة العامة ضد المتلاعبين!

اجرى الحوار : محمد زكى

اللواء محمد بدير المنشاوى:

اللواء حسن الالفى



وصف «المنشاوى» اتهام الموظفين العموميين بالتلاعب بارادة الناخبين وتقفيل الصناديق وتسويد البطاقات لصالح مرشحى الحزب الوطنى بانه وهم!!

وتوقع مدير ادارة الانتخابات اشتداد حدة المنافسة بين المرشحين فى الانتخابات القادمة. وعلق على ترشيح الحزب الحاكم اغلب وزراء الحكومة او رئيس الحكومة بقوله: «ليس هناك نص فى القانون يحرم الوزراء او رئيس الحكومة من ترشيح انفسهم.. لماذا نسلب هؤلاء حقوقهم؟!»

× قلت لمدير ادارة الانتخابات.. متى ستجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة؟

ـ الدستور نص على ان مدة مجلس الشعب ٥ سنوات ميلادية.. المجلس الحالى كانت اول جلسة له ١٣ «ديسمبر» ١٩٩٠ .. المفروض ان مدة المجلس تنتهى فى ١٢ «ديسمبر» القادم.. ولابد ان تجرى الانتخابات قبل موعد انتهاء مدة المجلس بقليل.. اسبوع... عشرة ايام.. الاجراءات الانتخابية تبدأ عقب صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين وتحديد موعد الانتخاب والاعادة بمجرد صدور هذا القرار تبدأ الاجراءات العملية.. ليس هناك موعد محدد عند ادارة الانتخابات..!

× متى سيصدر هذا القرار الجمهورى؟

ـ انا لا اعلم تحديدا موعد صدور قرار رئيس الجمهورية انما هذا يصدر فى العادة قبل موعد انتهاء مدة المجلس الحالى بـ ٤٥ او ٦٠ يوما..

فالدستور نص على اجراء الانتخابات فى خلال ٦٠ يوما سابقة على انتهاء مدة المجلس.

الاحزاب والانتخابات

× كم عدد الاحزاب التى ستخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة؟

ـ الاحزاب السياسية على الساحة ١٤ حزبا.. وفى تقديرى ان الباب مفتوح لكل هذه الاحزاب.. حتى ان رئيس حزب التكافل وهو آخر حزب ووفق عليه اتصل بى منذ ايام رئيسه الدكتور اسامة شلتوت وابدى رغبته لخوض الانتخابات.. وفى تقديرى ان جميع الاحزاب ستخوض العملية الانتخابية.

× ما هو الاسلوب الانتخابى الذى ستجرى عليه الانتخابات؟

ـ نظام الانتخاب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة هو النظام الفردى وليس الانتخاب بالقائمة.. وفى ظل الانتخاب الفردى لايتطلب من ضمن مستندات الترشيح الانتماءات الحزبية لطالب الترشيح.. طالب الترشيح يتقدم كشخص.. كاى مواطن.. يستوفى الشروط وهى ان يكون سنه ٣٠ عاما فاكثر.. يقدم صورة البطاقة وصحيفة الحالة الجنائية التى يثبت خلوها من السوابق.. ويودع خزينة مديرية الامن تامين قدره ٢٠٠ جنيه.. ويتقدم بطلب الى مديرية الامن. وليس من بين مستندات الترشيح الانتماء الحزبى.. ويختلف الوضع بالنسبة للانتخابات باسلوب القائمة.

تنقية الجداول

× هل انتهيتم من تنقية الجداول الانتخابية؟

ـ وزير الداخلية يشدد على هذه العملية.. واحب الاشارة الى ان المادة ٦٢ من الدستور تؤكد على ان حق الانتخاب والترشيح حق للمواطن باعتباره حقا دستوريا. كما ان عملية القيد فى الجداول سهلة.. ولكن عملية الحذف من الجداول لها محاذير ومخاطر عديدة جدا.

فالقيد فى الجداول يتم على مدار السنة.. وغير مقيد فى فترة معينة.. الا بمجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين بوقف اى تعديل فى الجداول سواء نقل الموطن الانتخابى او حذف شخص او التأشير بالحذف امام اى شخص مكرر او متوفى او وهمى!

ملحوظة:

قدم مدير الادارة العامة للانتخابات ملفا عن واقعة حذف اكثر من ٣ آلاف ناخب «وهمى» فى احدى مديريات الامن.

× قاطعته متسائلا: ماهى ظروف حذف هؤلاء الناخبين؟

ـ بناء على شكوى من مواطن عادية جدا.. تم الاهتمام بها بعد عرضها على اللواء حسن الالفى وزير الداخلية، وتم فحصها فحصا جيدا انتهي فيها الى حذف اكثر من ٣ آلاف ناخب.

× ولكن نريد ان نكشف اكثر عن هذه الواقعة الغريبة؟

ـ وصلتنا رسالة من مواطن ينتمى لاحد احزاب المعارضة يتضرر فيها من وجود اسماء وهمية بقرية «ميت ناجى» مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية.. واكد المواطن فى رسالته ان هؤلاء المقيدين غير مقيمين فى موطنهم الانتخابى.. وانهم يقيمون فى محافظتى الاسكندرية والبحيرة..

وقد نسقنا كادارة انتخابات مع مديرية امن الدقهلية لفحص هذا الموضوع.. وتبين قيد ٣٨٠٥ ناخبين بدون وجه حق وانهم اسماء وهمية..!!

وانتهى الوضع الى اجراء تحقيق مع لجنة القيد فى هذه القرية.. ومديرية الامن تولت توقيع الجزاء المناسب وهذا يؤكد مدي اهتمام وزارة الداخلية بتنقية الجداول.. لان هذا اول السلم الديمقراطى.. يعنى اول درجة فى العملية الانتخابية.

× هل هناك وقائع اخرى مماثلة فى مديريات الامن؟



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

– فيه كثير.. ويتضح بعد الفحص ان الجداول منضبطة والبعض الآخر نجد فيها اسماء وهمية ونتخذ بشأنها الاجراءات القانونية والتى تنتهى الى حذف كل من قيد بدون وجه حق أحنا حريصين كل الحرص على الجداول الانتخابية وسلامتها.

عقوبات رادعة!

× هل هناك عقوبة رادعة ضد المتورطين بالتلاعب فى الكشوف الانتخابية؟

– طبعا.. القانون نظم هذه العمليات.. وحدد عقوبات معينة للجرائم الانتخابية.. وبخلاف العقوبات الجنائية المنصوص عليها فى القانون هناك عقوبات ادارية مديرية الامن توقع جزاء اداريا سواء بالخصم او بالسجن اذا كان رجلا عسكريا.. وتخطر النيابة.

× قلت لمدير ادارة الانتخابات.. من المستفيد من عمليات التلاعب فى الجداول فى هذه الدائرة «المشبوهة»؟

– العادة.. مافيش حد يبقى يستفيد وتكون النتيجة خطأ.

× ولكن هذا رقم كبير «٣ الاف ناخب» يمكن أن يكون لحساب مرشح على آخر؟

– انا ماقسنا هذا الرقم فهو بسيط بالنسبة الى اعداد المقيدين فى هذه الدائرة وعددهم ١١ الفا و٢٠٤ ناخبين.. ولا يشكل الرقم المحذوف اى خطورة عندنا.. وهذه حالة شاذة جدا!!

احنا لم نتقاعس عن حذف هؤلاء الناخبين من الجداول..!

ابلغنا النيابة

× هل اخطرتم النيابة العامة بخصوص هذه الواقعة؟

– تم الاخطار.. وتتخذ حاليا الاجراءات القانونية حيال هذه الواقعة.. وبالفعل اتخذت مديرية الامن الاجراء القانونى ضد المتلاعبين!

× هذه الواقعة تدفعنا الى التساؤل عن مدي تنقية الجداول على مستوى الجمهورية؟

– التنقية تمت على مدار السنة وتشمل حذف المتوفين والاسماء المكررة والوهمية.. والجانب الاعظم منها حذف المتوفين استنادا الى شهادة الوفاة.. انما الاسماء الوهمية والمكررة فى الحقيقة تستغرق جهدا كبيرا، ونناشد الاحزاب والمواطنين مساعدتنا فى كشف الاسماء الوهمية والمكررة فى الجداول الانتخابية. فالقانون الخاص بمباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ٥٦ بكل تعديلات يؤكد احقية كل مواطن فى الطعن على الجداول امام لجنة قضائية برئاسة مستشار رئيس المحكمة وعضوية مدير الامن ورئيس نيابة يختاره النائب العام. يعنى لجنة قضائية مائة فى المائة.

والقانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ وتعديلاته وآخرها فى «سبتمبر» ٩٤ عدل مدة القيد الى ٣ شهور «نوفمبر/ ديسمبر/ يناير» وعدل لجنة الطعون برئاسة رئيس المحكمة وعضوية مدير الامن ورئيس نيابة وبعض التعديلات البسيطة.. وهذا كان بناء على توصيات مؤتمر الحوار الوطنى.

غرامة التخلف

× ماهى عقوبة المواطن الذى يتخلف عن الادلاء بصوته الانتخابى؟

– قيمة الغرامة فى القانون القديم كانت جنيها واحدا.. وفى التعديل الاخير للقانون اصبحت ٢٠ جنيها.

واعتقد ان هذا المبلغ كاف للردع واتوقع زيادة نسبة الاقبال على الانتخابات القادمة.. وانتهز الفرصة لكى اناشد المواطن بالتوجه الى صناديق الانتخابات للادلاء بصوته واختيار من يمثله والتخلى عن السلبية.. حتى ندخل فى مسار الدول الديمقراطية وحتى نستطيع التباهى بنسبة الحضور امام العالم!!

ضمانات الانتخابات

× رؤساء احزاب المعارضة والقوى السياسية قدموا مذكرة الى القيادة السياسية حول نزاهة ضمانات الانتخابات القادمة.. وطالبوا فى هذه المذكرة بتولى السلطة القضائية الاشراف الكامل على العملية الانتخابية بدءا من التحقق من صحة القيد وحتى اعلان النتيجة.. فما تعليق سيادتكم؟

– كما قلت من قبل ان السيطرة للقيد فى الجداول الانتخابية للهيئة القضائية.. ووزارة الداخلية ليست لها مصلحة لان رجل الشرطة موقوف حقه الانتخابى حتى خروجه من خدمته.

والشرطة بصفة عامة تتولى فقط حفظ الامن والنظام خارج اللجان.. تؤمن المرشحين والناخبين ووكلاء المرشحين.

تسويد البطاقات

× ولكن رؤساء احزاب المعارضة والقوى الوطنية طالبوا فى المذكرة بضرورة تقديم وثيقة رسمية تحمل صورة الناخب والتوقيع بامضائه او بابهامه الايمن تفاديا لتسويد البطاقات الانتخابية بمعرفة الغير. وطالبوا ايضا باحلال البطاقة الشخصية او العائلية بدلا من بطاقة الانتخاب عند التصويت واختيار مندوبى المرشحين او وكلائهم من بين المقيدين بالجداول الانتخابية بصفة عامة وليس من نفس اللجنة الانتخابية.. فما تعليق سيادتكم؟

– هذا السؤال قانونى.. والقانون نظم هذه العملية.. فيشترط ان يكون مندوب المرشح مقيدا فى ذات اللجنة.. ما المشكلة فى ذلك؟!

وليه البطاقة.. اى مستند يثبت الشخص او اى وسيلة من وسائل الاثبات تكفى.. ليه نعطل حقه

الانتخابى.. نحرم ليه مواطن من الادلاء بصوته الانتخابى.. لم يشترط القانون اصلا قيد الناخب ضرورة استخراج بطاقة شخصية.

فالقانون ذكر احقية من تجاوز سن الـ ١٨ عاما الادلاء بصوته الانتخابى.. واغلب الاناث لايحملن بطاقة شخصية.. فالقانون لم يستلزم البطاقة.. وحتى يستلزم البطاقة عند الادلاء بصوته الانتخابى يجب تعديل القانون اولا..

ترشيح الوزراء

× الحزب الحاكم مرشح اغلب الوزراء فى الانتخابات واغلب القيادات.. هل هناك قانون نص على ذلك بعدم حرمان الوزراء؟

ـ ليس هناك نص فى القانون مايحرم الوزير او رئيس الحكومة من ترشيح نفسه.. احنا ليه نسلبه حقه.. هو اصلا الوزير مواطن مصرى..

اذاكان يريد ان يرشح نفسه له مايشاء والحكم فى الاول والآخر للناخب.. اذا كان هذا الوزير مقبولا جماهيريا!

× هل يمكن استبدال الصناديق الخشبية المستعملة حاليا وحل محلها صناديق مصنوعة من مادة شفافة؟

ـ العيب مش فى الصندوق.. العيب لمن لم يفز فى الانتخابات.. فهو يتهم الحكومة بالتزوير.

× علاقة سحب الاسلحة بالانتخابات القادمة؟

ـ اطلاقا.. ليس هناك صلة بسحب الاسلحة بالانتخابات.. وهذه عملية امنية تنفذها الوزارة بتوجيهات من وزير الداخلية.



بعد التخلص من نواب الكيف .. ظهر نواب القروض!!

بقلم : **سعيد عبد الخالق**

والآن.. عرفنا اسباب قيام بعض المرشحين بإنفاق ملايين الجنيهات فى انتخابات مجلس الشعب من اجل الاستيلاء على مقعد داخل البرلمان.. كنا نسمع عن ارقام فلكية، انفقها بعض المرشحين. وكنا نتساءل عن السبب: هل كرسى البرلمان يساوى ما ينفقه بعض المرشحين فى الانتخابات؟، هل ينفق هؤلاء هذه المبالغ الباهظة من اجل خدمة ابناء الدائرة، ونقل مشاكلهم ومعاناتهم إلى الحكام؟. طبعا.. مثل هذه الاسباب.. ساذجة ومتخلفة. وحقيقة.. فشلت الدولة طوال الانتخابات السابقة فى تحديد نفقات المرشح!!، واصبح هدفها الاول فى الانتخابات هو الحصول على الاغلبية داخل المجلس بصرف النظر عن كيفية وصول المرشح إلى مجلس الشعب. وسيطر المبدأ الميكافيللى على قيادات بالحزب الوطنى، بأن الغاية تبرر الوسيلة. المهم.. الاستيلاء على غالبية مقاعد البرلمان، والوسيلة خارج دائرة الاهتمام. ولذلك.. تسلل نواب الكيف إلى مجلس الشعب، وظهر تجار المخدرات تحت قبة البرلمان لاول مرة فى تاريخ الحياة البرلمانية!!.

وشهدنا فضيحة كبرى فى بداية المجلس الحالى، وانتهت باسقاط العضوية عن نواب الكيف. وللاسف.. بدأ هذا المجلس نشاطه بفضيحة نواب الكيف، واختتم اعماله بفضيحة نواب القروض!!. وهنا.. نصل إلى بيت القصيد!!. اى نصل إلى الأجابة على التساؤلات التى تدور فى اذهاننا خلال المعارك الانتخابية. كما نتساءل عن اسباب قيام بعض المرشحين بانفاق مبالغ فلكية فى الانتخابات؟ ولم نتناول فى الاسباب التى طرحناها، ان مجلس الشعب: اصبح الباب الملكى إلى عالم الحصول على قروض من البنوك!!. وفجرت قضية بنك الدقهلية التجارى هذه الحقيقة الغائبة. ان تقرير هيئة الرقابة الادارية عن مخالفات بنك الدقهلية.. كشف عن حصول بعض نواب مجلس الشعب على قروض ضخمة من بنك الدقهلية. ولن ندخل فى التفاصيل والاتهامات، ونتركها لجهات التحقيق ومنصة القضاء مع ايماننا العميق بأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته. ومجالنا الآن ان هناك بعض النواب حصلوا على قروض مالية ضخمة من بنك الدقهلية. ومن بين هؤلاء النواب من حصل على قروض اخرى من بنك ثان بالمخالفة لشروط الائتمان!!. واصدر الدكتورفتحى سرور رئيس مجلس الشعب قرارا برفع الحصانة عن نائبين للتحقيق معهما فى قضية مخالفات بنك الدقهلية. وليس سرا، ان هناك نوابا آخرين حصلوا على قروض من بنوك اخرى.. حصلوا عليها بأسمائهم او باسماء الشركات التى يؤسسونها!!. وليس سرا، ان هناك لواء شرطة سابقا يدور الآن على مكاتب كبار المسئولين. حاملا فى يده شيكا اصدره نائب حالى بمبلغ ١٠١ الف دولار امريكى. وفوجىء اللواء السابق اثناء صرف الشيك بعدم وجود رصيد للنائب، والرجوع على الساحب، ويأمل اللواء السابق وساطة احد المسئولين مع النائب



لصرف الشيك بدلا من الدخول فى الاجراءات القانونية!!. وهذا النائب من بين نواب القروض!.

إذن.. الحصانة البرلمانية امتد تأثيرها ونفوذها إلى المعاملات المالية لبعض النواب من رجال الاعمال!!. واصبحت «البلطجة» عن السداد، أسلوب بعضهم اعتمادا على الحصانة!!. وهنا.. نعود إلى الاسس التى وضعها الرئيس حسنى مبارك لاختيار مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة. لقد اعلن الرئيس ان الترشيح سيتم على اساس السمعة الطيبة والشعبية والكفاءة.

واذا حاولنا تحليل هذه الاسس الثلاثة فى اختيار مرشح الحزب الوطنى، نقول ان الكفاءة مسألة نسبية، ويختلف حولها الناس. والشعبية تحددها الاجهزة الامنية والرقابية فى تقاريرها حول مرشحى الحزب الوطنى. ويبقى حسن السمعة. وهنا نتساءل من الذى يحدد «حسن سمعة» المرشح؟! لقد قلنا من قبل ان مجلس الشعب الحالى افتتح نشاطه بفضيحة نواب الكيف، واختتم عهده بفضيحة نواب القروض!! وما أثير حول المعاملات الخاصة جدا بينهم وبين بعض البنوك. اننا نرى فى تعليمات الرئيس مبارك، أملا فى وجود مجلس نيابى يتمتع اعضاؤه بحسن السير والسلوك ولذلك.. لماذا لا يفكر الحزب الوطنى تنفيذا لتعليمات الرئيس مبارك، ان يطلب من اعضاء مجلس الشعب الحاليين من رجال الاعمال والراغبين فى ترشيح انفسهم فى انتخابات المجلس القادم.. لماذا لا يطلب الحزب الوطنى منهم شهادة من البنك المركزى بالمركز المالى ومديونياته للبنوك وسلامة معاملاته المالية؟!. اننا لا نرى.. تطبيق هذا الاجراء على جميع رجال الاعمال المرشحين للانتخابات القادمة بسبب صعوبة التنفيذ وكثرة اعداد المرشحين. ولكن.. نرى قصر هذا الاجراء على اعضاء مجلس الشعب الحاليين الراغبين فى الترشيح.. لماذا؟!.. حتى تطمئن اجهزة الدولة إلى سلامة الموقف المالى، وتعلم قيمة القروض التى حصل عليها كل عضو من رجال الاعمال باسمه او باسماء اسرته وشركاته وتتأكد من استمراره فى السداد. هل هذا الاجراء صعب التنفيذ؟. وهل هذا الاجراء يثير «زعل» نواب القروض؟. وهل هذا الاجراء يسيىء إلى طبقة رجال الأعمال؟. بالعكس.. انه احدى الوسائل لطرد العملة الرديئة من بينهم، والتى تسىء اليهم.

كما انه احدى الوسائل لتنقية المجلس النيابى القادم من نواب القروض.. واخيرا.. إنه إحدى الوسائل لتفادى تفجر فضيحة اخرى مثل فضيحة بنك الدقهلية!!. وبذلك يتحقق شرط حسن السمعة للمرشح، والذى اصبح اكثر اهمية من صحيفة الحالة الجنائية.

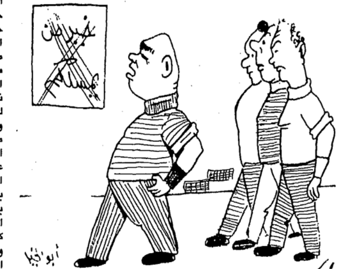
يا سادة.. ابحثوا فى نفقات نواب القروض خلال المعركة الانتخابية. انها قد تصل إلى ارقام فلكية من اجل الوصول إلى كرسى البرلمان. لقد اصبح هذا الكرسى وسيلة او الباب الملكى للحصول على قروض!!.



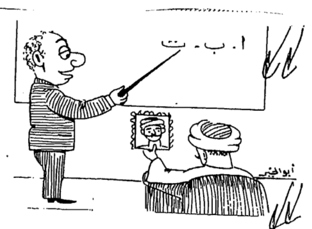
المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

حكاية



معركة ساخنة نشبت بين احد المسئولين بحى الوايلى من جانب وبعض أهالى الحى من جانب آخر وذلك بسبب اصطحاب هذا المسئول لمجموعة من البلطجية والخروج بهم فى مهمة قومية لإزالة كل اللافتات الانتخابية الخاصة بالمرشح نور بكر الذى يعد منافسا قويا للدكتور عبد الأحد جمال الدين وما ان بدأ المسئول فى تنفيذ مهمته حتى فوجىء باهالى الحى يتصدون له ويسالونه عما يفعله وعن سر هذه الحملة التى يشنها ضد مرشحهم نور بكر، فاجاب سيادة المسئول بانه ينفذ تعليمات «البيه الكبير»!! وكانت هذه الاجابة كفيلة بإثارة غضب الأهالى واصروا على منع المسئول من استكمال تنفيذ هذه التعليمات الغريبة فما كان منه حتى يخرج من هذا المطب إلا ان اكد لهم ان إزالة هذه اللافتات يرجع الى ان نور بكر لم يسدد للحى مبلغ الف جنيه نظير تعليق هذه اللافتات وياما نسمع وياما نشوف من عجايب مسئولين آخر الزمان!!



«الفرصة لسة قدامكم»!

احد المرشحين لعضوية مجلس الشعب عن دائرة مصر القديمة سبق ان رشح نفسه اكثر من مرة وسقط بدرجة ممتاز، يسعى هذه المرة إلى تحقيق انجاز ضخم بعد ان اكتشف ان سر سقوطه فى المرات السابقة انه لا يجيد القراءة والكتابة لذلك استاجر مدرسا عليما بدقائق اللغة العربية وابلغه انه سيعطيه كل ما يطلبه مقابل آن يعلمه القراءة والكتابة!!

وبمجرد بدء دروس الكتابة والقراءة شعر نائب المستقبل بمزيد من التفاؤل خاصة مع قيام التليفزيون بتكرار إذاعة اغنية «باللى انحرمتوا من التعليم الفرصة لسة قدامكم» وصار العضو يعقد جلسات يومية مع اهالى الدائرة ويؤكد لهم ان استعداده للانتخابات هذه المرة مختلف ويضيف انه استعداد ضخم لم يسبق له مثيل وانه «ناجح ناجح» مادام هيتعلم «الامضاء» بدل «البصمة» يبقى عايزين ايه تانى.. ولايعنى هينهبوا!؟



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

انتخابات عاطفية!

في إحدى الدوائر المهمة بمحافظة كفر الشيخ امتد الصراع بين المرشحين لمجلس الشعب وحطم هذا الصراع في طريقه «أواصر القربى» وعلاقات أبناء العم!

فقد تحالف العضو الحالي عن الدائرة «عمال» مع نجل خصمه السياسي عضو مجلس الشعب السابق الذي ينوي الترشيح لمقعد «الفئات» وهو بذلك يضرب في الوقت ذاته زوج ابنته الذي قرر الترشيح في مواجهة الحليف الذي وضع يده في يد والد زوجته!

ويردد النائب صاحب هذه التربيطات بين أهالي الدائرة الذين تذمروا من هذه التصرفات عبارة واحدة حيث يقول: «اعذروني يارجالة أنا مصلحتي أهم وأولى من مصلحة ابنتي والانتخابات لا تعرف العواطف»!!



المصدر : الحياة

التاريخ : ٣١ سبتمبر ١٩٩٥

العريان اعتبر ان المحاكمة ستشجع المتطرفين

المحكمة العسكرية في مصر تطلب الأشغال الشاقة للإخوان

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ وسط اجراءات امنية لا سابقه لها بدات في مصر امس محاكمة ٤٩ من قادة جماعة الاخوان المسلمين المحظورة، على راسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين العام المساعد لمجلس نقابة الاطباء.

واتخذت السلطات احتياطات امنية مشددة في منطقة شرق القاهرة حيث عقدت المحكمة العسكرية جلستها. وهي المرة الاولى منذ نحو ٣٠ عاما يحاكم فيها اي من الاخوان امام هذا النوع من المحاكم.

وحضر المتهمون الى قاعة المحكمة من سجن طرة في ثلاث شاحنات تحيط بهم اعداد كبيرة من سيارات ودراجات نارية تابعة للشرطة. ورفعوا المصاحف اثناء دخولهم القاعة ورددوا هتافات: «الإخوان أمل الأمة» و«حسبنا الله ونعم الوكيل» و«الله اكبر ولله الحمد». ولوحظ ان هتافاتهم لم تتضمن عبارات عدائية ضد الحكومة او المسؤولين، على خلاف الهتافات التي كانت تصدر من اعضاء في جماعة الجهاد والجماعة الاسلامية حوكموا في القاعة نفسها.

وشهدت الجلسة حضورا مكثفا من محامين ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة، اضافة الى محامين ينتمون الى التيار الاسلامي.

وفي بداية الجلسة تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام في القضية الذي تضمن قيام المتهمين من الاول وحتى الثاني والاربعين: «بإعداد وتكوين هيكل تنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة التي تم حلها بقرار من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ على مستوى مصر وذلك على خلاف احكام القانون والدستور بهدف الدعوة الى تعطيل القوانين والدستور، كما قاموا بعقد لقاءات وندوات سرية تولوا فيها شرح المبادىء المناهضة للدستور والقوانين، وضموا كوادر جديدة بعد ان اقنعوها بما تدعو اليه الجماعة من مبادىء».

وتضمن القرار ايضا: «ان المتهمين من الاول وحتى السادس والاربعين تولوا قيادة الجماعة بان شكلوا في ما بينهم ما اطلق عليه مجلس شورى التنظيم وهو المسؤول عن اصدار التعليمات وتوفير التمويل المادي للجماعة، وان المتهم الرقم ٤٩ «انضم الى الجماعة التي اسست على خلاف احكام القانون مع علمه باغراضها».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

وطالبت النيابة بتطبيق المادتين ٣٠ و٨٦ من قانون العقوبات (قانون الارهاب) على المتهمين في القضية، ومعاقبة المتهمين الاول وحتى السادس والاربعين بالاشغال الشاقة المؤبدة وباقي المتهمين بالاشغال الشاقة الموقتة.

وتحدث المحامي عبدالحليم رمضان فتساءل لماذ تعقد المحكمة في جلسة سرية؟ فاجابه رئيس المحكمة بان الجلسة علنية وليست سرية، فقال رمضان: «الجلسة تعقد في ثكنة عسكرية غير مسموح لاي شخص بالدخول اليها وبالتالي تصبح سرية. ولماذا اشترطت المحكمة ان يحضر اثنان فقط من اسرة كل متهم الجلسة في حين انني ارى ان القاعة واسعة وتحتمل اكثر من الحاضرين بكثير؟». وتساءل ايضا: «لماذا يُحرم الشعب المصري من متابعة قضية راي عام مهمة؟ واضاف: «الناس تريد ان ترى كيف يحاكم الاخوان المسلمون المسالمون والذين لا يتعاملون بالرصاص والقنابل امام محكمة عسكرية». واستغرب ان توجه الى المتهمين تهمة الانضمام الى جماعة سرية. وقال: «اي جماعة سرية؟ الجماعة علنية ونحن سمعنا المتهمين يهتفون: الله اكبر ولله الحمد وبينهم اساتذة واعضاء سابقون في البرلمان حصلوا على ثقة الناخبين وهم من الاخوان، والرئيس مبارك قَبِلَ استنكار الجماعة لحادث الاغتيال الذي تعرض له في اديس ابابا بدليل ان الصحف الرسمية نشرت بيانا للاخوان يستنكر الحادث حمل توقيع محمد حامد ابو النصر المرشد العام للجماعة. فالجماعة قائمة وهي علنية ولا تمارس نشاطا سريا». وطلب رمضان إخلاء سبيل جميع المتهمين في القضية.

ثم تحدث المحامي مختار نوح واثبت تقديم المتهمين طعنا امام محكمة القضاء الاداري ضد القرار الجمهوري الرقم ٢٧٩ الذي اصدره الرئيس حسني مبارك في بداية الشهر الجاري، واحال بموجبه القضية على المحكمة العسكرية. وقال نوح: «مع احترامنا للقضاء العسكري واعتزازنا به الا انه صار غير مختص



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٥

ومـاذا بعد تحويل الإخوان المسلمين للقضاء العسكرى؟

أثار قرار رئيس الجمهورية رقم «٢٧٩» والصادر فى ٩٥/٩/٢ بتحويل القضية رقم ١٣٦ لسنة ٩٥ حصر أمن دولة عليا الى القضاء العسكرى العديد من ردود الأفعال الغاضبة.. فالقضية تخص جماعة الاخوان المسلمين أحد التيارات السياسية الفاعلة فى مصر وتخص معها كل القوى السياسية القائمة.. كان طبيعيا إذن أن تتوزع المشاعر الغاضبة على مساحات كبيرة للأسباب التالية:

١ ـ يركز الكثيرون فى رفض قرار التحويل للقضاء العسكرى على نصوص الدستور التى تكفل فى المادة ٦٨ حق أى مواطن فى أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى ولما كان القضاء العسكرى قضاء غير طبيعى فإنه يعد من غير صحيح القانون اللجوء اليه دونما مبرر.

٢ ـ تعد هذه هى المرة الثانية التى يحال فيها الاخوان للقضاء العسكرى منذ ١٩٦٥ عندما أصدرت محكمة الدجوى حكما بإعدام سيد قطب وعدد ممن معه.. وكان قرارا مماثلا قرار صدر قبل أعوام بتحويل القضية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أمن دولة عليا على القضاء العسكرى وكان المتهم فيها عددا من الاخوان على أن الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الجمهورى قد حال دون تنفيذه.

على أن التخوف هذه المرة يأتى من شدة احكام السلطة قبضتها حول الجماعة وتوزيعها عدداً من القضايا.. سلسبيل وملحق سلسبيل وقضية لجنة الاغاثة وكذلك اعادة تشكيل مجلس شورى الجماعة وقد تنجح مراوغات الحكومة فى تمرير هذا الحشد أمام القضاء العسكرى.

٣ ـ يخشى المراقبون من أن تكون هذه بداية تعامل بين السلطة والقوى السياسية اذ يسهل بعد ذلك تحويل هذه القوى او على الأقل استخدام الردع ضدها.

٤ ـ يزداد الخوف ازاء وجود عدد من القوانين المكبلة للحريات والعمل السياسى على رأسها قانون الطوارئ مما لا يستند فى هذا التحويل.. ثم إن القضاء العسكرى بما يمتنع فيه من الطعن بالاستئناف أو النقض يفاقم حالة الخوف من تراجع المجتمع المدنى وعودة الطابع العسكرى القهرى للحياة السياسية فى مصر.

٥ ـ يكاد يجمع كل المتابعين على أن قضايا الاخوان مجتمعة هى قضايا فكر وأن الاتهامات الواردة على لسان النائب العام نفسها محل نقاش فاتهام الجماعة بالعمل السياسى ومحاولة التغلغل فى المؤسسات وصفوف الجماهير وغير ذلك لا يعد اتهاما جادا ازاء معاملة الاخوان منذ عصر السادات وفى عهد الرئيس مبارك كقوة سياسية لها حسابها.. وعلى اى حال فقد حار المهتمون فى تفسير مغزى هذا القرار.. هل تريد الحكومة إحداث مراجعة شاملة حاسمة مع الاخوان.. أم انها مجرد «قرصة أذن» قبيل الانتخابات.. الحكومة تبدى البديل الأول والاخوان يؤكدون البديل الثانى وكل القوى السياسية تقول: لا الاخوان يستطيعون القضاء على الحكومة ولا الحكومة تستطيع القضاء على الاخوان.. كلاهما القدر السيئ للآخر.. ولكن اذا كانت الحكومة ماضية فى طريقها كيف يكون موقف الاخوان اذن.. هناك اكثر من بديل: الأول انشقاق جزء من الاخوان واستقلاله.. الثانى انشقاقه وانضمامه للجماعة الإسلامية.. الثالث تشدد قادة الجماعة منعا للانشقاق.. الرابع لا تشدد ولا انشقاق وعودة للمراوغة من تحت الأرض حتى يأتى «فرج الله» ومن الصعب الآن أن نحكم بترجيح أى من البدائل على أن نجاح الاخوان فى وقف قرار رئيس الجمهورية أو اخفاقهم سيكون مؤشرا هاما على أى البدائل أكثر قوة.

خواطر

تحالف الإخوان والعلمانية

هل يمكن ان يتحالف الإخوان المسلمون مع النظام فى مرحلة ما ضد احزاب المعارضة الاخرى؟

على الرغم من صعوبة الاجابة عن سؤال كهذا إلا انه يمكن القول.. إنه لا توجد اية عوائق امام هذا التحالف من الناحية النظرية ، اذا اراده النظام بل لايوجد ما يمنع التحالف مع الجماعات الارهابية فى مرحلة معينة ، كتبت ذلك أكثر من مرة مستشهدا بالتحالف السابق بين النظام والإخوان ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، ودعم الجماعات الإسلامية فى الجامعات لتصفية الوجود الناصرى والماركسى .. وانتهاء باستخدام النظام الدينى لتمرير قوانين اقتصادية وإجتماعية دون ان يكون هناك مبرر لها مما يعنى ان ورقة الدين واستخدامها فى السياسة لا تزال موجودة ومستعملة ولا يوجد ما يمنع من استخدامها .. فى المستقبل كان يجد النظام نفسه فى مازق داخلى بسبب الأزمات الاقتصادية وحدوث تحركات او إضطرابات عمالية وطلابية فيضطر إلى رفع شعارات دينية.. لامتصاصها وتطبيق بعض الحدود، كقطع يد السارق وجلد الزانى ، ولا مانع من جلد معارضيه او قطع ايديهم مثلما فعل النميرى فى السودان وهذا يكفى لدفع التيار الإسلامى كله الى تاييد النظام الإسلامى الجديد، وتقديم التبريرات الدينية له ، مثل ان التعددية الحزبية ليست شرطا لوجود ديمقراطية، وان الشورى وإن كانت ضرورية فإنها ليست ملزمة، وحدث هذا بالضبط بعد الإنقلاب الذى قاده البشير - الترابى ضد حكومة الصادق المهدى فى السودان فقد توحد النظام والتيار الإسلامى ضد التعددية.. ويحدث مثيل له الآن فى الجزائر .. حيث يؤيد الإخوان المسلمون ممثلين فى حزب حركة المجتمع الإسلامى الذى يرمز اليه اختصارا باسم «حماس» ويتراسه محفوظ نحناح، -النظام ، العسكرى الفاشى- ضد الشعب وديمقراطيته ويقفون بذلك مع عملاء المخابرات الفرنسية واعداء العروبة والإسلام ضد التيار الإسلامى عامة ممثلا فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على أمل القضاء عليها وان يحلوا مكانها ، ويتحولوا الى القوة السياسية الأولى فى الجزائر ، ويلعبوا علنا لحساب العسكريين بحجج مختلفة ورغم هجوم التيار الاسلامى فى مصر على النظام الجزائرى فإنه لم يقم بادانة خيانات الإخوان المسلمين الجزائريين الديمقراطية والنظام فى مصر يتخذ نفس الموقف والتيار الماركسى والعلمانى يساند النظام الجزائرى..

الا يدعو كل ذلك وغيره إلى التفكير فيما يمكن أن يحدث فجاة؟!!

حسنين كروم



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

الـدولـة والإخـوان ونظرية البحث عن العدو

الشيخ مصطفى مشهور الرجل الثانى فى جماعة الاخوان المسلمين يردد بدهشة لكل من يقابله «انه لا يعرف الأسباب الحقيقية التى من اجلها قامت الحكومة باعتقال رموز الجماعة ولا يدرى سببا حقيقيا للضغوط الهائلة التى تتعرض لها الجماعة لمنعها من خوض الانتخابات المقبلة» واذا كانت مناسبة إجراء الانتخابات التشريعية فى نوفمبر المقبل تبدو سببا وجيها لما يتعرض له الاخوان حاليا من اضطهاد حتى تضعف قوتهم تماما ويعجزون عن المنافسة فى المعركة الانتخابية فإن واقع الأمر يقول ان تعسف الحكومة ضد الاخوان لا يأتى لهذا السبب وحده وربما يكون أهم سبب على الإطلاق هو شعور الدولة بحاجتها الى عدو قوى تثبت من خلال معركتها معه انها الطرف الأقوى فى معادلة الاستقرار فى مصر. فنظرية «العدو» هذه ليست جديدة فهى معروفة فى الأدبيات السياسية عامة واستخدمها البعض فى وصف طريقة معالجة الإدارة الأمريكية للأزمات بعد انتهاء الحرب الباردة وسعيها للبحث عن «عدو» بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه..

وفى اطار هذه النظرية يمكن النظر الى جماعة الاخوان على انها الأكثر قدرة على تمثيل دور العدو القوى لنظام الحكم فى مصر بحيث يشكل انتصار الدولة عليها اشهارا لقدرتها الفائقة على وضع الخطوط العامة للحركة السياسية فى المجتمع. ومن ثم لا نعتقد ان الدولة ستسمح للاخوان بأن يرشحوا أنفسهم من داخل السجون .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥





المستشار مأمون الهضيبي: الإخوان يتنازلون عن الحكم!!

محمد راغب

جماعة «الإخوان المسلمين» متمسكة بحقها في اداء رسالتها. جنبا الى جنب رؤيتها في حق ممارسة العمل السياسي، طالما كفل لها الدستور هذا الحق.

والنظام هو الآخر. لا يعترف بهذه الجماعة وينكر عنها شرعيتها، وغالبا مايوصمها بالعنف والارهاب. حتى انتهى الأمر باعتقال عشرات من اعضائها، وإحالة البعض منهم للمحاكم العسكرية.

الجماعة من جانبها ترفض اسلوب النظام، وتنفى مايوجهه لها من اتهامات وترد مايقع لها من احداث الى محاصرة الجماعة للحيلولة دون مشاركتهم في الانتخابات القادمة في حين لا تربط التصريحات الرسمية بين ذلك.

ومابين حجج النظام ونفى الجماعة امور كثيرة واستفهامات اكثر، راينا ايضاحها، فاجرينا الحوار مع المستشار مأمون الهضيبي. المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان.

* اعتقالات اعضاء الجماعة والاحالة للمحاكم العسكرية. ربما لم يكن الهدف الوحيد منها منعكم من دخول الانتخابات.. تعتقدون ان هناك أسبابا أخرى؟

- الشىء الظاهر حتى الآن، هو منعنا من المشاركة في الانتخابات القادمة، وواضح ان الحكومة لا ترغب في ان يشارك الاخوان في الترشيح على نطاق واسع خصوصا بعض الرموز المعروفة من الجماعة، وهم الذين اعتقلتهم سلطات الامن منذ شهر يناير الماضي.. ولا نعرف حتى الآن أسبابا أخرى لذلك.

* وإذا كان الهدف منعكم فعلا من الانتخابات.. هل تصرون على دخولها مهما كانت النتائج؟

- المعروف ان الانتخابات القادمة ستتم بالأسلوب الفردى ومعنى هذا ان اى عضو من الاخوان هو الذي سوف يتخذ قرار ترشيحه، فنحن لا نملك دفع اعضاء للترشيح او منع اخرين.. وقد كانت هناك في البداية روح عامة ليس لدى الاخوان فقط، بل عند جميع الاحزاب والقوى السياسية والأشخاص. فى ان تشارك فى الانتخابات وانا مازلت اجد ان هذه الروح موجودة وقوية عند جموع الاخوان.

* هل لكم تحالفات أو تنسيق مع احزاب لخوض الانتخابات؟

- التحالف سيكون صعبا الى حد ما في هذه الانتخابات لأنها فردية. ومعروف ان بيننا وبين حزب العمل تحالفا دائما وقائما حتى الآن. وفيما يتعلق بمثل هذه التحالفات والتنسيق، فإن ذلك يتوقف على تصرفات الأعضاء المرشحين، وبالتالى ستكون في شكل اتفاقات محلية أكثر منها في القمة، اى على مستوى الدوائر حيث يمكن التنسيق بين اعضاء الجماعة، وغيرهم من المرشحين.

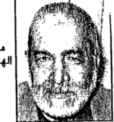
* قد يكون النظام مصرا على ان تعلنوا عن اتصالات الجماعة ومصادر تمويلها.. اتخشون ذلك؟

- نحن لا نخشى من شىء، لأن كل أمور جماعة الاخوان شرعية ودستورية وقانونية وواضحة وظاهرة. هذه الامور لا تحتاج ولا يرتبط الاعلان عنها بطلب من النظام او من اى جهة اخرى، كما انها امور لا تحتمل البحث او التاويل من قبل اى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥



مأمون الهضيبي

جهة، طالما هى علنية وشرعية.

* بعد كل ماحدث للجماعة.. من أنتم حتى يفرج النظام عنكم؟

- إسأل الحكومة!! نحن الاخوان المسلمون.

* لكم طموحات فى دخول البرلمان.. هل لكم مطامع فى الحكم؟

- نسعى أصلا ان نحكم بمبادىء الاسلام. وليس معنى ذلك اننا نرى البلد كافرة، أو أن الحكومة كافرة، ولكن نقول أن هناك مايستكمل من أحكام الاسلام. ولذلك نسعى لتحقيق ذلك. ونرحب بمن ينتهج هذا المسلك. ويمكن من خلال دخولنا أعضاء فى البرلمان ان نقول كلمتنا فى هذا الشأن، وننبه أصحاب الرأى لتحقيق الحكم الشرعى. ومادون ذلك لا تسعى الجماعة ولا تطمع فى الحكم.

* مادمتم متهمين بالعنف والارهاب.. إذن لا أمل لعودة الجماعة الى الساحة السياسية؟

- لسنا متهمين، ولكن بعض الاقاويل تذكر احيانا لتبرير بعض الاجراءات التعسفية التى تتخذ ضدنا، لكن الرئيس مبارك سبق ان صرح فى مناسبات عديدة، باننا جماعة معتدلة وعاقلة وكذلك، كل من وزيرى الداخلية السابق والحالى، اللواءين عبد الحليم موسى، وحسن الألفى، دافع الأول عنا أكثر من مرة فى تصريحات رسمية، ونفى عنا العنف، وأكد الثانى فى تصريحات له، أننا ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة.

* متى.. وكيف يتم الصلح بين النظام والجماعة؟

- عندما تكون هناك حريات حقيقية فى البلد، وأن يقام فيه نظام ديمقراطى حقيقى.

